



مرصد الإصلاح العربي

الإشكاليات والمؤشرات

تقديم

إسماعيل سراج الدين

إعداد وتحرير

السيد يسين   محسن يوسف



مرصد الإصلاح العربي
الإشكاليات والمؤشرات

تقديم

إسماعيل سراج الدين

إعداد وتحرير

السيد يسين   محسن يوسف

فريق البحث

علي محمود أبو ليلة   محمد السعيد إدريس

أحمد السيد النجار   أيمن السيد عبد الوهاب

علي عبد الظاهر جلبي

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة- أثناء - النشر (فان)
مرصد الإصلاح العربي : الإشكاليات و المؤشرات / تقديم إسماعيل سراج الدين، إعداد وتحرير السيد يسين، محسن يوسف ؛ فريق البحث علي محمود أبو ليلة ... (و أخ). – الإسكندرية : مكتبة الإسكندرية،(٢٠٠٦)

ص. سم.

تدمك ٩٧٧-٦١٦٣-٣٦-X

١- الإصلاح الاجتماعي – العالم العربي -- قواعد بيانات. أ. يسين، السيد. ب. يوسف، محسن.
ج. أبو ليلة، علي محمود. د. النجار، أحمد السيد. هـ. جلبي، علي عبد الرازق. و. إدريس، محمد السعيد.
ح. عبد الوهاب، أيمن السيد.

ديوي –٣٠٣٫٤٨٤٠٩١٧٤٩٢٧ ٢٠٠٦٢٧٦٦٨٦

ISBN 977-6163-36-X

رقم الإيداع ٢٠٠٦/٤٣٥٥

الفهرس

تقديم

كان إنشاء مكتبة الإسكندرية حدثـاً ثقافيـاً عالميـاً بكل المقاييس. ذلك أن المكتبة الجديدة لم تكن في الفلسفة التي قامت على أساسها مجرد إعادة إنتاج لمكتبة الإسكندرية القديمة التي نشرت إشعاعاتها المعرفية على العالم القديم، بل خطط لها لكي تكون منارة معرفية عصرية، يحكمها مبدأ وحدة الفلسفة الاجتماعية والطبيعية، في عصر تشابكت فيه المعرفة العلمية، وقربت المسافات بين التخصصات المختلفة. وبالإضافة إلى ذلك ركزت المكتبة منذ البداية على أن تكون مركزا رئيسيـاً لحوار الحضارات، وموقعا فريدا للتفاعل الثقافي بين الأمم في مجالات العلم والفكر والأدب والفن.

ويمكن القول إن مؤتمر الإصلاح العربي الذي بادرت مكتبة الإسكندرية بعقده في الفترة من ١٢-١٤ مارس ٢٠٠٤ معبرة بذلك عن المثقفين العرب ومؤسسات المجتمع المدني، يعد بلا شك علامة فارقة في تاريخ المكتبة. وذلك لأنها بحكم الأبحاث المقدمة للمؤتمر والمناقشات الحرة التي دارت في جلساته بغير أي قيد على حرية التفكير وحرية التعبير، قد أسهمت في تفعيل الفكر العربي المعاصر، لكي يشتبك بشكل إيجابي خلاق مع مشكلات الجماهير العربية في مختلف أقطار الوطن العربي.

وإذا كانت قضية الإصلاح السياسي قد ملأت الدنيا وشغلت الناس في العقد الأخير، وأصبحت في مقدمة القضايا التي تركز عليها النخبة والجماهير في الوقت نفسه، فإن مكتبة الإسكندرية بمؤتمر الإصلاح العربي الذي عقدته، آثرت أن تعرض عرضا شاملا لكل جوانب الإصلاح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لم يكن مؤتمر الإصلاح العربي مؤتمرا رسميا مثلت فيه الحكومات، ولكنه كان مؤتمرا أسهم فيه أساسا المثقفون العرب، تعبيرا عن حيوية الدور الذي يقوم به المجتمع المدني العربي في الوقت الراهن.

وقد وضع الرئيس محمد حسني مبارك المؤتمر تحت رعايته، وحرص على أن يشجع أعماله بكلمة جامعة ركز فيها على ضرورة الإصلاح العربي، وحث المؤتمر على المناقشة المفتوحة لكل الموضوعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سعياً وراء صياغة أنسب الحلول للمشكلات المطروحة، والواقع أن كل من شارك في المؤتمر يشهد أنه زخر بمناقشات مفتوحة وحرة بلا قيود، وعبر فيها أعضاء المؤتمر بكل اتجاهاتهم السياسية عن رؤاهم ومطالبهم ومشاريعهم للإصلاح، ودارت المناقشات في جو ديمقراطي فريد.

وقد صدر عن المؤتمر في نهايته إعلان أساسي أطلق عليه اسم "وثيقة الإسكندرية" شملت توصيات المؤتمر في الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وشارك في صياغة الوثيقة عشرات من المثقفين العرب أعضاء المؤتمر.

وقد حرصت الوثيقة في نهايتها على أن تشير بوضوح إلى أن المؤتمر هو حلقة أولى من سلسلة من المؤتمرات الوطنية والقومية، بالإضافة إلى اهتمامها بالتركيز على آليات التنفيذ تلافيا لسلبيات المؤتمرات السابقة التي كانت تقنع بإصدار التوصيات التي تتلاشى مع الزمن.

وكان في مقدمة هذه الآليات إنشاء "منتدى الإصلاح العربي" في مقر مكتبة الإسكندرية ليكون ساحة للحوار المفتوح أمام المثقفين العرب، وفضاء متاحا لكافة مؤسسات المجتمع المدني العربي، وأصبح له موقع على شبكة الإنترنت، يزخر بالتفاعلات اليومية. كما تقرر تأسيس مرصد للإصلاح العربي يقوم دوريا بقياس التقدم في الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وكذلك التقدم في حركة وفاعلية مؤسسات المجتمع المدني.

وقد كلف فريق من الخبراء بإعداد تقرير عن المرصد، والذي أقدم له اليوم وعنوانه مرصد الإصلاح العربي: الإشكاليات والمؤشرات: دراسة استطلاعية.

وقد عرض هذا التقرير وتمت مناقشته في ندوة عربية شارك فيها خبراء عرب من كافة التخصصات، وعقدت على هامش مؤتمر الإصلاح العربي الثاني في مارس ٢٠٠٥.

وفي ضوء المناقشات النقدية للتقرير، أعيدت صياغته، ليصبح أساسا نظريا ومنهجيا للتقرير السنوي للمرصد، بعد أن اتسعت قاعدة الخبراء بضم نخبة مختارة من الخبراء العرب يمثلون المشرق والمغرب والخليج، حتى تصدر تقارير المرصد السنوية معبرة بصورة موضوعية عن الرؤى الشاملة لأقطار العالم العربي المتعددة وفقا لضوابط علمية.

ويشرفني في النهاية أن أشكر رئيس وأعضاء فريق مرصد الإصلاح العربي الذين تحملوا عبء ريادة الطريق، وحرروا التقرير الأول الذي يركز على الإشكاليات والمؤشرات، أملا في إرهاف أدوات البحث، وتعميق الاستشراف في التقارير التالية.

إسماعيل سراج الدين

مقدمة

عقدت مكتبة الإسكندرية مؤتمر الإصلاح العربي من ١٢ – ١٤ مارس ٢٠٠٤، وضم نخبة ممثلة للمفكرين والمثقفين العرب الذين يمثلون مختلف الاتجاهات السياسية، بالإضافة إلى ممثلي مؤسسات المجتمع المدني في المشرق والمغرب والخليج.

وقد صدرت عن المؤتمر "وثيقة الإسكندرية" التي تعرضت لأوجه الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وعنيت الوثيقة بأن تحدد آليات التنفيذ، وأبرزها إنشاء منتدى الإصلاح العربي، وتأسيس مرصد عربي للإصلاح، يقوم على أساس وضع مؤشرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية للإصلاح، بالإضافة إلى مؤشرات التقدم في مجال مؤسسات المجتمع المدني.

وتحقيقاً لهذا الهدف تشكل فريق للبحث من مجموعة من الخبراء لوضع الأساس النظري والمنهجي للمرصد. وقد تمت الاستفادة في ذلك من خبرتي في تأسيس المرصد الاجتماعي المصري بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، بناء على تكليف مجلس إدارة المركز لي باعتباري أستاذاً غير متفرغ لعلم الاجتماع السياسي به وعضواً بمجلس إدارته.

والواقع أن التحدي النظري والمنهجي الذي واجهنا في تأسيس المرصد الاجتماعي المصري يهون إذا ما قورن بتحديات إنشاء مرصد عربي للإصلاح. وذلك أن وحدة التحليل في المرصد المصري هي المجتمع المصري بكل أبعاده، ومهما كانت هناك مشكلات خاصة بتوافر البيانات الضرورية، إلا أن المجتمع المصري يمثل في ذاته حالة فريدة من التجانس الاجتماعي، تجعل دراسته مسألة سهلة وميسورة.

أما حين نتعرض لتأسيس مرصد عربي للإصلاح يحاول الإلمام بمفردات وتفاصيل اثنتين وعشرين دولة عربية تتفاوت تفاوتات ضخمة في أنظمتها السياسية وأقسامها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهنا التحدي الحقيقي.

والسؤال المطروح نظرياً ومنهجياً هل يمكن صياغة مؤشرات عربية عامة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، بالرغم من وجود خصوصيات عربية واضحة؟ وكيف يمكن الجمع بين صيغة المؤشرات العربية العامة وهى ضرورية لأغراض المقارنة، والمؤشرات العربية الخاصة بكل قطر، والتي تقيس التقدم النسبي وضعاً في الاعتبار تفاوت درجات النضج السياسي والاجتماعي بين مجتمع عربي وآخر؟

هذه عينة من الأسئلة الهامة التي طرحناها في فريق بحث المرصد وناقشناها في اجتماعات متعددة.

ونقدم اليوم للقارئ حصيلة جهد الفريق، والذي يتمثل في هذه الدراسة التي أعطينا لها عنوان "مرصد الإصلاح العربي: الإشكاليات والمؤشرات: دراسة استطلاعية".

ووصفها بكونها دراسة استطلاعية مقصود لذاته. ذلك أن الدراسات الاستطلاعية في مناهج البحث الاجتماعي تعني تلك الدراسات التي تحاول أن تخوض ميدانا بكرًا، ليست هناك تقاليد بحثية بصدده، ولا توجد بشأنه دراسات سابقة. والغرض عادة ما يكون مزدوجاً: اختبار الميدان، وتجريب عدد من وسائل البحث، وصياغة الفروض التي تصلح لاختبارها في دراسات أعمق. (انظر في ذلك، جمال زكي والسيد يسين، أسس البحث الاجتماعي، القاهرة: دراسة الفكر العربي، ١٩٦٣).

وهذا هو ما حاولنا أن نقوم به على وجه التحديد. والدراسة تنقسم إلى ستة فصول، الأول منها يعرض لمرصد الإصلاح العربي من ناحية المفهوم والوظائف التي سيقوم بها، والثاني عن مؤشرات الإصلاح السياسي، والثالث عن مؤشرات الإصلاح الاقتصادي، والرابع عن مؤشرات الإصلاح الاجتماعي، والخامس عن مؤشرات الإصلاح الثقافي، والسادس عن مؤشرات تقدم مؤسسات المجتمع المدني. ونختم الدراسة بملحق هام يلقي نظرة فاحصة على تجربة المراصد المتنوعة في العالم.

هذا التقرير الذي نقدمه اليوم، سيعرض في ندوة مصرية تجمع خبراء في العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والناشطين في المجتمع المدني، حتى نستفيد من الملاحظات النقدية التي ستقدم، والتي على أساسها ستعاد صياغة التقرير، حتى يكون جاهزاً لعرضه في ندوة عربية تضم نخبة من الأكاديميين والمفكرين العرب للاستفادة من خبراتهم وملاحظاتهم.

في ضوء ذلك كله، ستتم الصياغة النهائية للتقرير. وبعدها سنشرع فوراً في العمل لإصدار التقرير السنوي الخاص بمرصد الإصلاح العربي، والذي سيضم بالإضافة إلى المؤشرات المتعددة للإصلاح قسماً خاصاً للعرض النقدي للكتابات الأجنبية والعربية عن الإصلاح.

ولا يسعني في النهاية إلا أن أشكر الأستاذ الدكتور إسماعيل سراج الدين مدير مكتبة الإسكندرية ورئيس منتدى الإصلاح العربي لدعمه غير المحدود لمرصد الإصلاح العربي، مما جعل إنجاز هذا التقرير حقيقة واقعة.

السيد يسين

الفصل الأول

المرصد العربي للإصلاح
المفهوم والأهداف والمنهج

مقدمـة

من المنطقى أن تتضافر الدعوة إلى الإصلاح الاجتماعى والسياسى والاقتصادى والثقافى مع الدعوة لإنشاء المرصد العربى. وذلك باعتبار أن تحديث المجتمع فى قلب عالم متماسك أصبح يعتمد على أسلوب التغيير التدريجى والإصلاحى الذى يعمل على تطوير أوضاع المجتمع فى ظل حالة من التماسك والوحدة الاجتماعية، بما يساعد على حماية المجتمع من أية توترات أو تقلصات قد تسلم إلى بعض مظاهر العنف والفوضى، التى قد تؤدى إلى تمزيق النسيج الاجتماعى من ناحية، وهدر بعض طاقاته التى كان يمكن أن توجه إلى تطويره وإصلاح أوضاعه من ناحية ثانية. فى هذا الإطار يلعب المرصد العربى دوراً أساسياً فى ترشيد حركة الإصلاح الاجتماعى (بالمعنى الشامل)، حيث يحدد المجالات أو المسائل التى ينبغى أن يتجه إليها الإصلاح، إضافة إلى تحديد معدلات الإصلاح المطلوبة بحيث يتحرك المجتمع على طريق التحديث استناداً إلى تجميع طاقاته الفاعلة من ناحية، وتوجيه هذه الطاقات نحو تحقيق أهداف محددة ورشيدة من ناحية ثانية.

وإذا كانت الدولة فى مرحلة التنمية الأيديولوجية قد لعبت دوراً محورياً، بصفتها التى كانت تقود عملية تنمية وتحديث المجتمع - سواء كانت أيديولوجيا التنمية ذات توجهات اشتراكية أو رأسمالية - باعتبار أن هذا النمط من التنمية يعبر عن مشروع اجتماعى، تسعى الدولة، مباشرة من خلال بيروقراطيتها، أو بصورة غير مباشرة من خلال تهيئة ظروف الفاعلية للقطاع الخاص. وإذا تأملنا مراحل التنمية التى مر بها الوطن العربى فسوف نجد أنفسنا أمام ثلاث مراحل تنموية حيث بدأت المرحلة الأولى بعد حصول غالبية الأقطار العربية على استقلالها، وقد استغرقت هذه المرحلة عقدى الخمسينيات والستينيات، حيث سعت الدولة باتجاه تطوير الواقع الاجتماعى بحيث يجسد نموذج المجتمع الذى يستهدف المشروع الاجتماعى تحقيقه. غير أن هذا النمط من التنمية أدى إلى هدر طاقات مادية عديدة، كاستبعاد قوى اجتماعية من المشاركة، أو طاقات معنوية كأن تعجز التنمية عن استنفار قدرات الجماهير من أجل المشاركة فى بناء مجتمعها. إضافة

إلى بروز مشكلات عديدة أعاقت تعبئة كثير من طاقات المجتمع الأخرى، ومن ثم فقد تسببت فى حدوث كثير من مظاهر الهدر الاقتصادى والتهميش أو الاستبعاد الاجتماعى والسياسى من المشاركة، الأمر الذى أسلم فى النهاية إلى تحقيق المجتمع العربى فى جملته لمستويات تحديثية متدنية. وقد تميزت هذه المرحلة ببروز مسئولية الدولة نحو المجتمع وتحديثه من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية والإحصائية، دون أن يتطور الأمر إلى بلورة جهاز متكامل يلعب دور "المرصد الاجتماعى" الذى يرصد حالة تحديث المجتمع فى مختلف المجالات، وما هى النتائج الإيجابية أو السلبية التى ترتبت على حالة التحديث هذه. وذلك بهدف تعديل مسار المجتمع – إذا تطلب الأمر ذلك – بحيث يصبح تحديثه ذا طبيعة تراكمية، تستند إلى إنجازات متتابعة وذات طبيعة إيجابية دون هدر سلبى.

وقد تميزت المرحلة التنموية الثانية – وهى المرحلة التى بدأت مع بداية السبعينيات ومازالت مستمرة حتى الآن – بصعود نجم الرأسمالية العالمية وتراجع أداء وفاعلية الكتلة الاشتراكية، وظهور تباشير العولمة التى بدأت بالعولمة الاقتصادية التى صاحبت سياسات التحرير الاقتصادى، وبروز اقتصاديات الشركات المتعددة الجنسية، وتصاعد فاعلية المؤسسات والاتفاقيات الاقتصادية الدولية، ثم تطورت وتصاعدت إلى العولمة السياسية التى برزت مع انهيار الاتحاد السوفيتى، وانتهت بالعولمة الثقافية، التى تجلت قوة فاعليتها فى العقد الأخير من الألفية الثانية، والتى أكدت على قوة المعرفة، ومن ثم فقد جسدت تفوق مجتمع المعرفة على الصعيد العالمى. فإذا تأملنا هذه المرحلة فسوف نجد تعدداً فى الفاعلين القائمين بالتحديث، حيث أصبحت عملية تحديث المجتمع تقع على عاتق القطاع الخاص المحلى والقطاع الخاص الأجنبى وعلى قمته الشركات المتعددة الجنسية، والقطاع الأهلى، والقطاع الحكومى الذى يجسد بقايا مشاركة الدولة فى عملية التحديث.

فى هذا الإطار، يبرز دور المرصد العربى الذى يقوم بدور يرصد حالة تآزر الأداء بين الفاعلين المشاركين فى عملية التنمية، وكذلك فى متابعة معدلات التحديث ورصدها، للحفاظ على تآزر الفعل التحديثى وتضافره، بما يساعد على ترشيد دفع المجتمع على طريق التحديث بدون أى هدر لإمكاناته، إضافة إلى تعديل الظروف لمواجهة المشكلات التى قد تنشأ، بما يجنب المجتمع أية توترات أو انفجارات اجتماعية غير متوقعة.

وفى المرحلة الثالثة والأخيرة، وهى المرحلة التى بدأت تترسخ مع بداية عقد التسعينيات، حيث وقعت تغيرات حاسمة على الصعيد العالمى أبرزها انهيار الاتحاد السوفيتى، وسيطرة القوى الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة على النظام العالمى، وبروز توجهات العولمة التى أكدت على بعض المبادئ العالمية كالتأكيد على الديموقراطية وحقوق الإنسان ومشاركة الفئات الاجتماعية، فى جهود التنمية دون استبعاد أى فئة فى تحديث مجتمعاتها. وارتباطاً بذلك بدأ الحديث كثيفا عن التنمية المستدامة وهى تنمية تختلف عن تجارب التنمية والتحديث السابقة، فى كونها تنمية ليست مفروضة من أعلى، بل هى تنمية تستهدف تحديث المجتمع بواسطة حفز الجماهير، ودفعها من الهامش إلى المركز حيث المشاركة من خلال المجرى الرئيسى للمجتمع، هى تنمية تستهدف توسيع خيارات التطور والتحديث أمام البشر، كما تسعى إلى تقليص الفاقد أو الهدر الاجتماعى. تنمية متوازنة تراعى اعتبارات التحديث والتطور سعياً لتأسيس وبناء مجتمع المعرفة المتطور، وفى ذات الوقت لا تضحى باعتبارات الهوية. التنمية المستدامة تسعى إذا إلى تعظيم الاستفادة من كل العناصر المتاحة لدفع المجتمع على طريق التحديث، سواء كانت هذه العناصر فى البيئة الخارجية للمجتمع، أو هى كائنة فى موارده الداخلية. إلى جانب ذلك فهى تنمية وإن كانت تتجه إلى إشباع حاجات أجيال الحاضر فهى لا تغفل حقوق واحتياجات أجيال المستقبل. وإذا كانت التنمية المستدامة تراعى الانتفاع الأمثل من الموارد دون تبديدها سواء كانت هذه الموارد طبيعية أو بشرية أو بيئية، فإن الرصد والمتابعة الدقيقة لمدخلات ومخرجات هذه التنمية يصبح مطلبا ملحاً، وتحتاج إلى رصد تفاعله رصداً دقيقاً، بما يساعد على تعظيم مخرجات جهود التنمية والتحديث، وهى المهام التى يمكن أن تناط بالمرصد العربى.

وذلك يعنى أن تقليص الفاقد أو الهدر السلبى، أو تعظيم العائد الإيجابى لإسهام مختلف العناصر فى عملية التحديث يرجع بالأساس إلى الرصد والحسابات الدقيقة. الرصد لمختلف عناصر أو جوانب البناء الاجتماعى القائم، ومتابعة التفاعل الذى تسببه هذه العناصر أو التفاعل القائم بينها، وهل يشكل ذلك مدخلات تدعم عملية التحديث، أو أن هذا التفاعل يقيد أو يعوق انطلاق أو تحديث المجتمع، فى هذا الإطار يصبح لتأسيس المرصد العربى منطقه ومبرره، حيث يسعى لمتابعة ما يحدث فى واقع المجتمع العربى سواء على المستوى العربى العام أو على المستوى القطرى، للتعرف على جوانب التطور الإيجابى بهدف رسم السياسات التى تعظم انطلاقه، أو تعيين الجوانب السلبية الموجودة فى المجتمع التى تعوق التحديث، وذلك لرسم السياسات التى تقلص من آثارها على تحديث المجتمع.

وهنا تبرز العلاقة العضوية بين الدعوة لتأسيس الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والثقافى على صعيد المجتمع العربى، والدعوة فى نفس الوقت لتأسيس المرصد العربى كقاعدة لمتابعة وترشيد عملية الإصلاح، باعتباره "البوصلة" التى تحدد اتجاه الإصلاح ومجالات حركته وفاعليته. على هذا النحو نجد أن منطق عمل "المرصد" هو منطق إصلاحى بالأساس، فهو يسعى إلى متابعة بناء المجتمع خلال عملية التحديث للكشف عن مواضع الخلل التى قد يؤدى عدم التصدى لها إلى هز استقرار المجتمع. ومن ثم فهو العين الساهرة، التى تقوم بالمتابعة الواعية لحركة المجتمع، استناداً إلى البيانات الدقيقة والموضوعية، ثم هو القادر على التنبؤ بالمستقبل القريب والبعيد لتطور أوضاع المجتمع، إضافة إلى كونه أحد المراكز التى تمتلك الشرعية العلمية للتوصية بالسياسات الاجتماعية التى تساعد على توجيه تحديث المجتمع – بمنطق إصلاحى – بأقل قدر من الهدر أو الفاقد، وبأعظم عوائد إيجابية ممكنة.

أولاً: مفهوم المرصد العربى وظروف تأسيسه

يشير مفهوم الفعل "رصد" فى اللغة العربية إلى الرقابة والحراسة والحفظ. وقد عرفت الحضارات المختلفة المراصد وإن كانت قد وجهت فعلها إلى رصد أوضاع البيئة الطبيعية وأحداثها. ارتباطاً بذلك فإننا نجد أن الحضارة الإسلامية شكلت بيئة ملائمة لنشاة المراصد وتطورها. حيث لعبت مراصد علم الفلك دوراً محورياً فى هذا الصدد، حيث ظهر اهتمام بالرصد المباشر للأحوال، وتميزت بدقة القياسات اعتماداً على النظريات الرياضية. وفى العصر العباسى – وبالتحديد فى خلافة المأمون – صار لهذا العلم مكانة متميزة، حيث أنشئت لأول مرة مراصد كبيرة لها مواقعها الثابتة والمتميزة وآلاتها الضخمة، وكذلك الرعاية التى حظيت بها من قبل الدولة. وكان للمراصد فى عصر المأمون عدة سمات هامة لعل أوضحها البرامج البحثية المحددة، وقد تمثلت مهمتها الأساسية فى تأسيس جداول فلكية مبنية على أرصاد حديثة للشمس والقمر. وقد كانت هذه التجارب العلمية والقياسات والاستنباطات المرتبطة بها استجابة للحاجة الإسلامية لتحديد مواعيد الصلاة واتجاه القبلة، حتى أصبحت المساجد الجامعة لا تخلو من فلكى يقوم بهذه المهام. وقد تطورت المراصد الفلكية بعد ذلك وظهر مرصد المراغة، وكذلك مركز سمرقند.

وإذا كانت الحضارة الإسلامية قد عرفت مبكراً المراصد التى ترصد بعض جوانب الطبيعة، فإن الحضارة الغربية، وإن جربت هذا النمط من المراصد إلا أنها ابتكرت نوعاً جديداً من المراصد الموازية وهى المراصد الاجتماعية، وذلك اتساقا مع المضامين الأساسية التى بدأت مع حركة التنوير، وهى المضامين التى أكدت على الإرادة الإنسانية والعقل الإنسانى، باعتبارها الآليات التى تقود التقدم وتصنعه، والتى تتحمل كذلك أعباء استمراره. وإذا كانت الثورة السياسية فى فرنسا والثورة الصناعية فى إنجلترا، والحرب الأهلية الأمريكية قد خلقت تمزقات كثيرة فى نسيج المجتمع، وأنتجت فى أحيان كثيرة عديداً من مظاهر الفوضى، الأمر الذى فرض الحاجة إلى استعادة تماسك المجتمع وتأكيد وحدته. وهى الحاجة التى فرضت ضرورة رصد التفاعلات

الحادثة فيه، سواء التفاعلات ذات الطبيعة الإيجابية أو السلبية. لذلك تطورت عملية تأسيس المراصد من أجل متابعة معدلات النمو، وتأسيس المؤشرات والمقاييس لتحديد أبعاده الكمية والكيفية، حتى اكتملت على هيئة المراصد كمؤسسات علمية منوط بها متابعة عملية تنمية وتحديث المجتمع، لتحديد ما يظهر من مشكلات أو انحرافات أثناء هذه العملية، تمهيداً لتأسيس سياسات الإصلاح التى تقدم حلولا لهذه المشكلات ومن ثم تعيد المجتمع إلى مساره الطبيعى والمعتاد.

فى هذا الإطار يمكن القول بأن الحضارة الغربية هى التى طورت المراصد الخاصة بالمجتمع، وفى هذا الإطار يمكن التمييز بين مرحلتين لانتشار المراصد، فى المرحلة الأولى تأسست المراصد فى أوروبا وأمريكا الشمالية، حيث تأسس خلال التسعينيات "المرصد الاجتماعى المركزى الأمريكى (الولايات المتحدة)"، تلاه تأسيس مرصد الأمن الحضرى والمخاطر الاجتماعية بكندا "الذى برزت فكرته فى عام ١٩٩٨. وقبل ذلك بعامين أسست مؤسسة التدريب الأوروبية عام ١٩٩٦ "شبكة المراصد الوطنية بأوروبا" حيث أسست ٢٥ مرصداً موزعة على دول أوروبا الشرقية والبلقان والدول المستقلة حديثاً عن الاتحاد السوفيتى والبلقان. بالإضافة إلى "المرصد الأوروبى للأمن الاجتماعى" و"المرصد العالمى بإنجلترا" الذى تأسس عام ١٩٩٦.

وإذا تأملنا الدور الذى تلعبه هذه المراصد فى السياق الأمريكى والأوروبى فإننا سوف نجدها تركز على أهداف ذات طبيعة استراتيجية بالأساس، وأخرى تخدم السياسات ذات الطبيعة الآتية والمؤقتة، وفيما يتعلق بالأهداف الاستراتيجية نجد أن هذه المراصد قد حققت هدفين، الأول توفير قاعدة متكاملة من المعلومات تيسر تحقيق التوجيه الاستراتيجى الذى يؤكد على تكامل مختلف السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، هذا بالإضافة إلى أن تأسيس قاعدة البيانات هذه يخدم هدفاً آخر يتمثل فى المساعدة على تشكيل السياسات التي تستهدف تطوير أو تحديث مختلف جوانب المجتمع. بالإضافة إلى ذلك نجد أن هذه المراصد لها أهداف ذات طبيعة تكتيكية تتمثل فى بناء السياسات والبرامج التى تستهدف تحقيق التكيف

لبعض الفئات الاجتماعية أو التى تسعى إلى إشباع بعض الحاجات الاجتماعية، أو تلك التى تحاول تقديم بعض الحلول لبعض المشكلات الاجتماعية كمشكلات ارتفاع معدلات الجريمة أو العنف أو بعض مظاهر التوتر والاضطراب وعدم الاستقرار الاجتماعى.

وتتشكل الثانية فى تطور حركة تأسيس المراصد على الصعيد العالمى من تلك المراصد التى ظهرت فى بعض مجتمعات العالم الثالث، وبالأخص فى أمريكا اللاتينية والعالم العربى. ففى أمريكا اللاتينية عقد المرصد الاجتماعى فى أمريكا اللاتينية "ندوة" فى ٢٠٠٢ تسعى إلى رسم السياسات التى تساعد على تدعيم العلاقات النقابية والقومية والدولية، إضافة إلى تقديم حلول لبعض المشكلات ذات العلاقة بتطبيق قانون العمل. بالإضافة إلى ذلك – وفى نطاق العالم الثالث – أنشئت بعض المراصد العربية كالمرصد الاجتماعى المغربى الذى يهتم بمراعاة أوضاع نزلاء السجون، والعمل على مراقبة ظروف اعتقالهم واحتجازهم. إضافة إلى احترام القوانين فى التعامل معهم. إلى جانب ذلك فقد أنشئ المرصد الخاص بحقوق الإنسان فى الجزائر فى عام ١٩٩٢ لرصد أوضاع العنف والإرهاب فى الجزائر باعتباره داءً لعيناً حل بالجزائر، وقد قدم المرصد متابعة دقيقة رصد فيها معدلات العنف والإرهاب فى الجزائر من خلال بعد تاريخى وجغرافى للواقع الجزائرى.

إلى جانب ذلك فقد أنشئ المرصد اللبنانى عام ١٩٩٩، وقد اهتم بمتابعة ورصد أوضاع التدهور البيئى، بحيث تطلب ذلك جمع وتوفير المعلومات وبناء المؤشرات التى ترصد حالات التدهور أو التحسن البيئى. بالإضافة إلى ذلك عقدت عدة مؤتمرات أوصت بتأسيس بعض المراصد الحضرية لمتابعة أوضاع المدينة العربية. إلى جانب ذلك فقد وافق وزراء العرب فى إطار الجامعة العربية على إنشاء المرصد الإعلامى العربى الذى يتبع الجامعة العربية، والذى تتمثل مهمته فى تجميع ومتابعة مختلف الادعاءات والاتهامات الموجهة للعرب والتنسيق من أجل الرد عليها. وفى مصر بدأ المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة الشروع فى تأسيس المرصد الاجتماعى المصرى.

ذلك يعنى أن حركة تأسيس المراصد الاجتماعية* تميزت بخمس خصائص رئيسية، حيث تتمثل الخاصية الأولى فى ظهورها فى المجتمعات الغربية المتقدمة لضبط وتنظيم عملية نموها وتطورها فى مختلف المجالات ثم انتقلت بعد ذلك إلى مجتمعات العالم الثالث فى أمريكا اللاتينية أولاً، ثم فى القارات الأخرى، حتى أن بعض هذه المراصد وجد فى العالم العربى، وهو ما يعنى أن هناك اتجاهًا لتأسيس المراصد على الصعيد العالمى لأن عصر التطور أو النمو أو التحديث التلقائى قد انتهى وحل محله النمو أو التحديث الإرادى المنضبط، والذي يتحقق وفق معدلات محددة لتقليص هدر الطاقات قدر الإمكان.

وتشير الخاصية الثانية إلى عقد التسعينيات باعتباره العقد الذى شهد تأسيس أكبر عدد من المراصد على الصعيد العالمى، ولعل ذلك يتسق إلى حد كبير مع بعدين، الأول تعدد الفاعلين الذين يقع على عاتقهم عبء القيام بعملية التنمية، الأمر الذى يتطلب العمل على مؤازرة جهودهم. بينما يتمثل البعد الثانى فى تراجع دور الدولة التنموى إلى مجرد مراقب لأداء مختلف الفاعلين (القطاع الخاص المحلى والعالمى، القطاع الأهلى، القطاع الحكومى) فى أدائهم لأدوارهم فى تحديث المجتمع، للتأكد من تدفق التحديث فى الاتجاه السليم. إضافة إلى تأكيد التآزر بين جهود التحديث المختلفة، هذا إلى جانب حل المشكلات أو حل وتصريف التوترات التى قد تتخلق نتيجة لعملية التحديث المتعددة الفاعلين. فى هذا الإطار تصبح المراصد الاجتماعية هى الوسيلة العلمية والموضوعية للدولة، والتى بواسطتها تستطيع الدولة مراقبة عملية التحديث.

وتتمثل الخاصية الثالثة لحركة تأسيس المراصد الاجتماعية في التوسع رأسيًا وأفقيًا، ونقصد بالتوسع الرأسى تأسيس مراصد رئيسية، وأخرى فرعية، كالمرصد الأوروبى، الذى يتبعه نحو

* نقصد "بالاجتماعى" هنا المعنى الواسع الذى يشمل الجوانب "السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك الثقافية".

٢٥ مرصداً موزعة على عدة مجتمعات أوروبية، وكذلك مرصد أمريكا اللاتينية، وكما ينبغى أن يكون عليه الحال بالنسبة للمرصد العربى، حيث يمكن أن يشكل المرصد العربى المركزى بالنسبة لعديد من المراكز القطرية. بالإضافة إلى ذلك هناك التوسع الأفقى فى بناء المرصد، حيث الانتقال من تأسيس المرصد الشامل، الذى يتابع عملية التحديث بكاملها إلى المراصد النوعية المهتمة بالعمل فى السياقات الحضرية، أو تلك المتخصصة بشئون البيئة، أو بحل مشكلات البيئة الصناعية، أو تلك التى تهتم بمتابعة آثار التوترات الاجتماعية والسياسية وأحداث العنف والإرهاب. وهو ما يعنى أن التوسع الرأسي والأفقي يستهدف تطوير وتوفير متابعة كلية وشاملة لما تحدث من تغيرات فى الواقع الاجتماعى مهما كانت ضيقة ومحدودة.

وتؤكد الخاصية الرابعة على الطابع الحضرى للمراصد العالمية وذلك باعتبار أن البيئة الحضرية هى البيئة المتخمة بالمشكلات والمولدة للتوترات. وذلك على خلاف البيئة الريفية، التى تتميز نوعية الحياة فيها بالبساطة والبعد عن التعقيد، ومن ثم تقلص مصادر التوتر فى إطارها. فالسياق الحضرى هو السياق الملوث للبيئة أو المعتدى عليها بسبب تركز عملية التحديث الصناعى فى المدن بالأساس، يضاف إلى ذلك أن السياق الحضرى هو السياق المتخم بالمشكلات، ومن ثم فهو السياق الذى تتراكم فى إطاره طبقات من التوتر، إضافة إلى أنه السياق الذى تتركز فيه السلطة بأجهزتها المختلفة، ومن ثم فاحتماليات الصدام والعنف قائمة بينها وبين الفئات الاجتماعية. ثم إن السياقات الحضرية هى السياقات التى تعيش فى إطارها الكوادر التى تستطيع تشغيل هذه المراصد.

وتتصل الخاصية الخامسة لحركة تأسيس المراصد العالمية بدرجة تطور الوعى على مختلف المستويات بأهمية المعرفة فى عملية التحديث، وبأن المعرفة أصبحت قوة، وهو الوعى الذى يشترك فيه المواطن والمسئول على السواء. وذلك يعنى أنه إذا كان المسئولون وأصحاب القرار يحتاجون إلى متابعة ما يحدث فى الواقع سواء فيما يتعلق بمعدلات النمو لتطويرها، أو ما يتصل بالمشكلات

لتقديم حلول لها، أو بالتوترات لتصريفها أو البحث عن حلول لأسبابها على هذا النحو فهم يحتاجون إلى المراصد التى ترصد لهم حالة الواقع، حتى يتسنى للدولة توجيه عملية التحديث أو الإصلاح. فى مقابل ذلك يحتاج المواطنون إلى التعرف على نتائج متابعة المراصد لأوضاع المجتمع، لأنها تطور وعيهم بما يحدث فى المجتمع، وأيضاً تزودهم بمعلومات عنه، ومن ثم تيسر لهم إمكانية المساءلة، كما تعظم لديهم الرغبة فى المشاركة.

ثانياً: أهداف المرصد العربى على خلفية الإصلاح الاجتماعى

من المنطقى أن تكون عملية الإصلاح تالية لعملية التحديث لكونها – أى عملية الإصلاح – تسعى إلى مواجهة أو معالجة بعض الأوضاع السلبية التى قد تنتج عن عملية التحديث. وفى هذا الإطار فإننا نواجه بثلاث حالات. فى الحالة الأولى قد تنحرف عملية التحديث بسبب ضغوط الثقافة التقليدية. وفى نطاق هذه الحالة فإنه بينما يسعى التحديث إلى نشر قيم المساواة والديمقراطية وكذلك قيم الإنجاز بين البشر، فإننا نجد أن الثقافة التقليدية تفرض فى المقابل التأكيد على القيم الأبوية المنافية للديمقراطية، وقيم العزوة التى ترفض قيم المساواة. على هذا النحو نجد أن غالبية مجتمعات العالم الثالث، برغم قدر التحديث الذى قطعته، مازالت بعيدة عن تبنى القيم والمبادئ الحديثة فى المجال السياسى والاقتصادى. وفى هذا الإطار يمكن أن يلعب الإصلاح دوراً محورياً فى إعادة التأكيد على هذه القيم، والعمل على تعميق الوعى بها وخلق قناعة عامة تدعم تبنيها سواء عند النخبة أو بين الجماهير.

وتتمثل الحالة الثانية التى يتدخل فيها الإصلاح لتعديل مسار عملية التحديث، حينما ينحرف التحديث عن مساره ليصبح تحديثاً تابعاً بدلاً من أن يكون مستقلاً، ذلك حدث بالنسبة لكثير من دول العالم الثالث حيث قد تدفع الضغوط الخارجية إلى تآكل الإرادة الوطنية بحيث يصبح تحديثها لا يعبر عن إرادتها. وفى هذا الإطار يسعى الإصلاح الاجتماعى – بمعناه الشامل – إلى تطوير الآليات التى تستهدف تأكيد استقلال التحديث فى مختلف الجوانب، الأمر الذى

يفرض استعانة التحديث "بالمرصد" للتعرف على قدر استقلال التحديث وتعبيره عن الإرادة الوطنية فى مختلف المجالات.

بالإضافة إلى ذلك تظهر حالة ثالثة تستدعى ضرورة الإصلاح، وهى الحالة التى تتخلق فى إطارها بعض المشكلات نتيجة لعملية التحديث، قد تظهر هذه المشكلات لأن هناك بعض الفئات التى استفادت من نتائجه بينما حرمت فئات أخرى من هذه النتائج، وهو ما يعنى أنه وإن حقق التحديث معايير النمو إلا أنه أخل بمعايير العدل الاجتماعى، وهو المدخل إلى تأسيس التوترات الاجتماعية على ساحة بعض الجماعات، ومن ثم احتمالية تفجر أحداث العنف، وربما الإرهاب. ارتباطاً بذلك يمكن أن يلعب "المرصد" دوراً بارزاً فى قياس حجم التوتر، وتحديد احتمالات تفجر العنف، ودرجة تعقد المشكلات ثم طبيعة الحلول التى يمكن أن تطرح لهذه المشكلات.

ذلك يعنى تضافر الإصلاح مع عملية الرصد، كما يعنى أيضاً أنه لكى يصبح الإصلاح فعالاً ورشيداً فإنه من الضرورى أن يستند إلى جهود علمية يقوم بها المرصد العربى، وهو المرصد الذى تتحدد أهدافه على النحو التالى:

١ - أن يسعى المرصد إلى بناء قاعدة شاملة، محكمة ودقيقة من المعلومات عن واقع المجتمع العربى، فى جوانبه الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، سواء على مستوى المجتمع العربى أو على مستوى المجتمعات القطرية أو حتى على المستوى القطاعى، وذلك لإمكانية بناء مجموعة من المؤشرات التى تحدد مدى تآزر أو تباين التحديث على مستوى المجتمع العربى، وما هى التفاوتات القطرية فى هذا الصدد. هذا بالإضافة إلى أن بناء قاعدة شاملة من المعرفة يساعد أصحاب القرار على بناء السياسات الفعالة المستندة إلى بيانات واقعية صحيحة. هذا إلى جانب أن هذه القاعدة من المعلومات تيسر القيام ببعض الدراسات التى تتناول بعض ظواهر الخلل أو عدم الاستقرار الاجتماعى لتقديم فهم أو تفسير علمى يصلح أساساً لبناء السياسات الملائمة للتعامل مع هذه الظواهر وينبغى أن يستكشف المرصد المصادر العديدة والموضوعية والميسرة التى تستطيع إمداده بهذه المعلومات.

٢ – استناداً إلى قاعدة المعلومات التى يمكن تجميعها، يسعى المرصد إلى تحليلها لتحديد المتغيرات الفاعلة فى التحديث أو الإصلاح سواء على الصعيد العربى العام أو القطرى، سواء كانت هذه الفاعلية ذات طبيعة إيجابية أو سلبية، وذلك بهدف التوعية بالمخاطر المحتملة للمتغيرات ذات الفعالية السلبية، أو التوصية ببعض الإجراءات التى تساعد على تعظيم النتائج المترتبة على فاعلية المتغيرات ذات الإسهام الإيجابى. هذا إلى جانب توضيح إمكانية تعميم الاستفادة من المتغيرات التى لعبت دوراً فى دفع عملية الإصلاح أو التحديث فى بعض المجتمعات القطرية، أو إعاقتها فى مجتمعات قطرية أخرى، أو على الصعيد العربى العام.

٣ – استناداً إلى قاعدة المعلومات التى يتولى "المرصد" تجميعها، فإنه سوف يتمكن من تحديد المشكلات الاجتماعية التى يعانى منها المجتمع العربى، أو المجتمعات القطرية، وما هى العوامل التى أدت إلى تخلق هذه المشكلات، ثم ما هى طبيعة هذه المشكلات وحجمها الحالى، وما هى احتمالات تطورها نحو الحل أو باتجاه مزيد من التعقيد، ثم ما هى ممكنات تحولها بعد التعقيد والتراكم من مجرد مشكلات اجتماعية إلى مشكلات بنائية مستفحلة. إضافة إلى تحديد التوترات الاجتماعية التى قد تنتج عن هذه المشكلات ومظاهر الاحتقان الاجتماعى والسياسى والثقافى، ونطاقاته المجتمعية والبشرية، ثم ما هى المتغيرات الفاعلة فى استفحال هذه المشكلات، ثم ما هى احتمالات ومؤشرات أن تلعب دوراً فى هز الاستقرار الاجتماعى والسياسى للمجتمع، سواء على المستوى العربى العام أو على المستوى القطرى المنفرد، أو على مستوى بعض المجتمعات القطرية.

٤ – تقييم السياسات المتبعة فى الإصلاح أو فى تحديث مختلف جوانب بناء المجتمع العربى، لتحديد مدى ملائمة هذه السياسات فى قيادة التحديث، أو فى مواجهة المشكلات التى تظهر أثناء عملية التحديث. هذا إلى جانب إمكانية تطوير بعض سياسات الإصلاح فيما يتعلق ببعض جوانب المجتمع، أو فى مواجهة بعض المشكلات، لإمكانية الاسترشاد بها سواء على الصعيد القطرى أو على الصعيد العربى. كذلك اقتراح السياسات الاجتماعية التى تساعد

على تحقيق استقرار المجتمع العربى، ودعم تماسكه أثناء المرحلة الانتقالية أو أثناء التطور. إضافة إلى اقتراح السياسات التى يمكن تأسيسها لمواجهة المشكلات أو المخاطر المحتملة، والتى قد تظهر نتيجة لعملية الإصلاح الاجتماعى أو التحديث فى مختلف المجالات سواء على الصعيد العربى العام أو على الصعيد القطرى، إلى جانب اقتراح السياسات الاجتماعية التى تدعم اتجاه المجتمع العربى بمجتمعاته القطرية باتجاه التكامل والوحدة على الأصعدة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وربما السياسية.

٥- من الممكن أن يشكل المرصد الاجتماعى العربى بيت خبرة لمختلف المؤسسات العربية، التى تهتم بتحديث المجتمع العربى وتأكيد التكامل بين مجتمعاته القطرية. وفى هذا الإطار يمكن أن يقوم تعاون بين المرصد العربى وبين مختلف مؤسسات الجامعة العربية فى مختلف المجالات. كما يمكن أن يقوم تعاون بين المرصد العربى، وبين تنظيمات المجتمع المدنى أو المنظمات غير الحكومية والتى تسعى إلى تطوير الواقع العربى فى مختلف المجالات. إضافة إلى ذلك يمكن أن يساعد المرصد العربى بعض المؤسسات القطرية على الصعيد العربى، تلك التى تهتم بتأسيس سياسات الإصلاح العربى، أو التى تحتاج إلى المعونة فى مواجهة بعض المشكلات، هذا بالإضافة إلى أن المرصد العربى يمكن أن يشكل قبلة يقصدها الباحثون العرب للحصول على البيانات أو الدراسات أو التحليلات العلمية، التى تساعدهم فى بحوثهم التى تسعى لفهم بعض المشكلات، سواء على الصعيد العربى أو القطرى. هذا إلى جانب إمكانية أن يكون المرصد الاجتماعى العربى طرفاً أو فاعلاً بارزًا فى الحوار الذى قد يقوم بين الأنا أو الذات العربية، والآخر أو الآخرين على الصعيد العالمى، استناداً إلى ما لديه من معلومات عن واقعه العربى، وعن وجهة نظر الذات العربية الإسلامية واحتياجاتها من الحوار.

٦ - بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يقدم المرصد العربى بعض التنبؤات فيما يتعلق بالتطورات المحتملة لبعض المشكلات أو فيما يتصل بمستقبل فاعلية السياسات التى طورت فى مواجهة هذه المشكلات، أو التى تقدم حلولاً لها. ويمكن أن يتحقق هذا التنبؤ وفق سيناريوهات بديلة

أو متباينة من حيث المدى الزمنى، سيناريو المدى الزمنى المحدود، أو المدى الزمنى المتوسط (المستوى التكتيكى)، وسيناريو المدى الزمنى البعيد (المستوى الاستراتيجى). هذا بالإضافة إلى إمكانية قيام فريق المرصد العربى بتقديم جلسات من العصف الذهنى، أو "ورشة عمل" اليوم الواحد لتقديم استبصارات حول بعض القضايا أو المشكلات الطارئة، أو التى تتعلق باقتراح حلول وسياسات فى مواجهتها، وبذلك يساعد المرصد العربى المسئولين وأصحاب القرار فيما يتعلق ببعض القضايا أو الموضوعات أو المشكلات التى قد تظهر فجأة، سواء على الصعيد العربى أو الصعيد القطرى لأى من المجتمعات العربية.

٧ - إلى جانب ذلك يمكن أن يشكل المرصد العربى إطاراً للتشبيك المعلوماتى بين المراصد القطرية، التى تتابع مظاهر التحديث والإصلاح على الصعيد القطرى من ناحية، وبين المراصد والمؤسسات العالمية المهتمة بمتابعة التطور أو التحديث على الصعيد العالمى، واضعاً نصب عينيه نقل الخبرات الناجحة فى مواجهة بعض المشكلات أو تطوير بعض السياسات وتيسيرها لتصبح فى متناول أصحاب القرار، أو وضعها لتصبح تحت تصرف المراصد القطرية من ناحية ثانية. وبذلك يلعب المرصد العربى دوراً محورياً فى الحركة العالمية لتبادل المعلومات والمعرفة بما يساعد على تطوير الخبرة العربية وتوجيه جهود الإصلاح على الصعيد العربى والقطرى على السواء، كما يتيح الفرصة للباحثين العرب للاستفادة من الخبرات العالمية فى هذا الصدد.

٨ - يسعى المرصد العربى إلى تعميق الشفافية ومن ثم الشراكة الواعية فى إدارة شئون المجتمع. فالمعرفة التى تكشف عنها عملية الرصد الاجتماعى تحدد الجوانب الإيجابية والسلبية للنمو أو الإصلاح الذى تحقق فى أى اتجاه، ومن ثم تدفع إلى نمو روح محاسبة الذات ومحاسبة الآخر المسئول، وأيضاً الرغبة فى التعلم من الأخطاء لتصحيح المسار. كما أنها من ناحية مقابلة تتيح المعلومات التى تحققت من خلال جهود الرصد الاجتماعى والثقافى والسياسى والاقتصادى للمواطنين تكون وسائلهم أو وسائل من يمثلهم فى المحاسبة والمراقبة حتى لا يؤدى تقييم المعلومات إلى إفشال جهود التحديث. ذلك يعنى أن المرصد الاجتماعى لا

يتابع فقط عمليات النمو أو الإصلاح أو البحث عن حلول لبعض المشكلات. ولكنه يدرب النخبة والجماهير على المشاركة الاجتماعية المتوازنة والرشيدة، حيث تشارك الجماهير بوعي مسئول يستند إلى امتلاك المعلومات عن مختلف الموضوعات، وتقبل النخبة عن شفافية بهذه المشاركة، لأن الأمور أصبحت واضحة والمعلومات متاحة للكافة.

٩ – كما يهدف المرصد العربى كذلك إلى التعرف على آثار العولمة على مختلف الفئات الاجتماعية. فمن المؤكد أن للعولمة تأثيرها الذى له وطأته على مختلف الفئات الاجتماعية. فلها مثلاً وطأتها على ثقافة الشباب بدفع الشباب أحيانا إلى تبنى قيم الثقافة الاستهلاكية، وأحياناً أخرى إلى اعتناق قيم ذات طبيعة إنسانية عامة على حساب القيم القومية أو الوطنية. كما أن للعولمة تأثيرها أيضاً على دفع الشباب إلى سلوكيات الانحراف وتعاطى المخدرات تحت تأثير فاعلية تكنولوجيا الإعلام المتطورة والفاعلة. كذلك للعولمة تأثيرها على الطبقة العاملة، خاصة الشرائح الفقيرة منها، بل إننا نجد أن العولمة تعمل على تأسيس شريحة من الطبقة العاملة العالية التأهيل والتى تعمل فى الدولاب الكبير للشركات المتعددة الجنسية، والتى تتآكل لديها الاهتمامات القومية. كذلك للعولمة تأثير على زيادة تدفق هجرة السياحة من الشمال إلى الجنوب، وهجرة البحث عن فرص الحياة من الجنوب إلى الشمال. يضاف إلى ذلك أن للعولمة تأثير على زيادة مساحة الفقر بزيادة الاستقطاب الاجتماعى بين الغنى والفقر على الصعيد العالمى، وعلى الصعيد القومى انعكاساً لذلك. للعولمة تأثير كذلك على أوضاع بعض الفئات الاجتماعية كالمرأة والطفولة والأقليات الأثنية، ومن الضرورى أن يتابع المرصد هذه التأثيرات ليعظم ما يقوى أو يدعم الهوية القومية ويقلص ما يضر بهذه الهوية، ويمكن للمرصد العربى أن يطور المؤشرات التى بواسطتها يمكن قياس الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة.

١٠ – إذا كانت التنمية المستدامة هى الصيغة التحديثية والتنموية التى تشكل آخر الإبداعات التى وصل إليها الفكر التنموى، وهى التنمية التى تعمل من ناحية على الحفاظ على الموارد

الطبيعية، لأن لأجيال المستقبل حقًا فيها، ولتعمل الأجيال الحاضرة من أجل الحفاظ عليها، فإن التنمية المستدامة من ناحية أخرى تسعى للحفاظ على البيئة الإنسانية طبيعية كانت أم اجتماعية أم ثقافية. بالإضافة إلى ذلك فإن التنمية المستدامة لا تقتصر على الاستفادة فقط على رأس المال الاقتصادى ولكنها تسعى أيضاً لتطوير رأس المال البشرى ورأس المال الاجتماعى والثقافى والسياسى والإنسانى، لتكون جميعها مصادر توليد الطاقة الدافعة للتقدم أو التطور البشرى. من ناحية رابعة تبدأ التنمية المستدامة دائماً من أسفل، من الجماهير صاحبة المصلحة الحقيقية فى التحديث وفى التقدم، تدرب هذه الجماهير من أجل المشاركة الديموقراطية، وتنظيم جهودها التطوعية، وتوجهها لأهداف تطوير واقعها الاجتماعية. التنمية المستدامة تعنى من ناحية خامسة تطوير وعى البشر بضرورة الشفافية وفى المقابل بضرورة قبول المساءلة الرشيدة. فى إطار التنمية المستدامة يمكن للمرصد العربى أن يلعب دوراً محورياً فى متابعة إنجازات البشر على ساحة مختلف مجالات التنمية، وما هى الآثار الإيجابية والسلبية التى تخلفت عن الفعل التنموى من هذا النمط، وما السبيل لتعظيم الإيجابيات وتقليص التوترات. كذلك ما هى التوترات أو المشكلات، وكيف يمكن تطوير الحلول لهذه المشكلات وفتح المنافذ لتصريف التوترات.

١١ - يسعى المرصد الاجتماعى كذلك إلى متابعة حالة الفئات الاجتماعية. وما هى التغيرات التى تطرأ على مكانتها وأدوارها وسلوكياتها الاجتماعية. فى هذا الإطار يمكن للمرصد أن يتابع مظاهر الفساد التى تقع على ساحة بعض الشرائح الاجتماعية، كذلك متابعة حالة استقرار الطبقة المتوسطة على خلفية افتراض الحرمان النسبى، إضافة إلى متابعة حالة الطبقة الدنيا على خلفية افتراض الحرمان المطلق. إلى جانب ذلك رصد التطور الذى حدث بالنسبة لأوضاع المرأة والطفولة والشباب، وحالة المسنين، ما هى الظواهر الإيجابية والسلبية التى ظهرت على ساحة الفئات الاجتماعية المختلفة، وهل هذه التغيرات فى اتجاه التأكيد على استقرار المجتمع وتماسكه أم فى اتجاه الصراع الاجتماعى وتخلق بؤر التوتر الاجتماعى. فى

هذا الإطار يمكن للمرصد العربى أن يرصد حالة الفئات الاجتماعية على متصل العنف – التكيف، وما هى السياسات المقترحة لمواجهة العنف أو لتعميق التكيف.

ثالثاً: منهجية عمل المرصد العربى

إذا كانت للمرصد العربى أهدافه التى تحدد نطاق عمله وفاعليته، فإنه من الطبيعى أن تكون لديه المنهجية الملائمة لتحقيق هذه الأهداف، ويدخل فى إطار هذه المنهجية تصوره لنموذج المجتمع العربى الذى ينبغى أن يكون، كما يدخل فيه أيضاً استفادة المرصد من بعض المناهج الذى يقيس بواسطتها حجم التغير أو النمو الذى ينبغى أن يحدث حتى يتحرك المجتمع الواقعى إلى نموذجه المنشود. ارتباطاً بذلك يمكن أن نحدد البناء المنهجى الذى من المفترض أن يعمل وفقاً له المرصد العربى على النحو التالى:

١ - **تحديد نموذج المجتمع المستهدف** حيث يشكل هذا النموذج المرجعية التى يعمل وفقاً لها المرصد العربى. وتحديد هذا النموذج يتم بإحدى استراتيجيتين، الأولى أن تقدم تصوراً للمجتمع المستهدف، أى الذى ينبغى أن تتجه إليه التنمية القطرية أو العربية على السواء، من حيث مستوى المعيشة ونوعية الحياة والجهة المسئولة عن توفير الفرص فى مختلف المجالات، هل هى الدولة، أم القطاع الخاص، أم القطاع الأهلى، أم جملة هذه القطاعات. وما هى المتغيرات الفاعلة التى يمكن الاستناد إليها لتجسيد وبناء هذا المجتمع.

وإذا كان مسموحًا بالتنوع على مستوى نماذج التنمية القطرية فإنه من الضرورى أن يعمل المرصد العربى استناداً إلى مرجعية نموذج مجتمع عربى واحد، تصب فى بنائه الروافد القطرية. فى هذه الحالة يصبح النموذج العربى للمجتمع أساس قياس مدى اقتراب التطور القطرى أو ابتعاده من مؤشرات هذا النموذج. ويمكن صياغة نموذج المجتمع العربى استناداً إلى مؤشرات عالمية فى بعض الجوانب فى مقابل القناعة بمؤشرات قومية أو عربية فى جوانب أخرى لأن لها علاقة بالهوية، على سبيل المثال قضايا اللغة والدين والثقافة. مثال على ذلك يمكن اعتبار المؤشرات

العالمية للتعليم أحد عناصر هذا النموذج بحيث يقاس بالنظر إليه مدى اقتراب مؤشرات التعليم على المستوى القطرى أو العربى من هذه المؤشرات سواء بالنسبة لمراحل التعليم المختلفة أو بالنسبة للنوع. بينما فيما يتعلق بقياس التماسك الأسري، فإننا نلجأ إلى المؤشرات الصادرة عن التراث، وهكذا الأمر فى مختلف المجالات. ذلك أن تحديد النموذج الذى ينبغى أن يكون عليه المجتمع يشكل المرجعية التى يقاس على أساسها قدر التحرك الواقعى للمجتمعات القطرية والمجتمع العربى جملة، واتجاه هذا التحرك.

٢ - تحديد المتغيرات الفاعلة إذا كان بناء المجتمع يتشكل من مجموعة من العناصر أو المتغيرات فإنه من الطبيعى أن تؤدى هذه المتغيرات دورها فى دفع تنمية المجتمع وتحديثه أو إصلاح جوانب الخلل فيه. أو أن هذه المتغيرات ذاتها إذا عملت بطريقة مخالفة فإنها قد تؤدى إلى إعاقة التحديث أو الإصلاح وتعطيله. غير إننا نجد أنه فى كل مجتمع من المجتمعات توجد بعض المتغيرات التى تلعب دوراً محورياً فى صياغة التفاعل الاجتماعى الحادث فى المجتمع. مثال على ذلك نجد أن العوائد البترولية العالية تشكل متغيراً محورياً فى بناء بعض المجتمعات. فقد تؤدى إلى التحديث والتقدم إذا تضافرت ومبدأ العدالة التوزيعية، وقد يؤدى إلى عدم الاستقرار الاجتماعى إذا احتكرته فئة على حساب فئات المجتمع الأخرى، فتغير السكان أيضاً قد يصبح نعمة أو ثروة تدفع عملية التحديث فى بعض المجتمعات، حينما يتم تأهيل القوى البشرية فى سن العمل، وتنظيم حصولها على فرص العمل الملائمة لدفع التطور فى المجتمع، وقد يصبح السكان نقمة، حينما يتم تهميش الشرائح الغالبة منهم، واستبعادهم من المشاركة الحية والفعالة فى حياة وشئون المجتمع، ومن ثم يتحولون إلى عبء على التحديث بدلاً من كونهم طاقة دافعة له.

إلى جانب ذلك فقد يصاب النظام السياسى بظاهرة الجمود أو تصلب الشرايين السياسية ويعانى من عدم التوالى السياسى وهى المتغيرات القاتلة للتطور الديمقراطى كما يحدث فى بعض النظم الجمهورية، وقد يكون ذلك ملائماً للتطور إذا كانت ثمة ملكية مستنيرة تحكم استناداً إلى الدستور والقانون. وارتباطاً بذلك قد يؤمن النظام السياسى بالمشاركة، ومن ثم يساعد على

استنفار طاقات الجماهير وتعبئتها فى اتجاه تحديث المجتمع وتحقيق الاستقرار فيه، وقد يكون نظاماً أبوياً يتصرف بالوكالة عن الجماهير فى قضايا مصيرية تخص الجماهير وحدها. وقد يصبح انتشار الإرهاب والعنف فى أى مجتمع من المجتمعات المتغير المحورى الذى يشكل التفاعل فى المجتمع فى مختلف المجالات، حيث تتجه طاقة النظام السياسى، وقد يعطل الأداء الاقتصادى، بل قد يصل إلى الإضرار بالعلاقات الدولية للمجتمع.

فى هذا الإطار فإنه من الضرورى تحديد المتغيرات الفاعلة أو المحورية سواء على المستوى القطرى أو العربى العام، حتى يمكن رصد المتغيرات الإيجابية والسلبية التى تحدث فى بنائها وفاعليتها استناداً إلى المؤشرات التى يطورها المرصد لقياس هذا التغير، وذلك بهدف تأسيس السياسات التى تساعد على تقليص السلبيات وتعظيم الإيجابيات وهو ما يشكل جوهر أو مضمون الإصلاح الاجتماعى.

٣ - تحديد مستويات الأداء فى نطاق ذلك من الضرورى أن يعمل المرصد العربى حتى يتابع أوضاع المجتمع العربى على عدة مستويات. ويشكل المستوى العربى المستوى الأول فى هذا الصدد، حيث يمكن متابعة التغير أو التطور الذى يحدث فيما يتعلق ببعض المتغيرات المختارة استناداً إلى النموذج المرجعى للمجتمع، ومتابعة هذا التغير يتم بناء على قياسها على أساس بعض المؤشرات والقياسات التى أمكن تطويرها. كمتابعة الحالة السكانية فى العالم العربى ككل، أو حالة العدالة التوزيعية أو حالة البطالة على الصعيد العربى. ويشكل المستوى الفكرى المستوى الثانى لأداء المرصد العربى، حيث يمكنه من خلال هذا المستوى أن يتابع متغيرات بعينها على المستوى القطرى، كأساس من ناحية لمتابعة ذات المتغير على الصعيد العربى ومن ناحية أخرى كمدخل للمقارنة بين المجتمعات القطرية العربية للنظر فى مدى اقترابها من المؤشر العربى العام لذات المتغير. ويشكل المستوى القومى أو القطاعى المستوى الثالث لأداء المرصد العربى، حيث يعمل على متابعة التطور أو الإصلاح الحادث فى بعض المتغيرات بصورة أفقية على الصعيد العربى، كمتابعة مشكلة العنف والإرهاب على الصعيد العربى، للبحث فى

أسبابها، والحلول التى يمكن أن تقدم لها. أو متابعة ظاهرة الهجرة على الصعيد العربى، سواءً الهجرة الداخلية، أو التى تحدث بين الأقطار العربية، أو الهجرة العربية إلى المجتمعات الغربية.

٤ - **تحديد المشكلات الأولى بالمتابعة** وهى عادة المشكلات أو القضايا ذات الأهمية المحورية بالنسبة لتحديث المجتمع العربى وإصلاح أوضاعه. ونحن إذا نظرنا إلى العالم العربى بصورة عامة وشاملة فسوف نجد أن هناك بعض القضايا التى تعد هى الأولى بالاهتمام والمتابعة كقضية التحول الديموقراطى وكذلك الممارسة الديموقراطية، والمشاركة السياسية، كذلك قضية أو مشكلة العنف والإرهاب، وحالة الاحتقان الاجتماعى والسياسى، والظروف المسئولة عن هذا الاحتقان. كذلك مشكلة الأمية بأنواعها المختلفة، حيث من الضرورى رصد مستوياتها ومعدلات التغيير فيها سواء إلى الأفضل أو إلى الأسوأ. يضاف إلى ذلك مشكلة تدنى مستويات المعيشة وحالة الصحة العامة، وهى المشكلة التى تعانى منها غالبية الأقطار العربية، وتعد أحد مظاهر تخلفها، إضافة إلى محاولة استكشاف السياسات الفعالة ونقل التجارب الناجحة بين الأقطار العربية لمواجهة هذه المشكلة. يضاف إلى ذلك متابعة بعض المشكلات ذات الطبيعة الانحرافية كمشكلة الفساد، وتعاطى المخدرات، وانتشار الزواج العرفى، وغير ذلك من المشكلات التى يمكن تطوير بعض المؤشرات لقياس حالتها وتطوير الحلول التى يفترض أنها فعالة فى مواجهتها.

٥ - **بناء المؤشرات** يعتبر بناء المؤشرات أحد الأبعاد الأساسية لتأكيد فاعلية المرصد الاجتماعى العربى. بداية تعرف المؤشرات باعتبارها "المقاييس التى تستخلص من الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية أو تعتمد عليها، ومن ثم فهى ليست مجرد إحصاءات". وقد يتم بناء المؤشرات استناداً إلى أسس موضوعية وتسمى بالمؤشرات الموضوعية، أو أن المؤشرات قد تبنى استناداً إلى الإدراك أو الاستجابة الذاتية لأى من الظروف المحيطة، وتعرف بالمؤشرات الذاتية. أو أن المؤشرات قد تكون ذات طبيعة كمية حينما تحدد معدلات التغير أو النمو أو الإصلاح وفق مؤشرات رقمية، أو مؤشرات كيفية حينما يتم بناء المؤشر أو تحديده لقياس النمو أو التغير فى متغير معين باعتبارات كيفية.

ويتم بناء المؤشرات عادة بالنظر إلى ثلاثة أبعاد، ويتمثل البعد الأول فى الغايات أو الأهداف القومية التى يسعى المجتمع إلى تحقيقها، وهى التى أشرنا إليها بنموذج المجتمع المستهدف أو المشروع الاجتماعى. ويتمثل البعد الثانى فى البيانات التى تنتج عن البحوث المسحية والواقعية، حيث تلعب هذه المعلومات دوراً أساسياً فى بناء المؤشر. بينما يؤكد البعد الثالث على المعطيات الإحصائية الخام باعتبارها مصدراً رئيسياً فى بناء المؤشر. وفى هذا الإطار يعتبر المؤشر نسقاً يضم عدداً من المتغيرات التى تشترك جميعها فى بناء هذا المؤشر، كمؤشر نوعية الحياة، الذى يضم متغيرات الدخل، والإنفاق، ومستوى التعليم وقضاء وقت الفراغ والترفيه. وهو ما يعنى أن المتغير عنصر مفرد بينما المؤشر تجميع لجمع من المتغيرات مع أخذ التفاعل بينها فى الاعتبار.

وتؤدى المؤشرات وظائف عديدة، من هذه الوظائف أن المؤشرات الاجتماعية تكشف عن حجم التغيرات التى تحدث فى واقع المجتمع، وفى أى اتجاه يقع التغير، وما هى الآثار التى نتجت عنه. كذلك تلعب المؤشرات الإحصائية دورها فى ترشيد السياسات والقرارات وترشيد أدائها، كذلك الكشف عن النتائج النهائية لهذه المؤشرات، وهل تتوازى المدخلات مع المخرجات أم لا؟ هذا إلى جانب قيام المؤشرات بوظيفة المتابعة لأى من متغيرات الواقع، والمشاركة مع المتغيرات الأخرى، فى تطوير تقرير يتضمن نتائج المتابعة.

٦ - **المناقشات الجماعية والندوات** وهى المناقشات التى تعقد حول قضايا أو مشكلات محددة، فى محاولة للتعرف على أبعادها المختلفة، سواء من حيث العوامل أو المتغيرات المخلقة لها، أو من حيث وطأتها على الأفراد وتأثيرها على حياتهم، أو من حيث الآثار أو النتائج التى تترتب عليها. حيث يمكن إجراء حوار جماعى حول الجوانب المختلفة للمشكلة أو القضية فى محاولة للتعرف على طبيعته وتطوير بعض الحلول الملائمة لها. وفى إجراء المناقشات الجماعية حول قضية أو مشكلة معينة ينبغى أن تراعى عدة اعتبارات. ويتمثل الاعتبار الأول فى تباين تكون الجماعة المشاركة فى الحوار، فإذا كانت المشكلة تتعلق بالبطالة مثلاً، فإنها ينبغى أن تضم

بعض المتخصصين أو المهتمين بظاهرة البطالة، كما ينبغى أن تضم بعض الذين يعانون من هذه المشكلة، إضافة إلى إمكانية أن تضم عدداً من قادة الرأى والفكر باعتبارهم الذين تتوفر لديهم الرؤية العامة والشاملة. ويشير الاعتبار الثانى إلى ضرورة أن تكون المناقشات الجماعية منطقية ومتدرجة، بمعنى أن يتحقق الحوار مرتبطاً بالتطور أو التخلق الطبيعى للمشكلة ومسايراً لها. بمعنى أن يتم الحوار وتجرى المناقشات حول العوامل المسببة للمشكلة أولاً، ثم طبيعة المشكلة وحتى نهايتها. وهو ما يعنى أن الاعتبار الأخير يؤكد على ضرورة اتجاه المناقشات حول العوامل المسببة للمشكلة أولاً، ثم طبيعة المشكلة والتعقد الذى وصلت إليه، إضافة إلى النتائج التى ترتبت على استمرارها وأخيراً التطرق إلى الحلول التى يمكن أن تكون لهذه المشكلة. ويؤكد الاعتبار الأخير على ضرورة إنجاز المناقشات الجماعية وفق دليل محدد سلفاً لقيادة المناقشات الجماعية فيما يتعلق بالمشكلة. ومن الطبيعى أن يتم تحليل اتجاهات الحوار فيما يتعلق بالجوانب المختلفة للمشكلة، كما أنه من الضرورى الالتزام بقواعد عقد المناقشات الجماعية.

٧ - **منهج إعادة التحليل** ويقصد به إعادة تحليل النتائج التى توصلت إليها دراسات سابقة للوصول إلى نتائج جديدة، وإلى تعميمات أكثر شمولاً. وإذا كان المرصد العربى يسعى إلى رصد التغيرات الحادثة فى أى من متغيرات بناء المجتمع، فإنه يمكن الاستفادة من الدراسات السابقة التى أجريت على نفس المتغير عن طريق إعادة تحليل نتائج هذه البحوث والدراسات. ذلك أن استخدام هذا المنهج يساعد على تشكيل رؤية كلية وشاملة تستند إلى معطيات نتجت عن دراسات جزئية عديدة أجريت على نفس المتغيرات. هذا بالإضافة إلى أن منهج إعادة التحليل يعد الأسلوب الأكثر ملائمة لبناء التصورات الكلية لمجتمع الحاضر بما يتضمنه من متغيرات، وذلك لأن منهج إعادة التحليل من شأنه أن يتناول بالتحليل عدداً كبيراً من نتاج الدراسات التى أجريت حول متغيرات عديدة تشكل بناء مؤشر أو مقياس واحد. ومن ثم يمكن تأليف بناء المؤشر استناداً إلى النتائج العديدة المتوفرة والتى تدخل فى بناء هذا المؤشر. فإعادة التحليل هو منهج يعيد تركيب الأجزاء ليصنع كلاً سواء كان هذا الكل يشكل الحالة الجديدة التى وصل

إليها المتغير أو كان هذا الكل "مؤشراً" أو "نموذجاً" يتشكل من عديد من المتغيرات الفرعية. على هذا النحو يوضح "المؤشر" الذى ينتج عن إعادة التحليل الحالة التى وصل إليها المتغير أو مجموعة المتغيرات وحجم التغير الذى تحقق بفعل التحديث أو الإصلاح، إضافة إلى تحديد مدى تأثره بالمتغيرات الأخرى وتأثيره فيها.

٨ - **إجراء الدراسات الميدانية المحدودة** وذلك يحدث حينما يتضح لنا أثناء متابعتنا لأحد المتغيرات أو فى بناء أحد المؤشرات وجود جانب معين ليس لدينا عنه أية معلومات، ولم نستطع أن نحصل على هذه البيانات من خلال النتائج التى توفرت عن الدراسات السابقة. فى هذه الحالة يمكن اللجوء إلى إجراء دراسات ميدانية حول قضايا محدودة ومحددة ومن خلال عينة محدودة تتشكل من ذوى العلاقة المباشرة بالمشكلة أو المتغير موضع الاهتمام، وعادة ما يستغرق هذا النمط المحدود من الدراسات وقتاً محدوداً، وفى العادة يكون الدور الذى تلعبه نتائج هذه الدراسات دوراً استكمالياً، كما أنها تأخذ شكل الاستطلاعات السريعة، مثال على ذلك التعرف على قدر التوتر المتنامى عند شريحة معينة بسبب قضية محددة، أو قدر الرضاء أو الإشباع الذى تحقق نتيجة للقيام بإنجاز أو إصلاح محدد.

٩ - **بناء سيناريوهات المستقبل** برغم الصعوبات التى أصبحت تعترض استشراف المستقبل والسيناريوهات الموصلة إليه، كتسارع التفاعل الحادث فى عالمنا المعاصر، إضافة إلى الظهور الكثيف لمتغيرات جديدة لم تكن متوقعة وتؤثر فى التفاعل، أو لعدم الثبات والتقلب فيما يتعلق بمعدلات نمو أو تطور المتغيرات القائمة، وكذلك التغير فى اتجاه النمو أو التطور. يضاف إلى ذلك الكم الهائل من المتغيرات التى أصبحت تصدر عن الأطر القومية والإقليمية والمحلية وتؤثر فى ذات الحالة أو الواقعة، والتى يصعب أحيانا حصرها ويستحيل التحكم فيها

وإذا كان السيناريو فى تعريفه الأساسى هو "وصف لوضع مستقبلى ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التى يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع، وذلك

انطلاقاً من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائى مفترض". **على هذا النحو فإن بناء السيناريو يتشكل من ثلاثة مكونات:**

الأول: ويتمثل فى وصف الوضع الابتدائى الذى عليه المتغير أو جملة المتغيرات، من حيث طبيعتها ومعدلات التغير فيها، وطبيعة القوى الدافعة للتغير، واحتمالات استمرار الأوضاع القائمة على هذا النحو بما فى ذلك تغيراتها لفترة من الزمن، لتكن عقدين أو ثلاثة عقود.

والثانى: تحديد المتغيرات الفاعلة فى إحداث التغير، والمتغيرات المؤثرة على هذه الفاعلية — تقلصها أو تعظمها — وحجم النمو أو التغير فى هذه المتغيرات، ثم اتجاهات التغير المحتملة، بحيث يمكن على هذا النحو رصد حركة المتغير عبر الزمن. والتغيرات التى تطرأ عليه.

والثالث: وصف الوضع النهائى الذى يتشكل عادة من ذات متغيرات الوضع الابتدائى مضافة إليها معدلات النمو أو التغير التى تحققت عبر الفترة الزمنية التى تستشرف حالة النهاية، إلى جانب المتغيرات الجديدة المفترض ظهورها خلال هذه الفترة.

وعلى هذا النحو فإنه إذا كان الوضع الابتدائى واقعياً ملموسًا ومحددًا فإن الوضع النهائى تصورى وتحليلى وتخيلى بالأساس، بيد أنه تصور يعتمد على أسس علمية تحليلية.

وهناك أنواع عديدة من السيناريوهات، فمن حيث طبيعتها يمكن تصنيفها إلى سيناريوهات استطلاعية وأخرى استهدافية مرغوب فيها. كما يمكن تصنيفها من حيث اتجاهها إلى السيناريو "المرجعى" الذى يعنى استمرار الوضع القائم، وسيناريو "الانهيار" الذى يعنى عجز النسق القائم عن الاستمرار وتفجر الصراعات فى إطاره. والسيناريو "السلف" الذى يعنى العودة إلى نموذج النسق فى فترة سابقة هى التى تمثل عصره الذهبى، ثم سيناريو "التحول الجوهرى" ويعنى حدوث نقله نوعية فى حياة المجتمع الاقتصادية أو التكنولوجية أو السياسية أم الروحية. كما تختلف السيناريوهات من حيث الفترة الزمنية التى تغطيها قدرتها التنبؤية، بين المستقبل القريب، والمستقبل المتوسط، والمستقبل البعيد.

رابعاً: مصادر بيانات المرصد العربى

من الطبيعى أن تشكل البيانات التى تصدر عن الواقع القطرى أو القومى حجر الزاوية فى عمل ونجاح المرصد العربى. وذلك باعتبار أن اهتمام المرصد يتركز بالأساس على رصد الواقع العربى بمتغيراته المشكلة، سواء على المستوى القطرى أو العربى. ارتباطا بذلك فإن على المرصد العربى أن يعمل بداية على تطوير قاعدة كثيفة ودقيقة من البيانات عن مختلف جوانب المجتمع العربى، سواء على المستوى القومى العام أو على المستوى القطرى أو القطاعى. وعلى هذا النحو فإن على المرصد العربى أن يطرق كافة المصادر ليحصل منها على البيانات أو المعلومات التى قد تكون جزئية أو ثانوية، غير أنها حينما تضاف إلى معطيات من مصادر أخرى فإنها يمكن أن تساعد على متابعة المتغيرات الفاعلة فى الواقع العربى، سواء على المستوى القومى أو القطرى، إضافة إلى بناء المؤشرات بشأنها. ويمكن أن نذكر فيما يلى أمثلة على المصادر المحتملة للبيانات وهى:

١ - الإحصاءات العامة المنشورة عن مختلف جوانب المجتمع الثقافة والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، على صعيد المجتمع القطرى، سواء كانت هذه البيانات صادرة عن مؤسسات سيادية متخصصة، أو تم الحصول على هذه البيانات من المؤسسات أو الوزارات مباشرة.

٢ - الإحصاءات العامة المتاحة والمتعلقة بمختلف جوانب المجتمع على الصعيد القطرى أو العربى، والواردة فى تقارير التنمية البشرية التى تصدرها بعض الأقطار، وتقارير التنمية البشرية التى تعالج الأوضاع العربية ككل، أو البيانات التى توجد فى تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة. فمما لا شك فيه أن الحصول على هذه البيانات من المصادر المختلفة سوف يساعد توفير قاعدة معرفية ملائمة تساعد المرصد فى متابعة متغيرات الواقع أو بناء المؤشرات بشأنه.

٣ - البحوث والدراسات التى أجريت على ظواهر ومشكلات تقع فى مختلف مجالات واقع المجتمع العربى، بخاصة البحوث والدراسات التى تعتمد على الإحصاءات العامة أو البحوث الميدانية، بحيث يمكن أن تضاف نتائج هذه البحوث إلى القاعدة المعرفية للمرصد.

بحيث يمكن الاستفادة منها بالإضافة إلى بيانات مكملة من مصادر أخرى، فى متابعة حركة الواقع والتفاعلات الحادثة فيه. ومن الممكن أن يشرع المرصد مباشرة فى توثيق هذه البحوث والدراسات لاستخلاص المعطيات الهامة منها.

٤ - البيانات الصادرة عن هيئات دولية فى تقاريرها السنوية أو الدورية، كالبيانات الصادرة عن تقارير الأمم المتحدة المتنوعة، إضافة إلى البيانات المنظمة فى هيئات مثل اليونسكو، الأسيسكو، الأليسكو، البنك الدولى، صندوق النقد الدولى، وغير ذلك من الهيئات والمؤسسات الدولية المعنية بما يحدث فى مجتمعات العالم، بخاصة العالم العربى كمؤسسة Rand.

٥ - البيانات الإحصائية التى يمكن استخلاصها من المواقع المختلفة لشبكة المعلومات الدولية، وتتعلق بالمستوى القطرى أو القطاعى على الصعيد العربى أو المستوى القومى العربى، يضاف إلى ذلك البيانات التى يمكن استخلاصها مما ينشر فى الصحف والمجلات والدوريات العلمية المختلفة، خاصة تلك التى تصدر داخل نطاق المجتمع العربى أو على المستوى القطرى.

٦ - البيانات التى تتوفر عن البحوث الميدانية حول موضوعات أو مشكلات أو قضايا محدودة تلك التى يجريها المرصد على نحو ما أشرت. كذلك البيانات التى تصدر عن المناقشات الجماعية التى تعقد حول قضايا أو مشكلات محددة، إضافة إلى بعض المقابلات المتعمقة التى قد يجريها أعضاء المرصد مع بعض المهمتين بمشكلات أو قضايا معينة للمساعدة فى التشخيص أو فى تحديد الحل الملائم.

ويمكن للمرصد أن ينشط لفترة من الزمن فى جميع البيانات من مختلف المصادر، والعمل على تصنيفها لتحديد المجالات التى لا توجد بيانات عنها، وما هى الفجوات المعرفية، بحيث يدفع ذلك إلى التحرك نحو استكمال هذه البيانات بصورة مستمرة، الأمر الذى يساعد من ناحية على استكمال القاعدة المعرفية للمرصد، ومن ناحية أخرى فإنها تزيد من كفاءة المرصد فى المتابعة وفى بناء المؤشرات أو السيناريوهات.

خامساً: تقارير المرصد العربى

تعد التقارير التى تصور أوضاع التحديث والإصلاح فى المجتمع العربى هى الغاية التى ينشد تحقيقها المرصد العربى إضافة إلى غايات وأهداف أخرى. ومن المقترح أن تصدر أربعة أنماط من التقارير عن واقع المجتمع العربى، نعرض لها فيما يلى:

١ - **التقرير السنوى الشامل:** الذى يرصد حالة التطور والإصلاح فى المجتمع العربى، وهو تقرير شامل يغطى النمو أو الإصلاح فى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. وهو تقرير شامل يكشف عن حجم التغير الذى حدث خلال عام فى واقع المجتمع العربى.

٢ - **التقرير السنوى القطرى:** حيث يمكن إصدار تقارير فرعية عن كل مجتمع عربى، بحيث تصور التغير أو الإصلاح الذى حدث خلال عام على مستوى كل قطر عربى ويغطى ذات المجالات التى يغطيها التقرير القومى، بيد أن التقرير القطرى عادة ما يكون أكثر تفصيلاً فيما يتعلق بالقطر العربى المعين مقارنة بالتقرير القومي الشامل.

٣ - **التقارير القطاعية:** (الاقتصادى، السياسى، الثقافى، الاجتماعى) ويتابع هذا التقرير حالة التغير أو الإصلاح فيما يتعلق ببعض المتغيرات التى تشكل نطاقاً أو مجالاً معيناً، ولكن على الصعيد العربى بكامله للنظر فى فاعلية الإصلاح فى مواضع معينة وتقلص هذه الفاعلية فى مواضع أخرى، الأمر الذى يساعد الهيئات العربية المتخصصة فى بناء سياساتها.

٤ - **التقارير الخاصة بقضايا محددة:** حيث يمكن إصدار مجموعة من التقارير التى تصور التغير أو الإصلاح الذى حدث فيما يتعلق ببعض المشكلات على الصعيد العربى، كمشكلة الأمية، والبطالة، وتعاطى المخدرات، والهجرة، والعنف والإرهاب، السكان، العشوائيات، المشاركة بأنواعها، القطاع الأهلى، وغير ذلك من القضايا أو المشكلات ذات العلاقة بتوليد التوتر الاجتماعى الذى يحتمل أن يهز الاستقرار الاجتماعى، سواء على الصعيد القطرى أو على الصعيد العربى.

سادساً: تمويل المرصد العربى

يعد تمويل المرصد العربى أحد القضايا الأساسية التى ينبغى مواجهتها من أجل تأسيس المرصد العربى وضمان استمرار عمله بالكفاءة اللازمة، ويمكن اقتراح مصادر التمويل بصورة مبدئية على النحو التالى.

١- **الحكومات العربية** حيث يمكن مخاطبة الحكومات من خلال بعض المؤسسات القومية (كالجامعة العربية) أو مباشرة بأهداف المرصد، وفائدته على الصعيد العربى أو القطرى، وتوضيح نفعه على صعيد التحديث والإصلاح، لإمكانية مساهمة الأقطار العربية فى تمويل عمل المرصد.

٢- **المؤسسات الإقليمية والدولية** نظراً لأن المرصد على هذا النحو سوف يخدم أهدافاً تنموية وإصلاحية، فإنه من الممكن مخاطبة هذه الهيئات باعتبار أن المرصد يخدم أهدافها إما مباشرة أو بصورة غير مباشرة، ويمكن أن نذكر من هذه الهيئات الجامعة العربية، اليونسكو، الأليسكو، الأسيسكو، إضافة إلى مؤسسات التمويل الدولية كالبنك الدولى، والأمم المتحدة، إلى جانب الهيئات المهتمة بمختلف مجالات الواقع الاجتماعى والاقتصادى، والسياسى والثقافى والاجتماعى.

٣- **المنظمات الأهلية والعالمية ومؤسسات التمويل الأجنبية** التى يمكن أن تساعد فى عمل المرصد فى نطاق أى من المجالات، كالهيئات المهتمة، بالأمية، أو الجوانب الصحية، أو حقوق الإنسان، أو المشاركة الاجتماعية والسياسية.

٤- **رجال الأعمال على الصعيد العربى** يمكن أن يصبحوا مصدراً من مصادر تمويل المرصد العربى، باعتبار أن المرصد يمكن أن يقدم لهم البيانات التى تصلح أساساً لبناء مشروعاتهم الاقتصادية أو الخدمية.

٥- **الباحثون والمتخصصون** حيث يمكن أن يستفيدوا من قاعدة البيانات التى يوفرها المرصد فى أبحاثهم لقاء رسوم رمزية يمكن أن تساعد فى تمويل الجهود الأساسية للمرصد العربى.

لكتابة هذا الفصل تم الرجوع إلى المصادر التالية:

١- السيد يسين: المرصد الاجتماعى، الإطار النظرى والعروض النقدية وبرنامج العمل، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة، ٢٠٠٣.

٢- دكتور أحمد خليفة وآخرون: المؤشرات الاجتماعية للتنمية (مسح اجتماعى للأسرة المصرية) التقرير العام "المركز الإقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية، أكاديمية البحث العلمى. والتكنولوجيا بجمهورية مصر العربية، القاهرة ١٩٩٠.

٣- حامد عمار: التنمية البشرية فى الوطن العربى، المفاهيم، المؤشرات والأوضاع، سينا للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى،١٩٩٢.

٤- Mukherjee, R: On the Use of *Social Indicators for Planning Social Indicators Research.* Vol 9.1981.

٥- Carlay, M: *Social Measurement and Social Indicators*, London, George Allen and Unwin,1981.

الفصل الثاني

الإصلاح السياسي في الوطن العربي
المفهوم - المرتكزات - المؤشرات

مقدمة

يقصد بالإصلاح السياسى المطلوب فى المجتمعات العربية عملية تحول هذه المجتمعات من مجتمعات استبدادية (شمولية) أو سلطوية إلى مجتمعات ديمقراطية وليبرالية. بهذا المعنى نحن نتحدث أولاً عن عملية تغيير اجتماعى مخطط Planned Social Change Process تتحقق عبر سلسلة من المراحل والإجراءات، ولا تتم جملة واحدة، هى بهذا المعنى أيضاً عملية مجتمعية أى تخص المجتمع السياسى كله فى الدولة، تخص الحاكمين كما تخص المحكومين، ترتبط بالقيم كما ترتبط بالمؤسسات. ونتحدث ثانياً عن تغيير له رؤية استراتيجية محددة هدفها تحويل الطبيعة الشمولية أو السلطوية للنظم السياسية العربية ولعملية الحكم ومؤسساتها وآلياتها إلى نظم ديمقراطية (المؤسسات) وليبرالية (القيم والمفاهيم). ونتحدث ثالثاً عن تغيير ديمقراطى وليبرالى له خصوصيته المحكومة بأمرين أولهما: التجربة التاريخية لظاهرة السلطة والحكم فى المجتمعات العربية وبالذات ما له علاقة بعرقلة تحول هذه المجتمعات إلى الحكم الديمقراطى والليبرالى. وثانيهما: اللحظة التاريخية التى تعيشها هذه المجتمعات الآن فى علاقتها مع المجتمع العالمى. هذان الأمران يمكن التعبير عنهما بشكل آخر هو علاقة عملية الإصلاح السياسى المطلوبة للمجتمعات العربية بعاملى: الخصوصية المحلية أو الذاتية، والعالمية أى عالمية الدعوة الديمقراطية الليبرالية فى الوقت الراهن.

عملية التغيير هذه نحو الديمقراطية والليبرالية المطلوب إجراؤها فى المجتمعات العربية يجب أن تجمع بين الخصوصية أى خصوصية المجتمعات العربية، وبين معالم أو مرتكزات الديمقراطية والليبرالية كما يفهمها العالم فى مرحلة تطوره الراهنة التى وصفها هنتيجتون بـ"الموجة الديمقراطية الثالثة". هذا الجمع بين الخصوصية والعالمية هو الذى يحدد أولاً ماذا نعنى بالإصلاح السياسى العربى، أى مرتكزات هذا الإصلاح، وهو الذى يحدد ثانياً المؤشرات المعبرة عن هذا الإصلاح، والتى يمكن أن نقيس بها مستوى التغيير العربى نحو الديمقراطية والليبرالية كما نريدهما.

أولاً: مرتكزات الإصلاح السياسى العربى

تواجه المجتمعات العربية فى تطلعها نحو الإصلاح السياسى ما يمكن تسميته بـ "إشكالية النموذج"، حيث يفرض النموذج الغربى لـ "العملية السياسية" وبالذات النموذج الأمريكى نفسه باعتباره النموذج الأمثل لما يجب أن تكون عليه عملية الإصلاح السياسى المرغوبة فى المجتمعات العربية. والإشكالية هنا نابعة من أمرين أولهما: مدى جدارة هذا النموذج بالاتباع، وهل يجب الأخذ به كاملاً كما هو أم يجب أن تكون هناك عملية تكييف خاصة تراعى الخصوصية العربية. وثانيهما: يتعلق بالإرث السلبى لمصطلح الخصوصية العربية الذى بات يحمل - بسبب تزايد الارتكان إليه - صفة هروبية من متطلبات الإصلاح وبالذات ما يتعلق بالديمقراطية وما يتعلق بالليبرالية.

هذه الإشكالية ازدادت تعقيداً فى ظل الضغوط الأمريكية على نظم الحكم العربية من أجل التغيير الديمقراطى، وهى الضغوط التى ارتبطت بممارسات أمريكية سيئة السمعة أبرزها عمومية الدعوة الأمريكية للحرب على الإرهاب والغزو الأمريكى للعراق واحتلاله، ودعوة نظام الشرق الأوسط الكبير، والربط بين التحول الديمقراطى وعملية السلام فى ظل وعود أمريكية أكثر سوءاً لرئيس الوزراء الإسرائيلى أرييل شارون، وعود تتعلق برفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين ورفض حدود ما قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧ تحت دعوى عدم ملاءمتها للأمر الواقع، أى واقع الاستيطان والتوسع الإسرائيلى على حساب الأرض العربية، كما تتعلق بـ "حماية يهودية" دولة إسرائيل بما تحمله من مخاطر التورط فى عمليات تطهير عرقية لعرب إسرائيل.

الربط بين دعوة التغيير الديمقراطى فى الوطن العربى والضغوط الأمريكية التى ربطت بين فرض التحول الديمقراطى على ما أسمته بـ "الدول العربية الفاشلة" خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر٢٠٠١، وبين الدعوة الأمريكية للشرق الأوسط الكبير وفرض السلام بمفهومه الإسرائيلى على الدول العربية أعطى لهذه الدعوة "صفة إمبريالية"، وجعلتها بمثابة أيديولوجية للجنوح

الإمبراطورى الأمريكي، ومن ثم بات من الضرورى التحسب والحذر فى التعامل مع التراث الغربى للديمقراطية والليبرالية كنموذج للإصلاح السياسى العربى المنشود.

١- الخصوصية العربية: معوقات الإصلاح السياسى

على الرغم من كثرة الحديث عن الخصوصية العربية كمبرر للعزوف عن التحول الديمقراطى والليبرالى فإن الدول العربية تعيش مجموعة من الاختلافات تتعلق بالسلطة والحكم فى تلك الدول. من أبرز هذه الاختلافات:

أ - اختلاف الظروف السائدة فى كل مجتمع قبل بدء عملية التحول الديمقراطى سواء كان هذا الاختلاف فى نوعية منظومة القيم السائدة، أو نمط العلاقات الاجتماعية، أو درجة التكامل الوطنى، أو مستوى الثروة ونوعيتها، أو كيفية توزيع الدخل، أو عدد وتركيبة السكان. . . إلخ.

ب - اختلاف القوة الدافعة لعملية التحول الديمقراطى، فقد تكون هذه القوة مجرد مجموعة من القيم الاجتماعية، أو تكون استجابة لضغوط خارجية، أو تكون مستندة إلى قوى وحاجات وطنية داخلية لها آلياتها التى تعبر بها ومن أبرزها منظمات المجتمع المدنى.

جـ - اختلاف مراحل النمو التى وصلتها تلك المجتمعات، واختلاف الطرق والأساليب التى تسلكها هذه الدول لتحقيق التحول الديمقراطى.

د - اختلاف مضمون وتوقيت الأحداث المفاجئة التى تواجه المجتمعات أثناء قيامها بعملية التحول الديمقراطى (حروب، وكوارث طبيعية أو بيئية)... إلخ.

ولقد قدم جياكومو لوتشيانى تصنيفاً للدول العربية من منظور الاقتصاد ورهاناته السياسية. وميز بموجبه بين دول تخصيصية (أو توزيعية) ودول إنتاجية. وأشار لوتشيانى إلى أن الدولة التخصيصية تتميز بخاصيتين أساسيتين هما أن مواردها الأساسية تأتى من الخارج، وأن نفقاتها (على الخدمات العامة، والإعانات... إلخ) تمثل نسبة مهمة من ناتجها القومى، وتركز الدولة التخصيصية على التعبئة القصوى لمواردها الخارجية كشرط لالتحاق الأفراد والجماعات بنظام لإعادة التوزيع وليس المقرطة المنقطعة عن الجذور الاجتماعية.

وفى المقابل، فإن الدولة الإنتاجية يمثل نشاطها الاقتصادى الداخلى المصدر الرئيسى للثروات، وهى بالطبع تمارس وظيفة التوزيع لكنها لا تمثل جوهر نشاطها، وفى تلك الظروف فإن تعبئة الولاءات تمر عبر الترويج لأسطورة وطنية. وقد تثير مشكلة معينة بخصوص التحول الديمقراطى (لا ضرائب بدون تمثيل).

بحكم ذلك يمكن تقسيم النظم السياسية العربية إلى أربع مجموعات رئيسية:

- نظم ملكية يغلب عليها طابع التوزيع (تم اختيار السعودية من هذه المجموعة).
- نظم جمهورية يغلب عليها طابع التوزيع (تم اختيار سوريا من هذه المجموعة).
- نظم ملكية يغلب عليها طابع الإنتاج (تم اختيار المغرب من هذه المجموعة).
- نظم جمهورية يغلب عليها طابع الإنتاج (تم اختيار مصر من هذه المجموعة).

وهذه النظم تمثل الشمال الأفريقى (المغرب)، ونظم من الخليج العربى (السعودية)، ونظم تمثل المشرق العربى (سوريا)، ونظم تمثل القلب العربى (مصر).

وتقدم نظم الحكم فى الدول العربية الخليجية نموذجاً لما تمثله "الخصوصية" من تحديات لعملية الإصلاح السياسى وفق النموذج الغربى: الديمقراطية والليبرالية.

فإذا كان الإسلام هو دين أبناء الدول الست أعضاء المجلس فإن الإسلام ليس أقدم قوة موحدة بين الدول أعضاء المجلس فحسب، بل هو أيضاً مصدر الشرعية للنظم السياسية القائمة. فقد وفر الإسلام الوحدة الثقافية للدول الأعضاء، وجاءت العوامل الجغرافية والعرقية والقبلية والتاريخية لتخلق وحدة من نوع خاص جداً بين شعوبه.

فدول مجلس التعاون الست لا تربطها فقط روابط الدين والعرق واللغة والثقافة والتاريخ والجوار، بل هى ترتبط قبلياً، حيث الامتداد القبلى بين هذه الدول، وفوق هذا وذاك تربطها روابط قرابة بين الأسر الحاكمة بمعنى وجود كثافة فى الروابط الشخصية ما فوق القطرية بين أفراد بعض الأسر الحاكمة أو المتنفذة فى المنطقة كنموذج آل خليفة – آل صباح – الجلاهمة. وهذه الروابط تلعب دوراً نفسياً اجتماعياً يعكس تأثيره على متخذى القرار السياسى فى دول المجلس، وهذا ما يطلق عليه بعض الباحثين مفهوم آلية "المؤثر السلالى".

هذا الترابط خلق خطأً شائعاً لدى كثير من الباحثين بأن هذه الدول متشابهة فى طبيعة أنظمتها السياسية وطبيعة تطورها السياسى، فشكل الحكم فى كل دولة ومفهوم السلطة والشرعية وطبيعة المجتمع وشكل المعارضة السياسية يختلف من دولة إلى أخرى، وهناك اختلافات وتباينات من حيث نشأة الدولة والمعطيات التاريخية لتأسيس النظم السياسية فى هذه الدول الست ومستوى الانفتاح السياسى الداخلى والمستوى المعيشى ومستوى الاستقرار السياسى، فنحن لا نتحدث عن وحدة سياسية متكاملة أو متماثلة، وفى الوقت ذاته فإن الاختلافات بين الأنظمة هى نسبية وليست جذرية. .

تستند أنظمة الحكم فى دول الخليج العربى إلى تحالفات تقليدية قبلية، ويعتمد حضورها أو دورها على قربها أو بعدها عن الأسر الحاكمة. ومفهوم الشرعية لم يرتبط بشخصية الحاكم (الشيخ) إنما ارتبط بالقبيلة أو العشيرة الحاكمة. وتسير هذه الحالة جنباً إلى جنب مع مظاهر التحديث للبنى التحتية المختلفة ومظاهر التطور العام. والعلاقات الاجتماعية والسياسية تستند إلى هذه العقلية العامة وهى عقلية تقليدية، وتتسم الأنظمة السياسية الخليجية بأنها أنظمة تعيش فى حالة انتقالية تمر بسلسلة من عمليات التحول، وبمقارنة التطور الاقتصادى المتسارع فى كافة القطاعات يقابله بطء شديد فى المجال السياسى، نتيجة لجملة من العوامل تتعلق بخصوصية ظاهرة "السلطة السياسية" وعلاقاتها بالمجتمع والدولة أى بطبيعة النظم السياسية الحاكمة فى هذه الدول التى اكتسبت خصوصيتها من ثلاثة مرتكزات أساسية هى: القبلية، والميراثية، والريعية.

أ - القبلية السياسية

يجد هذا المفهوم مادته فى الخلفية القبلية للمجتمعات الخليجية، فى أن دول الخليج ليست إلا قبائل بأعلام Tribes with Flags بحسب تعبير أحد الكتاب البريطانيين، وفى أن الخليجى لا يشعر بمواطنيته فى دولة حديثة بل كعضو فى تحالف قبلى واسع يظهر فيه ولاءه للشيخ المترئس للتحالف مقابل حصوله على نصيبه من الغنائم، وينظر فيه على أن الحالة الخليجية لا تعدو أن تكون سلسلة من أعمال النهب والإغارة، وأن التحولات السياسية فيها ليست إلا لمجاح تحالف

قبلي أو جناح فى الأسرة أو ابن عم أو أخ أو ابن فى الإطاحة بأبيه أو قريبه المتربع فى السلطة والإتيان بتحالف قبلى جديد أو جناح محروم من الأسرة لتبدأ عملية جديدة من عمليات النهب وتقسيم الغنائم.

ب - الميراثية

فضلاً عن سيطرة القبلية على الحكم فى هذه الدول، فإن النظم الحاكمة تتمتع بقدرٍ عالٍ من الديمومة والاستمرارية الناتج عن ميراثية الحكم. فالحكم الوراثى فى هذه المجتمعات اكتسب دعماً كبيراً من الحكم الاستعمارى الذى قام بتحويل سلطة شيوخ القبائل القائمة على الدم والعصبية إلى حكام يسيطرون على رقعة جغرافية محددة ويحتكرون السلطة فى ذريتهم.

هذا الترابط بين حكم القبيلة وقاعدة توريث السلطة جعل الحكم يتحول إلى مؤسسة عائلية، وبدافع من إحكام السيطرة العائلية على الحكم أصبحت "القبلية السياسية" هى المصدر الأساسى لشرعية هذه النظم، وأداتها فى الحكم هى "الدولة التسلطية" أياً كان شكل الحكم ملكياً أو جمهورياً.

والقبلية السياسية مفهوم يتجاوز حدود القالب الأثنوجرافى لمفهوم القبلية ويرتقى به إلى مستوى أعلى من التحليل، أى المستوى السياسى الشرعى. فهى شكل من أشكال التنظيم الاجتماعى، الذى يختلف عن القبلية العادية، أى مجموعة العلاقات المتبادلة بين الأفراد والمبنية على تراتبية القرابة، في أنه يتحول إلى "حكم للعناصر الأيديولوجية" فى توزيع السلطة السياسية. والقبلية السياسية على هذا النحو تكتسب ثلاثة معان هى: (أ) أنها توفر أساس العصبية، (ب) أنها تعمل كمبدأ منظم، أى يخصص موارد الجماعة، ويحدد مواثيق الإدخال / الاستبعاد المطلق من الجماعة، (جـ) أنها تمثل عقلية عامة (شعبية) تحكم كل أشكال العلاقة السياسية، وتسعى إلى الارتباط عضوياً بالدين الذى يمنحها مصدراً آخر من مصادر الشرعية.

وقد عرفت القبلية السياسية تغيرات مثيرة في النصف الأخير من القرن الماضى، وكان أبرز مراحل تطورها - استجابة لضرورات إنشاء جهاز دولة حديث - التحول من نظام الحكم

الاستبدادى التقليدى إلى آلة دولة سلطوية حديثة ذات كفاءة. وجاء هذا التحول موازياً لتحول الاقتصاد من مركنتلية (تجارية) تقليدية إلى اقتصاد دولة ريعية تعتمد على النفط. وأسفرت هذه التحولات عن نشوء شبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية الاقتصادية التى بقيت محكومة بالترتيبات القبلية.

الدولة التسلطية خلافاً لكل أشكال الدول المستبدة، تحقق احتكار السلطة والثروة عن طريق اختزال المجتمع المدنى، وتحيل مؤسساته إلى تنظيمات تضامنية، تعمل كامتداد لأجهزة الدولة. كما أنها خلافاً لكل أشكال الدول المستبدة الأخرى، تخترق النظام الاقتصادى وتلحقه بالدولة عن طريق توسيع القطاع العام والهيمنة البيروقراطية الكاملة للدولة على الحياة الاقتصادية بما يقود فى النهاية ليس إلى الملكية العامة لوسائل الإنتاج بل إلى رأسمالية الدولة التابعة، ثم إن شرعية نظام الحكم فيها تقوم على استعمال العنف والإرهاب، ويتسم نظامها السياسى بالسمات التالية:

- عدم وجود حكومات ممثلة لمصالح السكان، والدساتير ملغاة أو معلقة أو مؤقتة أو غير معمول بها.
- عدم وجود انتخابات لها معنى أو عدم وجودها إطلاقاً.
- عدم وجود تنظيمات مجتمعية مستقلة عن الدولة كالأحزاب، والنقابات والمنظمات المهنية والحقوق المدنية ملغاة أو مجمدة فيها تجميداً اعتباطياً.
- نسبة عالية من الإنفاق يستأثر بها الجيش وأجهزة القمع والإرهاب.
- استعمال الجيوش لأغراض الأمن الداخلى، أى فى غير أوقات الطوارئ المنصوص عليها فى الدساتير أو القوانين المنظمة.

ولقد أفادت سياسة اقتسام دخل النفط الأسر الحاكمة لتثبيت مركزية سيطرتها على السلطة، فمن خلال تحكمها فى سياسة الإنفاق العام الحكومى واحتكارها تمويل وإنشاء وضمان كل أو أغلب المشروعات الصناعية وتثبيت أسس دولة مركزية، ظهرت هذه الأسر كمؤسسات سياسية

تملك الدولة وتعمل على الحفاظ على الوضع القائم رغم كل الأوضاع الاقتصادية المستجدة التى تعمل بشكل طبيعى من خلال التوازنات التقليدية بين القوى الاجتماعية والسياسية، مما يدفع الأنظمة الحاكمة لهذه الأسر إلى إعطاء أهمية استثنائية لأجهزة القمع والإرهاب السياسى. وبدلاً من تأمين المشاركة الشعبية فإنها تعتمد على "التضامنيات" غير الرسمية التى تضم بعض القوى الاجتماعية المتضامنة التى يتاح لها التعبير عن نفسها ضمن مؤسسة الحكم، وتشمل: المؤسسة القبلية (شيوخ القبائل الذين تتعامل معهم الحكومة على المستوى المحلى)، والتجار (كبار التجار ورؤساء العائلات التجارية كما تمثلهم غرف التجارة والصناعة)، والمؤسسة الطائفية (قادة الطوائف الدينية كالشيعة والأباضية والسنة)، والطبقات الوسطى (حيث تتعامل الحكومة مع أفرادها على أساس عائلى نظراً لعدم وجود التنظيمات المهنية).

إن الاعتماد فى الحكم على التضامنيات، وفى غياب الأحزاب السياسية والتنظيمات المجتمعية التى تسهل الانصهار الوطنى يؤدى إلى مأسسة القبلية والطائفية التى من خلالها تتمكن الأسر الحاكمة من تحقيق الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة فى المجتمع.

جـ - الدولة الريعية

يصعب الاكتفاء بمفهوم "القبلية السياسية" لتفسير أنماط العلاقات والتفاعلات بين الدولة والمجتمع فى مجلس التعاون الخليجى، خصوصاً فى ظل التطورات الهائلة التى حدثت فى مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجى بتحولها إلى مجتمعات منتجة ومصدرة للنفط والغاز بكميات كبيرة، ومن ثم تحولها إلى دول ريعية بدرجة كبيرة أثرت فى خصوصية نظم الحكم وفى العلاقة بين الدولة والمجتمع.

فدول مجلس التعاون الخليجى تمتلك حوالى ٤٤٪ من الاحتياطات النفطية وحوالى ١٥٪ من احتياطات الغاز الطبيعى فى العالم، وتنتج هذه الدول الست حوالى ١٥٪ من الناتج العالمى للنفط الخام، وتصل صادراتها من هذه السلعة إلى حوالى ٢٠٪ من إجمالى الصادرات النفطية العالمية، ويلاحظ أن هذه الدول تعتمد اعتماداً كبيراً على الإيرادات النفطية، والتى هى المكون

الأساسى للدخل الوطنى وتبلغ نسبة مساهمة القطاع النفطى بالمتوسط ما بين ١٧٪ فى البحرين إلى ٤٦,٥٪ فى قطر.

إن هذه الاختلالات الاقتصادية المختلفة ذات تأثير كبير على عمليات الإصلاح السياسى إذا ما أريد لهذا الإصلاح أن يحدث، وهى فى نفس الوقت ذات أثر إيجابى للسلطة السياسية الحاكمة فى تلك المجتمعات، إذ إنها ومن خلال ذلك تعطى استقلالية للسلطة السياسية عن المجتمع لا مثيل لها فى أى مجتمعات أخرى.

ويقوم مفهوم الدولة الريعية على أساس من تحول الدولة فى دول مجلس التعاون الخليجى إلى دولة تعتمد على ريع النفط في القيام بوظائف جديدة وفى تأسيس أنماط العلاقات الجديدة بينها وبين الأفراد المواطنين تختلف عن أنماط العلاقات التقليدية السابقة على الاعتماد على النفط، كما تختلف عن أنماط العلاقات بين الدولة والأفراد فى الدول الأخرى،فهى دول لا تفرض الضرائب والمكوس على مواطنيها، بل تقوم على عكس كل دول العالم بالدفع لهم فى "دولة رفاه غير ضريبية"، وعبر توظيفهم فى ممتلكاتها الإدارية والأمنية والخدمية، فيما يشبه الرشوة السياسية: أسر حاكمة تحتكر السلطة السياسية مقابل عقد اجتماعى "افتراضى" تقوم بمقتضاه بضمان الوظائف والخدمات الاجتماعية، ومجتمعات تستقبل هذه الخدمات لا كحقوق مواطنة، بل كهبات تقوم مقابلها بالصمت عن إطلاق يد الحاكم ليتصرف على هواه.

فالدولة الريعية، وفق هذا المفهوم، هى الدولة التى تتلقى موارد كبيرة من الريع الخارجى بشكل منتظم يمكنها من الإقدام على برامج إنفاق كبيرة دون الحاجة إلى فرض الضرائب، ودون الوقوع فى عجز فى ميزان المدفوعات أو مصاعب تضخمية، وهو ما تعانى منه الدول النامية الأخرى. هذا لا ينتج بالضرورة نظاماً اشتراكياً ولكن يمكن له أن يتحول إلى ما يمكن اعتباره دولانية محظوظة: إذ تصبح الحكومة عاملاً مهماً بل حاسماً فى الاقتصاد.

إحدى النتائج المهمة للنظرية الريعية تتمثل فى أن المجتمع المدنى قد أسقط مطالبه عن الدولة، لأنه لا يرى من حقه التأثير فى السياسة، كما أن الدولة نجحت بشكل ما فى التخلص

من وشائجها المدنية، هذه الاستقلالية عن المجتمع المدنى مرتبطة بمداخيل النفط الكبيرة المدفوعة مباشرة للدولة.

ويجمع منظرو الدولة الريعية على أن نشاطات الدولة الريعية تخلق حالة من الخضوع لدى المواطنين. فهؤلاء لا يرون أهمية للفوارق فى توزيع الثروة، ولا تمثل هذه الفوارق حافزاً كافياً لمحاولة تغيير النظم السياسية. ويكمن الحل بالنسبة إلى الفرد الذى يشعر بالغبن لمشكلاته أساساً فى المناورة لحيازة منافع أكبر بواسطة النظام القائم وليس فى التعاون مع آخرين يعيشون حالته نفسها لأجل التغيير. وينحط الحراك السياسى لذلك فى هذه المجتمعات ليصبح لا أكثر من دسائس يتم تدبيرها بين الحاشية فى دواوين الحكومة، ولكن هذه المناورات نادراً ما تتطور إلى حوار سياسى حقيقى. والنتيجة أنه مع عدم وجود ضرائب تذكر فإن المواطن يكون أقل إلحاحاً نحو المشاركة السياسية، فتاريخ الديمقراطية ترتبط بدايته بنوع من الارتباط المالى (لا ضرائب دون تمثيل سياسى).

هذه المرتكزات الثلاثة التى تقوم عليها العلاقة بين الدولة والمجتمع فى دول مجلس التعاون: القبلية، والميراثية (القبلية السياسية)، والريعية أنتجت فى النهائية سلطة سياسية تتمتع باستقلالية لا مثيل لها عن مجتمعاتها. ويكتسب هذا الاستقلال ثلاثة أوجه تحكم بدرجة كبيرة حركة التطور السياسى نحو الإصلاح الديمقراطى فى دول مجلس التعاون الخليجى هى:

الأول: الاستقلال الاقتصادى

وهو ما شكل أساس مفهوم الدولة الريعية الذى استند إلى تحليل عوائد النفط. ولكن الاستقلال الاقتصادى لا يتركز فقط فى عدم الاعتماد على فرض ضرائب على المواطنين، ولكنه يشمل قدرة السلطة على ممارسة ما أسماه بول فياى تفكيك المجتمع، وإعادة تشكيله، واختراقه، وفى النهاية الهيمنة عليه. ولا تشكل عمليات الرعاية Patronage التى ركز عليها مفهوم الدولة الريعية إلا أقل الأمور أهمية مقارنة بفتح البلاد على مصراعيها لاكتساح قوى السوق العالمية التى لا تشمل السلع المادية وحسب بل الوسائط الخدمية والثقافية، إضافة إلى البنية الحقوقية والقانونية.

فالنمط الأساسى للعلاقة بين الدولة والمجتمع تم اختزاله فى مجرد أسر حاكمة تحتكر السلطة السياسية مقابل عقد اجتماعى تقوم بمقتضاه بضمان الوظائف والخدمات، ويستقبل الأفراد هذه الخدمات لا كحقوق مواطنة بل كهبات يقومون مقابلها بالصمت على إطلاق يد الحاكم ليفعل ما يريد، وبالتالى يكون المجتمع قد أسقط حقه فى مطالبة الدولة، إذ إنه لا يرى بأن له الحق فى التأثير أو المشاركة فى السياسة، وفى هذا الإطار يبدو مفهوم الدولة الريعية أكثر ارتباطاً بمفهوم القبلية، فالتراث القبلى المتسم بشراء الولاء والإخلاص تعزز بمبدأ عطايا الدولة التى توزع المنافع والمنح. وساهم العامل الثقافى كمتغير فى تعزيز العقلية الريعية التى تكسر الارتباط بين العمل والمكافأة، إذ تصبح المكافأة كسباً وليس ثمرة عمل. وهذه الحالة تخلق نوعاً من الخضوع لدى الأفراد مقابل السلطة السياسية وتحصل به الدولة على الشرعية السياسية من مضامين الممارسة الفعلية لهذا المفهوم، ولذا تكرست الهيمنة والسيطرة الكاملة للأسر الحاكمة على المجتمع بكامله، مما أضعف حالة الانتماء والولاء للدولة الخليجية، وزاد من سطوة وسيطرة السلطة السياسية على حساب حريات المواطنين الذين أصبحوا أكثر اعتماداً على سلطة هى أكثر استغلالاً وربما استغناءً عنهم.

الثانى: الاستقلال عن العمالة المحلية

يشكل وضع العمالة غير الوطنية ذات النسب الكبيرة عنصراً من عناصر استقلالية السلطة عن المجتمع. فمن الواضح أن قوة العمل الأساسية فى هذه المجتمعات يتم استيرادها كسلعة من الخارج للاستخدام لفترة محددة دون أى حقوق سياسية وبأقل الحقوق التفاوضية فى سوق العمل، وهى معرضة للترحيل حينما تنتفى الحاجة إليها. إن هذه الوضعية تمكن الدولة الخليجية من الانتفاع من قوة عمل ماهرة دون التعامل معها كجزء من مجتمعها التمثيلى Constituency الذى يجب عليها أن تلبى، أو على الأقل أن تظهر استجابتها لتلبية حاجاته وتحقيق قيمه (هكذا تُفهم عملية توليد الشرعية والمحافظة على استمرارها).

بالمقابل فإن هذه الأعداد الضخمة من قوة العمل الوافدة، عربية كانت أو أجنبية، تُهمش المجتمع المحلى سياسياً أمام نظام حكمه وذلك عبر إزاحته من مواقع الإنتاج التى يمكن من خلالها أن ينشب صراع اجتماعى أو سياسى.

الثالث: الاستقلال الأمنى العسكرى

على عكس العلاقة التقليدية بين الدولة والمجتمع التى تجعل المجتمع بمواطنيه أساس توفير الحماية الوطنية بالتعاون مع السلطة الحاكمة، فإن الخصوصية النفطية لدول مجلس التعاون الخليجى أدت إلى نتيجتين سلبيتين فيما يتعلق بهذه العلاقة التى أصبحت الدولة فيها فى غير حاجة إلى مواطنيها لتوفير الأمن الذى أصبح فى الأساس أمن النظام الحاكم وحماية شرعيته واستمراريته.

النتيجة الأولى، هى أن هذه الدول أصبحت مصلحة للدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية التى باتت معنية بالدفاع عن مصالحها النفطية فى تلك الدول.

النتيجة الثانية، هى أن امتلاك هذه الدول قدرات مالية ضخمة وافتقار مجتمعاتها إلى القدرات البشرية جعلها، أى الدول، قادرة على شراء الأمن من الخارج، عن طريق عقد تحالفات دفاعية وأمنية مع الدول الكبرى الصديقة، وعن طريق التوسع فى شراء الأسلحة وتوظيف الخبراء الأجانب فى القواعد العسكرية الكبيرة والمتطورة فى هذه الدول للدفاع عنها.

فنتيجة للاعتماد على الضمانات الأمنية الغربية برزت استقلالية السلطة فى الميدان الأمنى حيث بات الاعتماد الطبيعى على مواطنيها للتعبئة العسكرية أمراً قليل الأهمية. ومن الواضح أن الحاكم الذى لا يستمد وضعه من الرضا الداخلى عليه بل من حماية القوى الأجنبية، يعيش علاقة فريدة مع شعبه، فالأدبيات السياسية تكاد تجمع على أنه من المتعذر أن تستمر تشكيلة حاكمة دون دعم داخلى من طبقة اجتماعية أو إثنية أو طائفة تسند الحكم فى وجه مناوئيه فى

الداخل وتوفر له الشرعية، وبمقابل هذه الشرعية يقوم الحاكم بأداء واجبه فى عقد صريح وإن لم يكن مكتوباً، وهذا الواجب بالغ التعقيد، ويتضمن فيما يتضمن توفير الأمن وإدارة نظام قانونى يضمن حقوق الأفراد والجماعات، ويلبى ضرورات اقتصادية فى حد معين يتفاوت من مجتمع لآخر يمكن للأفراد عبره من الإنتاج والعيش. بيد أن هذا التوازن بين واجبات الحاكم وحقوق المواطنين ينهار حينما تأتى قوى خارجية لتضمن للحاكم وجوده رغم أنف مجتمعه.

إن هذه الدولة البالغة الاستقلال تظهر قوية جداً أمام شعبها، فهى لا تتمتع فقط بمزايا اقتصادية وأمنية وسكانية تغنيها عن الاعتماد على مواطنيها، إنها فوق كل ذلك، ونتيجة لكل ما سلف ذكره تتمتع بأهم مزية وهى انتفاء الحاجة إلى نيل الشرعية. بمعنى آخر، فإن النهاية المنطقية لدول بالغة الاستقلال فى مجال الاقتصاد وتوفير قوة العمل والأمن هو تحرير السلطة من قابلية المحاسبة، ومن ضرورة قيامها بتقديم تبريرات حقيقية أو ظاهرية تقول إنها تلبى مطالب شعبية أو أنها تسعى لتحقيق أهدافاً عامة مرغوبة. لهذا فإن المشكلة الملازمة لكل الدول الحديثة وهى مكابدة أزمة دائمة للشرعية تصبح مشكلة لا وجود لها فى دول مجلس التعاون الخليجى. ومن هذا يتبين أنه رغم توافر كل الشروط التقليدية لوجود أزمة إلا أنه لا تظهر على السطح أية أزمة. وليس صعباً معرفة السبب وهو أن السلطة الخليجية لا تملك شعباً، وهو الشيء نفسه الذى نصفه حينما نقول بأن الشعب الخليجى لا يملك سلطة.

لهذا فإن اتجاهات الرأى العام الخليجى غير المبالية ظاهرياً تجاه السياسة، يجب تفسيرها فى الاستقلالية البالغة التى تتمتع بها السلطة الخليجية، وهذا ربما يكون حجر الزاوية فى عملية الإقصاء السياسى التى تتصف بها المنطقة الخليجية من الوطن العربى، حيث تقدم توضيحاً لبعض ما تمثله تلك الخصوصية من عوائق وتحديات لعملية الإصلاح السياسى يجب أخذها فى الاعتبار لفهم حالة "الاستعصاء الديمقراطى" فى العالم العربى كما تجسده بوضوح شديد حالة "استعصاء التداول السلمى للسلطة".

هناك أسباب كثيرة لتفسير هذا "الاستعصاء" المزدوج للديمقراطية عامة وللتداول السلمى للسلطة بصفة خاصة، تجاهل هذه الأسباب يشوه ويعوق أى جهود عربية للإصلاح السياسى. من بين هذه الأسباب ما يلى:

أ - الدور البارز الذى لعبته الزعامات السياسية التى تمتعت بتأييد شعبى واسع تجاوز، فى بعض الأحيان، الحدود الجغرافية للدولة فى الحياة السياسية العربية. لقد تمكنت بعض هذه الزعامات بما طرحته من طموحات شعبية وما قامت به من أدوار فى معركة الاستقلال الوطنى من تجاوز المؤسسات السياسية الوسيطة التى تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم. فهذه الزعامات التى استطاعت أن تتواصل مباشرة ودون وساطات مع جماهيرها لم تكن فى حاجة إلى مثل تلك المؤسسات بل ربما كانت معادية لهذه المؤسسات باعتبار أنها منافس لها فى العلاقة مع الجماهير، ومن ثم غاب حكم المؤسسات وشاعت ظاهرة "شخصانية السلطة". هذا الحرص المبالغ فيه على "التلاحم العضوى" بين الحاكمين والمحكومين من أجل غدٍ أفضل الذى يتم التبشير به بكثافة أنتج تخوفاً من التعددية السياسية ومن الانقسامات التى قد تجلبها بتكريس أو بالأحرى، بتحريك مختلف الخصوصيات (القبلية، الدينية، الطائفية، العرقية والجهوية) فزادت مركزية السلطة وتضاعف دور الأجهزة الأمنية على حساب التفاعل الديمقراطى وإطلاق الحريات.

ب - استبعاد مبدأ التعددية بصفة عامة من الممارسة السياسية خوفاً من استفحال الخصوصيات وتحت ذريعة الوحدة الوطنية لم يؤد إلى انصهار هذه الخصوصيات بل أدى إلى استفحالها على حساب مبدأ المواطنة الذى غيب من الواقع السياسى العربى، لصالح نوع آخر من المواطنة هو "مواطنة الحزبية القبلية"، التى تعبر عن تقاطع طائفة أو عشيرة الرئيس مع الطبقة المتنفذة من الحزب الحاكم، وليس كل الحزب، ضد غالبية كاسحة لكن مقموعة، هى بقية الشعب المحروم من امتيازات طبقة "الحزب – القبيلة"، فزادت حدة الإقصاء السياسى لطبقات وقوى سياسية واجتماعية واسعة، وغابت المشاركة السياسية، كما غاب مبدأ المسئولية

والمحاسبة Accountability فشاع الفساد السياسى والاقتصادى وأفرز حالة احتكارية مزدوجة للسلطة وللثروة معاً شاعت فيها سلطوية الحكم على حساب الديمقراطية والليبرالية والعدالة الاجتماعية، وتعمقت الانقسامات الطائفية والدينية والعرقية مهددة الاستقرار السياسى الذى أضحى مزعوماً أكثر من حقيقة مؤكدة فى ظل اعتماد الحل الأمنى كحل وحيد للدفاع عن الاستقرار والاستمرارية، باعتبار أن الاستمرارية هى الضمان الحقيقى للاستقرار. وفى ظل هذه الحالة أضحت دعوة التغيير أو الإصلاح دعوة منبوذة لتهديدها الاستمرارية والاستقرار على حد زعم أبواق الدعاية السلطوية.

جـ- وجاء العامل الخارجى ليعمق من تأصيل التسلطية بحماية بعض الأنظمة الموالية وبالتالى ساهم فى تغييب الديمقراطية، كما ساهمت المؤسسات المالية الغربية فى الدعوة إلى الليبرالية الاقتصادية دون اهتمام أو اكتراث بالليبرالية السياسية فنشأت طبقة جديدة من رجال الأعمال مزدوجة الولاء للمؤسسات المالية الغربية من ناحية وللسلطة الحاكمة من ناحية أخرى للحصول على التيسيرات والتسهيلات اللازمة فى مقابل دعم تلك السلطة والحفاظ على الاستمرارية، ومن ثم نشأ تحالف شيطانى جديد بين رأس المال المدعوم من الخارج وبين نظم الحكم المدعومة أيضاً من الخارج كانت نتيجته أن الفساد السياسى والمالى أصبح السمة الغالبة بل والطاغية على حساب التنمية المستديمة وعدالة وديمقراطية الحكم.

هذه الأسباب مجتمعة أكسبت نظم الحكم العربية الشمولية والسلطوية "مناعة سياسية" استعصت معها كل محاولة لتداول السلطة سلمياً وكل محاولة للإصلاح السياسى، بل والإصلاح بمفهومه الشامل السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى. وبغياب مبدأ تداول السلطة سلمياً على أساس أولوية الصالح العام على الصالح الخاص، وتأكيد أن الشعب هو مصدر السلطة التى يعاد إنتاجها حسب معايير المصالح العامة شاع تزييف التجارب الديمقراطية العربية المحدودة، انتخابات مزيفة وبرلمانات مزيفة، وكان لهذا التزييف آثاره الوخيمة على الوعى الديمقراطى الشعبى الذى افتقد الثقة فى تلك الديمقراطية وعزف عن المشاركة فيها، وزادت

حدة الإحباط السياسى فى ظل تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وبات كثير من الدول العربية أمام الخيار المجهول أو السيناريو المجهول بكل ما فيه من أهوال ومخاطر مع تراجع الأمل فى السيناريو أو الخيار الديمقراطى.

٢- إشكالية النموذج العالمى

إضافة إلى كل تلك الخصوصيات السلبية العربية المعرقلة لعملية الإصلاح السياسى بشقيه الديمقراطى (المؤسسات) والليبرالى (القيم والحقوق والمبادئ) فإن هذه العملية تواجه بإشكالية أخرى تخص سلبية النموذج الغربى المطروح للاقتداء به لتحقيق التغيير الديمقراطى والليبرالى المطلوب أو المأمول.

فإذا كان العالم يعيش الآن الموجة الديمقراطية الثالثة وبالذات الانتقال من نمط المجتمع الصناعى إلى نمط مجتمع المعلومات العالمى الذى يتحول تدريجياً إلى مجتمع إنتاج المعرفة الذى يصبح فيه الإنسان وقدراته الإبداعية المصدر الرئيسى لإنتاج الثروة بكل ما يعنيه ذلك من تمكين الإنسان من حرية الفكر وحرية تداول المعلومات أو ما يعرف بـ "ديمقراطية تداول المعلومات" إضافة إلى حرياته الإنسانية التى تمكنه من القدرة على الإبداع فى مجتمع تسوده ديمقراطية المعلومات التى هى أساس ديمقراطية المعرفة، فإن هذا العالم يواجه أيضاً تداعيات النموذج الإمبراطورى الأمريكى المسيطر الذى يريد أولاً أن يسيطر على العالم سياسياً واقتصادياً، ويريد ثانياً أن يفرض النموذج الأمريكى والقيم الأمريكية على العالم كإطار لأيديولوجية العولمة التى باتت تعنى أيديولوجية المشروع الإمبراطورى الأمريكى.

هذا الربط بين التطلع العالمى لمجتمع المعرفة الذى يتأسس على قاعدة ديمقراطية المعلومات وديمقراطية المعرفة، وبين النموذج الأمريكى للديمقراطية والليبرالية يشوه الدعوة العالمية لمجتمع المعرفة باعتباره النموذج المأمول عالمياً لأسباب كثيرة أبرزها يتعلق بالخصوصية الثقافية الإمبراطورية، كما يتعلق بسلبيات النموذج الأمريكى فى الديمقراطية والليبرالية، ويتعلق أيضاً م مصداقية الدعوة الأمريكية للإصلاح السياسى الديمقراطى فى العالم العربى بصفة

خاصة سواء لخصوصية علاقاتها بنظم الحكم العربية التسلطية أو للربط بين الإصلاح السياسى والديمقراطى لنظم الحكم العربية وعملية السلام مع إسرائيل كما سبقت الإشارة.

فالحلم الديمقراطى الأمريكى آخذ فى التداعى وبالذات منذ سيطرة هاجس الحلم الإمبراطورى على الإدارة الأمريكية. وقد عبر المخرج المسرحى السوفيتى (سابقاً) اناتولى فاسيلييف عن إحباطه من تداعى ذلك الحلم فى الديمقراطية الأمريكية بقوله: "إن إحدى النتائج المؤسفة للبيروسترويكا التى دافعت عنها ضلالاً أو انتهازية أكثر مما بدافع القناعة، هى أننا فقدنا العمل فى بلادنا من دون أن نكسب الحرية التى وعدنا بها أنفسنا". وزاد على ذلك الكاتب المسرحى الأمريكى إدوارد البى صاحب "من يخاف فرجينيا وولف" بقوله: "إن الديمقراطية البديلة عن الأنظمة الشمولية هى ديمقراطية وهمية"، هذه الصفة الوهمية للديمقراطية المقرونة بالنموذج الأمريكى تتأكد فى ظل ما تفرضه الإمبراطورية الكونية، حيث تكون الديمقراطية والإمبراطورية نقيضين. كان ذلك عندما تحولت أثينا إلى مركز إمبراطورى بعد تزعمها "الحلف الديمقراطى" فى المدن الإغريقية ضد الحلف الاستبدادى الذى تزعمته اسبرطة. فقد فوجئ الأثينيون بممارسات قادتهم غير الديمقراطية، وكان رد كليون الزعيم الديمقراطى المتطرف: "إن الديمقراطية لا تصلح لتصريف شئون الإمبراطورية" وهذا ما تؤكده يوماً بعد يوم ممارسات الإدارة الأمريكية وبالذات منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها.

فأقل ما يوصف به ما يحدث للديمقراطية والليبرالية داخل الولايات المتحدة منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١ هو أنه "انتكاسة ديمقراطية هائلة": قيود على الصحافة والإعلام، زيادة جرعة الإعلام الموجه، سطوة الأجهزة الأمنية واعتداءاتها على الحريات الشخصية، أما ما يحدث فى الخارج فهو الإمبريالية الحقيقية، وغزو العراق وجرائم سجن أبوغريب ومن قبله جرائم معتقلات جوانتانامو أكبر دليل على ذلك.

ولم تكن الديمقراطية الأمريكية قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١ مثالية بل كان بها قدر لا يستهان به من التزييف ليس فقط ضد الأقليات والجماعات العرقية والأقليات الوافدة داخل الولايات

المتحدة بل أيضاً كانت ديمقراطية الذين يملكون ويسيطرون سياسياً وإعلامياً، فقد كان النموذج الديمقراطى الأمريكى، ومازال، يعتبر "ديمقراطية الأثرياء"، فحسب وصف الكاتب والروائى البريطاني جورج أورويل يمكن القول إن الناس فى البلدان الرأسمالية الغربية أحرار ولكن هناك أناساً أحراراً أكثر من غيرهم حيث الحرية فى هذه البلدان هى بمقدار القوة المالية والثراء. فالقدرة المالية أو القدرة على اجتذاب التبرعات المالية للحملات الانتخابية فى الولايات المتحدة هى شرط ضرورى للنجاح فى معظم هذه العمليات الانتخابية، وخاصة انتخابات الرئاسة ومجلسى الشيوخ والنواب وحكام الولايات. وهكذا فإن الأغنى أو المدعوم من الأغنى هو الأقدر على اختراق حواجز السلطة السياسية، وليس صدفة أن النظام السياسى الأمريكى قائم عملياً على أساس الحزبين الرئيسيين الجمهورى والديمقراطى، بينما يجرى تهميش العشرات، وربما المئات من الأحزاب والقوى والتجمعات الشعبية التى لا تتوفر لديها الإمكانيات لمنافسة متكافئة مع مرشحى الحزبين الكبيرين المدعومين من قطاعات واسعة ونافذة من أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة والشركات العملاقة القادرة على التحكم فى القيادات السياسية وبرامجها عن طريق التمويل أو حجب التمويل وعن طريق مؤسسات الدعاية المملوكة لأصحاب رأس المال الكبير، الأمر الذى يجعل القيادات السياسية، على الأغلب، واجهة لهذه الكتل المالية والشركات العملاقة.

هذا النموذج الديمقراطى الأمريكى يزداد تشويهاً من خلال الدور المعرقل للتحول الديمقراطى فى كثير من الدول العربية الذى تقوم به الإدارة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية الموالية لها.

ففى بحث له عن "الإسلام السياسى والسياسة الخارجية الأمريكية" ضمن كتاب "مستقبل الإسلام السياسى: وجهات نظر أمريكية، ٢٠٠١" يروى جون اسبوزيتو أستاذ الأديان والعلاقات الدولية فى جامعة جورج تاون والذى عمل مستشاراً لوزير الخارجية الأمريكى الأسبق جيمس بيكر، أن الوزير بيكر كان فى طريقه إلى الشرق الأوسط فى إحدى الجولات التى زار فيها عدداً من الدول العربية، ووضع بيكر خمس نقاط رئيسية للحوار حولها مع قادة هذه الدول، إلا أنه قبل

أن تهبط به الطائرة فى المنطقة قام بحذف النقطة الخامسة، ومع الأسف، وكما يروى اسبوزيتو، كانت هذه النقطة هى الديمقراطية.

ويفسر اسبوزيتو هذا التراجع الأمريكى عن طرح قضية الديمقراطية على قادة الدول العربية ومن ثم عزوف الولايات المتحدة عن دعم وتشجيع التحول الديمقراطى فى تلك الدول بأن جميع حلفاء الولايات المتحدة فى المنطقة من الدول غير الديمقراطية، وأنه من الأفضل لها ألا تفتح قضية الديمقراطية وأن تبتعد تماماً عن إثارتها حفاظاً على مصالحها الحيوية فى المنطقة.

وحتى بعد أن رفعت إدارة الرئيس جورج دبليو بوش دعوة الإصلاح السياسى والديمقراطى وأظهرت قدراً من العداء إلى ما أسمته بـ "الدولة الفاشلة" فى الشرق الأوسط التى أدى فشلها فى حل القضايا الداخلية إلى تفريخ الجماعات الإرهابية، فإنها لم تظهر أى قدر من الجدية فى الدفاع عن الدعوة الديمقراطية بل تراجعت عن دعوة فرض الديمقراطية قسرياً من الخارج فيما يشبه مقايضة الديمقراطية بتنازلات عربية فى ملفى العراق وفلسطين وقد ظهر ذلك جلياً فى إعادة تأكيد كولن باول وزير الخارجية الأمريكى المستقيل فى مؤتمر عن الديمقراطية فى المغرب أن التحول الديمقراطى يجب أن يتم من الداخل وليس من الخارج بما يمثل تراجعاً عن الحماس الأمريكى السابق.

وقد فسرت نورا بن سهيل فى الدراسة التى أعدتها "مؤسسة راند" الأمريكية بعنوان " "The Future Security Environment in the Middle East" أن الموقف الأمريكى من دعم التحول الديمقراطى فى الدول العربية يحكمه عامل المصلحة الأمريكية فى الأجلين القصير والطويل. ففى الأجل الطويل يعتبر التحول الديمقراطى مصلحة أمريكية لأنه يحقق الاستقرار ويحد من الصراعات نظراً لأن الدول الديمقراطية أقل ميلاً للتورط فى صراعات مع دول مجاورة وأكثر استعداداً للسلام، بينما تكون الدول غير الديمقراطية أكثر استعداداً لشن الحرب. أما فى الأجل القصير فإن التحول الديمقراطى يضر بالمصالح الأمريكية فهو يزيد من عدم الاستقرار الداخلى فى الدول العربية ومن ثم يهدد الاستقرار الإقليمى، ويزيد من حدة المشاعر العدائية للولايات المتحدة وقد يسمح بوصول جماعات مناوئة أو معادية للمصالح

الأمريكية إلى الحكم، ويؤثر سلبياً على استعداد الحكومات للتعاون الأمنى مع الولايات المتحدة وقد ينعكس سلبياً على المصالح الأمريكية فى المنطقة ومن بينها مصالح إسرائيل فى السلام.

على هذا النحو يصعب قبول النموذج الديمقراطى الأمريكى كنموذج يجب الاقتداء به فى عملية الإصلاح السياسى فى المجتمعات العربية رغم أن هذا النموذج هو الذى يجرى الترويج له كأيديولوجية للعولمة، وهذا فى حد ذاته يضع عملية الإصلاح السياسى أمام إشكالية أكثر تعقيداً وهى إشكالية صياغة نموذج عربى للإصلاح السياسى يأخذ فى اعتباره أن هذا الإصلاح هو فى الأساس تحول من النظم الشمولية والسلطوية إلى النظم الديمقراطية والليبرالية، لكن هذه الديمقراطية والليبرالية يجب أن تأخذ فى اعتبارها القيود التى تفرضها الخصوصيات العربية من ناحية والمخاطر التى يفرضها النموذج الأمريكى العالمى من ناحية أخرى.

٣- نحو نموذج عربى للإصلاح السياسى

لم يعد ممكناً فى مثل تلك الظروف التى تواجه المجتمعات العربية الاكتفاء بالسعى إلى التحول من الحكم الشمولى أو السلطوى إلى الحكم الديمقراطى والليبرالى، وأن نعتبر عملية التحول هذه هى الإصلاح السياسى المنشود خصوصاً وأن هناك قيوداً وتحديات يمكن أن تفرغ عملية التحول تلك من مضامينها الحقيقية إذا لم تشمل عملية الإصلاح عمليات أخرى لمواجهة تلك التحديات والقيود.

الإصلاح السياسى العربى المنشود سيكون حتماً عملية معقدة ومركبة تمزج بين العملية الجوهرية للإصلاح أى التحول من مجتمعات شمولية وسلطوية إلى مجتمعات ديمقراطية وليبرالية، وبين السعى لتحقيق ما يسمى بـ "الحكم الصالح" ضمن عملية تحديثية شاملة للمجتمعات العربية قادرة على نقل هذه المجتمعات من أغوار التخلف إلى آفاق الحداثة اقتداءً بما دونه الكواكبى فى خاتمته حيث يسوق قاعدة أساسية فحواها "أنه يجب، قبل مقاومة الاستبداد، تهيئة ماذا يستبدل به الاستبداد، فمعرفة الغاية، ولو إجمالاً، شرط طبيعى للإقدام على كل عمل، وهو ما يمكن التعبير عنه "بالرؤية الاستراتيجية للإصلاح".

إذا اعتبرنا أن مطلب الحكم الصالح هو الهدف الاستراتيجى لعملية الإصلاح السياسى المطلوبة عن طريق عملية تمزج بين التحول الديمقراطى والتحول الليبرالى معاً فلابد أن نحدد أولاً ما هو الحكم الصالح Good Governance.

لقد استخدمت مؤسسات الأمم المتحدة هذا المفهوم منذ عقدين لإعطاء حكم قيمى على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شئون المجتمع باتجاه تطويرى وتنموى وتقدمى. أى أن الحكم الصالح هو الحكم الذى تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، وبتقدم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم.

هذا يعنى أن إدارة شئون المجتمع من خلال الحكم الصالح تتضمن ثلاثة أبعاد مترابطة وهى البعد السياسى المتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، والبعد التقنى المتعلق بعمل الإدارة العامة وكفاءتها وفاعليتها، والبعد الاقتصادى — الاجتماعى المتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدنى ومدى حيويته واستقلاله عن الدولة من جهة، وطبيعة السياسات العامة فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى ومدى تأثيرها فى المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من جهة أخرى.

وأمام صعوبة تعريف ما هو الحكم الصالح بالتحديد بذلت محاولات عديدة كان من أهمها تلك التى عرفت الحكم الصالح بأنه عملية التحول من الحكم السيىء أو غير الصالح Poor Governorance الذى من السهل تحديد أبرز معالمه فيما يلى:

- الحكم الذى يفشل فى الفصل الواضح والصريح بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة، وبين المال العام والخاص، وينحو بشكل دائم إلى استخدام الموارد العامة أو استغلالها لخدمة مصلحة خاصة.
- الحكم الذى ينقصه الإطار القانونى، ولا يطبق مفهوم حكم القانون، بحيث تطبق القوانين استثنائياً وتعسفياً، ويعفى المسئولون أنفسهم من الخضوع لأحكام القانون.

- الحكم الذى يتميز بوجود آليات تتعارض مع التنمية المستديمة وتدفع نحو الهدر فى الموارد المتاحة وسوء استخدامها.
- الحكم الذى يتميز بوجود قاعدة ضيقة أو مغلقة وغير شفافة للمعلومات، ولعمليات صنع القرار بشكل عام وعمليات وضع السياسات العامة بشكل خاص.
- الحكم الذى يتميز بوجود الفساد وانتشار آلياته وثقافته بما فى ذلك القيم التى تتسامح مع الفساد ويخلو من المحاسبة والمساءلة.
- الحكم الذى يتميز باهتزاز شرعية الحكم وضعف ثقة المواطنين به بما قد يدفع إلى تهديد الاستقرار وسيطرة الحلول الأمنية وانتشار القمع ومصادرة الحريات وانتهاك حقوق الإنسان وسيادة التسلط وغياب المشاركة.
- الحكم العاجز عن الإنجاز وغير القادر على التجاوب مع المطالب المتجددة للمواطنين.
- الحكم العاجز عن حماية الاستقلال الوطنى ومواجهة ضغوط التبعية والهيمنة.

بهذا المعنى نستطيع أن نقول أن الحكم الصالح هو القادر على مواجهة كل هذه التحديات وهو أقرب لأن يكون مشروعاً للنهضة الوطنية والقومية ومنه يجب أن ينطلق النموذج العربى للإصلاح السياسى من خلال عمليتين مترابطتين ومتزامنتين، الأولى هى صياغة مرتكزات عملية الإصلاح السياسى، والثانية هى وضع ضوابط لهذه العملية الإصلاحية تقوم بوظيفتين متزامنتين: حماية عملية التحول نحو الإصلاح من جهة، وإكمال النواقص وسد الثغرات فى تلك العملية من جهة أخرى.

أ- مرتكزات أو مقومات الإصلاح السياسى

يشمل الإصلاح السياسى عمليتين منفصلتين لكنهما مترابطتين هما الديمقراطية والليبرالية، وبدون أى منهما تبقى عملية الإصلاح السياسى ناقصة ومشوهة. والديمقراطية فى أفضل تعريفاتها، عملية وليست أيديولوجية، هى عملية تحويل المجتمع من نمط حكم شمولى أو سلطوى إلى نمط آخر له معالمه تتوزع فيه السلطة السياسية ويسهل تداولها سلمياً بضوابط قانونية عن

طريق المؤسسات الديمقراطية. أما الليبرالية فهى أيديولوجية تتضمن قيماً ومبادئ وحقوقاً تُعلى من شأن الحرية كقيمة عليا دون التضحية بالعدالة أو بالمساواة. هذه الأيديولوجية تتحول فى التطبيق إلى عملية هى الأخرى عندما تصبح هدفاً للمجتمع السياسى.

والمجتمع الديمقراطى هو المجتمع الذى يمتلك القدرة على اختيار ومن ثم تغيير الحكام والسياسات عن طريق مشاركة شعبية فى انتخابات حرة ونزيهة، وهو المجتمع الذى يمارس الحكم عن طريق مؤسسات قادرة على الرقابة والمحاسبة والتشريع دون تدخل أو إكراه من السلطة التنفيذية، وأن يكون الأداء السياسى خاضعاً لحكم دستور يُعلى من شأن السيادة الشعبية ويجعل الشعب مصدراً للسلطات. يأتى المجتمع الليبرالى ليؤمّن أداء المؤسسات الديمقراطية عن طريق ضمان الحقوق العامة والخاصة والحريات ويجعل الانتخابات حرة ونزيهة ويمكّن الشعبَ فعلاً من حق الاختيار دون ضغوط أو قيود أو إكراه من خلال تأمين المساواة فى الحقوق بين الحاكمين والمحكومين، وتيسير التداول السلمى للسلطة دون عوائق أو قيود أو إكراه.

ونظراً لأهمية الربط بين الديمقراطية والليبرالية لتحقيق النموذج الأفضل للإصلاح السياسى يتم أحياناً الخلط بين ما هو مرتكز للديمقراطية وما هو مرتكز للحكم الليبرالى. فقد حدد الدكتور على خليفة الكوارى (نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعى الديمقراطية فى دول مجلس التعاون) خمسة مرتكزات للديمقراطية تجمع بين ما هو ديمقراطى وما هو ليبرالى وهى: المواطنة المتساوية، والشعب مصدر السلطات، والدستور الديمقراطى، والمجتمع المدنى، وأن تصبح الديمقراطية قيمة اجتماعية. وهنا نلحظ التداخل والخلط بين ما هو ديمقراطى وما هو ليبرالى، بين ما هو مؤسسات وما هو حقوق وقيم، لكن عاد وحدد خمسة مبادئ للديمقراطية هى: السيادة للشعب لا لفرد أو لقلة على الشعب، وسيطرة أحكام القانون والمساواة، والفصل بين السلطات، وضمان الحقوق والحريات العامة، وتداول السلطة. وبمقارنة المرتكزات بالمبادئ يظهر أن بعض هذه المبادئ هى تفصيلات لمرتكزات ديمقراطية وليبرالية.

وإذا تعاملنا مع الديمقراطية باعتبارها العملية التى يتم الحكم عبرها عن طريق مؤسسات وآليات ديمقراطية وإذا تعاملنا مع الليبرالية باعتبارها أيديولوجية الحرية يكون من السهل التمييز بين مرتكزات الديمقراطية ومرتكزات الليبرالية دون تعسف، مع الوعى بحقيقة أن الديمقراطية والليبرالية تصبان معاً فى قناة واحدة هى إعلاء السيادة الشعبية فى الحكم وتمكين المواطنين من المشاركة الحرة والفعالة فى صنع القرارات دون تمييز، ومن ثم يكون التمييز بين ما هو ديمقراطى وما هو ليبرالى ليس بدافع الوعى بوجود تباين أو تناقض ولكن بدافع الحرص على إرساء قواعد الحكم الديمقراطى والليبرالى، لأن أغلب نظم الحكم العربية تركن إلى الأخذ ببعض مرتكزات الليبرالية وتصورها على أنها مؤشرات للدلالة على ديمقراطية الحكم، ضمن إصرار على تجاهل المعنى الحقيقى للحكم الديمقراطى وهو قدرة المواطنين على تغيير نمط توزيع القوة السياسية فى المجتمع من خلال ممارسة قاعدة تداول السلطة دون أى احتكار من أى جماعة أو قوة أو حزب سياسى. فالديمقراطية لا تعرف احتكار السلطة، كما لا تعرف التمييز فى الحقوق بين المواطنين وتعلى من شأن حكم القانون والاستقلال المطلق للقضاء واحترام حريته ونزاهته لضمان المساواة أمام القانون وتوفير الفرص المتكافئة للجميع. وهكذا يتأكد أن الديمقراطية فى حاجة ماسة إلى الليبرالية حتى يكون الحكم ديمقراطياً كاملاً ولن يكون كذلك إلا إذا كان حكماً ديمقراطياً ليبرالياً، دون أن تجور الليبرالية على العدالة والمساواة حتى لا تتحول إلى "ليبرالية متوحشة" كما هو حادث فى كثير من المجتمعات الغربية.

على هذا النحو يمكن تحديد أهم مرتكزات الحكم الديمقراطى فيما يلى : الدستور الديمقراطى، ومؤسسات الحكم الديمقراطية: الهيئات التشريعية والهيئات القضائية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدنى (المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الإعلامية). أما مرتكزات الحكم الليبرالى فهى فى جوهرها تأكيد لقيمة الحرية، وهى من الناحية العملية تعتبر بمثابة آليات تشغيل وتأمين الحكم الديمقراطى، ومن هنا بالتحديد يأتى تمايز الديمقراطية الليبرالية عن غيرها من أنواع الديمقراطية مثل الديمقراطية الاشتراكية مثلاً أو الديمقراطية الإسلامية. فغياب القيم الليبرالية

عن مؤسسات تلك الديمقراطيات يعوق أداءها. فالأحزاب السياسية مثلاً لا يكتمل تفعيلها إلا إذا كانت تعمل فى مناخ ليبرالى يؤمن تعدديتها، والانتخابات كآلية ديمقراطية لا يكتمل تشغيلها إلا إذا كانت حرة ونزيهة، وأداء مؤسسات الحكم خاصة المؤسسة التشريعية والقضائية لن يكون بالفعالية المأمولة إلا فى ظل تثبيت قواعد الشفافية والمحاسبة والمساءلة، وكذلك المؤسسات الإعلامية لن تؤدى رسالتها إلا إذا كانت تتمتع بالحرية الكاملة، أما المواطنة المتساوية التى يجب أن ينص عليها الدستور الديمقراطى فهى لا تكون حقيقية إلا فى مناخ من حرية التعبير وانتفاء كل أنواع التمييز بين المواطنين.

ويمكن تحديد أهم مرتكزات الحكم الليبرالي فيما يلي:

الحقوق والحريات العامة (حرية التعبير، حرية التفكير، حرية التنظيم، حرية تداول المعلومات وديمقراطية المعرفة، حرية الانتخابات، والشفافية والمساءلة والمحاسبة وغيرها من الحقوق العامة وفى مقدمتها جميعاً حق المواطنة المتساوية).

(١) مرتكزات الديمقراطية

(أ) الدستور الديمقراطى

يعتبر الدستور الديمقراطى هو الحد الفاصل بين الديمقراطية وغيرها، ويكون الدستور ديمقراطياً فى طريقة وضعه وفى طريقة إلغائه أو تعديله، ويكون ديمقراطياً فى محتواه.

فالدستور لا يكون ديمقراطياً إلا إذا وضعته جمعية تأسيسية منتخبة ديمقراطياً، ويكون بمثابة عقد اجتماعي سياسي بين الحاكمين والمحكومين، ويعكس توازن القوى الوطنية ويحظى بالقبول والتوافق الشعبى، فى إشارة إلى ضرورة مراعاة الأقليات العرقية والطائفية، فالركون فقط إلى الأغلبية الشعبية لإقرار الدستور لا يكفى لتأمين وتحقيق الديمقراطية، فالأغلبية الشعبية قد تجور على حقوق الأقليات ومن ثم فإن ما يسمى بـ "الديمقراطية التوافقية" التى تراعى النسب التمثيلية لكافة القوى الوطنية يمكن أن تكون حلاً مساعداً وليس قاعدة للحكم بالضرورة، لكن

يمكن الاستفادة منها قدر الإمكان لتأمين حقوق الجميع أغلبية وأقليات.

والدستور لا يكون ديمقراطياً فى ذاته بل فى طريقة وضعه وتعديله وإلغائه وفى محتواه. فلكى يكون الدستور ديمقراطياً يجب أن يصدر عن الشعب، وهو ليس منحة أو عطاء من الحاكم يعطى ما يريد ويحجب ما يريد، لكنه يمثل إرادة شعبية ديمقراطية، وليس للحاكم الحق فى إلغائه أو تعديله إلا بالإرادة الشعبية التى لا تعكس فقط الأغلبية ولا تركن إلى ديكتاتورية الأغلبية بل يجب أن تحترم التعددية والتوافقية بين كافة القوى الوطنية دون أن تجور على حقوق الأقليات الدينية والطائفية والعرقية. ولكى يكون الدستور ديمقراطياً يجب أن يتضمن المبادئ التالية:

الأول: أن تكون السيادة للشعب والحاكمية للشعب وليس لحاكم أو فقيه أو غيره، والشعب هو مصدر السلطات يفوضها بإرادته ويستبدلها بإرادته.

الثانى: المواطنة المتساوية بين المواطنين دون تمييز وهناك شروط لضمان هذا الحق فى المواطنة المتساوية أهمها شرطان الأول: زوال وجود مظاهر حكم الفرد أو القلة (الحزب أو العائلة أو القبيلة أو الطائفة)، وتحرير الدولة من التبعية للحكام، وذلك باعتبار أن الشعب هو مصدر السلطات وفق شرعية دستور ديمقراطى، ومن خلال ضمانات مبادئه ومؤسساته وآلياته الديمقراطية على أرض الواقع. والثانى: اعتبار جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة أو الذين لا يحوزون على جنسية دولة أخرى (البدون جنسية) المقيمين على أرض الدولة وليس لهم فى الحقيقة وطن غيرها، مواطنين متساويين فى الحقوق والواجبات يتمتع كل فرد منهم بحقوق والتزامات مدنية وقانونية متساوية، كما تتوفر ضمانات وإمكانيات ممارسة كل مواطن لحق المشاركة السياسية الفعالة وتولى المناصب العامة دون تمييز. وكذلك مجمل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية حتى يتمكن المواطن من ممارسة مواطنته، وحتى تكون للمواطنة معناها الذى يتحقق بموجبه انتماء المواطن وولاؤه لوطنه وتفاعله الإيجابى مع المواطنين الآخرين نتيجة امتلاكه القدرة على المشاركة الفعلية والشعور بالإنصاف. فالمواطنة حق وأداء، إذا لم يتوافر الحق لن يتحقق الأداء.

الثالث: سيطرة أحكام القانون والمساواة الكاملة أمامه دون تمييز، أى مرجعية القانون وسيادته على الجميع من دون استثناء انطلاقاً من حقوق الإنسان بشكل أساسى وبالذات حق المواطنة المتساوية. والقانون يجب أن يكون عامـاً ومجرداً لا يعرف المحاباة ولا يقر استثناءات ولا يسمح بتجاوزات، والقانون يجب أن يكون الإطار الذى ينظم العلاقة بين المواطنين فيما بينهم، وبينهم وبين الدولة ومؤسساتها من جهة أخرى، كما ينظم العلاقة بين المؤسسات بما يؤمن القواعد الحقوقية للعدالة والمساواة. والفصل بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية ومنع أى تعد من جانب السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، وتمكين هاتين السلطتين من أداء وظائفهما الدستورية، ومنع أى جمع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بما يؤدي إلى تبعية السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية.

الرابع: تداول السلطة هذا التداول السلمى للسلطة بين القوى السياسية هو الحد الفاصل بين كون الحكم ديمقراطيـاً أم احتكاريـاً (سلطويـاً أو شموليـاً)، والتداول السلمى للسلطة يجب أن يشمل السلطتين التنفيذية والتشريعية (فى النظم الجمهورية) وأن يكون التداول السلمى للسلطة فى النظم الملكية على مستوى الحكومات والبرلمانات ومن ثم يكون نظام الحكم البرلمانى الذى يعطى للحزب أو للائتلاف الحزبى الحائز على الأغلبية داخل البرلمان حق تشكيل الحكومة هو الأنسب فى هذه الحالة لأنه يؤمن بالفعل وعن طريق الانتخابات الدورية الحرة والنزيهة ذلك التداول المرغوب فى السلطة على مستوى السلطتين التنفيذية والتشريعية.

عندما يغيب مبدأ تداول السلطة سلميـاً فإن ما يحدث هو أحد أمرين: إما توريث السلطة داخل العائلة أو داخل الحزب الحاكم، وإما التداول القسرى والعنيف عبر الانقلابات سواء كانت انقلابات قصر على مستوى النخبة الحاكمة، أو انقلابات عنيفة تفرض تداول السلطة قسريـاً مع كل ما يواجه الأمن الوطنى والاستقرار السياسى فى مثل هذه الحالة من تهديدات.

غياب أى من هذه المبادئ الأربعة يؤثر على ديمقراطية الدستور ويشوه الدعوة الإصلاحية.

(ب) مؤسسات الحكم الديمقراطى

تقوم هذه المؤسسات بدور الوعاء الذى يتم داخله تحويل الديمقراطية من قيمة سياسية عليا إلى عملية يجرى تنفيذها عبر ممارسات الحكم والتفاعلات السياسية المختلفة. فعبر هذه المؤسسات تتحول نصوص الدستور الديمقراطى إلى حركة سياسية وممارسات وتفاعل تعبر عن جوهر المبادئ التى نص عليها الدستور الديمقراطى، حيث تتم ممارسة الحكم وفق الالتزام بتلك المبادئ، كما تتم عملية تداول السلطة سلمياً دون تهديد للاستقرار الأمنى أو السياسى، بتأمين قدر لا بأس به من التوافق بين الأطراف السياسية والقوى الاجتماعية - السياسية على قواعد التنافس السلمى، بما يؤدى إلى تنظيم الحياة السياسية على أسس تنافسية سلمية بين كافة الأحزاب والقوى السياسية، وتحكمها الانتخابات الدورية والاستفتاءات الشعبية، وبما يمكّن المؤسسات التشريعية من القيام بأدوارها فى التشريع والرقابة على السلطة التنفيذية والمؤسسات السياسية بكفاءة وفعالية، وبما يؤمّن للقانون سيادته ويحمى للسلطة القضائية حريتها ونزاهتها واستقلالها. وتشمل هذه المؤسسات الديمقراطية الهيئات التشريعية Legislatures والهيئات القضائية Judiciary والسلطة التنفيذية، والأحزاب السياسية والانتخابات الدورية ومجمل منظمات المشاركة السياسية وتفعيل الحياة السياسية الأخرى وبالذات النقابات والمنظمات غير الحكومية، ويمكننا على هذا النحو إضافة مراكز البحوث والدراسات السياسية، كمستودعات للأفكار والمعلومات Think Tanks للدور الذى تقوم به فى ترشيد عمليات صنع القرارات، والمؤسسات الإعلامية من صحافة وإذاعة ومحطات تليفزيونية، ومراكز قياس اتجاهات الرأى العام. مجمل هذه المؤسسات تقوم بدور مأسسة المشاركة السياسية Institutionalize Political Participation ووضع حد للأزمة المزمنة فى الحياة السياسية العربية المعروفة بـ شخصانية السلطة Personality of Authority التى تتهدد التطور الديمقراطى للمجتمعات العربية وتفرض احتكارية السلطة وتحول دون تداولها بما يؤدى إلى جمود الحياة السياسية وانعدام المشاركة والعزوف الشعبى عن التفاعل مع الحياة السياسية ومن ثم تزايد مشاعر الإحباط وانعدام الثقة فى النظام السياسى الذى يكون حتماً قد فقد ما بقى له

من شرعية سياسية، بما يهدد الاستقرار السياسى ويفرض التغيير السياسى العنيف أو الانقلابى.

ويمكن أن نشير سريعاً إلى أهمية هذه المؤسسات ووظائفها فيما يلى:

• **المؤسسات التشريعية**

يشهد بعض الدول العربية مؤسسات تشريعية منتخبة (برلمانات) وبعضها يوجد فيها هيئات تشريعية معينة (مجالس استشارية)، والبعض طور هذه المجالس فى السنوات الأخيرة إلى مجالس استشارية عن طريق إعطاء هذه المجالس دوراً تشريعياً ورقابياً مع إبقاء قاعدة التعيين، والبعض الآخر أقر قاعدة الانتخاب، وبعضها مازال يحجب المرأة عن المشاركة فى العملية الانتخابية.

وتتحدد كفاءة هذه المؤسسات التشريعية فى القيام بوظيفتيها الرئيسيتين: التشريع والرقابة، بقدر استقلاليتها عن السلطة التنفيذية، وبقدر نزاهة وحرية الانتخابات التى يتم عن طريقها اختيار النواب، وبقدر ثقة المواطنين فى عملية التمثيل الانتخابى بصفة عامة، إضافة إلى كفاءة النواب، وجدية التعددية السياسية داخل هذه الهيئات التشريعية. وبشكل عام تقوم هذه الهيئات بدعم ديمقراطية النظام السياسى عن طريق ممارساتها المختلفة ومن أهمها:

- زيادة فرص التعبير عن المطالب الشعبية، وتحسين نوعية الحوارات السياسية، عن طريق تمكين النواب من التعبير عن الحالة الشعبية العامة سواء كانت حالة الرضا أم حالة الاستياء والسخط من النظام السياسى.
- إشباع المطالب الشعبية والتعبير عنها، عن طريق تقديم مشروعات القوانين والدفاع عنها، ومناقشة الميزانية العامة للدولة وتعديلها وقبولها أو رفضها، وتقديم الخدمات للدوائر الانتخابية.
- إعطاء الشرعية للقرارات الحكومية بما يسهل تنفيذها.
- القيام بوظائف الرقابة والمحاسبة والمساءلة للمسئولين فى الحكومة والمؤسسات المختلفة.
- وهى أيضاً منتدى لإدارة وحل الصراعات والمنافسات السياسية داخل المجتمع، والحيلولة دون وصولها إلى انقسامات سياسية تهدد التوازن والاستقرار السياسى.

بعض الهيئات التشريعية العربية تقوم بعدد من هذه الوظائف وبعضها الآخر مازال عاجزاً عن القيام بها نتيجة تحكم السلطة التنفيذية فى هذه الهيئات من خلال سيطرة الحزب الحاكم على أغلبية مقاعد البرلمانات، ومن ثم تصبح هذه الهيئات مجرد أدوات للسيطرة الحكومية وإظهار القوة السياسية للنظام على حساب مجمل العملية الديمقراطية. وفى أحيان أخرى تبدو هذه الهيئات مجرد هيئات وظيفتها إكساب سياسات النظام الحاكم الشرعية فى مواجهة المعارضة السياسية. ومجمل هذه الممارسات تسيء إلى الوظيفة الديمقراطية لهذه المؤسسات وتحول دون تحقيق الإصلاح السياسى المأمول.

• الهيئات القضائية

يعتبر القضاء الحر والنزيه هو معيار الحكم على ديمقراطية النظام السياسى، فلا ديمقراطية بدون قضاء نزيه ومستقل. وتتأكد فعالية الهيئة القضائية وديمقراطيتها بقدرتها على ممارسة دورها الإيجابى فى ضمان دستورية القوانين، والتطبيق الفعلى لمبدأ سيادة القانون وتحقيق المساواة العادلة بين المواطنين.

وكما تقوم الهيئات القضائية بحماية الدستور والقوانين، تقوم أيضاً بتأمين حرية ونزاهة العمليات الانتخابية فى كافة صورها (الرئاسية والتشريعية والمحلية). وتكون هذه الهيئات متمتعة بالديمقراطية بقدر تحررها من ضغوط وهيمنة السلطة التنفيذية. ففى النظام الديمقراطى. لا قوانين استثنائية ولا محاكم استثنائية ولا سلطة للحاكم على القضاء سواء التعيين أو الترقية أو الإبعاد عن الوظيفة. يجب أن تكون السلطة القضائية متمتعة بالاستقلالية الكاملة عن السلطة التنفيذية كى تتمكن من الحفاظ على ديمقراطية النظام وإخضاعه لحكم وسيادة القانون.

• الأحزاب السياسية

تعتبر الأحزاب السياسية بحق مؤسسات المشاركة السياسية الشعبية وتفعيل الحياة السياسية عن طريق المنافسة الحرة السلمية. فالأحزاب هى التى تقوم بتنظيم المشاركة الشعبية فى الحياة

السياسية ومنها تتولد أهم القيادات والكوادر السياسية التى يقع على عاتقها عبء تفعيل وتطوير العملية السياسية. وهى التى تخوض الانتخابات وتمارس مجمل الأنشطة السياسية داخل البرلمانات من تشريع ومحاسبة ومناقشة للحكومة وسياساتها، ومن رقابة على أدائها، ومن تعبير عن المطالب الشعبية واتجاهات الرأى العام داخل الهيئات التشريعية.

وبقدر تأمين حرية تكوين الأحزاب بما يحقق تعدديتها، وبقدر انتفاء سطوة وهيمنة السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية بصفة خاصة، بقدر ما تكتسب الأحزاب السياسية كفاءتها وتقوم بأدوارها السياسية. ولكن تبقى هذه الأحزاب تعانى من أزمة الشرعية داخل الدول العربية التى تسمح بحريات محدودة لتأسيس الأحزاب، لكنها غير مسموح بها فى معظم الدول العربية، نتيجة سيطرة هاجس الاستمرارية والاستقرار. فنظم الحكم العربية كى تستأثر بالسلطة وتحتكرها فرضت ما يسمى بـ "الحفاظ على الاستمرارية"، واعتبرت أن هذه الاستمرارية أساس الاستقرار، ومن ثم فهى تعتمد سياسة إقصاء القوى السياسية عن منافستها على السلطة التى تحرص على احتكارها. كما أنها تريد هذا الإقصاء للحيلولة دون تمكين المعارضة السياسية من رقابة السلطة السياسية وأجهزتها ومحاسبتها.

هذه القيود الحكومية المفروضة على الأحزاب السياسية توازيها قيود أخرى داخل الأحزاب تحد من كفاءتها وفعاليتها أهمها أزمة غياب الديمقراطية داخل هذه الأحزاب أو ما يسمى بغياب "الحراك النخبوى" مما أدى إلى جمود حركة تدوير النخب داخل الأحزاب ومن ثم فى مجمل الحركة الوطنية، كما أنها تعانى أيضاً من أزمة الموارد، التى تفرض عليها عادة الاضطرار إلى اللجوء للسلطة طلباً للدعم بما يعنيه ذلك من خضوع طوعى لمطالب السلطة وضغوطها ويحولها إلى واجهات مزيفة للديمقراطية.

لكن التحدى الأهم يبقى فى حرية الانتخابات. فبدون حرية تأسيس الأحزاب بما يضمن التعددية والتنافسية وبدون حرية الانتخابات ونزاهتها تبقى حركة الأحزاب شكلية ويبقى دورها هامشياً فى الحياة السياسية.

• منظمات المجتمع المدنى

تقوم المنظمات الأهلية غير الحكومية بدور مهم فى دعم الديمقراطية باعتبارها منظمات للمجتمع المدنى الذى يضم جمعيات، ومنظمات، وأندية، واتحادات تعمل كلها كمنظمات وسيطة بين المواطن والدولة، وهى تؤمّن للأفراد فرص المشاركة والتعبير عن المطالب، وتساهم بدور كبير فى تطوير وتسريع التحول الديمقراطى وبالذات عندما تكون الأحزاب السياسية ممنوعة فى بعض الدول.

هذه المنظمات لا تساهم فقط فى تفعيل الحياة السياسية بل وأيضاً الحياة الثقافية والاجتماعية بما يزيد من حيوية الحياة السياسية والثقافية فى المجتمعات العربية.

• الصحافة والمؤسسات الإعلامية ومراكز البحوث

هذه المؤسسات تساهم بدور كبير فى تحقيق ديمقراطية المعلومات ومن ثم ديمقراطية المعرفة التى هى ذروة التقدم الديمقراطى، كما تقوم بدور أساسى فى تفعيل المشاركة الشعبية من ناحية عن طريق توفير المعلومات الصادقة وفى ترشيد القرارات السياسية، ومن ناحية أخرى عن طريق توفير الاجتهادات والبدائل السياسية لصانع القرار. ومن ثم هى مؤسسات ديمقراطية تخدم التطور الديمقراطى، لكنها يمكن أن تتحول إلى مؤسسات سلطوية تحارب الديمقراطية إذا كانت خاضعة لهيمنة السلطة وتحكمها فى عمليات التمويل وفرض القيادات وغيرها من أدوات الضغط والسيطرة للحيلولة دون تمكين الرأى الآخر من فرصة التعبير والمنافسة السياسية.

ومن ثم تبقى حرية هذه المؤسسات معيارًا مهماً لا يقل عن معيار وجودها ذاته كى تصبح مؤسسات ديمقراطية.

(٢) مرتكزات الليبرالية

رغم كل أهمية الديمقراطية كأساس لنظام الحكم وكقاعدة للإصلاح السياسى فإنها تبقى مؤسسات وهياكل جامدة غير قادرة على التشغيل بالكفاءة والفعالية المطلوبة إذا لم يتم هذا التشغيل بآليات حكم ليبرالية. فبعض الدول العربية بها مؤسسات حكم شبيهة بالمؤسسات

الديمقراطية وربما تحمل الأسماء نفسها التى تحملها مؤسسات الحكم الديمقراطى ولكن يبقى المنتج النهائى (المخرجات) سلطوياً فى مضمونه لافتقاد هذه المؤسسات للمعايير الليبرالية.

فلا يكفى فقط إنشاء المؤسسات الديمقراطية ولكن يجب أن يتم المزج بين الديمقراطية كمؤسسات وكنصوص دستورية وبين الليبرالية كإطار للفعل والحركة.

فالمؤسسات التشريعية والهيئات القضائية دون المناخ الليبرالى ودون تأمين الحقوق والحريات العامة والخاصة لن تكون مؤسسات ديمقراطية من الناحية الفعلية. والنواب والقضاء إذا لم تكن لديهم الحرية الكاملة فى أداء الأدوار المطلوبة (التشريع والرقابة والمحاسبة بالنسبة للمؤسسات التشريعية وتأكيد سيادة القانون وممارسة المساواة بين الأفراد، وامتلاك القضاة الحريات الكاملة والنزاهة الكاملة فى إعطاء الأحكام دون ضغوط من السلطة التنفيذية بالنسبة للهيئات القضائية)، لن يتمكنوا من أداء هذه الأدوار بالكفاءة المطلوبة.

والأحزاب السياسية تبقى هياكل جامدة وغير قادرة على التجنيد السياسى، ومفتقدة للمصداقية، وغير قادرة على تعميق المشاركة السياسية إذا لم تمتلك هذه الحريات اللازمة وأولها الحق المطلق فى تأسيس الأحزاب دون قيود من السلطة التنفيذية بما يتيح التعددية الحزبية التنافسية، والحق فى التعبير والحق فى التظاهر دون تدخل من السلطات الأمنية، ودون متابعة من هذه السلطات لأعضاء وقيادات تلك الأحزاب.

والحال نفسها بالنسبة لمنظمات المجتمع المدنى وكذلك الصحافة والمؤسسات الإعلامية دون تمتعها بالحرية الكاملة فى عملها تبقى مؤسسات معوقة ومشوهة للتحول الديمقراطى.

من أهم مرتكزات الليبرالية اللازمة لتفعيل أداء تلك المؤسسات الديمقراطية مايلى:

(أ) الحقوق والحريات العامة

حرية الفكر، حرية تداول المعلومات، حرية التنظيم، حرية التظاهر، وحرية الانتخابات.

فالحرية بالنسبة للصحافة والإعلام تشمل حرية تأسيس الصحف والمحطات التليفزيونية دون احتكار حكومى ودون معوقات من الأجهزة الحكومية والأمنية بصفة خاصة. ولكى تتحقق

حرية الصحافة ولكى تؤدى دورها الإيجابى فى إطار النظام الديمقراطى يفترض أن تقوم على الاستقلالية فى الملكية والشفافية فى التمويل، وقدرة الجماعة الصحفية على أن تنظم نفسها بدون تدخل خارجي.

والحرية بالنسبة للصحافة والمؤسسات الإعلامية أيضاً يجب أن تتحقق فى العمل الصحفى والإعلامى دون رقابة أو تدخل أو قيود حكومية، ولكن مع الخضوع للقانون والمسئولية والالتزام بالأخلاقيات ومواثيق الشرف التى تحكم عمل تلك المؤسسات. والحرية بالنسبة للأحزاب ومنظمات المجتمع المدنى تشمل حرية التأسيس وحرية الممارسة، وأن يتم الاعتراف بقوى المعارضة وأحزابها ومنظمات المجتمع المدنى باعتبارها جزءاً أصيلاً من النظام السياسى وليست معادية أو خارجة عن النظام. وهذا يعنى ألا تكون هناك ملاحقة من أجهزة الأمن للأفراد المنضمين لأحزاب المعارضة، وألا يخضع هؤلاء لمعاملات تمييزية تنال من حرياتهم وحقوقهم وتؤثر على أوضاعهم الوظيفية والمعيشية.

والحرية بالنسبة للانتخابات هى أساس متين وركن هام من أركان الحكم الديمقراطى. فالقضية ليست فى وجود الانتخابات أم عدمها، ولكن فى حريتها ونزاهتها. فالانتخابات غير الحرة وغير النزيهة تفوق فى أخطارها غياب الانتخابات كلية، لأن الانتخابات المزيفة وغير النزيهة تؤدى إلى تشويه مصداقية العملية السياسية كلها، والتشكيك فى جدوى المشاركة السياسية، وعموم مشاعر الإحباط واليأس من العمل العام، بما يهدد التجربة الديمقراطية ويحول دون تحقيق الأهداف المرجوة منها.

ولكى تكون الانتخابات نزيهة يجب أن يملك الفرد حق التصويت الحر دون عوائق أمنية أو وظيفية، أن يكون للفرد حق الاختيار بين المرشحين والأحزاب، وأن تكون هذه الحرية كاملة دون إكراه أو تسلط، ويجب أن تتاح الفرصة الكاملة للفرد لأن يصل إلى مقره الانتخابى وأن يختار بحرية كاملة، كما يفترض لكى تكون الانتخابات حرة ونزيهة أن يتم الاستبعاد الكامل لأجهزة الأمن عن أى مشاركة فى العملية الانتخابية وأن تخضع خضوعاً كاملاً للقضاء أو لهيئة مستقلة

تؤمّن لها النزاهة الكاملة، دون استبعاد لمشاركة منظمات المجتمع المدنى والهيئات الدولية لتأكيد الثقة فى حرية ونزاهة تلك الانتخابات.

هذه الحريات العامة التى يجب أن تتاح للمؤسسات الديمقراطية تتكامل مع ضرورة تأمين الحريات الخاصة للأفراد، حرية الفكر، وحرية الاعتقاد، وحرية الاختيار، وحرية الوصول إلى المعلومات، وحرية الانتماء الحزبى والاختيار السياسى، وحرية التظاهر. هذه الحقوق والحريات العامة والخاصة هى التى تعمق التحول الديمقراطى وتحقق الإصلاح اللازم فى المجتمعات العربية.

(ب) الشفافية

وتعنى توفر المعلومات الدقيقة فى مواقيتها، وإفساح المجال أمام الجميع للاطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة، مما يساعد فى اتخاذ القرارات الصالحة فى مجال السياسات العامة. وتبرز أهمية توفر المعلومات الإحصائية والبيانية عن السياسات المالية والنقدية والاقتصادية بشكل عام فى تصويب السياسات الاقتصادية والمالية. وتعتبر الحكومة والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة مثل البنوك المصدر الرئيسى لهذه المعلومات، ويجب أن تنشرها بطريقة علنية ودورية من أجل توسيع دائرة المشاركة الشعبية فى مراقبة الأداء الحكومى وأداء المؤسسات الخاصة والعامة فى الدولة.

(جـ) المحاسبة والمساءلة **Accountability**

وتعنى وجود قواعد وضوابط قانونية تتيح الحق الكامل والحرية الكاملة فى المحاسبة والمساءلة السياسية والإدارية للمسئولين فى وظائفهم العامة، ولمؤسسات المجتمع المدنى والقطاعين العام والخاص، والحق الكامل دون قيود أو ضغوط فى محاسبة ومساءلة كبار المسئولين عن اختياراتهم السياسية وقراراتهم وإدارتهم للموارد العامة، والحرص على فصل الشأن العام عن الشأن الخاص، وحماية الصالح العام من تعسف واستغلال السياسيين.

فبغياب الشفافية الكاملة فى إظهار المعلومات والحقائق حول الموارد العامة والإنفاق العام والسياسات الاقتصادية، وممارسات السلطة، وبغياب حق المجتمع بمؤسساته الديمقراطية فى ممارسة المحاسبة والمساءلة الكاملة للنخب الحاكمة وللمؤسسات السياسية والأمنية والاقتصادية وكل مؤسسات السلطة وأجهزتها تكون النتيجة المؤكدة هى الفساد السياسى والمالى وشيوع المحسوبية والرشوة وتخريب الحياة السياسية والاقتصادية وتشويه العملية الديمقراطية. فإذا لم تكن هناك ثقة كاملة لدى المواطن فى نزاهة النخب الحاكمة والمؤسسات، ولم تكن لديه القدرة والحق فى التمكن من محاسبتهم أياً كانت مواقعهم وأياً كانت شخوصهم لن تكون هناك ثقة فى النظام السياسى الذى سيبقى متهماً بالفساد والتخريب بما يهدد شرعية نظام الحكم ويشجع على الخروج عن النظام وتهديد الاستقرار وهكذا تتأكد أهمية التكامل والترابط بين العمليتين الديمقراطية والليبرالية لتحقيق الإصلاح السياسى بالكفاءة والفعالية المطلوبة.

(د) ضوابط وضمانات الإصلاح السياسى

رغم أهمية عمليتى التحول الديمقراطى والليبرالى فى تحقيق الإصلاح السياسى المأمول فى المجتمعات العربية إلا أنهما لا تكفيان لتحقيق هذا الإصلاح بما يتوافق مع شروط الحكم الصالح، باعتبار أن هذا النوع من الحكم هو الأقرب إلى الإصلاح السياسى المطلوب للمجتمعات العربية. ولذلك نتصور أن هناك عمليات وإجراءات ومطالب أخرى يجب توافرها جنباً إلى جنب مع عمليتى التحول الديمقراطى والليبرالى لهذه المجتمعات. هذه العمليات والمطالب يمكن أن نتعامل معها كضوابط لابد منها لإنجاح الإصلاح السياسى العربى المنشود.

فمشاكل مهمة تواجه المجتمعات العربية وبالذات ما يعرف بإشكالية اللاحسم الحضارى، وخاصة التردد والانقسام فى المواقف بين ثنائية التراث/ والعصرنة أو الحداثة أو ما يعرف بـ "الأصالة والمعاصرة"، والتأرجح بين نظم سياسية واقتصادية مختلفة، والعلاقة بين الدين والسياسة، الدين /العلمانية، والقومية/القطرية، إضافة إلى مشاكل أخرى خاصة مشكلة الأقليات العرقية والطائفية فى الوطن العربى التى هى أحد مخرجات سوء إدارة عملية المواطنة المتساوية،

كلها مشاكل فى حاجة إلى المعالجة الديمقراطية والليبرالية مثلما هى فى حاجة إلى معالجات أخرى واهتمامات أخرى كى تكتمل عملية الإصلاح السياسى العربية المنشودة، خصوصاً وأن معالجة مثل تلك القضايا والإشكاليات فى حاجة إلى تبلور إجماع شعبى واضح على المبادئ العامة أو الرؤية العامة لذلك الإصلاح الذى نتصور أنه فى جوهره عملية تحديثية شاملة للمجتمعات العربية طموحاً للوصول إلى الحكم الصالح كغاية لذلك الإصلاح أو كهدف أو بالأحرى الرؤية الاستراتيجية من عملية الإصلاح.

من بين تلك المهام والضمانات نذكر ما يلى:

(١) التزامن بين الليبرالية السياسية والليبرالية الاقتصادية

لقد شهدت أغلب المجتمعات العربية فى السنوات الأخيرة إقداماً على نهج الليبرالية الاقتصادية (الانفتاح الاقتصادى والخصخصة وما يسمى بسياسات التكيف الهيكلى مع اقتصادات السوق العالمية ومطالب المؤسسات المالية الدولية) دون ليبرالية سياسية، مما أدى إلى استفحال التسلطية تحت عناوين مخادعة مثل أولوية التنمية، وأولوية الأمن ومكافحة الإرهاب، مما أدى إلى تعاظم الدور الأمنى للدولة من ناحية وتعاظم الفساد من ناحية أخرى الأمر الذى أدى إلى تشويه دعوة الإصلاح والديمقراطية.

فالديمقراطية لا يمكن أن تبقى مجرد منظومة من الضمانات المؤسسية فقط، أو مجرد حريات سلبية، بل هى السياسة الرشيدة الفاعلة عندها يصبح النظام السياسى الديمقراطى هو نمط الحياة السياسية الذى لا يكتفى بإعطاء أكبر قدر من الحريات لأكبر عدد من المواطنين بل الذى يعمل جاهداً على حماية هذه الحرية. فالتفاوت الاقتصادى، خاصة إذا كان حاداً، لا يهدد التماسك الاجتماعى فحسب، بل ويؤثر سلباً على مبدأ المساواة السياسية الذى تعبر عنه الديمقراطية. ومن ثم فليس هناك تمييز بين المساواة السياسية ونظيرتها الاقتصادية، الأمر الذى جعل كثيرين يعتقدون أن الديمقراطية لا تبدأ أو تنتهى بالانتخابات. فإزاحة أو إزالة أدوات السيطرة والتحكم

التى تمتلكها بعض الجماعات، دون وجه حق، وتفتقر إليها الجماعات الأخرى، هى المكمل الأساسى لسلامة الديمقراطية.

لقد تشكك المفكر الليبرالى الكبير روبرت دالى فى إمكانية تحقيق مساواة اقتصادية فى ظل رأسمالية السوق رغم أن كثيرين يعتبرونها شرطاً أساسياً للديمقراطية. فهو يرى أن الرأسمالية لا تحقق المساواة الاقتصادية، ومن ثم فلا يمكنها أن تنجز المساواة السياسية، ولأن المواطنين غير المتكافئين اقتصادياً من غير المحتمل أن يكونوا متكافئين سياسياً فهناك علاقة توتر دائم بين الديمقراطية ونظام السوق الرأسمالية، ومن ثم يدعو دالى إلى إصلاح النظام الديمقراطى الحالى فى الغرب بما يضمن له المزيد من ممارسة الأداء السياسى الأمثل فى إدارة المجتمع.

إذا كانت هذه الدعوة ضرورية فى الغرب فإنها حتمية فى المجتمعات العربية التى تعانى من تجذر وشيوع الاستبداد السياسى، والتركيز على أولوية الليبرالية الاقتصادية دون الليبرالية السياسية يؤدى إلى مزيد من الاستبداد والفساد معاً. فقد أصبحت الليبرالية الاقتصادية (الانفتاح الاقتصادى والخصخصة) أداة لتمكين "الرأسماليين الجدد" الذين خرجوا من رحم رأسمالية الدولة السابقة للسيطرة على الاقتصاد "بطريقة قانونية" بعد أن كانوا يتحكمون بطريقة غير قانونية.

هكذا تشهد الدول العربية حركة الانفتاح الليبرالى الاقتصادى المتسارع وخصخصة مؤسسات القطاع العام، بدلاً من تشييد مؤسسات إنتاجية خاصة جديدة، بينما استبعد الشق السياسى للإصلاحات الذى من المفترض أن يرسى قواعد بناء دولة عصرية ديمقراطية تضمن تداول السلطة واحترام الحريات وتحقيق العدالة الاجتماعية. الأمر يزداد سوءاً فى ظل إدخال اقتصاد السوق بهذه الوتيرة وانسحاب الدولة من الميدان الاقتصادى، استجابة لخضوع نظم الحكم العربية لمعايير وضغوط المؤسسات المالية الدولية التى تفرض عليها سياسات اقتصادية معينة رغم تكلفتها المالية الباهظة، هذا الخضوع مع تآكل شرعية النظام السياسى فى ظل تردى الأوضاع المعيشية والسياسية، يضعف من قدرة مثل ذلك النظام على المساومة مع تلك المؤسسات الدولية ويزيد من فرص الاختراق الخارجى للمؤسسات الاقتصادية والمالية أولاً، ومن بعدها اختراق المؤسسات الإعلامية والسياسية

فتصبح الأوضاع مثل ما هى عليه الآن فى كثير من الدول العربية: فساد سياسى واقتصادى مقرون بحكم تسلطى من ناحية وأوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية (ديمقراطية) شديدة السوء على المستويات الشعبية من ناحية ثانية، وتبعية متزايدة للخارج وتنامى قدرات الخارج على الهيمنة والتأثير السلبى على الإرادة السياسية الوطنية من ناحية ثالثة.

والدرس الذى يجب الخروج به هو ضرورة تزامن الليبرالية الاقتصادية مع الليبرالية السياسية لأن السوق الاقتصادى لن ينمو ويتطور في غياب دولة فعّالة وذات مصداقية وشرعية حقيقية لا يمكن أن تتحقق إلا فى ظل مشاركة سياسية حقيقية وقدرة على التداول السلمى للسلطة وممارسة الرقابة والمحاسبة للمؤسسات الحكومية والاقتصادية.

(٢) اقتران الديمقراطية بالعدالة القانونية والاجتماعية

غياب العدالة القانونية والعدالة الاجتماعية يؤدى إلى انحراف عملية التحول الديمقراطى خصوصاً إذا كان التركيز يتم حول أولوية الليبرالية الاقتصادية دون الليبرالية السياسية، مثل هذا الانحراف يؤدى إلى تقويض كل محاولات الإصلاح السياسى، ولذلك فإن التوسع فى العملية الديمقراطية والليبرالية يجب أن يقترن بتوسع فى مفهوم العدالة وفى ممارسة العدالة. فالعدالة يجب ألا تقتصر على فض المنازعات بواسطة الاحتكام إلى القانون دون تمييز بل يجب أن ترتكز على مبدأ التكافل الاجتماعى فيصبح من واجب النظام الحاكم تأمين قضايا الاحتكام المنصف للقانون، وتأمين الحاجات الاجتماعية للمواطنين أى تحقيق العدالة الاجتماعية، بالحد من التفاوت الاجتماعى من ناحية، وزيادة فرص المشاركة العادلة فى الثروة الوطنية من ناحية ثانية، والحرص على تحقيق الفرص المتكافئة للمواطنين من ناحية ثالثة.

(٣) اقتران الديمقراطية بالمساواة والمشاركة السياسية

غياب المساواة عن الديمقراطية يجهض عملية الإصلاح السياسى، والمساواة المطلوبة هى المساواة العادلة، تماماً مثلما أن الحرية المطلوبة هى الحرية العادلة، وهنا يكتسب الإصلاح السياسى

الكامل مفهومه الحقيقى. فالديمقراطية الحقيقية لا تعرف التمييز بين الأشخاص، وتقتضى المساواة أن تصبح القوانين عامة، وأن تطبق على الجميع على أساس الكفاءة الشخصية، لا على معايير المحاباة التقليدية، لذلك يتجه بعض الباحثين إلى اعتبار المساواة القيمة السياسية المناظرة للمدنية، وأن السعى من أجلها ومن أجل تحقيقها هو جوهر سياسات الإصلاح.

كما يستلزم الإصلاح السياسى وجود درجة من المشاركة السياسية لكافة القوى والاتجاهات السياسية ووجود مؤسسات سياسية جديدة مثل الأحزاب السياسية والنقابات وجماعات الضغط لتنظيم تلك المشاركة.

فالمشاركة السياسية التى تعنى بوضوح تنظيم جهود المواطنين لاختيار قياداتهم والتأثير فى صنع وترشيد السياسة العامة تختلف عن عملية "التعبئة" التى تقوم بها النخب الحاكمة فى معظم دول العالم الثالث، ذلك لأن المشاركة السياسية مع أهميتها الشديدة تواجه بالعديد من العقبات التى تحول دون تحقيقها، فالقليل من هذه الدول هى التى تسمح بالمشاركة الفعلية (الهند مثلاً)، أما غالبيتها فيفرض الكثير من القيود على ممارستها إن لم يكن يحول نهائياً دون وجودها، فليست هناك – فى معظم الحالات – أحزاب أو نقابات أو جماعات للتعبير عن الرأى وإن وجدت فإنها تكون تحت سيطرة وهيمنة الحكومات.

وغياب المشاركة السياسية يفقد هذه الدول فرصة كبيرة لتوسيع وتأكيد الولاء القومى، واستيعاب المواطنين ضمن مؤسسات النظام السياسى وتحقيق الاستقرار، ويجعلها معرضة فى كثير من الأحيان لبروز ولاءات أخرى فرعية قبلية أو عرقية أو دينية بما يؤثر سلبياً على الوحدة الوطنية ويزيد من احتمالات عدم الاستقرار السياسى. وترجع أهمية تعميق المشاركة الجماهيرية الفعالة فى النشاط السياسى إلى أنها الوسيلة الأساسية لتحقيق المساواة كقيمة سياسية عليا فى المجتمع.

(٤) ترشيد السلطة

بمعنى إحلال سلطة سياسية واحدة علمانية وقومية محل العديد من السلطات التقليدية

والدينية والعائلية والعرقية. وهذا يعنى أن الحكومة يجب أن ينظر إليها كنتاج بشرى. كما أن إيجاد مثل هذه السلطة يستلزم أولاً أن يكون الإنسان هو المصدر الأساسى للسلطة العليا، ويستلزم ثانياً أن تكون الطاعة للقانون الذى ينبغى أن تكون له الأولوية فى الإلزام على غيره من أية مصادر إلزامية أخرى.

ترشيد السلطة يعنى أيضاً تأكيد السيادة القومية للدولة فى مواجهة أى نفوذ خارجى أى إلغاء كل مظاهر وأسباب التبعية للخارج، وفى مواجهة أى قوى أو فئات داخلية لها علاقات أو ارتباطات بالخارج، وبالتحديد التى تعتبر بمثابة الأدوات الاجتماعية للتبعية. كما يعنى كذلك تحقيق التكامل القومى بكافة أبعاده وتركيز السلطة فى أيدى الهيئات والمؤسسات السياسية القومية دون غيرها من المؤسسات الفرعية التقليدية.

(٥) فعالية النظام السياسى

وتعنى زيادة قدرة النظام السياسى على التأثير بفعالية وكفاءة فى كافة أجزاء ونواحى المجتمع، كما تعنى التمايز بين الوظائف والبنى والهياكل والمؤسسات السياسية، فالنظام السياسى فى المجتمعات المتخلفة يتسم بضعف قدرته على التعامل مع كافة التغيرات فى المجتمع، كما يتسم على حد قول "ريجز" بانعدام التخصص فى وظائفه فهى، على حد تعبيره، "وظائف مندمجة أو منصهرة معاً"، على العكس من المجتمع العصرى الذى يعرف التمايز Differentiation والتخصص Specialization على النحو الذى يؤدى إلى وجود بنى ومؤسسات متخصصة وذات كفاءة عالية فى أدائها.

وإذا كانت فعالية النظام السياسى يمكن تعريفها بأنها القدرة على استيعاب الأنماط المتنوعة والمتغيرة للمطالب والتنظيمات السياسية، فإن هذه الفعالية تتوقف على قدرة النظام السياسى على أداء وظائفه، وعلى مدى ودرجة تمايز وتخصص الوظائف والمؤسسات والأدوار وهذا يستلزم ثلاثة شروط هى:

(١) أن تكون مجالات التخصص المختلفة القانونية والإدارية والعلمية والعسكرية منفصلة

ومستقلة كل عن الأخرى وعن عالم النشاط السياسى، وأن تنشأ لها تنظيماتها الفرعية التى تتيح لها فرصة وإمكانية أداء وظائفها على النحو المطلوب.

(٢) أن يصبح التسلسل الإدارى أكثر إحكاماً وتعقيداً وتنظيماً.

(٣) أن يكون توزيع المناصب والسلطات على أساس الكفاءة والقدرة على الإنجاز فقط دون علاقات النسب أو القرابة أو غيرها من معايير العلاقات التقليدية.

بذلك تكون للنظام السياسى الفرصة والقدرة على اكتساب الفعالية المطلوبة لأداء وظائفه.

بهذه الضمانات والضوابط الخمسة يمكن الثقة فى كفاءة تحقيق الإصلاح السياسى العربى اعتماداً على قاعدة التحول من الشمولية أو السلطوية إلى الديمقراطية والليبرالية. فالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية العربية فى حالة أزمة حقيقية فى الإنجاز وفى الشرعية وفى الاستقرار، ولن يمكن تحقيق إصلاح سياسى حقيقى إلا ضمن إطار أوسع من الضوابط محكومة بالهدف الاستراتيجى لهذه العملية وهو بناء الحكم الصالح فى المجتمعات العربية.

ثانياً: مؤشرات الإصلاح السياسى العربى

١- الدستور الديمقراطى

- أن يتم وضع الدستور عن طريق جمعية وطنية منتخبة وأن يكون تعديله أو تطويره أو تغييره بإرادة شعبية مطلقة.
- أن تكون السيادة الكاملة للشعب، فالشعب هو مصدر السلطات.
- أن يكون الدستور عقداً بين الحاكمين والمحكومين يحدد الواجبات والحقوق.
- أن يعكس التوافق والتوازن الوطنى ويراعى حقوق الأقليات.
- أن يمكّن الشعب من ممارسة حقه فى اختيار وتغيير الحكام والسياسات وأن يؤمّن التداول السلمى للسلطة والحيلولة دون احتكارها.
- إرساء دولة القانون، وتأكيد سيادة القانون والمساواة أمامه دون تمييز.

- تأكيد المواطنة المتساوية بين كافة المواطنين.
- تمتع كل السكان بجنسية الدولة دون تمييز فى الحقوق والواجبات.
- الفصل الكامل بين السلطات والحيلولة دون تمكين السلطة التنفيذية من ممارسة الضغوط والتدخل فى شئون السلطتين التشريعية والقضائية.
- ضمان الحقوق والحريات العامة والخاصة.

٢ - المؤسسات التشريعية

- وجود برلمانات منتخبة انتخاباً حراً مباشراً.
- تأمين حق كل المواطنين فى الترشيح والانتخاب على قدم المساواة دون تمييز.
- تمكين البرلمان من ممارسة وظيفته فى الرقابة والمحاسبة والمساءلة للحكومة ومؤسساتها والمؤسسات العامة.
- عدم تدخل السلطة التنفيذية فى اختصاصات السلطة التشريعية.
- عدم وجود ضغوط أمنية أو مالية أو إدارية تحول دون تمكين الأفراد من الحرية الشاملة فى الترشيح والانتخاب.
- المساواة الكاملة بين المواطنين فى الترشيح والانتخاب دون تمييز.
- حق البرلمان فى استجواب ومساءلة الوزراء.
- حق البرلمان فى منح الثقة للحكومة والوزراء.
- حق البرلمان فى سحب الثقة من الحكومة.
- حق النواب فى الحصول على كل المعلومات والبيانات المطلوبة بشفافية كاملة دون ضغوط أو تمييز.

٣ - الهيئات القضائية

- استقلالية القضاء والهيئة القضائية استقلالاً كاملاً عن الحكومة.
- لا سلطات للحكومة على أعضاء الهيئة القضائية: التعيين، الترقيات، المكافآت، الانتقالات.
- سيادة القانون هى المحدد الأساسى لعمل الهيئة القضائية.
- لا قوانين استثنائية أو قوانين مقيدة للحريات.
- المساواة الكاملة للمواطنين أمام المحاكم.
- منع الاعتقال أو التعذيب.
- منع المحاكم الاستثنائية.
- محاكمة كل مواطن أمام قاضيه الطبيعى.
- حق كل مواطن فى محاكمة عادلة.

٤ - الأحزاب السياسية

- حرية تكوين الأحزاب السياسية دون تدخل من السلطات الحكومية.
- التعددية الحزبية التنافسية.
- حرية عمل الأحزاب دون ضغوط أو ملاحقات.
- حق الأحزاب فى التظاهر وفى عقد الاجتماعات والندوات والمؤتمرات دون تدخل من السلطات الحكومية.
- حق الأحزاب فى الإعلام المستقل، والمساواة بين الأحزاب فى وسائل الإعلام الحكومية المرئية والمسموعة والمقروءة.
- حق الأحزاب فى الحصول على الموارد بالطرق التى يحددها القانون.

٥ - منظمات المجتمع المدنى

- حق تكوين الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية والأهلية دون قيود من السلطات.
- حق المنظمات فى ممارسة أنشطتها بحرية كاملة وفقاً للقانون.
- حق الجمعيات فى الموارد المستقلة وفقاً للقانون.
- حق الجمعيات فى تكوين اتحادات.
- حرية العمل النقابى المهنى والعمالى.
- غياب التدخل الحكومى فى عمل النقابات والجمعيات.
- الحق فى التظاهر وعقد الاجتماعات والندوات دون ضغوط أو تدخل من السلطات.

٦- الصحافة والإعلام

- حرية الصحافة والإعلام فى التعبير وفى تداول المعلومات.
- استقلالية الصحافة والمؤسسات الإعلامية عن السيطرة الحكومية.
- لا رقابة على الصحافة والمؤسسات الإعلامية.
- حق الصحفى والإعلامى فى الحصول على المعلومات وعلى تداولها.

٧- الحقوق والحريات العامة

- حرية التعبير والاعتقاد والفكر.
- حرية التنظيم والانضمام إلى الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدنى.
- حرية التظاهر.
- الحق فى المواطنة المتساوية.
- الحق فى الجنسية وجواز السفر وعدم الاعتداء على الحق المطلق لكل إنسان فى الاحتفاظ بجنسيته (انتفاء حق السلطة فى سحب الجنسية).

- حرية تداول المعلومات.
- الحق فى مساءلة ومحاسبة المسئولين عن طريق المؤسسات الديمقراطية ووفقاً للقانون.

٨- الشفافية

- سهولة الحصول على المعلومات وخاصة البيانات والإحصاءات.

٩- الرقابة والمحاسبة والمساءلة

- وجود مؤسسات للرقابة على أعمال الحكومة ومحاسبة ومساءلة المسئولين.

١٠- التزامن بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية

١١- التزامن بين العدالة والليبرالية السياسية

١٢- المساواة والمشاركة السياسية

- إطلاق حرية تكوين الأحزاب والنقابات والمنظمات والجمعيات الأهلية والحفاظ على استقلاليتها.
- إطلاق الحريات العامة المنصوص عليها فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، وبالذات حرية الرأى وحرية التعبير وحرية التنظيم.
- انتفاء احتكار السلطة وتأمين تداولها الدورى على أساس من الانتخابات الحرة والنزيهة التى تتميز بالشفافية دون تدخل أو إكراه من السلطات.
- أن تكون الانتخابات الشعبية المباشرة هى أساس تولى المناصب المختلفة وبالذات على مستوى رئاسة الدولة والبرلمانات والحكم المحلى.
- تأمين المساواة أمام القانون بين كافة الأفراد دون تمييز، وأن تكون المواطنة هى القاعدة الأساسية للعلاقة بين الحاكمين والمحكومين.

١٣- مؤشرات ترشيد السلطة

- وجود مؤسسات عصرية للحكم وبالذات السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية على حساب العصبية القبلية التقليدية.
- وجود دستور وضعى ينص على أن الشعب هو مصدر السلطات، ويكفل الحريات العامة ويؤكد أن السيادة للشعب.
- الفصل بين السلطات الثلاث بما يحقق التوازن السياسى فى المجتمع.
- أن يكون القانون هو الحاكم للعلاقة بين الأفراد والسلطات الحكومية وللعلاقة بين الأفراد، وأن تكون له الإلزامية والطاعة على كل مؤسسات الحكم والأفراد.
- تأكيد السيادة الوطنية والاستقلال الوطنى وانتفاء أى شكل من أشكال التبعية.
- تحقيق التكامل الوطنى على كافة أنحاء الدولة.
- تركيز السلطة فى أيدى المؤسسات الوطنية دون غيرها من أية مؤسسات أجنبية.

١٤- فعالية النظام السياسى

- أن تكون المؤسسات المدنية والعسكرية والإدارية والعلمية وكافة المؤسسات الأخرى مميزة ومستقلة كل منها عن الأخرى بما يتوافق مع تخصيص الوظائف.
- وجود تسلسل إدارى محكم ودقيق وأكثر تنظيماً.
- تخصيص المناصب وتوزيع السلطات على أساس الكفاءة والقدرة والإنجاز دون علاقات النسب والقرابة.
- تفعيل وسائل المحاسبة ومحاربة الفساد.

الفصل الثالث

الاقتصاديات العربية
واقعها ومؤشرات أدائها

يشكل الاقتصاد، الرافعة الرئيسية للقوة الشاملة لأي بلد، سواء لأنه أساس تحقيق الرفاهية الاقتصادية المتمثلة في تمتع أبناء هذا البلد بمستويات معيشية كريمة، أو لأنه هو الذي يمكن أي دولة من تمويل بناء قوتها العسكرية والسياسية في الداخل والخارج، فضلا عن أن حالة الاقتصاد ومدى تخلفه أو تقدمه، هي التي تحدد قدرته على توظيف الموارد وعناصر الإنتاج المتاحة للأمة والعائد من هذا التوظيف لهذه العناصر وبالذات العمل ورأس المال. وسوف يتناول هذا القسم، واقع الاقتصادات العربية وحدود انفتاحها أو اندماجها في الاقتصاد العالمي، والمؤشرات الرئيسية المعبرة عن أدائها، والآليات الممكنة لإصلاح هذه الاقتصادات وفتح آفاق التقدم أمامها لضمان قدرتها على تحقيق النمو الذاتي المتواصل.

أولا: واقع الاقتصادات العربية

يتمثل واقع الاقتصادات العربية في حجم الناتج الذي تحققه هذه الاقتصادات ومتوسط نصيب الفرد منه، وهيكل هذه الاقتصادات ودلالاته فيما يتعلق بتقدم أو تخلف هذه الاقتصادات، ويتمثل أيضا في الموارد الطبيعية وعناصر الإنتاج المتاحة لهذه الاقتصادات، كما يتمثل في مستوى الإنتاجية في الاقتصاد، وفي معدلات الادخار والاستثمار وأنماط توزيع الدخل ودلالاتها وآثارها على حركة الاقتصادات العربية وتطورها.

١ - حجم الناتج ومتوسط نصيب الفرد منه في البلدان العربية

شهد الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية طفرة حقيقية في عام ٢٠٠٤، بسبب الارتفاع الهائل لأسعار النفط الذي يشكل قطاع استخراجه وإنتاجه وتكريره وتصنيعه، جانبا مهما من الاقتصادات العربية، فضلا عن أنه يمثل السلعة الرئيسية في قائمة الصادرات العربية، وهو المصدر الرئيسي لإيرادات الدول العربية من النقد الأجنبي. وقد ارتفع متوسط سعر برميل النفط إلى نحو ٣٥,٦ دولار في العشرة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٤،(١) وتشير التقديرات إلى أن متوسط سعر برميل النفط قد بلغ أكثر من ٣٦ دولار في عام ٢٠٠٤ في مجمله، ونتيجة لذلك فإن الناتج

المحلي الإجمالي للدول العربية، من المرجح أن يكون قد حقق مستوى قياسيا في عام ٢٠٠٤. فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لبلدان مجلس التعاون الخليجي إلى ٤٢١ مليار دولار عام ٢٠٠٤، مقارنة بنحو ٣٤١,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٣.(٢) وبالرغم من أن البيانات الخاصة بعام ٢٠٠٤، غير متوفرة لباقي البلدان العربية، إلا أن المكانة المهمة التي يحتلها النفط في اقتصادات الجزائر وليبيا والعراق ومصر وسورية واليمن والسودان وتونس، إضافة إلى بلدان الخليج، تعني أن ارتفاع أسعار النفط قد ساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية المذكورة، كما سنوضح في موضع لاحق عندما نتعرض لتقديرات صندوق النقد الدولي لمعدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية عام ٢٠٠٤. وعلى أي الأحوال فإننا سوف نستخدم البيانات الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام ٢٠٠٣، في تحليلنا لحجم الناتج ومتوسط نصيب الفرد منه في البلدان العربية.

وبالنظر إلى جدول ١، نجد أن الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية مجتمعة باستثناء العراق والصومال، قد بلغ نحو ٦٦٧,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٣، بما شكل نحو ١,٩٤٪ من الناتج العالمي في العام المذكور، وبما يقل عن الناتج المحلي الإجمالي لأسبانيا الذي بلغ ٦٩٨ مليار دولار شكلت أكثر من ٢٪ من الناتج العالمي في العام المذكور. وإذا أخذنا بالبيان (غير الصحيح) الخاص بالناتج المحلي الإجمالي العراقي المذكور في التقرير الاقتصادي العربي الموحد (٢٠٠٣) والبالغ ٨١,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٢، فإن الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية يرتفع إلى ٧٤٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٣، بافتراض ثبات الناتج العراقي في عام ٢٠٠٣، على ما كان عليه في عام ٢٠٠٢، وتصبح حصة هذا الناتج العربي نحو ٢,١٧٪ من الناتج العالمي في العام نفسه. وإذا كان الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج وحدها قد زاد بنحو ٨٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٤، بالمقارنة مع مستواه عام ٢٠٠٣، فإنه وبأخذ معدلات النمو الحقيقية لباقي الاقتصادات العربية والمذكورة في الجدول الخاص بهذا المؤشر في الاعتبار، فإن الناتج المحلي الإجمالي العربي قد تجاوز ٨٥٠ مليار دولار على الأقل في عام ٢٠٠٤. لكنه حتى عند هذا المستوى، يظل في حصته من الإجمالي

العالمي، أقل كثيرا من الحصة العربية من مساحة وسكان العالم،حيث بلغت مساحة الوطن العربي نحو ١٣,٨ مليون كيلومتر مربع، تشكل نحو ٥,١٪ من مساحة اليابسة، وبلغت حصة الوطن العربي من سكان العالم نحو ٤,٨٪ في عام ٢٠٠٣.

والأهم من كل ذلك أن الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لا يتناسب مطلقا مع الحصة العربية الكبيرة من إجمالي الموارد الطبيعية في العالم، فالعرب يملكون نحو ٦٥٣,٣ مليار برميل من الاحتياطيات النفطية وهو ما يوازي نحو ٦١,١٪ من إجمالي الاحتياطيات العالمية، ويملكون نحو ٥١٨٦٣ مليار متر مكعب من الغاز أي ما يوازي نحو ٣٤١ مليار برميل من النفط (برميل النفط يساوي ١٥٢ متر مكعب من الغاز)، وهي توازي نحو ٣٠٪ من الاحتياطيات العالمية من الغاز.(٣) وإذا قدرنا قيمة هذه الاحتياطيات بدولارات عام ٢٠٠٤، وعلى أساس سعر برميل النفط خلاله والذي بلغ أكثر من ٣٦ دولاراً، فإنها تساوي نحو ٣٥٨٠٢ مليار دولار، أي ما يوازي نحو ٤٥,١٪ من قيمة الاحتياطيات العالمية من النفط والغاز بدولارات عام ٢٠٠٤.

وهذه الحصة الكبيرة، تؤكد على أن الطبيعة كانت بالغة الكرم مع البلدان العربية، ومنحتها ما يمكنها من تمويل تطورها الاقتصادي وتحسين نوعية حياة شعوبها ومستويات معيشتها، وهو ما لم يتحقق بسبب الاعتماد الخامل على إيراد الثروات الناضبة وبسبب تدهور قيمتي العلم والعمل الحاسمتين لأي تقدم، وتردي مستوى كفاءة الإدارة وانتشار الفساد في ظل غياب الديموقراطية الكاملة، القادرة وحدها على إيجاد رقابة شعبية ونظامية فعالة ومانعة للفساد.

ويضم الوطن العربي، خليطا من الدول التي تقع في مستويات الدخل المختلفة وفقا لتصنيف البنك الدولي، فهناك دول منتجة ومصدرة للنفط وخفيفة السكان وغنية، يرتبط ثراؤها بريع ثروتها النفطية التي ستنضب آجلا أو عاجلا، وهي تقع ضمن دول الدخل المرتفع التي يزيد متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل عن ٩٣٨٦ دولار سنويا، مثل قطر والإمارات والكويت، وإن كانت الإمارات تتميز بأن هناك مسعى لتنويع الاقتصاد عبر تطوير قطاع الخدمات المالية والتجارية والسياحية في إمارة دبي بالذات، وتطوير قطاع الصناعة في إمارتي الشارقة وأبو ظبي. أما مملكة

البحرين وهي تدخل أيضا ضمن دول الدخل المرتفع، فإنها تعتمد على قطاعي الخدمات والصناعة التحويلية، إلى جانب اعتمادها الأقل من باقي دول الخليج على قطاع استخراج النفط.

وهناك دول مصدرة للنفط لكن كتلتها السكانية الأكبر وضعف الفعالية الاقتصادية-الاجتماعية فيها، وخروج فوائضها النفطية للخارج بدلا من توظيفها في الداخل تجعلها حتى عام ٢٠٠٣، تقع ضمن الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع مثل السعودية وليبيا. لكن المملكة العربية السعودية التي بلغ ناتجها المحلي الإجمالي نحو ٢٤٩ مليار دولار عام ٢٠٠٤، يعني أن متوسط نصيب الفرد فيها من هذا الناتج قد بلغ نحو ١١ ألف دولار، بما يعني دخولها ضمن الدول مرتفعة الدخل، والمرجح أن تكون ليبيا قد دخلت بدورها ضمن هذه الدول في عام ٢٠٠٤.

وهناك دولة حديثة العهد بالنفط نسبيا مثل عمان، تقع ضمن دول الدخل المتوسط المرتفع التي يتراوح متوسط نصيب الفرد فيها بين ٣٠٣٦ دولار، و ٩٣٨٥ دولار سنويا، ومن المرجح أن تكون قد تحولت إلى دولة مرتفعة الدخل في عام ٢٠٠٤.

لكن الدول العربية المعتمدة بصورة أساسية على إنتاج وتصدير النفط، تتسم بالتذبذب الشديد في ناتجها وفي نصيب الفرد منه، فقد كانت ليبيا وكل دول الخليج باستثناء عمان، تقع ضمن دول الدخل المرتفع في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين عندما كانت أسعار النفط تتصاعد بشكل سريع، لكن الناتج ومتوسط نصيب الفرد منه في هذه البلدان تعرض لتراجع طويل الأجل مع تذبذب واضح تبعا لحركة أسعار النفط من عام ١٩٨٦ وحتى نهاية القرن العشرين، قبل أن يبدأ دورة من النهوض السريع المتذبذب أيضا تبعا لحركة أسعار النفط. ومشكلة هذه البلدان أنها لم تستخدم ثرواتها النفطية في تمويل بناء اقتصادات صناعية متطورة قادرة على النمو الذاتي المتواصل بغض النظر عن حركة أسعار النفط، وإنما وظفتها بالأساس في استيراد كل السلع الاستهلاكية والمعمرة التي تستهلكها الدول الغنية، وفي بناء بنية أساسية متطورة وفي تطوير قطاع الخدمات بالاعتماد في كل ذلك على عمالة أجنبية بالأساس، حيث اكتفى قسم مهم من المواطنين بما يمكن تسميته بريع المواطنة الذي يقدم في صورة تحويلات اجتماعية مباشرة، أو

في صورة دعم كل الخدمات، مما قلل من الفعالية الاقتصادية للسكان، أو بمعنى آخر قلل الفعالية الاقتصادية-الاجتماعية.

ويأتي لبنان ، ضمن دول الدخل المتوسط المرتفع وفقا لتصنيف البنك الدولي، وهو يعتمد بصورة أساسية على قطاع الخدمات وتحويلات مواطنيه العاملين في الخارج.

وتدخل الجزائر والأردن ومصر وسورية والمغرب وتونس وجيبوتي وفلسطين المحتلة عام ١٩٦٧، في إطار دول الدخل المتوسط المنخفض التي يتراوح متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها بين ٧٦٦ دولار، و ٣٠٣٥ دولار في العام طبقا لتصنيف البنك الدولي .وتأتي باقي الدول العربية وهي موريتانيا والسودان وجزر القمر واليمن ضمن دول الدخل المنخفض.

ويصنف الوطن العربي في مجموعه على أنه منطقة تنتمي لدول الدخل المتوسط المنخفض التي يتراوح متوسط دخل الفرد فيها بين ٧٦٦ دولارًا، و ٣٠٣٥ دولارًا سنويا، مقارنة بتصنيف العالم في مجموعه، على أنه متوسط مرتفع الدخل، أي يتراوح متوسط نصيب الفرد من الدخل فيه بين ٣٠٣٦ دولارًا، و ٩٣٨٥ دولارًا سنويا. وحتى لو أخذنا بالناتج المحسوب على أساس تعادل القوى الشرائية ومتوسط نصيب الفرد منه فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل المحسوب بهذه الطريقة في البلدان العربية لا يزيد على ٦١٪ من نظيره العالمي كما هو واضح من جدول ١ .

وهذا الأمر يعني أن الوطن العربي في مجموعه يعد من المناطق الأكثر فقرا في العالم، وذلك على الرغم من الموارد الهائلة التي يملكها من النفط والغاز والحراريات وخامات الأسمدة والأراضي الزراعية والفلزات وغيرها من الموارد الطبيعية، وذلك ببساطة لأن هذه الموارد الطبيعية الضخمة لا تفضي إلى تحقيق الثراء من تلقاء نفسها، وإنما يتم توليد الدخل وتجاوز الفقر وتحسين مستويات المعيشة وتحقيق الثراء من خلال عملية اجتماعية تقوم على تنظيم اجتماعي-اقتصادي قادر على استنهاض طاقات الأمة وتنظيمها لأن التطور يتحقق بالأساس من خلال العمل البشري، والتقدم العلمي والتقني، وكفاءة الإدارة الاقتصادية وسعة خيالها وشفافيتها، ووجود نظام

جدول (١)

الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه في الدول العربية ودول مختارة وتصنيفها من قبل البنك الدولي حسب معيار مستوى الدخل

	عدد السكان بالمليون نسمة	الناتج القومي الإجمالي طبقا لسعر الصرف عام ٢٠٠٣ بالمليار دولار	متوسط نصيب الفرد من الناتج طبقا لسعر الصرف عام ٢٠٠٣ بالدولار	الناتج القومي الإجمالي طبقا لتعادل القوى الشرائية بالمليار دولار	متوسط نصيب الفرد من الناتج طبقا لتعادل القوى الشرائية بالدولار	تصنيف الدولة من زاوية مستوى الدخل طبقا للبنك الدولي
مصر	٦٧,٦	٩٤	١٣٩٠	٢٦٦	٣٩٤٠	متوسط منخفض
الجزائر	٣١,٨	٦٠	١٨٩٠	١٨٩	٥٩٤٠	متوسط منخفض
جيبوتي	٠,٧	٠,٦٤٣	٩١٠	١,٦	٢٢٠٠	متوسط منخفض
ليبيا	٥,٦	**٣٢,٢	**٥٣٦٦	٠٠	٠٠	متوسط مرتفع
موريتانيا	٢,٧	١	٤٣٠	٥	٢٠١٠	منخفض
المغرب	٣٠,١	٤٠	١٣٢٠	١١٩	٣٩٥٠	متوسط منخفض
الصومال	٩,٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	منخفض
السودان	٣٣,٦	١٥,٤	٤٦٠	٦٣,٢	١٨٨٠	منخفض
تونس	٩,٩٠	٢٢	٢٢٤٠	٦٨	٦٨٤٠	متوسط منخفض
البحرين	٠,٧١٢	٧,٦	١١٢٦٠	١١,٣	١٦١٧٠	مرتفع
العراق	٢٤,٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الأردن	٥,٣	١٠	١٨٥٠	٢٣	٤٢٩٠	متوسط منخفض
الكويت	٢,٤	٣٨	١٦٣٤٠	٤٢	١٧٨٧٠	مرتفع
لبنان	٤,٥	١٨	٤٠٤٠	٢٢	٤٨٤٠	متوسط مرتفع
عمان	٢,٦	١٩,٩	٧٨٣٠	٣٣	١٣٠٠٠	متوسط مرتفع
قطر	٠,٦	*١٧,٥	٢٩١٦٦	٠٠	٠٠	مرتفع
السعودية	٢٢,٥	١٨٧	٨٥٣٠	٢٨١	١٢٨٥٠	متوسط مرتفع
سورية	١٧,٤	٢٠	١١٦٠	٦٠	٣٤٣٠	متوسط منخفض
الإمارات	٤	*٧١,٣	٢٠٣٧١	٧٩	٢١٠٤٠	مرتفع
اليمن	١٩,٢	١٠	٥٢٠	١٦	٨٢٠	منخفض
جزر القمر	٠,٦	٠,٣	٤٥٠	١,٠٦	١٧٦٠	منخفض
الضفة وغزة	٣,٤	٣,٧	١١١٠	٠٠	٠٠	متوسط منخفض
إجمالي الوطن العربي	٢٩٩,٥	٦٦٧,٥	٢٤٢٩	١٢٧٩	٥٠٠٨	متوسط منخفض
العالم	٦٢٧٢	٣٤٤٩١	٥٥٠٠	٥١٣١٤	٨١٨٠	متوسط مرتفع
اليابان	١٢٧,٢	٤٣٩٠	٣٤٥١٠	٣٦٤١	٢٨٦٢٠	مرتفع
فرنسا	٥٩,٧	١٥٢٣	٢٤٧٧٠	١٦٤٠	٢٧٤٦٠	مرتفع
أسبانيا	٤١,١	٦٩٨	١٦٩٩٠	٩٠٥	٢٢٠٢٠	مرتفع
كوريا ج	٤٧,٩	٥٧٦	١٢٠٢٠	٨٥٩	١٧٩٣٠	مرتفع
الصين	١٢٨٨,٤	١٤١٧	١١٠٠	٦٤٣٥	٤٩٩٠	متوسط منخفض

* هذه البيانات عن عام ٢٠٠٢ ومصدرها هو : التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر ٢٠٠٣، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، ٢٠٠٤، صـ ٢٥٠.

xx هذه البيانات مصدرها هو: IMF, *International Financial Statistics Yearbook 2004*, p.292-293.

المصدر لباقي البيانات: World Bank, *World Development Report 2005*, Table 1.

ديموقراطي كامل يحترم خيارات البشر للنظام الاقتصادي الذي يريدونه ويوفر آليات فعالة لمنع الفساد وضمان مكافحته واجتثاثه إذا حدث.

٢- هيكل الاقتصاد ودلالاته

يشكل هيكل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، تعبيرا دقيقا عن مستوى تطور الاقتصادات العربية سواء الفقيرة أو الغنية منها. وبالنظر إلى جدول ٢، نجد أن قطاع الزراعة والصيد والغابات، قد ساهم بنحو ١١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة عام ٢٠٠٢، مقارنة بنحو ٤٪ على الصعيد العالمي. كما ساهم قطاع الصناعة الاستخراجية بنحو ٢٣,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، مقارنة بنحو ١٠٪ على الصعيد العالمي. وبالمقابل، ساهمت الصناعة التحويلية بما فيها التشييد والكهرباء والمياه والغاز بنحو ١٨,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي العربي، مقارنة بنحو ١٩٪ على الصعيد العالمي، ونحو ٣٢٪ في دول آسيا والمحيط الهادي، ونحو ٣٥٪ في الصين، ونحو ٣٧٪ في كوبا، ونحو ٣٤٪ في تايلاند، ونحو ٣١٪ في ماليزيا. كما ساهم قطاع الخدمات الإنتاجية والاجتماعية بنحو ٤٧,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي العربي، مقارنة بنحو ٦٨٪ على الصعيد العالمي، ونحو ٧١٪ في الدول الغنية، ونحو ٤٦٪ في الدول الفقيرة، ونحو ٥٧٪ في دول الدخل المتوسط، ونحو ٣٨٪ في دول آسيا والمحيط الهاديء.

وبالنظر إلى جدول ٢، نجد أن حصة الناتج الزراعي البالغة نحو ١١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي العربي في عام ٢٠٠٢، تعد مرتفعة للغاية بالمقارنة بحصة الناتج الزراعي البالغة نحو ٤٪ فقط من الناتج العالمي في العام نفسه. ويعود ارتفاع حصة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي العربي إلى ضخامة حصة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في كل من السودان وسورية ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن ولبنان وتونس، وهي دول ما زال القطاع الزراعي يمثل جانبا كبيرا من اقتصاداتها، فضلا عن أنه يستوعب نسبة كبيرة من العمالة الموجودة بها.

وتصل مساهمة هذا القطاع إلى ذروتها في السودان والصومال وموريتانيا، كتعبير عن تردي مستوى التصنيع في تلك البلدان إلى أدنى درجاته بالمقارنة بباقي الدول العربية، مع فقرها الشديد

وافتقادها لأسس أو مقومات التحول لمركز إقليمي أو دولي لبعض الخدمات، وهو ما يحول دون وجود قطاعات خدمية كبيرة أو متطورة فيها. ورغم هذا المستوى المرتفع نسبيا لإسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي العربي، إلا أن البلدان العربية تعد من أكثر البلدان استيرادا للسلع الغذائية، وهناك عجز في التجارة الخارجية الزراعية العربية يقدر بنحو ١٥ مليار دولار على الأقل، مما يشير إلى حاجة هذا القطاع للتطوير ورفع الفعالية حتى يكون قادرا على تحقيق التوازن في التجارة الخارجية العربية في مجال السلع الزراعية. ويتركز العجز التجاري الزراعي العربي في مجال الحبوب التي تعتبر أهم السلع الاستراتيجية في المجال الزراعي، مما يشر إلى أن الإنتاج الزراعي العربي ليس موجها لتلبية الاحتياجات الاجتماعية بالأساس بقدر ما يمضي التركيب المحصولي فيه في مسارات رسمت في عهود سابقة يمتد بعضها للعهد الاستعماري، أو ينطلق البعض الآخر من عدم إدراك أهمية رفع مستوى الاكتفاء من بعض السلع الاستراتيجية مثل الحبوب.

أما بالنسبة لمستوى التصنيع في البلدان العربية، فإن المساهمة الإجمالية لقطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية، والبالغة نحو ٤١,٦٪ من ذلك الناتج في عام ٢٠٠٢، تعد مرتفعة بالمقارنة مع المتوسط العالمي البالغ نحو ٢٩٪ في العام نفسه، لكنها ليست كذلك إذا قورنت بالمعدلات بالغة الارتفاع في الصين (٥١٪)، وماليزيا (٤٧٪)، على سبيل المثال. لكن الأهم من ذلك، هو أن هذه المساهمة المرتفعة لقطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي العربي، قادمة أساسا من الصناعات الاستخراجية الأولية وبالذات استخراج النفط، وهذه الصناعة الاستخراجية لا تعبر عن تقدم اقتصادي وتقني حقيقيين، بقدر ما تعبر عن توافر ثروات طبيعية في البلدان العربية وعلى رأسها النفط والغاز اللذين يوجد عليهما طلب عالمي متزايد، علما بأن هذه الصناعات الاستخراجية العربية تقوم بها شركات أجنبية في الكثير من الأحيان، أو حتى شركات محلية شكليا تقوم على العمالة الأجنبية في غالبية الأحيان. وسوف نتعرض بشكل تفصيلي لمكانة ودور النفط في الاقتصادات العربية في موضع لاحق، نظرا لأهميته الحاسمة لهذه الاقتصادات في الوقت الراهن ولسنوات طويلة قادمة.

أما الصناعة التحويلية الأكثر تعبيرا عن تقدم الاقتصاد وقدرته على النمو الذاتي المتواصل، فإن إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي العربي لم يتجاوز ١٨,٢٪ من ذلك الناتج في عام ٢٠٠٢، مقارنة بنحو ١٩٪ في المتوسط العالمي، ونحو ١٧٪ في الدول الفقيرة، ونحو ٢١٪ في الدول متوسطة الدخل، ونحو ١٩٪ في الدول الغنية، ونحو ٣٢٪ في دول شرق آسيا والباسيفيكي السريعة النمو والتطور، ونحو ٣٥٪ في الصين ونحو ٣١٪ في ماليزيا، كما هو واضح من جدول ٢. وبالتالي فإن حصة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية، تعد متدنية بالدول التي تسعى للتحول لدول صناعية ناهضة أو متقدمة، تحقق ثراءها وارتفاع مستويات معيشة أبنائها من خلال العمل والعلم وليس من ريع ثروة ناضبة.

ولأن الاقتصادات العربية التي يصنف بعضها على أنها اقتصادات نامية والبعض الآخر على أنها اقتصادات متخلفة، هي في وضع اقتصادي يفرض عليها السعي لتحقيق التطور الصناعي كأساس ومعيار للتقدم، فإن حصة الصناعة التحويلية في البلدان العربية، هي مؤشر على ضعف جهود تحقيق التحول الصناعي.

ولا يصح في هذا الصدد أن نقارن حصة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية، بالحصة المناظرة في الدول الصناعية المتقدمة، سواء بسبب الفروق المذهلة في مستويات تطور الصناعة لدى الطرفين، أو لأن انخفاض حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول الصناعية المتقدمة، ناتج بالأساس من أن تلك الدول المتقدمة والغنية والتي تحقق مستويات معيشية بالغة الارتفاع، والتي حققت تطورا صناعيا وتقنيا يعد الأعلى في العالم، معنية بتطوير الخدمات المتنوعة كتعبير عن الرفاهية التي يتمتع بها سكانها، فضلا عن أن تدني القيمة الاجتماعية والسوقية للسلع المختلفة، بالمقارنة مع القيم المناظرة للخدمات في الدول المتقدمة، كتعبير عن ارتفاع قيمة العمل البشري الماهر وقيمة التقنيات الحديثة المستخدمة في تقديم الخدمات بكثافة أعلى، يساهم في رفع حصة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي على حساب القطاعات السلعية في الدول المتقدمة كما هو واضح من الجدول ٢.

جدول (٢)

هيكل الاقتصادات العربية عامي ١٩٩٠، ٢٠٠٢

	الزراعة		إجمالي الصناعة		الصناعة التحويلية		الخدمات	
	١٩٩٠	٢٠٠٢	١٩٩٠	٢٠٠٢	١٩٩٠	٢٠٠٢	١٩٩٠	٢٠٠٢
مصر	١٩٪	١٧٪	٢٩٪	٣٣٪	١٨٪	١٩٪	٥٢٪	٥٠٪
الجزائر	١١٪	١٠٪	٤٨٪	٥٣٪	١١٪	٨٪	٤٠٪	٣٧٪
الأردن	٨٪	٢٪	٢٨٪	٢٦٪	١٥٪	١٦٪	٦٤٪	٧٢٪
الكويت	١٪	٠,٥٪	٥٢٪	٥٣,٢٪	١٢٪	١١,٩٪	٤٧٪	٤٦,٣٪
لبنان	٠٠	١٢٪	٠٠	٢١٪	٠٠	١٠٪	٠٠	٦٧٪
موريتانيا	٣٠٪	٢١٪	٢٩٪	٢٩٪	١٠٪	٩٪	٤٢٪	٥٠٪
المغرب	١٨٪	١٦٪	٣٢٪	٣٠٪	١٨٪	١٧٪	٥٠٪	٥٤٪
عمان	٣٪	٢,١٪	٥٨٪	٥٣,٧٪	٤٪	١١,٤٪	٣٩٪	٤٤,٢٪
السعودية	٦٪	٥٪	٤٩٪	٥١٪	٩٪	١٠٪	٤٥٪	٤٤٪
الصومال	٦٥٪	٠٠	٠٠	٠٠	٥٪	٠٠	٠٠	٠٠
السودان	٠٠	٣٩٪	٠٠	١٨٪	٠٠	٩٪	٠٠	٤٣٪
سورية	٢٨٪	٢٣٪	٢٤٪	٢٨٪	٢٠٪	٢٥٪	٤٨٪	٤٩٪
تونس	١٦٪	١٠٪	٣٠٪	٢٩٪	١٧٪	١٩٪	٥٤٪	٦٠٪
الإمارات	٢٪	٣,٧٪	٦٤٪	٥٠,٩٪	٨٪	٢٢,٩٪	٣٥٪	٤٥,٥٪
الضفة وغزة	٠٠	٦٪	٠٠	١٣٪	٠٠	١١٪	٠٠	٨٠٪
اليمن	٢٤٪	١٥٪	٢٧٪	٤٠٪	٩٪	٥٪	٤٩٪	٤٤٪
البحرين	٠٠	٠,٧٪	٠٠	٤٤,٤٪	٠٠	١٨,٦٪	٠٠	٥٤,٩٪
ليبيا	٠٠	٦,٥٪	٠٠	٦٢,٧٪	٠٠	١٢,٦٪	٠٠	٣٠,٨٪
قطر	٠٠	٠,٤٪	٠٠	٧٠٪	٠٠	١٠,٧٪	٠٠	٢٩,٦٪
العراق	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
جيبوتي	٠٠	٣,٥٪	٠٠	١٥,١٪	٠٠	١٤,٥٪	٠٠	٨١,٢٪
جزر القمر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الوطن العربي*	٠٠	١١,٣٪	٠٠	٤١,٦٪	٠٠	١٨,٢٪	٠٠	٤٧,١٪
العالم	٥٪	٤٪	٣٤٪	٢٩٪	٢٢٪	١٩٪	٦٠٪	٦٨٪
الدول الغنية	٣٪	٢٪	٣٣٪	٢٧٪	٢٢٪	١٩٪	٦٤٪	٧١٪
الدول الفقيرة	٢٩٪	٢٤٪	٣٠٪	٣٠٪	١٧٪	١٧٪	٤١٪	٤٦٪
الدول متوسطة الدخل	١٤٪	٩٪	٣٩٪	٣٤٪	٢٤٪	٢١٪	٤٧٪	٥٧٪
شرق آسيا والباسيفيكي	٢٤٪	١٥٪	٤٠٪	٤٧٪	٢٩٪	٣٢٪	٣٧٪	٣٨٪
الصين	٢٧٪	١٥٪	٤٢٪	٥١٪	٣٣٪	٣٥٪	٣١٪	٣٤٪
ماليزيا	١٥٪	٩٪	٤٢٪	٤٧٪	٢٤٪	٣١٪	٤٣٪	٤٤٪

* بيانات هذا الصف مأخوذة من: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر ٢٠٠٣، ص ٢٥١.

المصدر: World Bank, *World Development Indicators 2004*, p. 186-188.

أما بالنسبة لقطاع الخدمات فإنه أسهم بنحو ٤٧,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام ٢٠٠٢، مقارنة بنحو ٦٨٪ في المتوسط العالمي، ونحو ٧١٪ في الدول الغنية، ونحو ٤٦٪ في الدول الفقيرة، ونحو ٥٧٪ في الدول متوسطة الدخل، ونحو ٣٨٪ في الدول سريعة النمو في شرق آسيا والمحيط الهادي، ونحو ٣٤٪ في الصين، ونحو ٤٤٪ في ماليزيا.

وبالرغم من انخفاض إسهام قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي العربي بالمقارنة مع المتوسط العالمي ومع الدول متوسطة الدخل التي تقع الدول العربية ضمنها، إلا أن الأهم من حصة هذا القطاع، هو نوعية الخدمات وفعاليتها في تحقيق التطور الاجتماعي والاقتصادي والصحي والتعليمي. ومن الضروري الإشارة إلى أن ارتفاع حصة الصناعات الاستخراجية من الناتج المحلي الإجمالي العربي، يضغط على حصص القطاعات الأخرى، بحيث نجد أن إسهام قطاع الخدمات يظل منخفضا عن المستويات المتحققة في الدول متوسطة الدخل، حتى في الدول العربية المصدرة للنفط والغنية والتي تهتم بقطاع الخدمات لتقديم خدمات مدعومة لمواطنيها كنوع من ريع المواطنة وكتعبير عن ارتفاع مستوى الرفاهية الاجتماعية، وذلك ببساطة بسبب هيمنة الصناعات الاستخراجية على اقتصادات تلك البلدان.

لكن هيكل الناتج في قطاع الخدمات في الدول العربية يعكس عدم تطور هذا القطاع الذي تهيمن عليه التجارة والمطاعم والفنادق والنقل والمواصلات والتخزين والخدمات الحكومية، بينما يتضاءل إسهام قطاع التمويل والتأمين والمصارف الذي يسهم بنحو ٦,٣٪ فقط في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية.[٤]

٣- هيمنة النفط وإيراداته على الاقتصادات العربية

أشرنا في موضع سابق إلى حجم وقيمة الاحتياطيات العربية من النفط والغاز، ونسبتهما من الإجمالي العالمي. وتأتي المملكة العربية السعودية ومن بعدها العراق والإمارات والكويت وليبيا، في صدارة الدول العربية صاحبة الاحتياطيات النفطية، حيث بلغ حجم الاحتياطيات المؤكدة للدول المذكورة بالترتيب، نحو ٢٦٢,٨، ١١٥، ٩٧,٨، ٩٦,٥، ٣٦ مليار برميل في عام ٢٠٠٢،

وتحتل السعودية والعراق والإمارات والكويت، المراكز الأربعة الأولى في ترتيب الدول صاحبة الاحتياطيات النفطية المؤكدة في العالم.[٥]

وخلال عام ٢٠٠٤، حطمت أسعار النفط، الذي يشكل الجانب الأعظم من الصادرات العربية، كل أرقامها القياسية السابقة، ووصلت في خريف العام المذكور إلى مستويات لم يكن يتوقعها أكثر المتفائلين في البلدان المصدرة للنفط، وأكثر المتشائمين في البلدان المستوردة، بعد أن بلغت حاجز الـ٥٥ دولارا للبرميل من النفط الأمريكي، وأكثر من ٥٠ دولارا للبرميل من مزيج برنت، وقرابة الخمسين دولارا للبرميل من سلة خامات أوبك. وكان سعر برميل النفط قد بلغ نحو ٣٥,٦ دولار في المتوسط في العشرة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٤، ومن المرجح أن يكون قد سجل ما يزيد على ٣٦ دولارًا في المتوسط خلال عام ٢٠٠٤ بأكمله.

ورغم أن هناك الكثير من الأسباب التي تساق لتبرير الارتفاع الكبير في أسعار النفط في عام ٢٠٠٤ وبالذات في خريفه، مثل تعطيل المقاومة الوطنية العراقية لتدفق جانب مهم من الصادرات النفطية العراقية للأسواق، وعرقلة الإضرابات العمالية في نيجيريا لتدفق جزء من الصادرات النيجيرية التي تقارب نحو ٢ مليون برميل يوميا، والمشاكل التي يتعرض لها قطاع النفط في روسيا بسبب تعثر شركة "يوكوس" العملاقة، والمشاكل التي يتعرض لها قطاع النفط في النرويج، والمخاوف التي يثيرها التوتر بين الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة، وبين إيران حول برنامجها النووي، من احتمال أن يؤدي إلى أي عقوبات نفطية ضد إيران بما يحرم السوق العالمية من نحو ٣,٥ مليون برميل في اليوم، والأعمال الإرهابية التي حدثت في السعودية، إلا أن كل هذه الأسباب من المفترض أن تأثيرها يتحقق من خلال إحداث انخفاض في عرض النفط عن الطلب عليه، وهو ما لم يحدث في الواقع حيث يزيد العرض العالمي من النفط عن الطلب عليه، فعلى سبيل المثال، تجاوزت أسعار الخام الأمريكي حاجز الأربعين دولارا للبرميل في شهر يوليو من عام ٢٠٠٤، في حين كان العرض العالمي للنفط يزيد عن الطلب عليه بمقدار ٢,٧ مليون برميل في اليوم.[٦] وما زال الفارق بين العرض العالمي (الأكبر)، والطلب العالمي (الأقل) يقارب المليون

ونصف المليون برميل يوميا. ويجد الارتفاع القياسي لأسعار النفط مبرراته الحقيقية في أعمال المضاربة التي تستفيد منها الشركات النفطية التي تحقق أرباحا كبيرة مع ارتفاع الأسعار خاصة الشركات التي تملك آبارا نفطية، أو لها حصة نفطية من خلال عقود التنقيب والإنتاج والمشاركة مع دول منتجة للنفط، أو تقوم بالتجارة ولديها مخزون نفطي.

وقد أدى النمو الاقتصادي العالمي السريع بما يترتب عليه من ارتفاع الطلب على النفط، إلى إيجاد مناخ ملائم لارتفاع الأسعار. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن معدل النمو الحقيقي للناتج العالمي سيبلغ ٥٪ في العام ٢٠٠٤، مقارنة بنحو ٣,٩٪ عام ٢٠٠٣، ونحو ٣٪ عام ٢٠٠٢، ونحو ٢,٤٪ عام ٢٠٠١.[٧] ويعد المعدل المقدر لنمو الاقتصاد العالمي عام ٢٠٠٤ هو أعلى مستوى له منذ أكثر من ربع قرن. وقد ساعدت هذه التقديرات المتفائلة بشأن النمو الاقتصادي العالمي على إيجاد مخاوف بشأن احتمال زيادة الطلب عن الطاقة الإنتاجية العالمية من النفط، مما سهل مهمة المضاربين وشركات النفط لاستخدام هذا الوضع كمبرر لإشعال أسعار النفط، وتحقيق أرباح استثنائية لهذه الشركات وهؤلاء المضاربين. وفي هذا الصدد لابد من الإشارة إلى أن جهود بناء الطاقات الإنتاجية الاحتياطية في العقدين الأخيرين كانت محدودة للغاية وساهمت في الوضع الراهن الذي لا يزيد فيه إجمالي الطاقات الإنتاجية والاحتياطية سوى بنسبة محدودة، عن الطلب العالمي الذي يمكن أن يتزايد سريعا، وهذا التقصير تتحمله الشركات العالمية التي تنتمي للدول المستوردة الكبرى، وتتحمله أيضا غالبية الدول المنتجة والمصدرة للنفط وعلى رأسها الدول العربية المصدرة للنفط باستثناء العراق وليبيا اللتين كانتا تتعرضان لظروف استثنائية متمثلة في الحصار الدولي لهما.

ومن ناحية أخرى، ساهمت السياسة التوسعية والعدوانية لإدارة الرئيس الأمريكي بوش الابن في ارتفاع الأسعار، فبعد أن أظهرت عزما قويا في الضغط على منتجي النفط بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، من أجل تعطيل آلية الحفاظ على الأسعار. كما قامت بحملتها الاستعمارية لغزو العراق للسيطرة على النفط العراقي وتوظيفه لتحقيق الاستراتيجية النفطية الأمريكية ضمن

جملة أهدافها من ذلك الغزو، فإنها واجهت مقاومة وطنية عراقية جبارة استهدفت قطاع النفط بعملياتها لمنع السيطرة الأمريكية عليه، مما ساهم في اضطراب الأحوال في سوق النفط وارتفاع أسعاره لمستويات قياسية لم تبلغها من قبل على الإطلاق. والغريب أن الإدارة الأمريكية كان يمكنها التصرف لمواجهة هذا الارتفاع من خلال التأكيد على أن العرض العالمي اليومي من النفط يزيد على الطلب عليه بما يتراوح بين ٢، ٢,٧ مليون برميل في اليوم، لبث الثقة في الأسواق ولمنع المضاربين والشركات من العبث بأسعار النفط وبمصالح الاقتصاد الأمريكي بصفة عامة، وكان يمكنها توظيف مخزوناتها للضغط على الأسعار، لكن الإدارة الأمريكية وعلى غير المتوقع لم تفعل ذلك، واكتفى رئيس المستشارين الاقتصاديين في البيت الأبيض جريجوري مانيكو بالقول أن عهد النفط الرخيص قد انقضى وأن أسعار النفط الراهنة لا تشكل تهديدا يذكر.

وتبدو السياسة النفطية الراهنة للإدارة الأمريكية والتي لا تبذل جهدا حقيقيا لتخفيض أسعار النفط، سياسة شديدة الانحياز للشركات النفطية الأمريكية على حساب باقي الاقتصاد الأمريكي وشركاته، خاصة وأن العديد من أركان الإدارة الأمريكية قادمين من عالم النفط وشركاته العملاقة مثل ديك تشيني (هاليبورتون)، وكوندليزارايس (شيفرون)، وبوش الابن (هاركين اينرجي كوربوريشن).

وأيا كانت الأسباب التي تقف وراء ارتفاع أسعار النفط، فإن المهم هو أن الدول العربية المصدرة له، قد بلغ حجم إنتاجها اليومي نحو ٢١,٧مليون برميل يوميا في الربع الأول من عام ٢٠٠٤، وارتفع إلى أكثر من ٢٣ مليون برميل يوميا في الربع الثاني من العام المذكور، وتستهلك الدول العربية نحو ٤,١ مليون برميل من إنتاجها النفطي يوميا، وبالتالي فإن حجم صادراتها النفطية الصافية يبلغ نحو ١٩ مليون برميل يوميا، وهذا يعني أن ارتفاع سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد فقط، يؤدي إلى زيادة الإيرادات العربية من تصدير النفط بنحو ٧ مليارات دولار في العام، وهذا يعني أن الدول العربية التي حققت زيادة في إيراداتها النفطية بلغت نحو ٢٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٣، بالمقارنة مع عام ٢٠٠٢، سوف تحقق في عام ٢٠٠٤، زيادة تبلغ أضعاف ما حققته في عام ٢٠٠٣، خاصة

وأن إنتاجها وصارداتها النفطية قد ارتفعا كثيرا في نفس الوقت الذي ارتفع فيه سعر برميل النفط بنحو ٨ دولارات في المتوسط في عام ٢٠٠٤ بالمقارنة مع سعره عام ٢٠٠٣.

ومن الضروري أن يتم توجيه هذه الأموال للاستثمار الصناعي والزراعي والخدمي في البلدان العربية المصدرة للنفط وفي البلدان العربية المستقبلة للاستثمارات للمساهمة في تعظيم قدرة الاقتصادات العربية. أما إذا تسربت هذه الأموال إلى الأسواق الأجنبية للاستثمار في الأسهم والسندات والودائع المصرفية والاستثمارات المباشرة في الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا وغيرها من أسواق الاستثمار، فإن الطفرة النفطية الراهنة سوف تؤدي إلى إيجاد حفنة من الأثرياء الجدد، دون أن تؤدي إلى تغيير قدرات الاقتصادات العربية وناتجها ومستوى تطورها وطاقتها على خلق فرص العمل وعلى رفع الحد الأدنى لمستويات المعيشة في البلدان العربية.

٤- الموارد المائية ومدى كفايتها لمتطلبات الحياة والتطور

يشكل حجم تدفقات المياه العذبة في البلدان العربية، محددا حاسما لقدرة هذه البلدان على استيعاب النمو السكاني بكل ما يترتب عليه من تزايد الاحتياجات المائية للاستهلاك المنزلي والزراعي والصناعي. وبالرغم من الأهمية الكبيرة لتوافر موارد المياه لقطاع الصناعة، إلا أن توافر هذه المياه يعد حاسما لقطاع الزراعة، لزراعة الأراضي الصالحة للزراعة في البلدان العربية، وتحويل الزراعات المطرية إلى زراعات مروية عالية الإنتاجية، أما الاحتياجات المنزلية من مياه الشرب فإنها حاسمة لحياة البشر وتحسين نوعية حياتهم.

وبالنظر إلى جدول ٣، نجد أن موارد المياه الداخلية المتجددة في البلدان العربية، لم تتجاوز عند أقصى تقدير لها، نحو ١٥٢,٦ مليار متر مكعب، أي نحو ٠,٣٨٪ فقط من مجمل الموارد المائية العذبة في العالم، وهو ما يشير إلى الفقر المائي الشديد للوطن العربي، خاصة إذا قارنا هذه الموارد المائية الداخلية المتجددة بحصة العرب من سكان العالم (٤,٨٪)، ومن مساحة اليابسة (٥,١٪). ويعد الوطن العربي هو أفقر منطقة في العالم بموارد المياه الداخلية المتجددة.

لكن المنطقة العربية تحصل على الجزء الأعظم من احتياجاتها المائية العذبة، من دول الجوار، حيث يتدفق إلى بلدان الوطن العربي نحو ١٨٠ مليار متر مكعب من المياه من بلدان الجوار الجغرافي للعرب عبر أنهار النيل والفرات ودجلة والسنغال وروافدها المختلفة، وهو ما يشكل عنصر ضعف مائي خطير في البلدان العربية التي تحتاج لبناء استراتيجيات محكمة لضمان تدفق المياه إليها من بلدان الجوار بالشكل الملائم لاحتياجاتها التي ترتبت على هذا التدفق التاريخي للمياه من تلك البلدان إلى الوطن العربي، كما تحتاج أيضا إلى بناء استراتيجيات لتطوير موارد المياه المشتركة مع دول الجوار الجغرافي لإتاحة المزيد من المياه التي يمكن تقاسمها على أسس عادلة مع تلك الدول بشكل يبعد شبح الصراع على المياه المحدودة التي يتزايد الطلب عليها من الدول العربية ومن الدول التي تنبع منها المياه التي تتدفق إلى الدول العربية في أحواض الأنهار الرئيسية في الوطن العربي. كما تحتاج الدول العربية إلى ترشيد استهلاك المياه فيها سواء في الزراعة أو الصناعة أو الاستخدامات المنزلية، وبالذات في قطاع الزراعة الذي يستخدم وسائل ري تقليدية تهدر الكثير من المياه.

ويبلغ صافي الموارد المائية الطبيعية المتجددة المتاحة للبلدان العربية من مصادر داخلية أو خارجية، نحو ٣١٦,٤ مليار متر مكعب في العام، وهي تشكل نحو ٠,٧٨٪ من موارد المياه العذبة في العالم، وهي أيضا نسبة متدنية للغاية بالمقارنة مع حصة الوطن العربي من سكان العالم ومساحة اليابسة فيه.

أما بالنسبة للمياه التي يتم سحبها بالفعل لمختلف الاستخدامات الزراعية والصناعية والخدمية والمنزلية في البلدان العربية فإنها بلغت خلال الفترة من عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠٠٠، نحو ١٨٩,٥ مليار متر مكعب سنويا في المتوسط، بنسبة استخدام بلغت نحو ٥٩,٩٪ من صافي الموارد الطبيعية المتاحة للاستخدام في البلدان العربية، مقارنة بنحو ٨,٢٪ على الصعيد العالمي، ونحو ١٨,٨٪ في الصين، ونحو ٢٨,٦٪ في تركيا، ونحو ١٦,٧٪ في اليابان.[٨] وهناك دول عربية عديدة يزيد حجم المياه العذبة المسحوبة فيها سنويا، عن حجم الموارد المائية العذبة المتجددة المتاحة لها من الداخل

والخارج، مثل مصر، وليبيا، والسعودية والإمارات واليمن والكويت والبحرين وقطر، مما يشير إلى أن هذه البلدان تقوم بسحب المياه بشكل جائر من رصيدها من المياه الجوفية بما يتجاوز التغذية السنوية التي تحصل عليها حقول المياه الجوفية في تلك البلدان وبالذات في السعودية والأردن وفلسطين المحتلة وليبيا، كما يقوم العديد منها وبالذات بلدان الخليج العربي وليبيا، بتحلية مياه البحر للوفاء باحتياجات مواطنيها من المياه العذبة ولو بمواصفات أقل من المياه الطبيعية، كما تقوم مصر بإعادة استخدام مياه الصرف بعد تنقيتها، مما يضيف كميات كبيرة من المياه المسحوبة والتي تم الحصول عليها من خلال التحلية والتنقية وليس كمياه عذبة طبيعية.

وتبعا لحجم المياه العذبة الطبيعية المتجددة المتاحة للبلدان العربية، فإن متوسط نصيب الفرد في هذه البلدان من هذه المياه، بلغ نحو ١٠٥٦ متر مكعب عام ٢٠٠٣، مقارنة بنحو ٦٤٨٥ متر مكعب للفرد في المتوسط العالمي، ونحو ٤١٩٤١ متر مكعب للفرد في البرازيل، ونحو ٢٢٧٥٠٩ متر مكعب للفرد في جمهورية الكونجو، ونحو ٩٢٥٢٣ متر مكعب في كندا، ونحو ٤٣٠٠ متر مكعب في اليابان، ونحو ٢١٧٣ متر مكعب في الصين.[٩]

ويبلغ نصيب الفرد في الوطن العربي من المياه الطبيعية المتجددة المتاحة له من كل المصادر نحو ١٦,٣٪ فقط من نصيب الفرد على الصعيد العالمي، وهو ما يؤكد على حالة الفقر المائي الشديد الذي تعاني منه المنطقة العربية كمجموعة واحدة، وتعاني منه غالبية البلدان العربية منفردة.

أما بالنسبة لنصيب الفرد من المياه المسحوبة من كل المصادر الطبيعية السطحية والجوفية إضافة لمياه البحر المحلاة، فإنه بلغ نحو ٦٣٣ مترًا مكعبًا في العام في المتوسط خلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٠، وهو يزيد عن نصيب الفرد من المياه المسحوبة من كل المصادر على الصعيد العالمي والذي بلغ نحو ٥٣٠ مترًا مكعبًا سنويا في المتوسط خلال الفترة نفسها، أي أن نصيب الفرد العربي من المياه المسحوبة من كل المصادر بلغ نحو ١١٩,٤٪ من نصيب الفرد من هذه المياه على الصعيد العالمي، وهو ما يؤكد مجددا على السحب الجائر للمياه في العديد من بلدان المنطقة العربية التي أشرنا إليها في موضع سابق.

جدول (٣)

المياه العذبة ونصيب الفرد منها في البلدان العربية مقارنة بالعالم وبلدان أخرى

	السكان بالمليون نسمة عام ٢٠٠٣	موارد المياه الداخلية المتجددة بالمليار متر مكعب	تدفقات الأنهار من بلدان أخرى بالمليار متر مكعب	تدفقات الأنهار إلى بلدان أخرى بالمليار متر مكعب	صافي موارد المياه الطبيعية المتجددة المتاحة بالمليار متر مكعب	المياه المسحوبة سنويا خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٠ بالمليار متر مكعب*	متوسط نصيب الفرد من المياه الطبيعية المتاحة عام ٢٠٠٣ بالمتر المكعب*	متوسط نصيب الفرد من المياه المسحوبة من كل المصادر من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٠ بالمتر المكعب*
مصر	٦٧,٦	٢,٦	٥٥,٥	صفر	٥٨,١	٦٦	٨٦٠	٩٧٦
الجزائر	٣١,٨	١٨,٩	٠,٢	٠,٧	١٨,٤	٥	٥٧٩	١٥٧
جيبوتي	٠,٧	٠,٣	صفر	٠٠	٠,٣	٠٠	٤٢٩	٠٠
ليبيا	٥,٦	٠,٧	صفر	صفر	٠,٧	٤,٥	١٢٥	٨٠٤
موريتانيا	٢,٧	٠,٤	٧	٠٠	٧,٤	١,٦	٢٧٤١	٥٩٣
المغرب	٣٠,١	٣٠	صفر	٠,٣	٢٩,٧	١١,٥	٩٨٧	٣٨٢
الصومال	٩,٦	١١,٥	صفر	٠٠	١١,٥	٠٠	١١٩٨	٠٠
السودان	٣٣,٦	٣٠	١٠٠	٥٦,٥	٧٣,١	١٧,٨	٢١٨٨	٥٣٠
تونس	٩,٩٠	٣,٨	٠,٦	صفر	٤,٣٥	٢,٨	٤٣٩	٢٨٣
البحرين	٠,٧	–	–	–	–	٠٠	٠٠	٠٠
العراق	٢٤,٧	٣٤	٦٦,١	٠٠	١٠٠,١	٤٢,٨	٤٠٥٣	١٧٣٣
الأردن	٥,٣	١,٠٢	٠,٤	٠٠	١,٤٢	١	٢٦٨	١٨٩
الكويت	٢,٤	صفر	صفر	صفر	صفر	٠٠	صفر	٠٠
لبنان	٤,٥	٤,٨	صفر	٠,٨٦	٣,٩٤	١,٣	٨٧٦	٢٨٩
عمان	٢,٦	٢	صفر	٠٠	٢	١,٢	٧٦٩	٤٦٢
قطر	٠,٦	–	–	–	–	٠٠	٠٠	٠٠
السعودية	٢٢,٥	٢,٢٠	صفر	٠٠	٢,٢٠	١٧	٩٨	٧٥٦
سورية	١٧,٤	٧,٦	٣٧,٧	٣٠	٠٠	١٢	٠٠	٦٩٠
الإمارات	٤	٠,٣	صفر	٠٠	٠,٣	٢,١	٧٥	٥٢٥
اليمن	١٩,٢	٢,٥	٠٠	٠٠	٢,٥	٢,٩	١٣٠	١٥١
جزر القمر	٠,٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الضفة وغزة	٣,٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
إجمالي الوطن العربي	٢٩٩,٥	١٥٢,٦	٢٦٧,٥	–	٣١٦,٤	١٨٩,٥	١٠٥٦	٦٣٣
العالم	٦٢٧٢	٤٠٦٧٣	–	–	٤٠٦٧٣	٣٣٢٥	٦٤٨٥	٥٣٠
حصة العرب من العالم	٤,٨٪	٠,٣٨	–	–	٠,٧٨٪	٥,٧٪	١٦,٣٪	١١٩,٤
اليابان	١٢٧,٢	٥٤٧	صفر	صفر	٥٤٧	٩١,٤	٤٣٠٠	٧١٩
كوريا ج	٤٧,٩	٦٦,١	٠٠	٠٠	٦٦,١	٢٣,٧	١٣٨٠	٤٩٥
الصين	١٢٨٨,٤	٢٨٠٠	صفر	٠٠	٢٨٠٠	٥٢٥,٥	٢١٧٣	٤٠٨
تركيا	٧٠,٧	١٨٦	٧	٦٩	١٢٤	٣٥,٥	١٧٥٤	٥٠٢

* المصدر لهذه البيانات هو: World Bank, *World Development Indicators 2004*, p.132-134.

** المصدر لهذه البيانات هو: جمعت وحسبت من قسمة صافي موارد المياه الطبيعية المتجددة المتاحة والمذكورة بالجدول على عدد السكان عام ٢٠٠٣ والذي حصلنا عليه من:. World Bank, *World Development Report 2005*, Table 1.

المصدر لباقي البيانات: موارد العالم. دليل البيئة العالمية ١٩٩٤ / ١٩٩٥، معهد الموارد العالمية وآخرون، الترجمة العربية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٥، صـ ٤٢٠-٤٢١.

وهذا الوضع يتطلب كما أشرنا آنفا، بناء استراتيجيات عربية لمواجهة حقيقة الفقر المائي المدقع في البلدان العربية من خلال ترتيب الأولويات في استهلاك المياه بما قد يؤدي لاستبعاد أي توسع زراعي أفقي في بعض البلدان مثل السعودية والأردن وفلسطين ودول الخليج وليبيا لتوفير المياه لأجل الاستخدامات الأعلى قيمة في الصناعة والاستخدامات المنزلية.. والعمل على ترشيد استهلاك المياه في الزراعة بالذات من خلال تغيير أساليب الري باتجاه استخدام الأساليب الأكثر توفيرا للمياه مثل الري بالرش والري بالتنقيط كلما كان ذلك ممكنا، والعمل على تغيير التركيب المحصولي في البلدان العربية باتجاه التركيز على زراعة المحاصيل الأقل حاجة للمياه طالما أنها تلبي الاحتياجات الاجتماعية، إلى جانب ضرورة صياغة استراتيجية تعاون سلمي وبناء مع دول الجوار الجغرافي التي تتدفق منها موارد المياه للبلدان العربية، للعمل على تطوير موارد المياه واقتسام الزيادات المتحققة من مشروعات التطوير بصورة عادلة تحقق المصالح المائية للدول العربية ولدول الجوار معا.

٥- تدني مستويات الإنفاق على البحث والتطوير العلميين

بالرغم من الإقرار العام في أوساط النخبة الثقافية والسياسية في البلدان العربية بالأهمية الحاسمة للبحث والتطوير العلميين في تحقيق التقدم العلمي والتقني والاقتصادي، وفي رفع القدرة التنافسية لأي اقتصاد من خلال تقليل تكلفة الإنتاج وتحسين جودة المنتجات، إلا أن السلوك العملي في الدول العربية يتعامل مع البحث والتطوير العلميين باعتبارهما ترفًا ونشاطًا هامشيًا يجري إنفاق بعض الأموال عليه من أجل الوجاهة الاجتماعية الإقليمية والدولية وليس من أجل تحقيق إنجازات علمية وتقنية حقيقية، فالدول العربية إجمالا تنفق أقل من ٠,٢٪ من ناتجها المحلي الإجمالي على البحث والتطوير العلميين، مقارنة بنحو ٢,٤٦٪ على الصعيد العالمي، ونحو ٤,٩٦٪ خلال الفترة من ١٩٩٦- ٢٠٠٢، في إسرائيل،[١٠] التي تنفق على البحث والتطوير العلميين أكثر مما تنفق الدول العربية مجتمعة رغم أن عدد سكانها يبلغ نحو ٢٪ فقط بالمقارنة مع عدد سكان الوطن العربي، كما يبلغ ناتجها المحلي الإجمالي نحو ثمن الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

إذا تم احتساب كليهما بناء على أسعار الصرف السائدة، وأقل من عشر الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية إذا تم احتساب كليهما بناء على تعادل القوى الشرائية مع الدولار، لذا كان من المنطقي أن تبلغ قيمة الصادرات الإسرائيلية عالية التقنية نحو ٥٤١٤ مليون دولار عام ٢٠٠٢، أي قرابة سبعة أضعاف الصادرات العربية الإجمالية من السلع عالية التقنية والتي بلغت قيمتها نحو ٧٨٧ مليون دولار في العام نفسه (راجع جدول ٤)، ويعود غالبيتها الساحقة للمغرب وتونس اللتين أصبحتا منخرطتين في محيط تكنولوجي متقدم بعد تطبيق اتفاقات المشاركة مع الاتحاد الأوروبي.

وبالنظر إلى جدول ٤، سنجد أن البلدان العربية إجمالا في وضع مذرٍ فيما يتعلق بالبحث والتطوير العلميين، سواء فيما يتعلق بالإنفاق على البحث والتطوير العلميين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، أو عدد العلماء والمهندسين والفنيين العاملين في البحث والتطوير من كل مليون من السكان، أو عدد المقالات العلمية المنشورة للباحثين العلميين العرب في دوريات محكمة علميا، أو قيمة الصادرات عالية التقنية، أو عائد حقوق الملكية الفكرية، وذلك بالمقارنة مع العالم عامة ومع دول متفاوتة في مستويات تطورها العلمي والتقني.

ومن الطبيعي في ظل الإنفاق العربي المحدود على البحث والتطوير العلميين أن تظل الدول العربية معتمدة على التقنيات الحديثة المنتجة في الدول الأكثر تقدما، وتابعة لهذه الدول في هذا المجال. ومن البديهي أن الدول التي لا تسهم في الإنجازات العلمية والتقنية العالمية لا يمكنها أن تحصل على أحدث التقنيات الإنتاجية، وإنما تحصل عادة على تقنيات من الدرجة الثانية والثالثة لأنها ببساطة لا تملك ما تتبادله من إنجازات علمية وتقنية مع الدول الأخرى المبدعة الفعلية لمثل هذه الإنجازات. وهناك بالفعل حاجة ماسة لزيادة إنفاق الدول العربية على البحث والتطوير العلميين، وللتنسيق والتعاون الفعال بين الدول العربية في هذا المجال الحاسم لتحقيق التقدم التقني ولرفع قدرة الاقتصادات العربية على المنافسة في كافة المجالات، ولتحسين موقعها العالمي في هذا المجال بما يتيح لها أن تتبادل التقنيات مع الدول المتقدمة من موقع متكافئ.

جدول (٤)

دارسي العلوم الطبيعية والعلماء والمهندسين إنتاجهم من المقالات العلمية والإنفاق على البحث والتطوير العلميين في إيران ومصر وتركيا، مقارنة بالدول العربية وبدول مختارة وبالمتوسط العالمي

الدولة	عدد العلماء والمهندسين في البحث والتطوير لكل مليون من السكان في الفترة من عام ١٩٩٠-٢٠٠١	عدد الفنيين في البحث والتطوير لكل مليون من السكان من عام ١٩٩٠-٢٠٠١	نسبة دارسي العلوم والهندسة من الطلبة في المرحلة ما بعد الثانوية من عام ١٩٨٧-١٩٩٧	عدد المقالات العلمية والتقنية عام ١٩٩٩	الإنفاق على البحث والتطوير العلميين كنسبة من الدخل القومي الإجمالي من عام ١٩٩٦-٢٠٠٢	الصادرات عالية التكنولوجيا بالمليون دولار عام ٢٠٠٢	عائد حقوق للملكية وتراخيص الإنتاج بالمليون دولار عام ٢٠٠٢
مصر	٤٩٣	٣٦٦	١٢٪	١١٩٨	٠,١٩٪	١٣	٣٨
الجزائر	٠٠	٠٠	٥٨٪	١٦٢	٠٠	٢١	٠٠
العراق	٠٠	٠٠	٤١٪	٢١	٠٠	٠٠	٠٠
الأردن	٩٤	١٠	٢٦٪	١٧٧	٠,٢٦٪	١٥	٠٠
الكويت	٢١٢	٥٣	٢٩٪	٢٦٠	٠,٢٪	٠٠	٠٠
لبنان	٠٠	٠٠	٣٠٪	١٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ليبيا	٣٦١	٤٩٣	..	١٩	٠٠	٠٠	٠٠
موريتانيا	٠٠	٠٠	٤١٪	٢	٠٠	٠٠	٠٠
المغرب	٠٠	٠٠	٤١٪	٣٨٦	٠٠	٤٣٩	١١
عمان	٤	صفر	١٣٪	٧٣	٠٠	٣٦	٠٠
السعودية	٠٠	٠٠	١٧٪	٥٢٨	٠٠	٣٠	صفر
السودان	٠٠	٠٠	١٦٪	٤٣	٠٠	٤	صفر
سورية	٢٩	٢٤	٢٣٪	٥٥	٠,١٨٪	٢	٠٠
الإمارات	٠٠	٠٠	٢٤٪	١١٨	٠٠	١٨	٠٠
تونس	٣٣٦	٣٢	٣٣٪	٢٣٧	٠,٤٥٪	١٧٧	١٦
اليمن	٠٠	٠٠	٥٪	١٠	٠٠	٠٠	٠٠
الولايات المتحدة	٤٠٩٩	٠٠	١٩٪	١٦٣٥٢٦	٢,٨٪	١٦٢٣٤٥	٤٤١٤٢
اليابان	٥٣٢١	٦٦٧	٢١٪	٤٧٨٢٦	٣,٠٩٪	٩٤٧٣٠	١٠٤٢٢
ألمانيا	٣١٥٣	١٣٤٥	٤٧٪	٣٧٣٠٨	٢,٥٪	٨٦٨٦١	٣٧٦٥
كوريا الجنوبية	٢٨٨٠	٥٦٤	٣٢٪	٦٦٧٥	٢,٩٦٪	٤٦٤٣٨	٨٢٦
الصين	٥٤٨	٢٠٢	٤٣٪	١١٦٧٥	١,٠٩٪	٦٨١٨٢	١٣٣
إسرائيل	١٥٦٣	٥١٦	٤٩٪	٥٠٢٥	٤,٩٦٪	٥٤١٤	٣٨٩
العالم	٠٠	٠٠	٣٥٪	٥٢٨٦٢٧	٢,٤٦٪	١١٤٩١٤٦	٧٩٦١١

(٠٠) غير متاح

المصدر:. World Bank, *World Development Indicators2004*, table 5.12 & 2001, Table 5.11

٦- الادخار والاستثمار والديون الخارجية

تحقق الدول العربية المصدرة للنفط معدلات ادخار مرتفعة للغاية، تزيد كثيرا عن المتوسط العالمي، لكن هذه المعدلات متذبذبة بشكل حاد للغاية أيضا، وهي تتحرك بصورة طردية بالتوازي مع حركة أسعار النفط وعائدات تلك الدول من تصديره. وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن معدل الادخار قد بلغ نحو ٤٠٪، ٣٧٪، ٣٤٪، ٢٦٪ في كل من الجزائر والسعودية وعمان وليبيا بالترتيب في عام ٢٠٠٢، مقارنة بنحو ٢٠٪ في المتوسط العالمي في العام المذكور (راجع جدول ٥). لكن معدل تكوين رأس المال الثابت في هذه الدول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فيها، أي معدل الاستثمار الحقيقي، يتساوى بالكاد مع نظيره في المتوسط العالمي أو يقل عنه كثيرا في بعض الحالات، وقد بلغ هذا المعدل في كل من السعودية وعمان وليبيا والكويت بالترتيب، نحو ٢٠٪، ١٣٪، ١٤٪، ٩٪ في عام ٢٠٠٢، مقارنة بنحو ٢٠٪ في المتوسط العالمي، ونحو ٣٢٪ في البلدان السريعة النمو في شرق آسيا والمحيط الهادي في العام المذكور[١١]، وهو ما يعكس ضعف القدرة الاستيعابية للاستثمارات في بعض هذه البلدان خصوصا عندما يتم تخطيط تلك الاستثمارات بناء على السوق الداخلية المحدودة، ويعكس أيضا أن جانبا مهما من مدخرات تلك البلدان يتسرب إلى الخارج سواء في صورة استثمارات مباشرة، أو في الاقتصاد الرمزي في أسواق رأس المال وأسواق العملات. كما أن ضعف الحوافز السوقية والمالية للاستثمار، والانغلاق الاجتماعي، تشكل بدورها عوائق أمام تحسن معدل الاستثمار في الدول العربية المصدرة للنفط.

وعلى العكس من الدول العربية المصدرة للنفط التي تحقق معدلات ادخار مرتفعة، فإن حجم الاستهلاك المحلي، يفوق الناتج المحلي الإجمالي في كل من لبنان، والضفة الغربية وقطاع غزة وبالتالي فإنه ليس هناك أية مدخرات محلية، بل إن جانبا من الاستهلاك المحلي يتم تمويله من خلال التحويلات والمنح والقروض الخارجية. وقد بلغ معدل الادخار المحلي نحو -٩٪ في لبنان، ونحو -٣١٪ في الضفة الغربية وقطاع غزة عام ٢٠٠٢. ويعد الأردن بدوره من أقل البلدان العربية ومن أقل بلدان العالم عموما فيما يتعلق بمعدل الادخار، حيث بلغ معدل الادخار المحلي

فيه نحو ٣٪ فقط في عام ٢٠٠٢، لكن تحويلات الأردنيين من الخارج إلى بلادهم، ترفع معدل الادخار القومي حيث بلغ نحو ٢٤,٤٪ عام ٢٠٠١، وهو معدل يزيد بشكل طفيف عن متوسط معدل الادخار العالمي. وفي ظل المستوى المعتدل لمعدل الادخار القومي الأردني، فإنه قريب من التوازن مع معدل تكوين رأس المال الثابت الذي بلغ نحو ٢٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠١.[١٢]

ويعد معدل الادخار المحلي في مصر متدنيا للغاية، حيث بلغ نحو ١٠٪، مقارنة بنحو ٢٣٪ في المتوسط العالمي في عام ٢٠٠٢. وبالرغم من أن المصريين العاملين في الخارج يضخون تحويلات كبيرة لمصر، إلا أن معدل الادخار القومي لم يتجاوز نحو ١٥,٤٪ في العام نفسه. وبالنسبة لإجمالي تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فإنه لم يتجاوز ١٧٪ في عام ٢٠٠٢ وفقا لبيانات البنك الدولي. وتعد معدلات الادخار والاستثمار في مصر، أقل بكثير من أن تشكل أساسا لتحقيق أي تقدم اقتصادي ملموس.

وبالنسبة لمعدل الادخار المحلي في المغرب والسودان وموريتانيا وتونس واليمن، فقد بلغ في هذه الدول بالترتيب، نحو ١٨٪، ٢١٪، ٢٪، ٢١٪، ١٦٪ في عام ٢٠٠٢، أما معدل الادخار القومي فيها، فقد بلغ نحو ٢٧,٧٪، ٧,٦٪، ٢٥,٩٪، ٢٤,٦٪، ٣٢,٣٪ في عام ٢٠٠١، وبلغ تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول بالترتيب، نحو ٢٣٪، ٢٠٪، ٣١٪، ٢٥٪، ١٧٪ في عام ٢٠٠٢، وهذا يعني أن المغرب واليمن يمكنهما تمويل الاستثمارات المحلية دون حاجة للمنح أو القروض الأجنبية، ولهذا كان منطقيا أن تتراجع الديون الخارجية المغربية من نحو ٢٥ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى نحو ١٨,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٢ (راجع جدول ٦). أما تونس وموريتانيا والسودان، فإنها تحتاج للمنح أو القروض لاستكمال تمويل الاستثمارات المحلية فيها في ظل عجز مدخراتها المحلية أو القومية عن تمويل إجمالي تكوين رأس المال الثابت فيها.

وتحقق سورية معدلا جيدا للادخار المحلي، بلغ نحو ٣٠٪ عام ٢٠٠٢، وهو أعلى معدل للادخار في الدول العربية غير النفطية. وقد بلغ معدل الادخار القومي في سورية نحو ٢٨,٥٪ في

جدول (٥)

معدلا الادخار والاستثمار في البلدان العربية

الدولة	معدل الادخار المحلي					تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي				
	١٩٩٠	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	١٩٩٠	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
مصر	١٦٪	١٤٪	١٧٪	١٠٪	١٠٪	٢٩٪	٢٣٪	٢٤٪	١٥٪	١٧٪
الجزائر	٢٧٪	٣٢٪	٤٤٪	٤١٪	٤٠٪	٢٩٪	٢٧٪	٢٤٪	٢٦٪	٣١٪
العراق	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الأردن	١٪	٣٪	-٦٪	١٪	٣٪	٣٢٪	٢١٪	٢٠٪	٢٦٪	٢٣٪
الكويت	٤٪	٢٢٪	٣٧٪	٢٦٪	١٨٪	١٨٪	١٢٪	١١٪	٩٪	٩٪
لبنان	-٦٤٪	-١٣٪	-٧٪	-١٢٪	-٩٪	١٨٪	٢٨٪	١٨٪	١٩٪	١٨٪
ليبيا	٢٧٪	٠٠	٠٠	٣٣٪	٢٦٪	١٩٪	٠٠	٠٠	١٣٪	١٤٪
موريتانيا	٥٪	٧٪	١٥٪	١٤٪	٢٪	٢٠٪	١٨٪	٣٠٪	٢٧٪	٣١٪
المغرب	١٩٪	٢٠٪	١٨٪	١٩٪	١٨٪	٢٥٪	٢٤٪	٢٤٪	٢٥٪	٢٣٪
عمان	٣٥٪	٠٠	٠٠	٠٠	٣٤٪	١٣٪	٠٠	٠٠	٠٠	١٣٪
السعودية	٣٠٪	٣١٪	٤٠٪	٣٦٪	٣٧٪	٢٠٪	١٩٪	١٦٪	١٩٪	٢٠٪
السودان	٠٠	٠٠	١٥٪	١٥٪	٢١٪	٠٠	٠٠	١٤٪	١٨٪	٢٠٪
سورية	١٦٪	١٨٪	٢٤٪	٢٩٪	٣٠٪	١٥٪	٢٩٪	٢١٪	٢١٪	٢٢٪
الإمارات	٤٥٪	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٠٪	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
تونس	٢٥٪	٢٤٪	٢٤٪	٢٣٪	٢١٪	٣٢٪	٢٧٪	٢٧٪	٢٨٪	٢٥٪
اليمن	٤٪	١٢٪	٢٨٪	٢١٪	١٦٪	١٥٪	١٩٪	١٩٪	٢٠٪	١٧٪
الضفة وغزة	٠٠	-١٩٪	-٢٤٪	-٢٤٪	-٣١٪	٠٠	٣٩٪	٣٣٪	٣٣٪	٤٪
الصومال	-١٢٪	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٦٪	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
العالم	٢٤٪	٢٥٪	٢٣٪	٢٤٪	٢٠٪	٢٤٪	٢٣٪	٢٢٪	٢٢٪	٢٠٪
ماليزيا	٣٤٪	٤٧٪	٤٧٪	٤٧٪	٤٢٪	٣٢٪	٢٢٪	٢٦٪	٢٩٪	٢٤٪
الصين	٣٨٪	٤٠٪	٤٠٪	٤٠٪	٤٣٪	٣٥٪	٣٧٪	٣٧٪	٣٨٪	٤٠٪

المصدر: World Bank, *World Development Indicators* Several issues

عام ٢٠٠١، في حين بلغ معدل تكوين رأس المال الثابت فيها نحو ٢٢٪ في عام ٢٠٠٢، بما يعني أن لديها فائض من المدخرات التي لم يتم توظيفها، أو تم توظيفها في الخارج، وهو ما يعني أيضا أن معدل الادخار السوري الراهن، يتيح إمكانية رفع معدل الاستثمار المحلي لرفع معدل النمو الاقتصادي، بالاعتماد على المدخرات المحلية، دون حاجة للاقتراض من الخارج، وهو أمر مرهون بتحسين مناخ الاستثمار بعناصره السياسية والاقتصادية، ومرهون أيضا بمستوى كفاءة الإدارة الاقتصادية الحكومية السورية في هذا الصدد.

جدول ٦

الديون الخارجية للدول العربية المدينة ونسبتها للناتج ومعدلات خدمتها كنسبة من الناتج ومن صادرات السلع والخدمات

	قيمة الديون الخارجية عام ١٩٩٠ بالمليار دولار	قيمة الديون الخارجية عام ٢٠٠٢ بالمليار دولار	نسبة الديون الخارجية للدخل القومي عام ٢٠٠٢	نسبة مدفوعات خدمة الدين الخارجي للدخل القومي عام ٢٠٠٢	نسبة مدفوعات خدمة الدين الخارجي لحصيلة صادرات السلع والخدمات
الجزائر	٢٨,٢	٢٢,٨	٤٢٪	٧٪	٠٠
مصر	٣٣	٣٠,٨	٢٨٪	٢٪	١٠,٦٠٪
الأردن	٨,٣	٨,١	٨٤٪	٥,٢٪	١٠,١٪
لبنان	١,٨	١٧,١	١٠٢٪	٩,٥٪	٥١,٨٪
موريتانيا	٢,١	٢,٣	٦٦٪	٥,٨٪	٠٠
المغرب	٢٤,٥	١٨,٦	٥١٪	٨,٥٪	٢٣,٩٪
عمان	٢,٧	٤,٦	٢٣٪	٤,٤٠٪	٠٠
السودان	١٤,٨	١٦,٤	١٣٦٪	٠,٠٪	٠,٠٪
سورية	١٧,٣	٢١,٥	١١٤٪	٠,٨٪	١,٩٪
تونس	٧,٦٩	١٢,٦	٦٥٪	٦,٨٪	١٤,١٪
اليمن	٦,٤	٥,٣	٤٠٪	١,٥٪	٣,٥٪
الصومال*	٢,٤*	٢,٥*	٢١٠٩,٢٪	٠٠	٢٨,٧٪*
جيبوتي*	٠٠	٠,٤٢*	٧٠,٨٪*		٧,٩٪*
الإجمالي العربي**	١٤٩,٢	١٦٣	٤٦,٩٪	٠٠	١٥,٤٪

* المصدر لهذه البيانات هو: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر ٢٠٠٣، صـ ٢٤٤-٣٤٧.

** الإجمالي العربي لا يشمل العراق

المصدر لباقي البيانات هو: World Bank, *World Development Indicators 2004, p. 246-248*

وللعلم فإن معدل الادخار الذي يحدد ما تقتطعه أي أمة من دخلها الآني من أجل استخدامه في تمويل الاستثمارات التي تضيف طاقات جديدة للجهاز الإنتاجي وتستوعب عاملين جدد في هذه الطاقات الإنتاجية الإضافية، يعد محددا مهما وحاسما للنمو ولرفع مستوى التشغيل في أي اقتصاد.

وتعتبر الفجوة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار، سببا أساسيا في الاستدانة المحلية والخارجية لبعض الدول العربية التي يقل فيها معدل الادخار عن معدل الاستثمار، هذا فضلا عن أن العجز في الموازين التجارية والجارية لبعض الدول يعد السبب الرئيسي للاستدانة الخارجية. وقد بلغت قيمة ديون الدول العربية المقترضة نحو ١٦٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٢، وهي لا تشمل الديون الخارجية الضخمة والتعويضات الهائلة المستحقة على العراق.

وإذا نحينا العراق جانبا، فإن مصر والجزائر وسورية والمغرب ولبنان والسودان وتونس والأردن، تتصدر قائمة الدول العربية المدينة للخارج، حيث بلغت قيمة المديونية الخارجية لهذه الدول المذكورة بالترتيب نحو ٣٠,٨، ٢٢,٨، ٢١,٥، ١٧,١، ١٨,٦، ١٦,٤، ١٢,٦، ٨,١ مليار دولار في عام ٢٠٠٢. وإن كانت المديونية الخارجية للجزائر قد تراجعت بقوة منذ ارتفاع أسعار النفط عام ٢٠٠٠ وحتى الآن، وهي مرشحة للمزيد من التراجع على ضوء ارتفاع معدل الادخار عن معدل الاستثمار فيها في الوقت الراهن. ومن ناحية أخرى تعد الفجوة بين معدل الادخار وبين معدل الاستثمار، السبب الرئيسي أيضا في خروج الأموال والاستثمارات العربية للخارج من البلدان العربية التي يزيد فيها معدل الادخار عن معدل الاستثمار. ويملك العرب استثمارات خارجية عامة وخاصة هائلة، تتفاوت التقديرات بشأنها بين تريليون دولار ومايزيد على ضعف هذا الرقم، ويرى أمين عام الغرف التجارية السعودية، أن قيمة هذه الاستثمارات تصل إلى ١٤٠٠ مليار دولار، منها ٧٠٠ مليار دولار تعود للسعودية وحدها.[١٣] لكن كل هذه التقديرات هي في النهاية تقديرات وليست بيانات حقيقية لأن الأموال العربية التي تخرج من بلدان الوطن العربي وتتوطن في بلدان أخرى وتتحرك فيها ومنها لبلدان أخرى وتكتسب جنسيات أخرى في بعض الأحيان، يصعب متابعتها أو تقديرها على نحو دقيق، خاصة في ظل تمتع الكثير من حائزيها لجنسيات أخرى إلى جانب جنسياتهم العربية.

لكن استعادة قسم من هذه الأموال أو حتى عائداتها السنوية، ووقف النزيف الجديد للأموال من البلدان العربية إلى الخارج، لاستقطاب هذه الأموال القديمة والجديدة للاستثمار المباشر في

البلدان العربية لرفع وتطوير طاقة الجهاز الإنتاجي فيها وزيادة قدرتها على استيعاب قوة العمل وزيادة الناتج المحلي للبلدان العربية بمعدلات سريعة تتكفل برفع مستويات المعيشة والمعالجة التدريجية للفقر، تعد مهمة تستحق أن توضع في مرتبة متقدمة في جدول الأولويات الاقتصادية للبلدان العربية. وإذا كان تحسين مناخ الاستثمار في البلدان العربية لجعله جاذبا للاستثمارات المحلية والأجنبية، يمكن أن يتحقق من خلال تبسيط إجراءات الأعمال وضمان الشفافية والمساواة بين رجال الأعمال أيا كان حجم أعمالهم، وإنهاء التحيزات القائمة في مجتمعات الأعمال العربية بناء على مستويات النفوذ السياسي، وصياغة علاقة مفتوحة ومرنة بين السلطة السياسية ومجتمعات الأعمال بكل مستوياتها، وضمان استقرار التشريعات والبيئة الاقتصادية، ومكافحة الفساد المستشري في الأجهزة الحكومية المشرفة على منح التراخيص المختلفة وعلى الأعمال والملكيات العامة، ومن خلال ضبط الأسواق العربية عبر ضبط المواصفات القياسية وفرض احترام حقوق الملكية الفكرية..إذا كان هذا التحسين ممكنا، فإن الإطار السياسي الذي يمكن أن يضمن هذا التحسين الحاسم لمناخ الاستثمار، هو إجراء إصلاحات سياسية شاملة لتحويل النظم السياسية العربية إلى نظم ديمقراطية كاملة تضمن تداول السلطة على كافة المستويات، بما في ذلك تداول السلطة في المؤسسات والهيئات الاقتصادية العامة كآلية حاسمة لمكافحة الجمود والفساد،وذلك من خلال تحديد فترتين فقط كحد أقصى لحكم أي رئيس وتحويل النظم الملكية والأميرية المطلقة إلى ملكيات دستورية تضمن أن يكون الحكم للشعب ونوابه، وتضمن أن يكون الانتخاب الحر المباشر بدلا من الاستفتاءات الفاسدة، هو أساس انتخاب الرئيس ونواب البرلمان، وتضمن إطلاق حق تشكيل الأحزاب باستثناء الأحزاب الدينية التي تهدد بتمزيق التماسك الاجتماعي لأي أمة والتي ينتهي بها الحال إذا وصلت للسلطة إلى إقامة نظام حكم شمولي يصادر الحريات ويكفر الخصوم السياسيين ويستبعدهم من الحياة السياسية كما هو الحال في إيران، وتضمن هذه الإصلاحات أيضا أن يتم تعديل الدستور وإزالة القوانين المقيدة للحريات، كما تضمن إجمالا احترام حقوق وحريات الإنسان.

٧- الاستثمارات العربية في الخارج. استمرار نزيف الأموال العربية

يمتلك العرب استثمارات خارجية عامة وخاصة هائلة في الخارج تتفاوت التقديرات بشأنها كما أشرنا آنفا. لكن كل التقديرات بشأن تلك الاستثمارات، هي في النهاية تقديرات وليست بيانات حقيقية لأن الأموال العربية التي تخرج من بلدان الوطن العربي وتتوطن في بلدان أخرى وتتحرك فيها ومنها لبلدان أخرى وتكتسب جنسيات أخرى في بعض الأحيان، يصعب متابعتها أو تقديرها على نحو دقيق.

وعلى أي الأحوال، فإن الاستثمارات العربية في الخارج تتنوع بين استثمارات مباشرة في مختلف قطاعات الاقتصاد، وبين الودائع المصرفية والاستثمارات غير المباشرة في الأسهم والسندات. وتتوطن هذه الأموال العربية في المراكز المالية الرئيسية في البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث توفرت لها فرص متنوعة للاستثمار السهل الذي يديره مديرون تنفيذيون، بدلا من العمل على بناء استثمارات في بلدانهم أو في المنطقة العربية عموما بما يتطلبه ذلك من جهد ومتابعة ومكافحة لتحسين المناخ الاقتصادي والاستثماري ومستوى الشفافية والحريات الاقتصادية والسياسية في البلدان العربية، كأسس مهمة لانطلاق الأعمال الخاصة.

لكن هذا الاستثمار السهل في الخارج يبقى تحت رحمة التغيرات في مواقف البلدان الأخرى وفي أحوالها الاقتصادية، بينما الاستثمار في البلدان الأصلية للمستثمرين العرب أو في الوطن العربي عامة، كان من شأنه أن يحدث تغيرات هائلة في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلدان العربية بصورة كانت ستؤدي في الأجل الطويل إلى إحداث تغييرات في الاتجاه المرغوب من قبل المستثمرين الحقيقيين بتحسين الشفافية والحريات الاقتصادية والسياسية.

وقد شكلت الأموال العربية المهاجرة للخارج وللغرب بصورة أساسية، موضوعا رئيسيا للجدل والصراع منذ أحداث ١١ سبتمبر وما تلاها من تصاعد النزعات العنصرية في الغرب ضد الإسلام والمسلمين، والتي انعكست في تعاملات تمييزية ضدهم وضد أموالهم واستثماراتهم

في الولايات المتحدة الأمريكية بالذات تحت دعاوى محاصرة التمويل المالي للجماعات الأصولية والتي شملت الإجراءات الخاصة بها، مراقبة أموال الجمعيات الخيرية الدينية الإسلامية.

كذلك فإن الولايات المتحدة قامت في أعقاب تلك الأحداث بإصدار قانون تشديد مكافحة غسيل الأموال الذي وضع الأموال العربية بالذات، تحت مراقبة مكثفة وتمييزية تشكل مصدرا للإزعاج وللمخاوف للمستثمرين العرب. كذلك فإن إقامة عدد من الأمريكيين لدعاوى تعويض تبلغ قيمتها نحو تريليون دولار ضد عدد من رجال الأعمال السعوديين وضمنهم بعض الأمراء من الأسرة المالكة بدعوى مسئوليتهم الضمنية عن أحداث ١١ سبتمبر بسبب تمويلهم لبعض الجمعيات الخيرية الإسلامية، قد أثار الكثير من المخاوف لدى كل المستثمرين العرب في الولايات المتحدة بأن تكون أموالهم هدفا لمثل هذه الدعاوى التي تشكل نوعا من الاستهداف العنصري.

كما أن التراجع التاريخي لسعر الفائدة على الدولار الأمريكي الذي انحدر في عام ٢٠٠٣ لأدنى مستوى له منذ نصف قرن تقريبا مسجلا نحو ١,٠٦٪، قبل أن يبدأ في الارتفاع ليبلغ نحو ٢,٣٥٪ في نهاية عام ٢٠٠٤، قد جعل الاستثمارات العربية في الودائع المصرفية الدولارية في الولايات المتحدة أمرا غير مجز اقتصاديا، ويستحق الانسحاب منه بالفعل، خاصة وأن الولايات المتحدة نفسها تعمل على خفض سعر صرف الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية في الوقت الراهن لدعم الصادرات الأمريكية ولزيادة جاذبية الأصول والأسهم والسندات الأمريكية للمستثمرين الأوروبيين واليابانيين، ولدفع الدول المصدرة للنفط التي تتلقى عائدات صادراتها بالدولار إلى تكثيف الاستيراد من الولايات المتحدة. وقد تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي من نحو ١,١١ يورو في ينايـر ٢٠٠٢، إلى نحو ٠,٩٥ يورو في يناير ٢٠٠٣، إلى نحو ٠,٨ يورو في يناير ٢٠٠٤، قبل أن ينحدر إلى نحو ٠,٧٤ يورو في نهاية عام ٢٠٠٤.[١٤]

كذلك فإن الخسائر الكبيرة التي منيت بها الشركات الأمريكية والتي جعلت من المستحيل على البعض منها، أن تخفي وضعها المالي الحرج، قد أدت في تداعياتها المختلفة إلى الكشف عن

عمليات فساد كبرى، تورطت فيها بعض الشركات العملاقة العاملة في مجال التقنيات الجديدة بالذات، وظهر خلال هذه العمليات أن هناك تواطؤ بين المديرين التنفيذيين لتلك الشركات وبين شركات المحاسبة التي تراقبهم، للتحايل على حملة الأسهم ونهب أموالهم، وهو الأمر الذي خلق أزمة حقيقية في آليات عمل النظام الرأسمالي الأمريكي برمته، وفي البورصة الأمريكية على نحو خاص، حيث تراجعت أسعار الأسهم بصورة هائلة، جعلت الكثيرين من المستثمرين الأجانب في تلك البورصة يعيدون حساباتهم المتعلقة بالاستمرار فيها، هربا من بورصة متخبطة وتعيش واحدة من أسوأ لحظاتها بسبب الفساد الذي يسيطر على إدارات بعض شركاتها الكبرى.

وعلى ضوء كل هذه التطورات حدثت بعض عمليات السحب للأموال العربية من الولايات المتحدة، فضلا عن تراجع التدفقات الاستثمارية العربية الجديدة إلى الولايات المتحدة بما ساهم في تخفيض تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها من نحو ٣١٤ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى نحو ١٥٩,٥ مليار دولار عام ٢٠٠١، إلى نحو ٦٢,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٢، قبل أن تنحدر إلى نحو ٢٩,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٣.[١٥]

وتفاوتت التقديرات بشأن حجم الأموال العربية المسحوبة من الولايات المتحدة، حيث أشارت صحيفة الفاينانشيال تايمز البريطانية المتخصصة في الاقتصاد والمال في شهر أغسطس من عـام ٢٠٠٢، إلى أن ما يتراوح بين ١٠٠، و ٢٠٠ مليار دولار من الأموال العربية قد تم سحبها من الولايات المتحدة منذ أحداث ١١ سبتمبر. وفي نوفمبر من نفس العام أشارت صحيفة فرنسية أسبوعية هي "لو جورنال دو ديمانش" إلى أن ما يزيد على ٤٠٠ مليار دولار من الأموال السعودية والخليجية المستثمرة في الولايات المتحدة قد سحبت منها بسبب المخاوف من قيام إدارة بوش بإصدار قانون جديد يزيد من صعوبة سحب الأموال العربية من الولايات المتحدة الأمريكية ويجمدها لحين الانتهاء من التحقيقات الخاصة بشبكة القاعدة ومصادر تمويلها. وكان قرار الإدارة الأمريكية بتجميد أموال ١٥٠ من رجال الأعمال العرب منذ أحداث ١١ سبتمبر قد أثار الهلع بين الكثيرين من رجال الأعمال العرب بصفة عامة.[١٦] ورغم المبالغة في التقديرات الصحفية

الفرنسية والبريطانية لحجم الأموال السعودية والعربية عموما التي تم سحبها من الولايات المتحدة، إلا أن هناك عمليات سحب كبيرة في النهاية ولها ما يبررها على الصعيد الاقتصادي (تراجع الفائدة على الدولار وانتشار الفساد والتحايل على حملة الأسهم في بعض الشركات الأمريكية الكبرى)، وعلى الصعيد السياسي أيضا (تزايد النزعات العنصرية والتمييزية ضد العرب وأموالهم).

وكان كبار رجال الأعمال العرب الذين يستثمرون أموالهم في الولايات المتحدة قد حرصوا في البداية على التأكيد على إبقاء أموالهم فيها وعلى إظهار تأييدهم المعنوي للولايات المتحدة، إلا أن تتابع المواقف والتصريحات العنصرية المعادية للعرب والمعاملة التمييزية ضدهم وضد أموالهم في الغرب وبالذات في الولايات المتحدة، دفعت البعض إلى التحذير من أن ذلك سيصيب المستثمرين العرب وبالذات السعوديين بالفزع ويدفعهم لبيع استثماراتهم في الولايات المتحدة.

وبالرغم من أن عودة الأموال العربية المهاجرة للغرب، هو مطلب عربي دائم، فإن الاعتبارات الاقتصادية تتطلب العمل على تحقيق هذا المطلب بشكل كفء حتى لا تخرج الأموال العربية بخسائر من تلك الأسواق، ويتطلب أيضا من الحكومات العربية أن تعمل على تحسين مناخ الاستثمار في البلدان العربية وبالذات مكافحة الفساد وتحسين مستوى الشفافية وتسهيل واختصار الإجراءات الخاصة بالأعمال وتطوير وإصلاح النظام الاقتصادي والسياسي، حتى تصبح هذه الدول قادرة على استيعاب الاستثمارات العربية التي أحجمت عن الخروج إلى المهجر الغربي أو تلك التي تريد العودة منه، وذلك حتى لا تخرج الأموال العربية من مهجر أمريكي إلى مهجر أوروبي أو آسيوي جديد وتضيع فرصة كبيرة لتنمية الاقتصادات العربية من خلال استعادة الأموال المهاجرة ووقف تيار نزيف الأموال الجديدة.

ثانيا: مؤشرات أداء الاقتصادات العربية

تشكل المؤشرات الرئيسية المعبرة عن أداء أي اقتصاد، أكثر المعايير موضوعية في الحكم على كفاءة إدارة هذا الاقتصاد والفعالية الاجتماعية-الاقتصادية للمجتمع، خاصة إذا أخذت هذه المؤشرات في آجال متوسطة أو طويلة في إطار الظروف المختلفة التي يمر بها المجتمع المحلي والبيئة الاقتصادية الإقليمية والدولية.

١- النمو الاقتصادي ما زال تابعا للنفط والطقس

يمثل النفط وأسعاره وإيرادات الصادرات العربية منه، عاملا حاسما في تحديد اتجاهات النمو في غالبية الاقتصادات العربية المنتجة والمصدرة للنفط والمعتمدة بشكل أساسي على الناتج في هذا القطاع وإيرادات الصادرات منه، بينما يحتل القطاع الزراعي وناتجه مكانة مهمة وحاسمة في تحديد اتجاه النمو في بلدان عربية أخرى يشكل فيها هذا القطاع قسما مهما من اقتصادها كما أشرنا لدى استعراضنا لهياكل الاقتصادات العربية.

والغريب أنه في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار النفط لأعلى مستوياتها على الإطلاق في عام ٢٠٠٤ وبلغ متوسط سعر البرميل من سلة خامات أوبك، في العشرة أشهر الأولى من العام المذكور نحو ٣٥,٦ دولار، ومن المرجح أن يكون قد بلغ نحو ٣٦ دولارًا في العام المذكور بأكمله، فإن تقديرات صندوق النقد الدولي، تشير إلى أن معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في كل من الجزائر وليبيا والسعودية والكويت والإمارات والبحرين بالترتيب، قد تراجعت إلى ٤,٥٪، ٥,٤٪، ٣,٦٪، ٢,٨٪، ٣,٦٪، ٥,٥٠٪ في عام ٢٠٠٤، بالمقارنة مع تلك المتحققة في عام ٢٠٠٣ والبالغة نحو ٦,٨٪، ٩,٨٪، ٧,٢٪، ١٠,١٪، ٧٪، ٥,٧٪ للدول المذكورة بالترتيب، كما هو واضح من جدول ٧. وهذه التقديرات الخاصة بالنمو في عام ٢٠٠٤، غير منطقية وتقل على الأرجح عن المعدلات المتحققة في تلك الدول في العام المذكور، ومن المرجح أن تتم مراجعتها عندما تعلن البيانات الفعلية عن معدل النمو الحقيقي في البلدان المشار إليها. وتشير التوقعات الخليجية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي قد ارتفع إلى ٤٢١ مليار

دولار عام ٢٠٠٤، بزيادة نسبتها ٢٣,٨٪ عن قيمته عام ٢٠٠٣، كما أشرنا في موضع سابق، وحتى لو خصمنا معدل التضخم من هذا النمو فإن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس سيظل مرتفعا ويتراوح مستوى ١٠٪ على الأرجح، وهو ما يزيد عن معدلات النمو المتحققة في البلدان الخليجية في عام ٢٠٠٣. لكن النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للدول الخليجية هو نمو شديد التذبذب وتابع بصورة أساسية لحركة أسعار النفط، لذا فإن حدوث أي تراجع في تلك الأسعار كفيل بإدخال اقتصادات تلك الدول إلى هوة الركود، خاصة وأنها لا تستخدم فوائضها النفطية في بناء اقتصادات صناعية متطورة كما ينبغي، بل تتسرب تلك الأموال للخارج في صورة استيراد لسلع استهلاكية ترفيهية أو استثمارات مباشرة وغير مباشرة تتوطن في الخارج ولا تعود ثانية لبلدانها.

وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في مصر وسورية والسودان ولبنان والأردن وجيبوتي وعمان وقطر، قد ارتفع في عام ٢٠٠٤، بالمقارنة مع مستواه في عام ٢٠٠٣. وإذا كان النفط والغاز يقوم بدور مهم في الاقتصاد في مصر وسورية، فإن اقتصاد كل من عمان وقطر يقوم أساسا على النفط والغاز، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار النفط والغاز في عام ٢٠٠٤، قد ساهم بصورة كبيرة في ارتفاع معدلات النمو في الدول الأربع. كما ساهمت التوقعات الإيجابية التي رافقت تغيير حكومة الدكتور عاطف عبيد في مصر في يوليو من عـام ٢٠٠٤، في إحداث تحسين محدود للنمو الاقتصادي في مصر، لكن استمرار تحسن النمو يعتمد على كفاءة إجراءات وأداء الحكومة وقدرتها على معالجة العوامل الرئيسية المعوقة للنمو الاقتصادي في مصر وعلى رأسها الفساد، والإجراءات البيروقراطية المعقدة للأعمال.

وبالمقابل تراجع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في المغرب الذي يعد بلدا مستوردا للنفط وبالتالي فإنه عاني من ارتفاع أسعار النفط في عام ٢٠٠٤، بما أثر سلبيا على معدل نموه الاقتصادي، كما أن استمرار احتلال القطاع الزراعي المغربي لمكانة مهمة في الاقتصاد المغربي وإسهامه بحصة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي المغربي، يجعل التغيرات في الطقس وفي الناتج

جدول ٧

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية من عام ٢٠٠٠ حتى توقعات عام ٢٠٠٥

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤*	٢٠٠٥**
مصر	٥,١٪	٣,٥٪	٣,٢٪	٣,١٪	٣,٧٪	٤,٥
الجزائر	٢,١٪	٢,٦٪	٤٪	٦,٨٪	٤,٥٪	٤,٤٠٪
المغرب	١٪	٦,٣٪	٣,٢٪	٥,٥٠٪	٣٪	٤٪
تونس	٤,٧٪	٤,٩٪	١,٧٪	٥,٦٪	٥,٦٪	٥٪
ليبيا	٠,٧٪	١٪	٢,٧٪	٩,٨٪	٥,٤٪	٤,٨٪
جيبوتي	٠,٧٪	١,٩٪	٢,٦٪	٣,٥٪	٤,١٪	٤,٦٪
جزر القمر	٢,٤٪	٢,٣٪	٢,٣٪	٢,١٪	١,٨٪	٣,٥٪
موريتانيا	٥,٢٪	٤٪	٣,٣٠٪	٤,٩٪	٤,٦٪	٥,٢٪
السودان	٦,٩٪	٦,١٪	٦٪	٦٪	٦,٦٠٪	٧,٦٪
البحرين	٥,٣٪	٤,٥٪	٥,١٪	٥,٧٪	٥,٥٠٪	٥,٣٪
الكويت	١,٩٪	٠,٦٪	-٠,٤٪	١٠,١٪	٢,٨٪	٢,٣٪
عمان	٥,٥٠٪	٧,٥٪	١,٧٪	١,٤٪	٢,٥٪	٣,٦٪
قطر	٩,١٪	٤,٥٪	٧,٣٪	٣,٣٠٪	٩,٣٪	٥٪
الإمارات	١٢,٣٪	٣,٥٪	١,٩٪	٧٪	٣,٦٪	٤,٥٪
السعودية	٤,٩٪	٠,٥٪	٠,١٪	٧,٢٪	٣,٦٪	٣,٩٪
اليمن	٤,٤٠٪	٤,٦٪	٣,٩٪	٣,٢٪	٢,٧٪	٢,٧٪
لبنان	-٠,٥٪	٢٪	٢٪	٣٪	٥٪	٤,٥٪
سورية	٠,٦٪	٣,٨٪	٤,٢٪	٢,٦٪	٣,٦٪	٤٪
الأردن	٤,١٪	٤,٢٪	٥٪	٣,٢٪	٥,٥٠٪	٥,٥٠٪

* تقديرات وضعت في سبتمبر ٢٠٠٤.

** توقعات المصدر: IMF, *World Economic Outlook, September 2004*, p.206-208.

الزراعي المغربي، عاملا مهما في التأثير على معدل النمو في ذلك البلد العربي الكبير، خاصة وأن الزراعة المغربية هي زراعة مطرية بالأساس تتأثر بتغيرات الطقس بشدة، حيث لا تتجاوز الزراعات المروية نحو ١٤٪ من الأراضي المزروعة بالمحاصيل المتغيرة والدائمة في المغرب في عام ٢٠٠١.

كما تراجع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في اليمن وموريتانيا وجزر القمر في عام ٢٠٠٤، بالمقارنة مع مستواه عام ٢٠٠٣، بينما ثبت معدل النمو في تونس عند مستوى جيد كما هو واضح من جدول ٧.

ويمكن القول إجمالا أن التحسن القوي لأسعار النفط في عام ٢٠٠٤، قد أدى على الأرجح إلى ارتفاع معدل النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية مجتمعة، في

ظل حقيقة أن الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط وهي دول مجلس التعاون الخليجي الست والجزائر وليبيا والعراق، يشكل نحو ٦٩,٦٪ من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية.(١٧)

٢- ارتفاع معدلات التضخم:

شهد العام ٢٠٠٤، ارتفاعا عاما لمعدلات التضخم في غالبية بلدان العالم في ظل ارتفاع معدل النمو الاقتصادي العالمي في العام المذكور لأعلى مستوى له منذ ربع قرن على الأقل، بما يعنيه ذلك تحرك سريع للطلب قد يسبق في الكثير من الأحيان تطور العرض العالمي من السلع والخدمات. وقد ساهم ارتفاع أسعار النفط والغاز أيضا في تحرك معدلات التضخم لأعلى نظرا لأن تكلفة الطاقة تشكل قسماً من تكلفة إنتاج السلع والخدمات، وبالتالي فإن ارتفاع تكلفة الطاقة يؤدي إلى رفع أسعار السلع المنتجة من خلالها، خاصة بالنسبة للسلع التي يعتمد إنتاجها بشكل كثيف على الطاقة مثل الألومنيوم. وقد شهدت معدلات التضخم في البلدان العربية، ارتفاعا عاما في عام ٢٠٠٤، بالمقارنة مع المعدلات السائدة في عام ٢٠٠٣. وكان الاستثناء من ذلك هو انخفاض معدل التضخم في جزر القمر والسودان، وثبات المعدل في سورية وجيبوتي كما هو واضح من جدول ٨.

لكن حركة معدل التضخم لأعلى في البلدان العربية، تظل محدودة، حيث ما زالت معدلات التضخم في غالبية البلدان العربية منخفضة بصفة عامة ولا تقارن بالمعدلات المرتفعة التي سادت العديد من البلدان العربية خلال الثمانينيات والنصف الأول من التسعينيات في القرن العشرين. ويعتبر حساب معدل التضخم من أكثر الحسابات التي تتعرض للتلاعب في الدول العربية وفي الدول النامية والأقل نموا وفي النظم غير الديمقراطية والتي تتسم بضعف الشفافية عموما، وذلك من خلال تحديد السلة السلعية والخدمية التي يتم احتساب التضخم على أساسها، لترجيح وزن السلع والخدمات التي تتسم حركة أسعارها بالبطء، بحيث يأتي معدل التضخم أقل كثيرا من الواقع، لإعطاء انطباع عام بأن السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات المالية والنقدية، فعالة في السيطرة عليه.

جدول ٨

معدل ارتفاع أسعار المستهلكين(مؤشر معدل التضخم)

في البلدان العربية من عام ٢٠٠٠ إلى توقعات عام ٢٠٠٥

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤*	٢٠٠٥**
مصر	٢,٨٪	٢,٤٪	٢,٤٪	٣,٢٪	٥,٢٪	٥,٧٪
السودان	٨٪	٤,٩٪	٨,٣٪	٧,٧٠٪	٦,٥٪	٦٪
الجزائر	٠,٣٪	٤,٢٪	١,٤٪	٢,٦٪	٥,٤٪	٤,٦٪
المغرب	١,٩٪	٠,٦٪	٢,٨٪	١,٢٪	٢٪	٢٪
ليبيا	-٢,٩٪	-٨,٨٠٪	-٩,٨٪	-٢,١٪	٢,١٪	٣٪
تونس	٣٪	١,٩٪	٢,٨٪	٢,٨٪	٣,٤٪	٢,٧٪
جيبوتي	٢,٤٪	١,٨٪	٠,٦٪	٢٪	٢٪	٢٪
موريتانيا	٣,٣٠٪	٤,٧٪	٣,٩٪	٥,٥٠٪	٧٪	٣,٨٪
البحرين	-٣,٦٪	-١,٢٪	-٠,٥٪	٠,٦٪	١٪	١,٢٪
الأردن	٠,٧٪	١,٨٪	١,٨٪	٢,٣٪	٣,٥٪	١,٨٪
الكويت	١,٨٪	١,٧٪	١,٤٪	١,٢٪	١,٧٪	١,٦٪
لبنان	-٠,٤٪	-٠,٤٪	١,٨٪	١,٣٪	٣٪	٢٪
عمان	-١,٢٪	-١,١٠٪	-٠,٦٪	-٠,٤٪	١٪	٠,٧٪
قطر	١,٧٪	١,٤٪	١٪	٢,٣٪	٣,٥٪	٣٪
السعودية	-٠,٦٪	-٠,٨٪	-٠,٦٪	٠,٥٪	٢,٥٪	٠,٨٪
سورية	-٣,٩٪	٣٪	٠,٦٪	٥٪	٥٪	٤,٥٪
الإمارات	١,٤٪	٢,٨٪	٣,١٪	٢,٨٪	٣,٤٪	٢,١٪
اليمن	١٠,٩٪	١١,٩٪	١٢,٢٪	١٠,٨٪	١٥,٣٪	١٥,٢٪
جزر القمر	٤,٥٪	٥,٩٪	٣,٣٠٪	٤,٥٪	٣,٥٪	٣,٥٪

* تقديرات ** توقعات

المصدر: IMF, *World Economic Outlook, September 2004*, p.214-216.

ورغم أن معدلات التضخم في البلدان العربية وفقا للبيانات الرسمية العربية، تعد منخفضة أو معتدلة باستثناء اليمن، إلا أن الكثير من هذه البيانات لا يعبر عن حركة الأسعار الفعلية في الواقع. لكن لو أخذنا بهذه البيانات الرسمية، فإنه يمكن القول أن معدلات التضخم في البلدان العربية تعتبر معقولة في الوقت الراهن. ومن الضروري الإشارة إلى أن ارتفاع معدل زيادة أسعار المستهلكين أي مؤشر معدل التضخم، يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الأثرياء على حساب أصحاب الدخول الثابتة وشبه الثابتة من العمال والموظفين وأصحاب المعاشات، لذا فإن وجود

التضخم المرتفع في حد ذاته، يعد مسببا لزيادة الاختلال في توزيع الدخل في البلدان العربية التي تعاني من سوء توزيع الدخل بالذات في البلدان التي لا تعلن أي بيانات عن توزيع الدخل فيها كما هو الحال في بلدان الخليج، فضلا عن سوء التوزيع القائم والمعلن للدخل في البلدان التي تقدم بيانات رسمية عن توزيع الدخل فيها، حتى ولو كانت تلك البيانات الرسمية غير دقيقة.

٣- المنطقة العربية.. أكثر مناطق العالم التي تعاني من البطالة

تعد المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم المصابة بالبطالة بكل أنواعها، من البطالة السافرة والاحتكاكية والفنية والمقنعة، إلى البطالة الاختيارية. وتشير بيانات الجامعة العربية إلى أن عدد العاطلين في البلدان العربية قد بلغ نحو ١٥ مليون عاطل، بما رفع معدل البطالة في إجمالي الدول العربية إلى ١٥٪ من قوة العمل المحتملة في تلك البلدان.[١٨] وهذا المعدل المرتفع للبطالة في البلدان العربية، يشكل إهدارا لطاقة عنصر العمل، من جهة، ويشكل من جهة أخرى، تهديدا للاستقرار السياسي والاجتماعي، ويوفر أرضا خصبة لنمو التطرف السياسي والعنف الجنائي، فالبطالة ليست مجرد تعطيل لأحد عناصر الإنتاج، ولكنها تعطيل لأهم عناصر الإنتاج وأكثرها فعالية، فضلا عن أن طبيعته الإنسانية تجعل لتعطله أبعادا سياسية واجتماعية، وليس مجرد البعد الاقتصادي فقط، الذي تعد معالجته أسهل كثيرا من معالجة الأبعاد السياسية والاجتماعية للتعطل. ونظرا لعدم وجود آلية رسمية لإعانة العاطلين من قبل الدولة، فإن التعطل يعني انحدار المتعطلين إلى هوة الفقر المدقع، ويعني أيضا زيادة معدل الإعالة، حيث لا يكون أمام المتعطلين سوى الاعتماد على عائلاتهم بما يعنيه ذلك من تزايد الاضطرابات الأسرية والصراعات على الملكيات والميراث بصورة ساهمت في إحداث الكثير من الشروخ في البنية المتماسكة تقليديا للأسرة العربية.

ويعد ارتفاع معدل البطالة في البلدان العربية، تجسيدا لضعف معدل الاستثمار في هذه البلدان (أنظر جدول٥)، بالنظر إلى أن الاستثمارات الجديدة والتوسعات في الاستثمارات القائمة، هي العامل الرئيسي في تحديد حركة مستوى التشغيل والبطالة في أي اقتصاد. كما يعبر ارتفاع

معدل البطالة في الدول العربية، عن ضعف كفاءة الإدارة الاقتصادية الحكومية وعجزها عن ضمان تشغيل قوة العمل سواء لدى الحكومة وقطاعها العام وهيئاتها الاقتصادية، أو لدى القطاع الخاص والقطاع العائلي من خلال اتباع سياسات اقتصادية كلية ومالية ونقدية محفزة للتوسع والنمو الاقتصادي. ويلجأ بعض الحكومات العربية وعلى رأسها مصر، إلى إلقاء المسئولية عن ضعف أدائها الاقتصادي وتزايد معدلات البطالة فيها، على معدلات الزيادة السكانية فيها وما تنطوي عليه من زيادة قوة العمل، رغم أن الزيادة في عدد السكان وقوة العمل في تلك البلدان معتدلة وتقل عن المعدلات المناظرة في البلدان التي تدخل ضمن نفس الفئة الدخلية التي تقع فيها هذه البلدان. وبدلا من أن تنظر هذه البلدان العربية إلى عنصر العمل كعنصر إنتاجي مهم يمكن توظيفه بشكل فعال في إنتاج السلع والخدمات وزيادة قدرة الاقتصاد المحلي من خلال استثمارات جديدة تستوعبه، فإنها تبرر فشلها في تحقيق ذلك بشماعة ارتفاع معدلات النمو السكانية، تلك المعدلات التي تتراجع تلقائيا بالتوازي مع ارتفاع مستويات المعيشة والتعليم، وليس بسبب الصراخ والشكوى من ارتفاعها.

ووفقا لبيانات صندوق النقد الدولي المأخوذة من البيانات الحكومية العربية، فإن معدل البطالة في الجزائر قد بلغ نحو ٣٨٪ من قوة العمل الجزائرية عام ٢٠٠٢. وبلغ معدل البطالة في المغرب، نحو ١٩,٥٪ في عام ٢٠٠١.[١٩] كما بلغ معدل البطالة في مصر، في نهاية عام ٢٠٠٣، نحو ١٠,٤٪ وفقا للبيانات الحكومية المصرية. وهو معدل يبدو أقل نصف المعدل الحقيقي وفقا للكثير من الدراسات المستقلة. ويشير تقرير "مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٣" (صـ١٢٥)، الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، إلى أن معدل البطالة قد بلغ نحو ١٤,٧٪، و١٣,٩٪، ٥,٥٠٪، ٣,٦٪ في تونس والأردن والبحرين والكويت بالترتيب في عام ٢٠٠٣، بناء على البيانات الحكومية في البلدان المذكورة. كما بلغ معدل البطالة في متوسط الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠١، نحو ١٧,٢٪، ١٧٪، ١١,٧٪، ١١,٥٪، ٦,٥٪ في عمان والسودان وليبيا واليمن وسورية بالترتيب.[٢٠]

وقد سجلت أعلى مستويات البطالة عربيا وعالميا، في البلدين العربيين الخاضعين للاحتلال الأجنبي وهما فلسطين والعراق، في ظل الهجمات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، منذ بدء الانتفاضة الفلسطينية الثانية في أواخر سبتمبر عام ٢٠٠٠، وفي ظل التدمير الأمريكي الهمجي والإجرامي للبنية الاقتصادية للعراق وللدولة العراقية وأجهزتها، خلال عملية الغزو والاحتلال الاستعماري الأمريكي-البريطاني لهذا البلد العربي الكبير. وقد بلغ معدل البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة، نحو ٨١٪ من قوة العمل فيهما عام ٢٠٠٢، حسب بيانات الجامعة العربية.[٢١] بينما تشير التقديرات إلى أن معدل البطالة في العراق يدور حول ما يقرب من ثلثي قوة العمل العراقية.

ويمكن القول إجمالا، أن ارتفاع معدلات البطالة في البلدان العربية، يشكل إهدارا لعنصر العمل العربي الذي يشكل العنصر الأكثر فعالية من بين كل عناصر الإنتاج. فضلا عن أن هذه المعدلات المرتفعة تمثل تهديدا للاستقرار السياسي والاجتماعي في تلك البلدان، وتشكل تعبيرا عن ضعف كفاءة الإدارات الاقتصادية في البلدان العربية التي تعاني أكثر من غيرها من ارتفاع معدلات البطالة لآجال طويلة.

ثالثا: مؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي

يعد اندماج أي اقتصاد في الاقتصاد العالمي في كافة المجالات، عاملا حاسما في تحديد مدى قدرة هذا الاقتصاد على المنافسة وعلى التخصيص الكفء للموارد في المجالات التي يتمتع فيها بميزات نسبية. كما أن هذا الاندماج وما ينطوي عليه من تعريض الاقتصاد لرياح المنافسة، يولد استجابات قوية وإيجابية لدى الاقتصادات والمجتمعات الحية تمكنها من تطوير نفسها والتقدم بثبات. ورغم أهمية وجود الدعم لبعض المحاصيل الاستراتيجية كما تفعل الولايات المتحدة بالنسبة للقطن، وكما تفعل اليابان وكوريا الجنوبية بالنسبة للأرز، وكما تفعل الكثير من الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا بالنسبة للقمح، ورغم أهمية وجود الدعم لبعض الصناعات الناشئة والاستراتيجية، إلا أن الدعم الزراعي الذي يمكن أن يستمر طويلا لاعتبارات تتعلق بكثافة

العمالة في هذا القطاع وبالأهمية الحيوية لمحاصيل الحبوب، إلا أن الأمر ليس كذلك بالنسبة للصناعات، لأنه خلف أسوار الحماية الجمركية وغير الجمركية العالية، تتدهور القدرة التنافسية للصناعة المحمية التي تفقد التحديات والحوافز التي تدفعها للتطور، لذا فإن حماية أي صناعة يجب أن تكون معتدلة ومؤقتة حتى تجبر هذه الصناعة على التطور والعمل على أساس تنافسي.

وهناك عدد من المؤشرات التي يمكن من خلالها بناء تصور واضح عن مستوى وطبيعة اندماج الاقتصادات العربية في الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن، وهو ما سنحاول تناوله فيما يلي:

١- الحصة العربية من تدفقات الاستثمارات المباشرة في العالم

بالرغم من أن الدول العربية معنية بجذب الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة، والمباشرة منها بشكل خاص، لما لها من أهمية في رفع معدل الاستثمار الذي يشكل رافعة رئيسية للنمو الاقتصادي، ولما لها من أهمية في المساهمة في تحديث الاقتصاد بسبب ترافق تلك الاستثمارات في العادة مع استقدام تكنولوجيا متقدمة وأساليب إدارة حديثة من قبل الشركات الكبرى دولية النشاط التي تضخ تلك الاستثمارات، إلا أن حصة الوطن العربي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعد محدودة وشديدة التذبذب من عام لآخر كما هو واضح من جدول ٩.

ووفقا لبيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعروف اختصارا باسم "اليونكتاد"، فإن قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تلقتها الدول العربية مجتمعة عام ٢٠٠٣، بلغت ٨٦١٦ مليون دولار بما شكل نحو ١,٥٤٪ من إجمالي قيمة الاستثمارات الداخلة لكل بلدان العالم في العام المذكور، مقارنة بنحو ٥٣٧٩ مليون دولار، بما شكل نحو ٠,٧٩٪ من إجمالي قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدفقت بين بلدان العالم في عام ٢٠٠٢، مقارنة بحصة بلغت ١,١٧٪ من تلك الاستثمارات في الفترة من عام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٦. والحصة في كل الأحوال تقل كثيرا عن حصة البلدان العربية مجتمعة من عدد سكان العالم والتي بلغت نحو ٤,٧٪ عام ٢٠٠٣، وتقل أيضا عن حصة الاقتصادات العربية من الناتج العالمي التي بلغت نحو ٢,١٨٪ في العام نفسه.

وكما هو واضح من الجدول ٩، فإن حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتدفق إلى البلدان العربية تتسم بأنها شديدة التذبذب من عام لآخر في قيمتها المطلقة وفي حصة العرب من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين مختلف بلدان العالم، وهو أمر يعود بشكل أساسي إلى أن الجانب الأكبر من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول العربية منذ العقد الأخير من القرن الماضي، عبارة عن عمليات شراء أجنبية للأصول العامة المملوكة للدولة في هذه الدولة العربية أو تلك والمطروحة للبيع للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي. كما أن مناخ الاستثمار في البلدان العربية حساس للغاية لأي اضطراب أمني أو سياسي.

وهناك العديد من الأسباب التي تقف وراء محدودية تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للبلدان العربية، مثل انغلاق البنية الاجتماعية التقليدية المحافظة في بعض البلدان العربية بصورة لا تشجع على قدوم الأجانب مع استثماراتهم المباشرة، كما أن بعض الأسواق العربية منغلقة نسبيا أمام الاستثمارات الأجنبية وبالذات في بعض البلدان النفطية الكبيرة.

كما أن هناك بعض المشاكل في مناخ الاستثمار في الكثير من البلدان العربية مثل عدم توافر ضوابط قوية للمعايير والمواصفات، وعدم احترام حقوق الملكية الفكرية، ووجود تعقيدات بيروقراطية معطلة للأعمال تتيح المجال لانتشار الفساد وإساءة استغلال النفوذ، خاصة عندما يكون الموظفين في الجهاز الحكومي لديهم سلطات واسعة في منح التراخيص أو عرقلتها دون رقابة فعالة عليهم. كما شكل ضعف أداء الاقتصادات العربية وجمودها وعدم تنوع هياكلها عاملا معرقلا لتدفق الاستثمارات الأجنبية عليها، حيث إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تفضل التدفق إلى البلدان التي تمر بمرحلة ازدهار اقتصادي حتى تشاركها في ثمار هذا الازدهار، لأن ذلك ببساطة أفضل لها من أن تذهب لتخوض معركة إخراج اقتصاد ما من حالة من الجمود أو الركود التي يعانيها. كما أن غياب الديمقراطية وانتشار العمل بالقوانين الاستثنائية كما هو الحال في العديد من الدول العربية، يعد عاملا منفرا للاستثمارات الأجنبية. كذلك فإن حجم السوق ومدى توافر العمالة بمختلف مستوياتها المهارية في كل دولة عربية، ومستوى انفتاح اقتصادها

إقليميا ودوليا، هي أمور مهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية، بحيث إن التقدم نحو تكوين تكتل اقتصادي عربي حقيقي يجعل الاقتصادات العربية تشكل فضاءً رحبا لا تفصله عوائق، يمكن أن يكون عاملا مهما في تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البلدان العربية، إلى جانب ما سيحققه ذلك من تشجيع لحركة الاستثمارات المباشرة بين البلدان العربية وبعضها البعض، خاصة وأن هناك بلدان عربية لديها إمكانيات واسعة لاستيعاب استثمارات أجنبية وعربية كبيرة مثل مصر والمغرب وتونس وسورية والسودان، بينما توجد دول عربية تخرج منها رؤوس الأموال بأحجام ضخمة وبالذات دول الخليج.

وفضلا عن كل ما سبق فإن هناك بعض الاعتبارات السياسية التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية في الصناعات عالية التقنية إلى البلدان العربية. وإذا كانت البلدان العربية لا تملك تغيير الاعتبارات السياسية التي تحكم حركة بعض الشركات دولية النشاط التي تضخ جانبا من الاستثمارات إلى مختلف دول العالم، فإنها تستطيع أن تعمل بجدية من أجل معالجة المشاكل المعوقة لتدفق الاستثمارات الأجنبية، والتي يمكن معالجتها داخليا في البلدان العربية، وتستطيع استخدام التنافس بين مختلف دول وشركات العالم على التواجد في الأسواق العربية الكبيرة، من أجل ضمان تدفق حصة ملائمة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان العربية بما يترافق معها من تقنيات حديثة وأساليب إدارة متطورة.

٢ - العلاقات التجارية بين العرب والعالم

تعتبر المنطقة العربية من المناطق ذات العلاقات التجارية الكثيفة مع العالم، ليس بسبب الانخراط بفعالية في الاقتصاد العالمي، ولكن لأن النفط الذي تنتجه الدول العربية يتم تصدير الجانب الأعظم منه للخارج، ولذا سنجد من متابعة جدول ١٠، أن قيمة الصادرات العربية تتذبذب حسب اتجاه أسعار النفط الذي تشكل قيمة الصادرات العربية منه ما يتراوح بين ٦٠٪، ٧٠٪ من إجمالي قيمة الصادرات العربية، وذلك حسب سعر البرميل الذي يحدد قيمة إيرادات الصادرات النفطية العربية المتغيرة من عام لآخر. وعلى سبيل المثال بلغت قيمة الصادرات العربية

نحو ١٨٥,٤، ١٣٦,٧، ١٧١ مليار دولار في الأعوام ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩ بالترتيب، بالتوازي مع تحرك أسعار النفط من ١٨,٧ دولار للبرميل عام ١٩٩٧، إلى ١٢,٣ دولار للبرميل عام ١٩٩٨، إلى ١٧,٥ دولار للبرميل عام ١٩٩٩.

جدول ٩

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية وحصتها من الإجمالي العالمي

القيمة بالمليون دولار

الدولة	المتوسط السنوي خلال الفترة من ١٩٩١-١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
مصر	٧١٤	٨٨٧	١٠٧٦	١٠٦٥	١٢٣٥	٥١٠	٦٤٧	٢٣٧
الجزائر	٦٣	٢٦٠	٥٠١	٥٠٧	٤٣٨	١١٩٦	١٠٦٥	٦٣٤
ليبيا	-١٢	-٨٢	-١٥٠	-١١٨	-١٤٢	-١٠١	-٩٦	٧٠٠
المغرب	٤٠٦	١١٨٨	٤١٧	١٣٧٦	٤٢٣	٢٨٠٨	٤٢٨	٢٢٧٩
السودان	١٨	٩٨	٣٧١	٣٧١	٣٩٢	٥٧٤	٧١٣	١٣٤٩
تونس	٤٢٥	٣٦٥	٦٦٨	٣٦٨	٧٧٩	٤٨٦	٨٢١	٥٨٤
جيبوتي	٢	٢	٣	٤	٣	٣	٤	١١
موريتانيا	٧	١	-	١	٤٠	٩٢	١١٨	٢١٤
البحرين	٦٥٠	٣٢٩	١٨٠	٤٥٤	٣٦٤	٨١	٢١٧	٥١٧
العراق	٢	١	٧	-٧	-٣	-٦	-٢	٠٠
الأردن	٤	٣٦١	٣١٠	١٥٨	٧٨٧	١٠٠	٥٦	٣٧٩
الكويت	٥٥	٢٠	٥٩	٧٢	١٦	-١٤٧	٧	٦٧
لبنان	٢٨	١٥٠	٢٠٠	٢٥٠	٢٩٨	٢٤٩	٢٥٧	٣٥٨
عمان	٩١	٦٥	١٠١	٣٩	١٦	٨٣	٢٣	١٣٨
فلسطين	٨	٧	٥٨	١٩	٦٢	١١	٤١	٠٠
قطر	١٢٠	٤١٨	٣٤٧	١١٣	٢٥٢	٢٩٦	٦٣١	٤٠٠
السعودية	-٢٠١	٣٠٤٤	٤٢٨٩	-٧٨٠	-١٨٨٤	٢٠	-٦١٥	٢٠٨
سورية	١٠٥	٨٠	٨٢	٢٦٣	٢٧٠	١١٠	١١٥	١٥٠
الإمارات	٢٢٠	٢٣٢	٢٥٨	-٩٨٥	-٥١٥	١١٨٤	٨٣٤	٤٨٠
اليمن	٢٧٤	-١٣٩	-٢٢٦	-٣٢٨	٦	١٣٦	٦٤	-٨٩
مجموع الوطن العربي	٢٩٧٩	٧٢٦٧	٨٧٣٩	٢٤٩٥	٢٦٣٠	٧٧١١	٥٣٧٩	٨٦١٦
العالم	٢٥٤٣٢٦	٤٨١٩١١	٦٩٠٩٠٥	١٠٨٦٧٥٠	١٣٨٧٩٥٣	٨١٧٥٧٤	٦٧٨٧٥١	٥٥٩٥٧٦
حصة العرب من العالم	١,١٧٪	١,٥١٪	١,٢٦٪	٠,٢٣٪	٠,١٩٪	٠,٩٤٪	٠,٧٩٪	١,٥٤٪

المصدر: جمعت وحسبت من: United Nation Conference on Trade and Development, World Investment Report 2004, p. 367-370 & 2003, p. 249-251.

كما بلغت قيمة الصادرات السلعية العربية نحو ٢٤٤,٧، ٢٢٩,٤، ٢٢٩,٤، ٢٨٣,٤ مليار دولار في الأعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ بالترتيب كما هو واضح من جدول ١٠، تبعا لتغير سعر برميل النفط من ٢٧,٦ دولار للبرميل عام ٢٠٠٠، إلى نحو ٢٣,١ دولار للبرميل عام ٢٠٠١، إلى نحو ٢٤,٣ دولار للبرميل عام ٢٠٠٢ الذي انخفض حجم الإنتاج العربي من النفط والصادرات منه خلاله، ثم إلى ٢٨,٢ دولار للبرميل في عام ٢٠٠٣. ومن المرجح أن تتجاوز قيمة الصادرات العربية في عام ٢٠٠٤ كل مستوياتها القياسية السابقة بعد أن ارتفع سعر النفط إلى أكثر من ٣٦ دولارًا للبرميل من سلة خامات أوبك، وارتفع حجم الإنتاج العربي من النفط خلال العام المذكور في ظل ارتفاع الطلب العالمي على النفط على ضوء النمو الاقتصادي العالمي السريع الذي يعد الأعلى منذ ربع قرن على الأقل كما أشرنا في موضع سابق.

والحقيقة أن هيمنة النفط على الصادرات العربية التي تتحرك قيمتها على ضوء حركة أسعاره، يؤكد ما هو معروف من أن الاقتصادات العربية لم تزل اقتصادات أولية تعتمد بالأساس على إنتاج وتصدير مادة خام أولية ناضبة، وهي بهذا المعنى ما زالت بالأساس اقتصادات ريعية، تعيش من عائد وريع ما منحتها الطبيعة إياه من ثروات طبيعية من النفط والغاز، رغم أن أي تقدم حقيقي لأي اقتصاد ولأي بلد يتحقق من خلال عائد العمل والعلم وليس من ريع الثروة الناضبة. والأسوأ هو أن الدول العربية التي حصلت من خلال النفط على عائدات هائلة بالعملات الحرة لم توظف هذه العائدات في بناء اقتصادات صناعية متطورة في المنطقة وإنما وظفتها في بناء بنية أساسية متطورة وتحقيق مستوى معيشي بالغ الارتفاع بالاعتماد على استيراد كل شيء تقريبا، مع إخراج الفوائض المالية إلى الخارج، وبالتحديد إلى المهجر الأمريكي والأوروبي والآسيوي بدلا من استثمارها في بلدانها أو في أي بلد في المنطقة العربية كما أشرنا آنفا. وإن كان من الضروري الإشارة إلى أن هناك بلدان عربية يتسم هيكل صادراتها بدرجة من التنوع النسبي بين السلع الصناعية والزراعية مثل المغرب وتونس ومصر وسورية، لكن هذا التنوع يبقى في إطار صادرات محدودة نسبيا، كما أنه يدور في إطار الفواكه والخضروات والأسماك كسلع زراعية حاكمة والمنسوجات والملابس الجاهزة كسلعة صناعية رئيسية.

وإذا كانت إيرادات تصدير النفط قد حققت طفرة جديدة في الفترة من عام ١٩٩٩ وحتى عام ٢٠٠٤، حيث ارتفعت من نحو ٨٢,١ مليار دولار عام ١٩٩٨، إلى نحو ١١٨,١، ١٨٨,٢، ١٦١,٣، ١٤٣,٨، ١٨٥,٣، ٢٥٠ مليار دولار في الأعوام ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ بالترتيب،(٢٢) فإن استمرار نزوح جانب مهم منها للخارج يشكل نزيفا للاقتصادات العربية وتضييعا لفرصة تاريخية لتوظيف هذه الإيرادات من أجل تطوير الاقتصادات العربية، وإن كان هذا الأمر يحتاج إلى تطوير مناخ استثماري يتيح للأموال الخاصة والعامة التحرك بحرية وبشكل مضمون حكوميا في الفضاء الاقتصادي العربي الرحب، مع معالجة المشاكل التي ينطوي عليها مناخ الاستثمار في البلدان العربية والتي عرضنا لها في موضع سابق.

أما بالنسبة للواردات السلعية العربية فإن قيمتها تتحرك تبعا لما هو متاح من نقد أجنبي لدى البلدان العربية من إيرادات صادراتها الإجمالية وفي القلب منها صادراتها النفطية، لذا فإن قيمة الواردات السلعية العربية قد شهدت صعودا سريعا في الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٣ في ظل تزايد إيرادات تصدير النفط بشكل جوهري بالمقارنة مع الإيرادات السنوية المتحققة من عام ١٩٨٦ وحتى عام ١٩٩٩. وتتكون الواردات العربية من سلة متنوعة من السلع الصناعية والزراعية، وهي نموذج تقليدي لواردات البلدان النامية والأقل نموا.

جدول ١٠

الصادرات والواردات والميزان التجاري للدول العربية من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٣

الدولة	الصادرات السلعية بالمليون دولار				الواردات السلعية بالمليون دولار				الميزان التجاري بالمليون دولار			
	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
مصر	٦٢٨٧	٤١٤٠	٧٠١١	٨٣٠١	٢٢٠٢٣	١٢٧٢٠	١٩٥٨١	٢١٤٣٨	١٥٧٣٦-	٨٥٨٠-	١٢٥٧٠-	١٣١٣٧-
الجزائر	٢٠٥٤٠	١٨٣١٩	١٨٥٢٨	٢٥١٥٢	٩٠٢٧	٩٧٥٠	١١٨٠٩	١٥٣٢٣	١١٥١٣	٨٥٦٩	٦٧١٩	٩٨٢٩
البحرين	٧٥٧٨	٨١٠٥	٨٤١٥	١٠٤١١	٣٥٤٥	٤٦٧٨	٤٠٣٧	٤٨٩٣	٤٠٣٣	٣٤٢٧	٤٣٧٨	٥٥١٨
ج.القمر	١٧	٣٩	٢٩	٣٢	٦٣	٨٢	٨٨	١١٧	٤٦-	٤٣-	٥٩-	٨٥-
جيبوتي	١٣٦	١٩٨	١٥٤	١٩١	٦١٧	٦٤٣	٦٦٦	٧٨٢	٤٨١-	٤٤٥-	٥١٢-	٥٩١-
العراق	١٤٤٢٩	١١٠٦٥	٩٢٣١	٩١٥٧	٣٤٣٠	٥٦٦١	٥٨٦٩	٥٠٢٧	١٠٩٩٩	٥٤٠٥	٣٣٦٢	٤١٣٠
الأردن	١٨٩٩	٢٣٩٣	٢٧٧٠	٣٠٢٨	٤٥٩٧	٤٨٤٤	٥٠١٩	٥٦٥٦	٢٦٩٨-	٢٤٥١-	٢٢٤٩-	٢٦٢٨-
الكويت	١٨٨٢٦	١٦٣٢٠	١٥٩٨٠	١٩٥١٩	٧٣٦١	٧٧٣٣	٨٧٤٤	١١٢٦٣	١١٤٦٥	٨٥٨٧	٧٢٣٦	٨٢٥٦
لبنان	٧١٤	٩٨٥	٩٩٥	١١٩٢	٦٢٢٨	٦٣٧٣	٦٢٧١	٧٦٧٥	٥٥١٤-	٥٣٨٨-	٥٢٧٦-	٦٤٨٣-
ليبيا	١٢٧٢١	١١٣٩٨	٩٩٥٢	١٣٨٠٢	٤٠٩٨	٤٤٦٩	٥٥١٢	٦١٢٣	٨٦٢٣	٦٩٢٩	٤٤٤٠	٧٦٧٩
موريتانيا	٥٣٣	٥٥٣	٥٤٩	٥٧٨	٦٣٦	٧١٠	٨٦٦	٩٨٦	١٠٣-	١٥٧-	٣١٧-	٤٠٨-
المغرب	٧٤١٨	٧١١٧	٨٢٥٧	٩٤٧٣	١١٥٣١	١١٤٧١	١١٨٣٣	١٤٢٠٠	٤١١٣-	٤٣٥٤-	٣٥٧٦-	٤٧٢٧-
عمان	١٠٦٦٧	١٠٦٨١	١١١٢٧	١٠٣٦٢	٥٠٣٩	٥٧٩٧	٦٠٠٥	٦٥٧٢	٥٦٢٨	٤٨٨٤	٥١٢٢	٣٧٩٠
قطر	١١٥٩٣	١٠٨٦٨	١٠٩٧٧	١٣٣٨٠	٣٢٥٢	٣٧٥٨	٤٠٥١	٤٨٩٧	٨٣٤١	٧١١٠	٦٩٢٦	٨٣٨٤
السعودية	٧٣٧١٢	٦٨٢٠٥	٦٦٧١٥	٨٦٢١٩	٣٠٢٩٨	٤٢٨٦٧	٤٧٩٠٠	٥٣٥١٤	٤٣٤١٤	٢٥٣٣٨	١٨٨١٥	٣٢٧٠٥
الصومال	٦٨	٧٥	٨٩	١٠٠	٣١٣	٣٣٨	٣٤٧	٣٧٣	٢٤٥-	٢٦٣-	٢٥٨-	٢٧٣-
السودان	١٥٤٣	١٨٤٧	١٩٧٢	٢٦٠٦	١٤٧٨	١٨٧٥	٢١٦٨	٢٧١٥	٦٥	٢٨-	١٩٦-	١٠٩-
سورية	٤٧٤٥	٦١٢٩	٦٤٦٤	٦٢٥٨	٥٤١٩	٦٣٩٤	٧٠٨١	٨٣٥٦	٦٧٤-	٢٦٥-	٦١٧-	٢٠٩٨-
تونس	٦٥٩٤	٧٩٥٥	٨٠٦٠	٩٥٥٩	٩٤٦١	١١٥٨٠	١١٣٤٥	١٢٩٩٥	٢٨٦٧-	٣٦٢٥-	٣٢٨٥-	٣٤٣٦-
الإمارات	٤٠٦١٠	٣٩٦١١	٣٨٨٢٠	٤٩٦١٧	٢٥٤٦٤	٢٩٦٠٨	٣٠٣٥٣	٥٥٥٥٣	١٥١٤٦	١٠٠٠٣	٨٤٦٧	٥٩٣٦-
اليمن	٤٠٧٧	٣٣٧٠	٣٢٧١	٤٤٣٨	٢٣٢٣	٢٤٦٦	٢٧٧٧	٤٣٦٢	١٧٥٤	٩٠٤	٤٩٤	٧٦
الوطن العربي	٢٤٤٧٠٧	٢٢٩٣٧٣	٢٢٩٣٦٦	٢٨٣٣٧٥	١٥٦١٩٩	١٧٣٨١٧	١٩٢٣٢٢	٢٤٢٨٢٠	٨٨٥٠٨	٥٥٥٥٦	٣٧٠٤٤	٤٠٥٥٥
العالم	٦٣٧٥	٦١٤٧	٦٤٣٨	٧٤٩٢	٦٥٩٢	٦٣٩٠	٦٦٤٣	٧٧٤٥	-	-	-	-
حصة العرب من العالم	٪٣,٨	٪٣,٧	٪٣,٦	٪٣,٨	٪٢,٤	٪٢,٧	٪٢,٩	٪٣,١	-	-	-	-
ماليزيا	٩٨١٥٣	٨٨١٩٨	٩٣٣٨٦	١٠٤٩٦٦	٨٢١٩٥	٧٣٣٥٢	٧٩٥٠٦	٨٢٧٢٦	١٥٩٥٨	١٤٨٤٦	١٣٨٨٠	٢٢٢٤٠
حصة ماليزيا من العالم	٪١,٥	٪١,٤	٪١,٥	٪١,٤	٪١,٣	٪١,٢	٪١,٢	٪١,٠٧	-	-	-	-
الصين*	٣٩٧٢٣٠	٤١٢٥٠٠	٤٨٢٩٤٠	٦١١٦٠٠	٢١١٩٣٠	٢٢٢٨٦٠	٢٧٢٠٥٠	٣٧٧٧٣٠	١٨٥٣٠٠	١٨٩٦٤٠	٢١٠٨٩٠	٢٣٤٣٧٠
حصة الصين من العالم	٦,٢٪	٦,٧٪	٧,٥٪	٨,٢٪	٣,٢٪	٣,٥٪	٤,١٪	٤,٩٪	-	-	-	-

* بيانات الصين مأخوذة من بيانات شركائها التجاريين

المصدر لكل البيانات هو: جمعت وحسبت بمعرفة الباحث من: IMF, *Direction of Trade Statistics Yearbook 2004*, Country Tables

أما بالنسبة للميزان التجاري العربي، فإنه يسفر عن فائض كبير كما هو واضح من جدول ١٠، وهو فائض ناتج بالأساس عن تجارة الوقود حيث تبلغ قيمة الصادرات العربية من النفط والغاز عشرات أضعاف الواردات العربية من كل مصادر الوقود. وهناك فائض عربي أيضا في تجارة الملابس الجاهزة والجلود بسبب الصادرات التونسية والمغربية والسورية والمصرية من الملابس الجاهزة والجلود. لكن الدول العربية تعاني من عجز في تجارة الغالبية الساحقة من السلع الصناعية النهائية والوسيطة والاستثمارية، كما تعاني من عجز كبير في تجارة السلع الغذائية. وقد بلغت قيمة الصادرات العربية من السلع الغذائية نحو ٢,٦ مليار دولار عام ٢٠٠١، في حين بلغت قيمة الواردات العربية من تلك السلع نحو ١٧,٢ مليار دولار في العام نفسه، مما يعني أن الفجوة الغذائية العربية قد بلغت نحو ١٤,٦ مليار دولار في العام المذكور. وتعد السعودية والجزائر ومصر والإمارات والعراق والكويت وعمان مسئولة عن الجانب الأكبر من الفجوة الغذائية العربية التي ترسخ حالة من التبعية الغذائية العربية للدول المصدرة الرئيسية لهذه السلع الغذائية وبالذات الحبوب التي تعد الدول العربية في مجموعها هي أكبر مستورد لها في العالم.

وبالنظر إلى جدول ١١، سنجد أن نسبة التجارة السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل الدول العربية باستثناء مصر مرتفعة وتزيد كثيرا عن المتوسط العالمي لهذه النسبة، وهو ما يعكس ضخامة الصادرات العربية من النفط الذي تصدر الدول العربية قرابة ٨٥٪ من إنتاجها منه. وإذا نحينا النفط جانبا، فإن نسبة التجارة السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي سوف تتراجع كثيرا، بالذات في الدول العربية المعتمدة على تصدير النفط والغاز بصورة أساسية.

أما إذا نظرنا إلى نسبة التجارة السلعية إلى الناتج السلعي في البلدان العربية، فسنجد أنها تدور حول المتوسط العالمي لهذه النسبة في غالبية الدول العربية، وتزيد عنها كثيرا في بعض الحالات مثل الأردن وتونس، وتظهر مصر أيضا كأقل دولة عربية في هذه النسبة. وإذا نحينا النفط والغاز جانباً، فإن التجارة العربية في السلع غير النفطية، كنسبة من الإنتاج العربي من السلع غير النفطية سوف تكون منخفضة للغاية بالمقارنة مع المتوسط العالمي لهذه النسبة. وهذا الأمر يعني

أن الاندماج التجاري العربي في الاقتصاد العالمي هو اندماج الضرورة الطبيعية المرتبط بإنتاج سلعة أولية بكميات تزيد كثيرا عن إمكانيات الاستهلاك المحلي مما يفرض تصديرها، وهو اندماج مهما كانت النسب التي تدل عليه، لا يعبر عن تمتع الاقتصادات العربية بدرجة من التنوع أو بقدرة تنافسية حقيقية. ونحن لا نرصد هذه النتيجة من باب التيئيس وجلد الذات، بل لإيضاح الواقع المر الذي تملك البلدان العربية كل الإمكانيات لتغييره لو كان لديها إدارات اقتصادية حكومية أكفأ ولديها القدرة على حشد وتعبئة إمكانيات الأمة من أجل تحقيق التقدم، ولو اتسم المجتمع العربي بدرجة أعلى من الفعالية الاقتصادية-الاجتماعية مسلحا بإرادة التقدم لاحتلال مكانٍ لائق في الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية.

٣ - السياحة بين العرب والعالم

بالنظر إلى جدول ١١، نجد أن البلدان العربية تساهم في حركة السياحة العالمية بشكل فعال، حيث بلغ عدد السائحين الذين استقبلتهم البلدان العربية، نحو ٣٣,٥ مليون سائح عام ٢٠٠٢، بما شكل نحو ٤,٨٤٪ من عدد السياح الذين خرجوا من بلدانهم للسياحة في بلدان أخرى في العالم بأسره في العام نفسه. ورغم أن هذه النسبة تعد متناسبة مع حصة العرب من سكان العالم، فإنها لا تتناسب مع الإمكانيات السياحية الهائلة التي تملكها البلدان العربية والمتمثلة في آثار الحضارات القديمة، والآثار الدينية وبخاصة المساجد والكنائس والمعابد والأضرحة، والشواطئ الدافئة على مدار العام، والمنتجعات الجبلية، ودور الترفيه، والمؤسسات الثقافية الجاذبة للسياح من أبناء الناطقين باللغة العربية، مثل المنتديات والمسارح وغيرها من عوامل الجذب السياحي. وإذا أخذنا في اعتبارنا أن نحو ٧,٥ مليون من السياح الذين تدفقوا على البلدان العربية، قد ذهبوا للملكة العربية السعودية من أجل أداء مناسك الحج والعمرة، فإن السياحة غير الدينية التي تدفقت للبلدان العربية تتراجع كثيرا.

ولو تأملنا الدول العربية التي تدفق السياح إليها سنجد أنه في عام ٢٠٠٢، قفزت الإمارات ومن خلفها تونس إلى صدارة الدول العربية المستقبلة للسياح حيث استقبلت الدولتان بالترتيب

نحو ٥,٤٥، ٥,١ مليون سائح في العام المذكور، بينما جاءت مصر (الأولى دائما) في المرتبة الثالثة لأول مرة حيث استقبلت نحو ٤,٩ مليون سائح، لكن مصر استمرت في المرتبة الأولى من حيث الإيرادات السياحية التي بلغت نحو ٣,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٢، مقارنة بنحو٣,٤ مليار دولار للسعودية، ونحو ٢,١٥ مليار دولار للمغرب، ونحو ١,٤٢ مليون لتونس،ونحو ١,٣٧ مليار دولار لسورية، ونحو ١,٣٣ مليار دولار للإمارات.

وتشير البيانات الحكومية المصرية إلى أن عدد السياح الذين استقبلتهم مصر قد شهد طفرة كبيرة في عام ٢٠٠٤ مسجلا نحو ٧,٥ مليون سائح في الأحد عشر شهرا الأولى من العام المذكور،[٢٣] وهي زيادة ستؤدي إلى رفع عدد السياح الذين تدفقوا للمنطقة العربية بصورة مؤثرة.

وتجدر الإشارة إلى أن جانبا مهما من السياح الذين يتدفقون على البلدان العربية وبالذات على مصر والسعودية وسورية ولبنان والأردن، هم من مواطني بلدان عربية أخرى، وهو أمر منطقي في ظل وحدة اللغة وتشابه العادات والتقاليد مما يسهل حركة السياحة البينية في العالم العربي عامة.

ومن المؤكد أن تفجر بعض أعمال الإرهاب في هذه الدولة العربية أو تلك، قد أثر سلبيا على حركة السياحة التي تتدفق للبلدان العربية، وفي نفس السياق فإن الاضطراب الأمني الذي يعيشه البلدان العربيان الخاضعان للاحتلال الاستعماري الأمريكي والإسرائيلي (العراق وفلسطين)، قد قلل من فرص تدفق السياح إليهما رغم تمتعهما بإمكانيات سياحية كبيرة، حيث إن توافر الأمن هو الشرط الأول لتدفق السياح لأي بلد. كما أن البنى التقليدية الشديدة المحافظة في الظاهر على الأقل في بعض البلدان العربية، قد ساهمت في تحجيم حركة السياحة التي يمكن أن تتدفق إلى تلك البلدان. كذلك فإن ضعف البنية الأساسية والسياحية قد قلل من فرص بعض الدول العربية في جذب السياح من بلدان عربية وأجنبية.

جدول ١١

التجارة السلعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومن الناتج السلعي، والسياحة الداخلة للبلدان العربية والخارجة منها

	التجارة السلعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		التجارة السلعية كنسبة من الناتج المحلي السلعي		عدد السياح الداخلين بالألف سائح عام ٢٠٠٢	عدد المواطنين الخارجين للسياحة بالألف نسمة عام ٢٠٠٢	الإيرادات السياحية بالمليون دولار عام ٢٠٠٢	المدفوعات السياحية بالخارج بالمليون دولار عام ٢٠٠٢
	١٩٩٠	٢٠٠٢	١٩٩٠	٢٠٠٢				
مصر	٣٦,٨٪	١٨,٨٪	٧٢,٩٪	٣٥,٦٪	٤٩٠٦	٣٠٧٤	٣٧٦٤	١٢٧٨
الجزائر	٣٦,٦٪	٥٣,٥٪	٥٥٪	٨٢,٢٪	٩٨٨	١٢٥٧	١٣٣	١٩٣
العراق	٤١,٢٪	٠٠	٠٠	٠٠	١٢٧	٠٠	٠٠	٠٠
الأردن	٩١,١٪	٨٢,٨٪	٢٠٥,٢٪	٢٢١,٣٪	١٦٢٢	١٧٢٦	٧٨٦	٤١٦
الكويت	٥٩,٨٪	٦٨,٩٪	١١٢,٩٪	٠٠	٧٣	٠٠	١١٩	٣٠٢١
لبنان	١٠٦,٥٪	٤٣,٣٪	٠٠	٠٠	٩٥٦	٠٠	٩٥٦	٠٠
ليبيا	٦٤,٢٪	٨٧,١٪	٠٠	٠٠	١٧٤	٠٠	٠٠	٠٠٠
موريتانيا	٨٤,١٪	٧٦,٨٪	١٣٤٪	١٣٣,٩٪	٣٠	٠٠	٠٠	٠٠
المغرب	٤٣,٣٪	٥٤,٢٪	٨٦,٥٪	١١٦,٥٪	٤١٩٣	١٥٣٣	٢١٥٢	٤٤٤
عمان	٧٧,٧٪	٨٤,٦٪	١٢٧,٤٪	٠٠	٦٠٢	٠٠	١١٦	٣٦٧
السعودية	٥٨,٦٪	٥٦,٤٪	١٠٧,٥٪	٩٩,٨٪	٧٥١١	٧٨٩٦	٣٤٢٠	٧٣٥٦
الصومال	٢٦,٧٪	٠٠	٣٣,٢٪	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
السودان	٤,١٪	٢٦,٥٪	٠٠	٠٠	٥٢	٠٠	٥٦	٩١
سورية	٥٣,٧٪	٥١,٨٪	١٠٢,٤٪	٩٠٪	١٦٥٨	٤٣٦٢	١٣٦٦	٦١٠
تونس	٧٣,٥٪	٧٧,٧٪	١٦١,٧٪	١٩٦,٢٪	٥٠٦٤	١٦٦٩	١٤٢٢	٢٦٠
الإمارات	١٠١,٨٪	٠٠	١٥٩,٦٪	٠٠	٥٤٤٥	٠٠	١٣٢٨	٠٠
اليمن	٤٦,٩٪	٥٨,٤٪	٩٠٪	٩٧,١٪	٧٦	٠٠	٣٨	٧٨
إجمالي الوطن العربي	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣٣٤٧٧*	٢١٥١٧*	١٥٦٥٦*	٠٠
العالم	٣٥,٥٪	٤٠,٣٪	٨٠,٢٪	١١٦٪	٦٩٢٢٩٢	٦٩٢٣٠٠	٤٧٢٥٠٦	٤٤٩٢١٨
حصة العرب من العالم	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤,٨٤٪*	٣,١٪*	٣,٣١٪*	٠٠

* البيانات تخص الدول العربية التي توجد بيانات عنها وليس كل الوطن العربي

أما بالنسبة للسياحة الخارجة من البلدان العربية فقد بلغ عدد السياح العرب الذين خرجوا من سبع دول عربية فقط هي السعودية وسورية ومصر والأردن وتونس والمغرب والجزائر، للسياحة في بلدان أخرى في عام ٢٠٠٢، نحو ٢١,٥٢ مليون سائح، بما شكل نحو نحو ٣,١٪ من حركة السياحة الخارجة في العالم في العام المذكور.

ويمكن القول إجمالا أن العلاقات السياحية بين الدول العربية وباقي بلدان العالم، وبين الدول العربية وبعضها البعض، هي في مستوى معتدل وقابل للتوسع السريع بناء على الإمكانيات السياحية الكبيرة التي تملكها البلدان العربية. لكن هذا التوسع الممكن تماما يتطلب تطوير كفاءة التسويق السياحي للبلدان العربية في العالم عامة وبالذات في الدول التي يتدفق منها السياح للعالم بأعداد ضخمة مثل بلدان الاتحاد الأوروبي وبلدان شرق أوروبا وروسيا والولايات المتحدة واليابان ودول شرق آسيا، فضلا عن ضرورة عقد الاتفاقيات التي تكفل تدفقًا سياحيًا كبيرًا ومنتظمًا بأسعار تفضيلية بين البلدان العربية وبعضها البعض وبالذات بين وزارات التعليم العالي والتربية والتعليم والشباب والسياحة في البلدان العربية لضمان تيار متجدد وكبير من السياحة البينية العربية. كذلك فإن تطوير حصة البلدان العربية من السياحة العالمية يتطلب تنويع قطاعات السياحة العربية وتطوير البنية الأساسية والسياحية في البلدان العربية، وتطوير ثقافة الترحيب بالسائح الأجنبي وتوسيع الخيارات المطروحة أمامه لإغرائه بالسفر للبلدان العربية والبقاء فيها فترات طويلة، وتطوير برامج سياحية عربية مشتركة لتوظيف عوامل الجذب السياحي المتوافرة في البلدان العربية من أجل تنشيط السياحة العربية بصفة عامة، والتأكيد على الاستقرار الأمني، وإلغاء القوانين الاستثنائية وقوانين الطوارئ التي توحي للسائح الأجنبي بعدم توافر الأمن مما يجعله يتردد في السفر لبلدان عربية آمنة فعليا.

المراجـــع

(١) جمعت وحسبت من: النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، ديسمبر ٢٠٠٤، صـ ٢٠.

(٢) إجمالي الناتج المحلي لدول التعاون يرتفع إلى ٤٢١ بليون دولار سنة ٢٠٠٤، الحياة اللندنية ٢٠٠٤/١٢/٢٠.

(٣) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر ٢٠٠٣، صـ٣٠٧، ٣٠٨.

(٤) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر ٢٠٠٣، صـ٢٥١.

(٥) المرجع السابق مباشرة صـ ٣٠٧.

(٦) النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أغسطس–سبتمبر ٢٠٠٤، صـ٩.

(٧) IMF, *World Economic Outlook, September 2004*, p. 199.

(٨) World Bank, *World Development Indicators 2004*, p. 132-134.

(٩) المرجع السابق مباشرة.

(١٠) World Bank, *World Development Indicators 2004*, p. 298-300.

(١١) World Bank, *World Development Indicators 2004*, p. 214-216.

(١٢) World Bank, *World Development Indicators 2003*, p. 175.

(١٣) أحمد السيد النجار وآخرون، تقرير "الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية" ٢٠٠٣/٢٠٠٤، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ٢٠٠٤، صـ ٨٨.

(١٤) *The Economist*, London, Several Issues.

(١٥) United Nations Conference on Trade and Development, *World Investment Report 2004*, p. 367.

(١٦) أحمد السيد النجار وآخرون، تقرير "الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية" ٢٠٠٣/٢٠٠٤، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ٢٠٠٤، صـ ٨٩.

(١٧) راجع: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر ٢٠٠٣، صـ ٢٥٠.

(١٨) راجع: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر ٢٠٠٣، صـ ١٧١.

(١٩) IMF, *International Financial Statistics Yearbook 2003*, p.130, 435.

(٢٠) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر ٢٠٠٣، صـ٣٥١.

(٢١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر ٢٠٠٣، صـ ٣٦٧.

(٢٢) البيانات عن الأعوام من ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٢، مأخوذة من: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر ٢٠٠٣، صـ ٣٠١. والبيانات عن عامي ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ن محسوبة بناء على متوسط سعر برميل النفط في العامين المذكورين وحجم الصادرات النفطية العربية، وكلاهما محسوب من النشرة الشهرية لمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك).

(٢٣) ٧,٥ مليون سائح زاروا مصر من يناير حتى نهاية نوفمبر الماضي، جريدة الأهرام ١٦ /١٢/ ٢٠٠٤.

الفصـل الرابــع

أوضاع السياق الاجتماعي العربي ومؤشرات الإصلاح

مقدمة

بسبب ظروف التحول الاجتماعي من ناحية، وتأثير الحالة الاستعمارية من ناحية ثانية، ومتطلبات عملية التحديث من ناحية ثالثة، واجه المجتمع العربي عديداً من الأزمات والمشكلات التي وقعت على ساحة نظمه الأساسية، بحيث أدت أحياناً إلى تردي أداء هذه النظم، واتسع التردي حتى تآكلت بنية النظام ذاته. وإذا كان من متطلبات عملية التحول والانتقال أن يحدث تفكيك لنظم المجتمع التقليدي، ثم إعادة بنائها أو تجميعها وفق أسس حديثة، فإن تفكيك البناء التقليدي قد حدث غير أن بناء المجتمع الحديث لم يتحقق بعد، ومن ثم ظل المجتمع العربي وظلت الأقطار العربية تتأرجح في الفجوة القائمة بين المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث، وهى الفجوة التي عرفت بالمرحلة الانتقالية، وذلك لأن التحول أو الانتقال العربي قد استمر طويلاً حتى أصبح نزيفاً من خلاله يتم هدر الطاقة وتبديدها.

ولأن المرحلة الانتقالية هي حركة بين نقطتين أو بناءين، فقد كان من المنطقي أن تبرز ظاهرة الثنائيات، الأصالة والمعاصرة، الأسرة الممتدة والأسرة النووية، التعليم الديني والتعليم العلماني. ولقد أدى استمرار عملية الانتقال المهدرة للطاقة إلى تمزق نسيج المجتمع ومن ثم انحدرت هذه الثنائيات إلى أوضاع أكثر تردياً، وفى قلب الاحتقان الاجتماعي والسياسي، بسبب طول مرحلة الانتقال تحولت الأصالة لتصبح تطرفاً، والمعاصرة لتصبح تغريباً، وانهارت البنية الأسرية في غالبها وظهرت ظواهر كثيرة على السطح نذكر منها العنف الأسرى، والزواج العرفي وحتى زنا المحارم. وتردى النظام التعليمي حتى أصبح عبئاً على عملية التحديث لأنه يستهلك مواردها دون عائد له، لم يعد التعليم في مجتمعنا العربي بالنحو الذي هو عليه الآن صالحاً لأن يكون قاطرة التحديث في عالم أصبح التقدم فيه طقساً مقدساً.

بالإضافة إلى ذلك فقد طفت ظواهر كثيرة على سطح مختلف الفئات الاجتماعية فقد برزت بطالة الشباب على الصعيد العربي وعلى ساحتها ظهرت مشكلة تعاطي المخدرات. إلى جانب ذلك ظهرت ظواهر ومشكلات اجتماعية عديدة تعبر في مجملها عن أوضاع اجتماعية

غير مستقرة، كالعنوسة والزواج العرفي، والهجرة غير المشروعة والاغتصاب. بحيث تشير هذه الظواهر أو المشكلات في مجملها إلى حالة بنائية غير متوازنة يعيش في إطارها بناء المجتمع، وهى الحالة التي ينبغي أن يسعى المرصد العربي لتسجيلها، حتى يتمكن من تتبع فاعلية متغيراتها ذات الآثار السلبية، وذلك بهدف رسم السياسات والبرامج لمواجهتها، وهو ما سوف تعرض له في الصفحات التالية.

أولاً: مظاهر أزمة السياق الاجتماعي

أشرت إلى أن هناك بعض المشكلات التي بدأت تبرز بسبب تخلف الإنجاز من ناحية، وطول الفترة الانتقالية من ناحية، الأمر تجلى على ظواهر أو مشكلات هيئة وقعت في مختلف النظم أو القطاعات الاجتماعية، بحيث أصبحت هذه القطاعات مولدة للتوتر الذي يحتاج إلى رصد حتى لا يتحول إلى مرحلة تالية أكثر تعقيداً.

١ - اهتزاز توازن الأسرة العربية في تحول المجتمع العربي من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث اهتزت غالبية وحداته الاجتماعية، ولما طالت فترة الانتقال الاجتماعي استمر الاهتزاز حتى تفككت بعض الوحدات. وقد كانت الأسرة هي أول الوحدات التي أصابها الاهتزاز والتفكك حتى الانهيار. بداية تحولت الأسرة الممتدة ذات العمق الجيلي والراسخة في بنائها، إلى أسرة نووية هشة تكالبت عليها النوائب من كل اتجاه، فالأسرة الخليجية عاشت في ترف العائدات البترولية فاستحضرت الخدم والمربيات كمكون في بنائها الأساسي، وتدريجياً تولى هذا العنصر الغريب إعاشة الأسرة وتربية الأطفال، ولقد أثر وجود هذا المكون كثيراً على التفاعل داخل الأسرة ابتداء من لغة التواصل والتأثير على المعتقدات، وحتى تغيير مضامين وتفاعل الأدوار الأسرية.

على خلاف ذلك نجد الأسرة في غالبية المجتمعات العربية تدهمها ظروف اقتصادية صعبة، تزايدت قسوتها حتى فككت عناصرها، الآباء هاجروا وحدث تأنيث للأسرة، ومن عائد الهجرة عاشت الأسرة حياة مترفة على حساب تآكل العواطف الأسرية. الظروف الاقتصادية الصعبة

مضافاً إليها انهيار المنظومة القيمية المتماسكة فرضت توترات على البناء الأسرى. وأمام الضغط من الخارج ومن الداخل تشقق البناء الأسرى، وتفككت أسر كثيرة تفككاً صامتاً أو كامناً، أو صريحاً حيث ذهب الزوجان من خلال الانفصال كل إلى سبيله، وبقى الأبناء سواء داخل الأسر أو خارجها بلا عمل ولا أمل وفى كل الأحيان بلا رعاية، كأنما الحياة قد توقفت. ولأنه لا أمل في إشباع حاجات الأبناء في ظل الصعوبات الاقتصادية والثقافية القائمة، فقد كان منطقياً أن يسعى الأبناء إلى تحقيق إشباع حاجاتهم في الحاضر، هنا والآن، قد يصبح هذا الإشباع وهما أو خيالاً من خلال تعاطي المخدرات أو يصبح حقيقياً وإن كان منحرفاً كما هي الحالة من خلال الزواج العرفي أو الزواج المؤقت. لم تعد الأسرة هي إطار الأمان للأبناء. وبسبب هشاشة الأسرة ضعفت سيطرتها عليهم فانصرفوا عنها إلى حيث جذبتهم جماعات أخرى. جماعة التطرف والعنف حينا، وجماعة المخدرات حينا آخر، وجماعة الجريمة والانحراف حينا ثالثًا. وفى كل الأحوال انتشر العنف داخل الإطار الأسرى، عنف متبادل بين الأبناء والآباء، أو عنف بين الأزواج والزوجات، بحيث برزت ضرورة رصد هذه التفاعلات باعتبارها مؤشراً على تفكك أو انهيار الأسرة العربية.

٢- **تهميش المرأة العربية** يعد موضوع المرأة من الموضوعات الأساسية التي تستحق الرصد. ونحن إذا حاولنا تأمل أوضاع المرأة فسوف نجد أن هناك تحيزًا ضد المرأة من مصادر عديدة أبرزها الدولة العربية ذاتها. بداية نحن إذا تأملنا مكانة المرأة وعلاقة ذلك بحصولها على حقوقها فسوف نجد أن تقدم المجتمعات يقاس بمدى تقدم أوضاع المرأة. وإذا كانت الدولة العربية متحيزة في الماضي ضد تطوير مكانة المرأة ومنحها حقوقها. فإننا نجد أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تعد بمثابة إعلان عالمي بحقوق المرأة الأساسية. وقد تطرقت هذه الاتفاقية إلى جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتعلقة بالمرأة. وقد صدقت عليها ستة عشر دولة عربية من مجموع اثنين وعشرين دولة، وهو ما يعنى أن ست دول فقط لم تصدق على هذه الاتفاقية، بعضها لظروف خاصة بها كفلسطين وبعضها في الطريق باتجاه التصديق عليها كالسودان.

إلى جانب ذلك يشكل الموروث الثقافي أحد مصادر التحيز ضد المرأة، وأحيانا تكون المرأة ذاتها – عن غير وعى أحيانا – هي التي تفرض هذا الموروث الثقافي المتحيز ضدها. فالمرأة في مجتمعاتنا هي الحامل الرئيسي للموروث الثقافي، الذي يتدفق عبرها ليقنع البشرية، ومن ثم يصبح من الصعب الإقلاع عنه. مثال على ذلك ما حدث بالنسبة لموضوع الختان في مصر حينما أفتى شيخ الأزهر بأن الختان ليس مفروضاً في الدين. فإن هذا القول لم يعجب النساء في القرى والمجتمعات المحلية الصغيرة، حيث نجدهم جميعاً قد ثاروا ضد فتوى شيخ الأزهر، لأنهم اعتبروا الختان من تراثهم. في هذا الإطار يكون الموروث الثقافي أقوى من القانون. وإذا كانت جهود الإصلاح الاجتماعي تتجه إلى ترشيد الموروث الثقافي والاجتماعي من خلال التنوير بمكانة المرأة وحقوقها الأساسية في المجتمع، فإنه من الضروري أن يتابع المرصد العربي رصد هذه الجهود لتحديد مدى النجاح الذي تحقق في هذا الاتجاه، وما هي الجهود التي ينبغي أن تبذل ليستمر زخم الإصلاح.

ومثلما يتحيز الموروث الثقافي والاجتماعي أحيانا ضد المرأة، فإن التفاعلات المعاصرة التي تقع تحت تأثير الضغوط الخارجية، والتي تشكل تحيزاً لصالح المرأة، يمكن بدوره أن يعطل تحرك المرأة نحو تأكيد حقوقها. فمثلا يشير اتجاه بعض الدول إلى فرض المشاركة السياسية للمرأة بمنحها ١٠٪ من مقاعد "البرلمان" يعد نوعاً من التميز الإيجابي المحمود، غير أنه قد تترتب عليه نتيجتان سلبيتان. الأولى أن ذلك قد يضعف همة المرأة من أجل الجهاد لنيل حقوقها والثاني أن ذلك بذاته قد يعد مخالفة دستورية تشير إلى نوع من التواطؤ الذي قد لا يقره الدستور. ولذلك فالأكثر فعالية أن تسعى جهود الإصلاح الاجتماعي لتعبئة الرأي العام وتنويره بحيث تتولد لديه قناعة بضرورة مشاركة المرأة، وأهمية هذه المشاركة، بحيث يصبح التواجد الواضح للمرأة في مختلف المجالات وعلى مختلف المستويات دلالة على نضج الرأي العام ورشد تفاعلاته واتجاهاته فيما يتعلق بقضايا المرأة. وفى هذا الإطار يمكن للمرصد الاجتماعي أن يرصد التطورات الحادثة سواء على الصعيد الرسمي أو على الصعيد الشعبي فيما يتعلق بالدفع باتجاه تمكين المرأة، وهل هناك اتساق بين الصعيدين، وما هي سيناريوهات رأب الفجوة إن وجدت.

على الصعيد الاقتصادي تعانى المرأة العربية من قدر كبير من التهميش، فإلى جانب انخفاض مشاركتها في القطاع الرسمي التي لم تتجاوز ٢٥٪ من قوة العمل العربية وهى أدنى نسبة على مستوى العالم. كما تقدر نسبة النساء في المرحلة العمرية ١٥ سنة فأكثر من المتعلمات بنحو ٤٠٪ ولا يتجاوز تعيينهن في الحصول على دخل نسبة ٢٠٪. وقد بين التقرير الأخير للتنمية البشرية أن هناك هبوطاً حاداً في ترتيب الدول العربية بالاعتماد على مؤشرات التنمية المقسمة على أساس الجنس يتراوح ما بين (-٣٠ إلى -٢). وفيما يتعلق بمؤشرات تمكين المرأة في العالم العربي نجد أن نسبة النساء العربيات في البرلمانات لا تتجاوز ٥,٢٪ وتصل إلى ١٣٪ في المناصب الإدارية، وإلى نسبة ٣٠٪ من نسبة العمال المهنيين والفنيين، بينما لا يقتسمون سوى ٢٠٪ من نصيب إجمالي الدخل المكتسب، ويقدر قياس تمكين المرأة إجماليـاً بنحو ٠,٢٩. وينخفض ترتيب التنمية البشرية في العالم العربي كثيراً عندما يقاس بمؤشر تمكين المرأة ولا توجد سوى دولتين عربيتين قد ارتفع ترتيبها عندما أخذ هذا المؤشر في الاعتبار ألا وهما العراق والسودان.

بالإضافة إلى ذلك تنتشر في العالم العربي ظاهرة المرأة المعيلة، حيث تتولى المرأة في بعض السياقات الاجتماعية الفقيرة إعاشة الأسرة، الأمر الذي دفع إلى ظهور مصطلح تأنيث الفقير Feminization of Poverty. فيما يتعلق بظاهرة المرأة المعيلة تشير إحصاءات العالم العربي إلى وجود هذه الظاهرة بكثافة، إذ تصل النسبة في تونس إلى ١١٪ من الأسر تعولها امرأة، في مقابل ١٢,٦٪ في المملكة المغربية، وفى كل من اليمن والسودان تصل النسبة إلى نحو ١٢,٤٪ في كل منهما، وتصل النسبة في لبنان إلى حوالي ١٢٪. وفى حين يقدر حجم الأسر التي تعولها امرأة في مصر بنسبة تتراوح بين ١٦٪ : ٢٢٪ من إجمالي الأسر المعيشية، فإن هذه الأسر تتركز في الشرائح السكانية الأكثر فقراً. وإن كانت هناك بعض التقديرات التي ترى أن حجم الأسر التي تعولها نساء وتعيش في حالة من الفقر يصل إلى نحو ٣٣٪ مقارنة بنسبة ٢٢٪ هو حجم الأسر المعيشية التي يعولها رجال. وذلك يعنى إننا إذ تأملنا ظاهرة الفقر على أساس النوع، فسوف نجد أن الإناث هم الفئة الأكثر مشاركة في هذه الظاهرة، أو إننا إذا قسمنا مستوى الفقر في المجتمع إلى الفقر

والفقر المدقع، فإننا سوف نجد أن النساء هم الأكثر مشاركة في هذا المستوى الأخير. وإذا كانت هناك بعض السياسات الإصلاحية التي تبذل في اتجاه الارتقاء بأوضاع المرأة الاقتصادية عموماً، إضافة إلى تمكينها من مساحة أوسع في بناء قوة العمل، فإنه من الطبيعي أن يلعب المرصد العربي دوراً رئيسياً في متابعة النتائج التي تتحقق نتيجة لهذه الإصلاحات، أو تقف معوقا لها، وهو ما يعنى أن يسعى المرصد كذلك باتجاه طرح مجموعة من الحلول التي يمكن من خلالها مواجهة هذه المشكلات.

وارتباطا بالدعوات التي تضغط باتجاه الارتقاء بأوضاع المرأة العربية بعد إنشاء منظمة المرأة العربية ضمن جهود المجتمع العربي في سعيه لتطوير أوضاع المرأة العربية في مختلف المجالات. وطبقاً للاتفاقية فإن المنظمة يمكن أن تحقق أهدافها من خلال التعاون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية والعربية. إلى جانب ذلك فقد عقدت المنظمة عدة منتديات تحاول استكشاف كيف يمكن تحقيق التعاون بين المنظمة والمجتمع المدني. كما تسعى المنظمة إلى تأسيس مشروعات مشتركة مع جهات عديدة للنهوض بأوضاع المرأة، وهناك أربعة مجالات تهتم بها هي التربية والتعليم والصحة والإعلام والقانون. إلى جانب ذلك توجد مطالب بضرورة أن تعمل المنظمة باتجاه مواجهة ظاهرة التهميش الاجتماعي للأسرة العربية جميعها، أو لبعض أعضاء الأسرة، سواء كانت المرأة أو المسنين أو الطفولة، وإعادة إدماج من تم تهميشه لينطلق في مجرى المجتمع من جديد. على هذا النحو ينبغي أن يعمل الإصلاح الاجتماعي في مواجهة الظواهر السلبية المختلفة التي تتصل بالأسرة أو بأوضاع المرأة، حتى يمكن الارتقاء بأوضاع المجتمع العربي. استناداً إلى ذلك يمكن للمرصد العربي أن يلعب دوراً بارزاً في هذا الصدد، حيث يمكن رصد التطور في أوضاع المرأة العربية، إضافة إلى رصد حجم الإنجاز الذي تحقق في أداء المؤسسات العربية المعنية بالمرأة لأدوارها.

ونحن إذا نظرنا إلى حصار إنجاز جهود الإصلاح الاجتماعي والسياسي فيما يتعلق بتطوير أوضاع المرأة العربية فإننا سوف نجد أنه تم تحقيق الكثير في هذا الصدد. ففيما يتعلق بوجود المرأة

في البرلمان العربي نجد أن هناك طفرة كبيرة قد تحققت، وإن كانت ما تزال محدودة ففي الجزائر نجد أن المرأة شغلت ٢٨ مقعداً من بين ١٤٤ مقعداً بنسبة ١٩,٤٪ وفى البحرين شغلت ستة مقاعد من بين ٤٠ مقعداً بنسبة ١٥٪ وفى مصر من بين ٢٤٤ مقعداً شغلت المرأة ١٢ مقعداً (بالتعيين) بنسبة ١٢٪. وفى الأردن من بين ٥٥ مقعداً شغلت المرأة سبعة مقاعد بنسبة ١٢,٧٪ وفى المملكة المغربية من بين ٢٧٠ مقعداً شغلت المرأة ثلاثة مقاعد بنسبة ١,١٪ وفى عمان من بين ٥٥ مقعداً شغلت المرأة ثمانية مقاعد بنسبة ١٤,٥٪، وفى المملكة العربية السعودية من بين ١٢٠ مقعداً شغلت المرأة من ٢ — ٣ مقاعد بنسبة ١,٧٪ وفى اليمن من بين ١١١ مقعداً شغلت المرأة ثلاثة مقاعد بنسبة ٢,٧٪.

فإذا نظرنا إلى عدد النساء اللائي تم تعيينهن الآن وزيرات فإنه قد تم تعيين خمسة وزيرات في الجزائر منذ عام ١٩٦٢، ووزيرة في البحرين، ووزيرتين في مصر وستة وزيرات في العراق منذ ١٩٤٨، وثلاثة وزيرات في الأردن منذ ١٩٧٤ ووزيرتين في المملكة المغربية منذ عام ١٩٩٤. وهو ما يعنى أن على المرصد العربي أن يرصد التطورات التي تحدث بالنسبة لوجود المرأة في الحياة العامة إضافة إلى رصد المشكلات التي قد تقف في مواجهة اتساع وجود المرأة في الحياة العامة والحلول التي يمكن أن تقوم لتذليل أو حل هذه المشكلات.

٣ - تردي أداء النظام التعليمي حسبما يؤكد التراث النظري يعد التعليم قاطرة التحديث. بيد أن هذه القاطرة أصابها العطب في العالم العربي، بحيث نجدها لم تساعد على التحديث فقط، ولكنها أصبحت أيضاً آلية من آليات التخلف إلى حد كبير. فقد عانى نظام التعليم من مشكلات عديدة، أولها عدم قدرته على استيعاب كل من هم في سن التعليم، وإن استوعبهم ففي فصول مكتظة تقضى على أي محاولة لاكتساب العلم أو المعرفة، وعدم الاستيعاب الكامل لكل من هم في سن التعليم، لذلك نجد أن نظام التعليم لعب دوراً رئيسياً في اتساع مساحة الأمية في المجتمع. يعانى نظام التعليم في العالم كذلك من انخفاض معدل الطالب: الأستاذ، حيث الانخفاض الواضح لعدد المعلمين في مختلف المراحل التعليمية الأمر الذي يضر بالعملية التعليمية.

يضاف إلى ذلك تخلف المقررات الدراسية، فهي مقررات وموضوعات تجاوزها العصر، وأصبحت مهجورة إلى حد كبير. حتى طرق التدريس أصبحت عنيفة لا تنمى القدرة على الإبداع والتفكير وتعمق التبعية والأبوية والوجل من الجديد. ويزداد الأمر سوءاً حينما تتوافق مع هذه الأوضاع التعليمية المتردية انتشار ظاهرة ذات طبيعة إجرامية تتمثل في ظاهرة الدروس الخصوصية على مرأى ومسمع من الدولة والقانون، في غالبية المجتمعات العربية، بحيث لم يصبح التعليم تلقينا فقط، ولكنه أصبح أيضاً (ابتلاعاً) في كبسولات أو ملخصات. ومن الطبيعي أن نذكر في هذا الصدد تردي أوضاع المؤسسات التعليمية من حيث الأبنية والتجهيزات، بحيث لم تعد بيئة صالحة لتعليم العلم أو صناعة وإبداع المعرفة. ومما يزيد الطين بلة أن ميزانيات التعليم في العالم العربي محدودة للغاية لا تقارن بدول نامية مثل ماليزيا أو كوريا أو إسرائيل.

لذلك فإننا نجد أن نظام التعليم في مجتمعنا يعيش في حالة أزمة، وعلينا أن نرصد أبعاد هذه الأزمة من خلال مؤشرات عديدة، حتى نعرف مصدر الخلل، وحتى نؤسس السياسات الاجتماعية من أجل المواجهة.

٤ - العشوائيات والاستبعاد الاجتماعي بسبب متغيرات عديدة نذكر منها الأوضاع الاقتصادية المتردية وضعف إمكانيات الدولة العربية، إما بسبب الفساد أو بسبب نقص الموارد، أو حتى بسبب تسلط وسوء أداء الدولة الأبوية، فإننا نجد أن المجتمعات العربية تشهد ظاهرتين مترابطتين، الأولى ظاهرة النمو السرطاني للعشوائيات، التي تحيط بالمدن العربية وتحتل ساحة واسعة، ولها اعتبارها على خريطتها الأيكلوجية.

تتشكل هذه العشوائيات من واضعي اليد على هذه الأراضي رغماً عن أنف الدولة أو من وراء ظهرها. يسكنها المملقون الذين لا يجدون ما يستكملون به قوت يومهم. غالبهم ملفوظون لفظتهم أحياء المدينة الأخرى، أو هاجروا من الريف. هذه المناطق العشوائية لا تصل إليها في الغالب المرافق ولا الخدمات، مغلقة على نفسها كأنها في مجتمع غير المجتمع، لها ثقافتها، وضبطها الداخلي، تمتلئ ساحتها بأفعال إجرامية وانحرافية كثيرة. يعمل سكان العشوائيات في القطاع

الهامشي وفى السلع المغشوشة، وهم على صلة قوية بعالم المخدرات إن تعاطياً أو اتجاراً.

ويشبه المهمشون العشوائيات في كونهم مستبعدون من اهتمام الدولة والمجتمع، وعلى حين تتركز العشوائيات في مناطق أيكلوجية محددة يتوزع المهمشون على الخريطة العربية. فبغض النظر عن مكانهم أي إطارهم المكاني فهم مهمشون طالما أنهم مستبعدون من المشاركة على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، فالمهمشون الاجتماعيون هم الذين لا يمتلكون القدرة على المشاركة، أو هم فاقدون لرأس المال الثقافي والاجتماعي. والمهمشون في الاقتصاد هم الذين يتراوح عددهم في العالم العربي بين ٣٤٪ ، ٤٠٪ من السكان الذين يقعون تحت خط الفقر، ربعهم تحت خط الفقر المدقع، المهمشون في السياسة هم المستبعدون من المشاركة أو الذين لا يمتلكون القدرات اللازمة من أجل المشاركة.

وفى الثقافة المهمشون هم الأميون الذين تسربوا من التعليم أو الذين لم يلتحقوا به أو طردوا منه أصلاً. هؤلاء جميعهم يعيشون خارج النظام وخارج المجتمع تتراكم لديهم مشاعر الإحباط والتمرد، ومن ثم فهم دائماً الفتيل المنتظر لإشعال حرائق الفوضى. ارتباطاً بذلك ينبغي أن يسعى المرصد العربي إلى رصد أوضاع العشوائيات، وأحوال المهمشين، إما برصد حجم التوتر لديهم حتى لا يتحول إلى انفجار، أو لتطوير أوضاعهم حتى لا تصبح مولدة للتوتر والانفجار.

ثانياً: فاعلية المرصد في السياق الاجتماعي

في الصفحات السابقة عرضنا للأبعاد العامة للسياق الاجتماعي ومواضع الأزمة في نطاقه. وهى المواضع التي ينبغي أن تلقى متابعة من المرصد العربي، من خلال تطوير المؤشرات التي تساعد على تحديد اتجاهات تطور المشكلات أو الأزمة، وكذلك قياس حجم التوترات التي قد تقع في مختلف مناطق السياق الاجتماعي، لتأسيس السياسات التي تستجيب لمصادر التوتر أو تعمل على تصريفها. ارتباطاً بذلك يمكن للمرصد العربي أن يلعب أدواراً عديدة نذكر أمثلة لها فيما يلي:

١- متابعة المرصد لحالة الأسرة من الضروري أن يهتم المرصد العربي بمتابعة الأوضاع الأسرية عن طريق تطوير المؤشرات المختلفة التي يمكن بواسطتها قياس مستوى تماسك أو استقرار الأسرة العربية. بواسطة هذه المؤشرات أيضاً يمكن قياس حجم التغير الذي حدث في بناء الأسرة العربية، سواء في مضامين الأدوار أو في طبيعة العلاقات طبيعة وحجم التفاعلات داخل الأسرة العربية. كذلك قدر التغيير في منظومة القيم المنظمة للتفاعل داخل بناء الأسرة العربية. كذلك يمكن للمرصد أيضاً تطوير بعض المؤشرات المتصلة بالظواهر الانحرافية التي تقع على ساحة الأسرة العربية، كظاهرة الزواج العرفي، كذلك ظاهرة العنف داخل الأسرة وبين أطرافها، إضافة إلى التطرق إلى مكانة المرأة في بناء الأسرة، ما هو التغير الذي أصاب مكانتها وأدوارها، وانعكاس ذلك على اهتزاز أو استقرار البنية الأسرية ذاتها.

إلى جانب ذلك يمكن للمرصد الاجتماعي أن يرصد الظواهر والمشكلات التي تتعلق بالأسرة كمشكلات الانهيار الأسرى متمثلة في عدد وقائع الطلاق. إلى جانب ذلك يمكن أن يعمل المرصد في اتجاه بناء أو تأسيس السياسات والبرامج الملائمة للحفاظ على الأسرة العربية ومواجهة مشكلاتها، وإذا كانت هناك بعض السياسات التي توجه للحفاظ على بناء الأسرة، فإنه يمكن للمرصد أن يطور المؤشرات لتقييم فاعلية هذه السياسات.

٢- تقييم المرصد لحالة النظام التعليمي من الممكن أن يلعب المرصد العربي دوراً أساسياً فيما يتعلق برصد حالة النظام التعليمي. بداية يمكن للمرصد أن يحدد حالة العملية التعليمية من حيث جوانبها الشكلية أو الخارجية كمعدل الطلاب: الفصل، أو معدل الطلاب: الأستاذ. إضافة إلى إمكانية تطوير المؤشرات التي تقيس كفاءة النظام التعليمي من حيث قدرته الاستيعابية، وحجم الذين حرموا من الالتحاق به، وكذلك حجم الذين تسربوا منه خلال المراحل التعليمية المختلفة. بالإضافة إلى ذلك يمكن للمرصد العربي أن يقيم لنا مستوى حداثة وعصرية المقررات التعليمية ومدى ملاءمتها لتأهيل متعلمين مبدعين قادرين على بناء مجتمع المعرفة. كذلك تقييم مدى التكامل بين مضامين المراحل التعليمية المختلفة وحتى الجامعة.

بالإضافة إلى ذلك يمكن للمرصد أن يدرس المشكلات التي يعانى منها النظام التعليمي كمشكلة عدم الاستيعاب أو التسرب، أو تخلف المقررات والمضامين الدراسية، أو مشكلة الدروس الخصوصية حتى يستطيع أن يؤسس السياسات والبرامج التي تيسر تقديم حلول لها.

٣- متابعة المرصد العربي لنوعية الحياة في الحضر من المؤكد أن عالمنا العربي يعيش حالة من النمو الحضري غير المتوازن أو المشوه، الذي يهدد بالانقسام الداخلي لمختلف الأقطار العربية، إلى مراكز حضرية مكتظة ومتقدمة وفق معايير حضرية عديدة وسياقات ريفية أوضاعها الاجتماعية متردية، بحيث أدى هذا الوضع المستقطب إلى ظهور كثير من المشكلات التي أصبحت معوقة لتطور المجتمع، وتحتاج إلى تطوير سياسات إصلاحية تعيد التوازن إلى بناء المجتمع. وفى هذا النطاق يمكن أن يؤدى المرصد العربي المهام التالية:

أ- تحديد معدلات النمو الحضري على الصعيد العربي والقطري واتجاهات هذا النمو، وهل هذا النمو يتوازى مع معدلات النمو العالمي أم يتقدم عليها أم يتخلف عنها. كذلك يمكن للمرصد أن يحدد طبيعة توازن هذا النمو، أو حالات التشوه التي أصابته أو نتجت عنه، وما هي طبيعة وخصائص نوعية الحياة الحضرية، وهل يساعد النمو الحضري الحادث الآن في المجتمع العربي، بما في ذلك المجتمعات القطرية، على توليد وإنتاج التوترات في السياقات الحضرية، بما قد يؤدى إلى هز الاستقرار الاجتماعي، أن أم النمو الحضري على الصعيد العربي والقطري يساعد على تجسيد سياسات الإصلاح الاجتماعي، ومن ثم ترسيخ الاستقرار الاجتماعي.

ب- رصد مشكلات النمو الحضري في المجتمع العربي والأقطار العربية، من هذه المشكلات، تعمق حالة الاستقطاب الريفي (البدوي) الحضري، وتأثير ذلك على توازن التحديث الاجتماعي، وأيضاً على إمكانيات الإصلاح الاجتماعي للنمو الحضري المشوه. كذلك مشكلة تدمير البيئة الحضرية سواء كانت البيئة الطبيعية أم الاجتماعية أم الثقافية. ومستويات التلوث والازدحام الحضري إلى جانب ذلك رصد حالة العشوائيات الحضرية، حيث تردى أوضاع المجتمعات العشوائية في الحضر العربي، مما يجعل هذه العشوائيات قنبلة موقوتة وقابلة

للانفجار في غالبية المدن والمراكز الحضرية العربية. يضاف إلى ذلك تردى نوعية الحياة في كثير من المدن العربية، استناداً إلى مؤشرات العالمية، أو حتى المتعلقة بالمجتمعات المناظرة. حيث يعمل المرصد على تتبع التطورات الإيجابية والسلبية فيما يتعلق بهذه المشكلات وعلاقة ذلك بحالة الاستقرار الاجتماعي.

ج - تقييم فاعلية السياسات الحضرية سواء تلك التي تسعى إلى ترشيد النمو الحضري، ومدى قدرة هذه السياسات على إصلاح التشوه الحضري في بعض المجتمعات العربية بما يحقق النمو المتوازن للمجتمع، كذلك السياسات الموجهة لتطوير أوضاع العشوائيات بما يساعد على إدماجها في بنية المدينة العربية بحيث لا تظل سيفاً مسلطاً على استقرارها، تدمره في أي لحظة، أو الخاصة بالحفاظ على البيئة الحضرية أو الارتقاء بنوعية الحياة الحضرية. بحيث تساعد هذه السياسات على تحقيق الاستقرار الاجتماعي. ومن الطبيعي أن يقوم المرصد برصد فاعلية هذه السياسات استناداً إلى معدلات أداء هذه السياسات، ووفقاً للمؤشرات التي تحقق مدى ملاءمة هذه المعدلات في الأداء.

٤ - متابعة المرصد لحقوق الإنسان العربي من المؤكد أن قاطرة التحديث أو الإصلاح الاجتماعي سوف تندفع بقوة وفعالية إذا عاش الإنسان العربي في ظل حالة من العدالة الاجتماعية فيما يتعلق بتوزيع مختلف فرص الحياة، إضافة إلى مراعاة الحقوق الأساسية للإنسان. بحيث يؤدي تحقق هذه الظروف إلى تعمق انتماء الإنسان العربي لمجتمعه وولائه لهذا المجتمع وارتباطه به. وعلى هذا النحو يسعى المرصد الاجتماعي إلى تتبع مدى تحقق هذه الأبعاد سواء على المستوى العربي أو المستوى القطري وفى نطاق ذلك يمكن أن يقوم المرصد بالمهام التالية:

أ- رصد حالة العدالة الاجتماعية والتوزيعية في العالم العربي، أو على المستويات القطرية، فيما يتعلق بتوزيع مختلف فرص الحياة التعليمية والاقتصادية والمعيشية والترفيه والثقافية والسياسية. ومدى التحيز الذي قد يؤثر في التوزيع العادل لهذه الفرص. كذلك رصد أوضاع التحيز الاجتماعي سواء على أساس الدين، العرق، الطائفة، الإقليم أو النوع. وقدر الاختلالات التي تصيب حالة

العدالة التوزيعية من جراء هذا التحيز، إضافة إلى رصد حالة حقوق الإنسان في المجتمع العربي عامة والمجتمعات القطرية، وما هي المؤسسات المعنية بمراعاة تجسيد العدل الاجتماعي أو التي تحرس حقوق الإنسان وخريطة انتشارها على الصعيد العربي والقطري.

ب- تحديد المشكلات الاجتماعية الناتجة عن عدم مراعاة العدل الاجتماعي كانتشار البطالة في بعض الشرائح أو السياقات الاجتماعية، أو التفاوت في التمتع بمختلف فرص الحياة بين مختلف الفئات الاجتماعية استناداً إلى متغيرات الدين، الطائفة أو العرق، أو الإقليم أو الانتماء السياسي. يضاف إلى ذلك رصد أوضاع الأقليات ومدى وجود نوع من التمييز الاجتماعي. إلى جانب ذلك يهتم المرصد العربي برصد انتهاكات حقوق الإنسان سواء على الصعيد العربي أو الصعيد القطري.

ج- تقييم السياسات الاجتماعية على الصعيد العربي أو على مستوى المجتمعات القطرية، تلك التي تهتم بتحقيق العدالة الاجتماعية فيما يتعلق بتوزيع مختلف فرص الحياة، أو المتعلقة بالتأكيد على حقوق الإنسان وما هي معدلات إنجاز هذه السياسات استناداً إلى المؤشرات العالمية التي تقنن التقدم أو التردي في هذه الجوانب، وما هي المتغيرات التي تدعم أو تعوق فاعلية هذه السياسات، ثم مدى إسهام هذه السياسات في تحقيق الاستقرار الاجتماعي سواء على الصعيد العربي العام أو على الصعيد القطري، إضافة إلى محاولة التنبؤ بالتطور المحتمل سواء على مستوى تحقق العدالة الاجتماعية أو احترام حقوق الإنسان على المدى الزمني القريب أو البعيد.

٥ - رصد حالة التهميش الاجتماعي على الصعيد العربي بالنظر إلى الحالة المثالية للمجتمعات، وفى هذا الإطار ينبغي التعرف على مدى وجود إدماج لكل الفئات الاجتماعية في المجرى الرئيسي للمجتمع، بحيث تتحول مختلف الفئات الاجتماعية إلى طاقة دافعة لتحديث التجمع، أو إلى إمكانيات تساعد على إصلاح أوضاعه إذا كانت هناك بعض الاختلالات التي تتصل بالعلاقة بين بعض الفئات والمجتمع، وفى هذا الإطار يمكن أن يقوم المرصد بالمهام التالية:

أ- رصد حالة التهميش الاجتماعي لبعض الفئات الاجتماعية وإقصائها من التمتع ببعض فرص الحياة، كالتعليم، والعمل والتمتع بالرعاية الصحية، والفرص الثقافية، إضافة إلى إقصائها من المشاركة الاجتماعية والسياسية، وتعد المرأة والشباب والمسنين والطفولة والفقراء من الفئات المهمشة اجتماعياً. وفى هذا الإطار يقوم المرصد برصد حالات التهميش الاجتماعي، وحجم هذا التهميش ومساحته في المجتمع ومدى احتمالات اتساع نطاق التهميش الاجتماعي أو تقليص نطاقه، وما هي العوامل أو الظروف المسئولة عن ذلك.

ب- رصد المشكلات الناتجة عن حالة التهميش الاجتماعي، كالعنف والإرهاب، وارتفاع معدلات الجريمة والانحراف، وانتشار تعاطي وإدمان المخدرات وانسحاب بعض الفئات الاجتماعية من المشاركة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وانخفاض الإنتاجية. كذلك رصد الاحتمالات المستقبلية لهذه المشكلات، إضافة إلى علاقتها بتوليد التوترات التي قد تهز الاستقرار الاجتماعي للمجتمع العربي أو بعض مجتمعاته القطرية، ومدى تقييد هذه المشكلات أو إعاقتها لجهود الإصلاح على مختلف المستويات.

ج- تقييم فاعلية السياسات الاجتماعية التي تسعى إلى إعادة الإدماج الاجتماعي سواء تلك السياسات التي تسعى إلى توفير مختلف فرص الحياة بالنسبة للفئات المهمشة، أو تلك السياسات التي تسعى إلى رفع وإلغاء القيود المفروضة على مشاركة بعض الفئات الاجتماعية، إضافة إلى تقييم السياسات الاجتماعية التي تسعى إلى تطوير قدرات بعض الفئات الاجتماعية المهمشة من أجل تمكينها من المشاركة الاجتماعية الفعالة، إلى جانب السياسات الاجتماعية التي تسعى إلى رعاية بعض الفئات الاجتماعية كالطفولة والمسنين، بما يساعد على تعميق ارتباطها بالمجتمع وانتمائها له، على أن تسعى هذه المتابعة أو التقييم إلى تحديد قدر نجاح سياسات الإدماج الاجتماعي في تحقيقه بالنسبة لمختلف الفئات الاجتماعية، وبالنظر إلى المؤشرات الاجتماعية المحددة لذلك.

ثالثاً: مؤشرات قياس الأوضاع الاجتماعية

يمر تأسيس المؤشر الاجتماعي عادة بمرحلتين، في إطار المرحلة الأولى يتم تحديد المتغيرات التي سوف تشارك في بناء المؤشر، وفى المرحلة الثانية يتم بناء المؤشر استناداً إلى البيانات الإحصائية والكيفية المتعلقة بالمتغيرات التي شاركت في بنائه. وفى أعقاب بناء هذه المؤشرات يمكن الاستفادة منها في قياس حالة المتغيرات موضع المتابعة على المستوى القومي أو القطري أو القطاعي، مع الأخذ في الاعتبار أن بناء المؤشر سوف تشارك فيه المعطيات التي أخذت عن الصعيد القطري أو القومي. ونعرض فيما يلي لنماذج افتراضية لتأسيس بعض المؤشرات على سبيل المثال لا الحصر.

١- مؤشر التهميش الاجتماعي

يقيس هذا المؤشر حالة الاستبعاد الاجتماعي التي قد تقع على المستوى القومي أو القطري. وما هي الظروف أو العوامل المسئولة عن عدم الإدماج الاجتماعي، ويتحدد بناء هذا المتغير الذي يقيسه المؤشر بالمتغيرات الفرعية التالية:

أ- مساحة العشوائيات، مواقعها، ومعدلات نموها.

ب- حجم وخصائص الفئات الاجتماعية المهمشة أو المستبعدة.

ج- أشكال أو أنماط التهميش الاجتماعي.

د- المشكلات المرتبطة بحالة التهميش الاجتماعي.

هـ- سياسات الدولة في مواجهة التهميش الاجتماعي.

٢- مؤشر نوعية الحياة

نستهدف من بناء هذا المؤشر قياس طبيعة نوعية الحياة التي يعيش في إطارها الإنسان العربي سواء على الصعيد القطري أو القومي، ومعدلات النمو أو التراجع فيما يتعلق بالفرص التي يحصل عليها الإنسان العربي، وتشكل بناء نوعية الحياة التي يعيشها. ويمكن أن يستند بناء المتغير الذي يقيسه هذا المؤشر إلى المتغيرات الفرعية التالية:

أ- التعليم والأمية.

ب- الإسكان والمرافق.

ج- البطالة وفرص العمل.

د- حالة الصحة العامة، وتوزيع الخدمات الصحية.

هـ- مدى إشباع الحاجات الأساسية.

و- مدى الرضاء العام عن نوعية الحياة.

ز- العدالة في توزيع فرص الحياة.

٣- مؤشر الاستقرار الاجتماعي

ونحاول الاستفادة من هذا المؤشر – بعد تأسيسه – في قياس حالة الاستقرار الاجتماعي، مدى ترسخ هذا الاستقرار أو اهتزازه. ويمكن أن يتضمن المتغير الذي يقيسه هذا المؤشر المتغيرات الفرعية التالية:

أ- حجم وأنماط العنف الاجتماعي.

ب- حوادث الإرهاب.

ج- الاحتجاجات والتظاهرات.

د- الفئات الخارجة على النظام (التي تقود العنف والاحتجاج).

هـ- انتشار المخدرات والفساد والانحراف الاجتماعي.

و- شبكات الأمان الاجتماعي.

ز- سياسات الدولة في مواجهة مظاهر عدم الاستقرار الاجتماعي.

٤- مؤشر أوضاع الفئات الاجتماعية

تسعى من بناء هذا المؤشر والاستفادة منه في القياس إلى التعرف على أحوال الفئات الاجتماعية المختلفة. ومدى اتجاه أوضاع هذه الفئات الاجتماعية إلى الأفضل أو إلى الأسوأ.

استناداً إلى ذلك سوف نحاول التعرف على أوضاع الفئات التالية باعتبارها متغيرات فرعية لبناء المؤشر:

أ- حالة التهميش أو الإدماج الاجتماعي للمرأة.

ب- أوضاع الشباب ومشكلاتهم.

ج- حالة الطفولة ومشكلاتها.

د- حالة المسنين والخدمات المقدمة لهم.

هـ- مشكلات الفئات الاجتماعية.

و- سياسات الدولة للارتقاء بأوضاع الفئات الاجتماعية.

٥ - مؤشر تمكين المرأة العربية

من المؤكد تحقق إصلاحات كثيرة تستهدف تطوير أوضاع المرأة العربية لإلغاء تهميشها وتوسيع مساحة المشاركة أمامها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولقياس حجم الإنجاز الذي تحقق في هذا الصدد يمكن تطوير مؤشر قياس تمكن المرأة العربية استناداً إلى المتغيرات الفرعية التالية التي تساهم في بناء المؤشر.

أ - معدل مشاركة المرأة في قطاعات العمل الرسمي.

ب - معدل المشاركة السياسية للمرأة على أصعدة مختلفة.

جـ - معدل مشاركة المرأة في قطاع المجتمع المدني.

د - معدل المرأة المعيلة في المجتمع بالنظر إلى الرجل.

هـ - حالة التشريعات فيما يتعلق بتمكين المرأة.

الفصل الخامس

حالة الثقافة العربية ومؤشرات رصدها

مقدمة

لاشك أن المجال الثقافي في المجتمع العربي المعاصر يموج بتفاعلات عديدة، وتزداد سخونة هذه التفاعلات لأن القضايا التي يدور حولها التفاعل ساخنة ومحورية، ولأن وجهات النظر التي تقدم بشأنها متباينة تصل على حد الاستقطاب، فهناك غزو ثقافي لثقافتنا القومية يقف منه البعض موقف إيجابياً باعتباره أحد العوامل التي سوف تساعد في تطور الثقافة ومن ثم تطوير المجتمع، بينما يراه البعض الأخر اختراقا ينتهك حرمة الثقافة، يمزقها إربا كمدخل لتمزيق نسيج المجتمع، وبين الموقفين وجهات نظر محدودة تحاول أن تتبنى مواقف موضوعية دون أن تسقط في أسر الاستقطاب ترى الأمور دائماً بوجهين، إيجابي وسلبي أو علينا أن نكون انتقائيين لما يفد إلينا نختار ما يدعم بنية ثقافتنا، ونرفض ما يضر أمننا الثقافي.

وهناك حديث عن التأثيرات السلبية التي تتعرض لها الهوية. هي الأخرى معرضة للاختراق، وهناك أيضاً وجهات نظر متباينة بعضها يذهب إلى استعادة هويتنا الماضية، الأصيلة والسلفية، في كامل قوتها، فهي درعنا الذي نحتمي به من السقوط تحت السنابك ثم إنها طاقتنا التي تمنعنا وتدفعنا إلى العمل والبناء واكتساب القوة من بعد ضعف. في مقابل ذلك قد جد وجهة النظر التي تؤكد أن الزمان الماضي قد تولى، وعلينا أن نتعامل بمفردات الزمان الحاضر، إذا كان الضرب بهويته المعاصرة قد أسس التقدم، فلماذا لا نكتسب ذات الهوية هنا ندفع بمجتمعاتنا على طريق التطور والتقدم، لما لا نأخذ بأسباب التحديث والتقدم، ليكون اختيارنا قبل أن يفرض علينا، وبين هذين الموقفين مواقف متنوعة، انتقائية بطبيعتها، ضعيفة في أساسها لأنها لم تعثر على الآلية الملائمة التي تجعل الانتقاء متوازن يحافظ على جوهر الهوية وفى ذات الوقت يجعلها قادرة على طرق سبيل التقدم.

ما أشرت إليه فيما يتعلق باللغة والهوية، يمكن أن يحدث بالنسبة للإعلام، واللغة والمنظومة الثقافية والسلوكية التي تشكل بعداً أساسياً في نوعية الحياة اليوم. فنحن نعيش في عصر المواجهة الحادة بين ثقافة انحدرت إلينا من التراث تصنع هويتنا ونوعية حياتنا، وتنظم تفاعلاتنا اليومية،

وبين ثقافة جاءتنا من الخارج، غريبة علينا لكنها تملك أدوات الانتصار فهي مسلحة بتكنولوجيا الإعلام والمعلومات، وتدعمها كذلك قوة المعرفة التي توصلت إليها والتي يتراكم رصيدها بصورة متصاعدة يضاف إلى ذلك أن ثقافتنا تراثية مساحة الحرام تتسع فيها، أحياناً يكون الإبداع أو التعبير الثقافي مقيداً بمواثيق الموروث الثقافي وأحياناً أخرى يكون محكوماً بسلطة الحاضر.

ذلك يعنى أن بنيتنا الثقافية تمر الآن بمرحلة من التحول المتسارع، أو هي مرحلة من المواجهة الحادة التي يحتمل أن تكون نتيجتها حاسمة، فإن الإبقاء على منظومتنا الثقافية، وهويتنا ولغتنا، متعافية وحية قادرة على التفاعل والاستيعاب بما يقوى البنية الثقافية، وإما الانسحاب الكامل، ولا حل وسط والتحول إلى هباء تذروه الرياح.

ومن الطبيعي أن يتطلب هذا التفاعل إلى حد الأمية حتى يمكن لنا أن نحدد مواضع القوة ومواضع الضعف المؤسسي للسياسات التي تعظم مساحة القوة وتقلص الضعف. ومن الطبيعي أن يفرض ذلك علينا التعرف على جوانب الأزمة في ثقافتنا، وما هي المشكلات الثقافية التي نعانى منها، والتي ينبغي رصدها تمهيداً لتأسيس السياسات التي تساعد على استعادة عافيتنا الثقافية.

أولاً: مظاهر الأزمة الثقافية العربية

المؤكد أن الثقافة العربية المعاصرة تواجه أزمة. وهذه الأزمة وليدة متغيرات عديدة، بعضها يرجع على جهود هذه الثقافة، التي لم تستطع أن تقود التحديث لأن تحديث المجتمع كان أسرع منها، وتحقق وفق منظومة قيمية مغايرة. وقد تحدث المجتمع العربي، على الأقل في بعض جوانبه ولم تتحدث الثقافة بنفس القدر، وإذا كان التحديث الثقافي والفكري هو الذي قاد التحديث الاجتماعي في الغرب. فإن العكس قد حدث عندنا. من المتغيرات التي أثرت على ثقافتنا أيضاً التحولات الاجتماعية المتسارعة التي خضع لها المجتمع العربي في النصف الثاني من القرن العشرين، يضاف إلى ذلك ثقافة العولمة المستندة إلى آليات قوية ابتداء من منظومة القيم التي تعمل وفقاً لها الشركات المتعددة الجنسية، إلى تكنولوجيا الإعلام والمعلومات القوية وحتى

الطلب المباشر من بعض القوى العالمية بتغيير مفرداتنا الثقافية، ذلك يعنى أن بنيتاً الثقافية تعانى من أزمة لها مظاهر عديدة نعرض لبعضها.

١ - انهيار منظومة الثقافة والقيم الوضع الطبيعي بالنسبة لأي مجتمع متماسك يتمثل في أن تكون له منظومته القيمية التي تشكل محور ثقافته. وهى المنظومة التي تنظم التفاعل الحادث على ساحته، إضافة إلى أن هذه المنظومة القيمية التي توجه سلوكيات البشر في مختلف المجالات الاجتماعية لكونها تحاصرهم من جوانب عديدة، فالبشر يستوعبون قيمها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية لتشكل ضمائرهم، ثم إن هذه القيم ذاتها موجودة على هيئة أعراف ومعايير تحتكم إليها سلوكيات البشر في مختلف المجالات. الثقافة إذا تتضمن المنظومة القيمية التي تؤكد تماسك البشر مع بعضهم البعض ليشكلوا مجتمعاً وجماعات داخل هذا المجتمع.

غير أن المتأمل لدافع ثقافة المجتمع العربي يجد أنها تعرضت لعوامل كثيرة أضعفتها. من هذه العوامل عملية التحديث الاجتماعي والاقتصادي في غياب التحديث الثقافي. فالقيم التي حكمت عملية التحديث هى قيم غربية بالأساس يتناقض بعضها مع الموروث الثقافي، من هذه العوامل أيضاً التحولات الاجتماعية المتسارعة والتي تحققت فى ظل أيديولوجيات متباينة انضمت بعضها إلى منظومات قيميية لم تكن على انسجام مع منظومة قيم الثقافة العربية. عامل ثالث يتمثل فى هذه الثقافة لم تلقى الدعم الكافى من أيديولوجيا الأنظمة السياسية المتتابعة، بل إننا نجد أن بعض هذه الأيديولوجيات قد طرحت منظومات قيمية بديلة وربما مناقضة. عامل رابع يتصل بعدم الاتجاه إلى تحديث الثقافة والبرهنة على ذلك أننا بعد عدة عقود من التحديث بدأنا نتحدث اليوم عن "تجديد الخطاب الدينى" ويضاف إلى ذلك الاختراق الثقافى الذى نتعرض له الآن، والذى يتغلغل فى حياتنا ليغرس مفرداته فى طبقات ثقافتنا، فى اللغة، وفى منظومة القيم، وفى سلوكيات الحياة اليومية.

ولقد كان من نتيجة ذلك أن انهارت ثقافتنا ومنظومتنا القيمية. وبهذا الانهيار للقيم والمعايير والقواعد الأخلاقية سيطرت على حياتنا حالة الأنومى والتى تعنى أن سلوكيات البشر فى

حياتهم اليومية تصبح ذات طبيعة عشوائية. وإذا غابت عن المجتمع ثقافته الضابطة يمتلئ هذا الفراغ بثقافات أغلبها غير سوي ومنحرف، كثقافة التطرف، إلى جوار ثقافة الجنس والعرى، ثقافة تعاطى المخدرات إلى جانب ثقافة الانسحاب وعدم الانتماء وتحتاج هذه الحالة الثقافية إلى متابعة، لنتعرف إلى أى حد وصل الانهيار، وما هى السياسات الأكثر ملاءمة من أجل المواجهة، ثم ما هى مؤشرات الانهيار الثقافى، ذلك جميعه يدخل فى نطاق اهتمام المرصد العربى.

٢ - **أزمة الهوية** وتتصل بأزمة الثقافة، والمتأمل لأوضاعنا العربية يكتشف وجود ملامح لأزمة الثقافة، والمتأمل لأوضاعنا المصرية يكتشف وجود ملامح لأزمة الهوية وهذه الأزمة تتجلى من خلال أبعاد عديدة. طبيعة نظرتنا إلى العالم، هى تستند إلى مصاغ التراث أم أننا نعيش حالة الهوية التابعة. سلوكياتنا اليومية فى المأكل والملبس ونوعية الحياة اليومية التى نعيشها هى تعكس لزوميات التراث، أم أنها أفلتت لتستظل بقيم ومرجعية الثقافة العربية، وإذا كانت الهوية هى نتاج لتزاوج أقوى عناصر التراث مع أقوى عناصر الحاضر، الذى قد يكون محلياً أو إقليمياً أو عالمياً. فإن هذا التزاوج لم يتحقق عندنا. ونتيجة لذلك فنحن نعيش حالة تفتت أو تشرذم الهوية، هوية تتطرف لتكتسى بالتراث وتستظل بعباءته، وتتمسك بأستاره، وتتطرف وتعنف وتمارس الإرهاب انتصارا له، فى مقابل هوية ترى ضرورة أن تستوعب مفردات أو عناصر الهويات الأكثر حداثة، ولنحاصر التراث ونغلق عليه بابه. وإذا كانت الهوية قيماً وسلوكيات ونوعية حياة، فلنتسلح بها حتى نكون قادرين على بناء التحديث وطريق سبل التقدم. أزمة الهوية تتجلى وفق متصل على أحد أقطابه تقف فتاة منقبة تتسع مساحة الحرام لديها حتى تكاد أن تصنع خصومة مع الدنيا أو مع العالم المحيط، فى مقابل فتاة على القطب الأخر تدخن الشيشة مع صديق لها، صراحة وعلنا، ترى أن الدنيا مخلوقة لكى تعاش، ولا معنى لمساحة حرام فيها.

ومن الطبيعى أن تؤدى أزمة الهوية إلى أزمة الانتماء، وحتى إلى أزمة المواطنة، ومن المنطقى أن تؤدى هذه الأزمة إلى خلق مشكلات أو أزمات عديدة كالانسحاب من المجتمع بحثاً عن هويات مغايرة أو ضعف الانتماء للمجتمع لأنه لم يعد يشكل مرجعية هويتنا، أو الهروب هجرة

إلى الخارج أو تطرفاً إلى الداخل أو إلى التراث، فى هذا الإطار يمكن للمرصد العربى أن يتابع حالة أزمة الهوية العربية لتحديد عوامل هذه الأزمة ومتتالياتها، وما هى السياسات التى يمكن ابتداعها لتأكيد دور اللغة فهي الوعاء الذى نحتفظ فيه بمضامين الثقافة، ثم إنها لغة التواصل أو التفاعل اليومى بين البشر، بالإضافة إلى ذلك فاللغة عنصر من عناصر التراث، وهى التى تشكل التعبير الرمزى للثقافة. يضاف إلى ذلك أن اللغة العربية هى لغة الدين لذلك اكتسبت فى حد ذاتها قدراً من الاحترام وقدراً من القداسة.

الحالة المثالية أن تكون اللغة هى آلية التواصل الاجتماعى والثقافي فى مختلف المجالات، بينما يمثل انكماش فاعلية اللغة وتآكل التواصل من خلالها أحد معالم الانهيار الثقافى واللغوى، على السواء. ونحن إذا تأملنا الواقع العربى اليوم فسوف نجد تحديات كثيرة تفرض على لغتنا العربية التى هى بعد محورى فى ثقافتنا، كما أنها مكون قاعدى فى هويتنا.

من هذه التحديات الاختراقات اللغوية التى حدثت للغتنا العربية. فى مجتمعاتنا العربية شرائح اجتماعية لا بأس بها، ربما هى شرائح النخبة، لا تتحدث العربية بصورة صحيحة، بينما هى قادرة على التواصل باللغة الفرنسية أو الإنجليزية بفصاحة وإبداع، حتى لم تبذل جهداً فى محاولة إتقان لغتها كما تتقن اللغات الأجنبية، حتى أصبح الأمر أحياناً نوعًا من الوجاهة الاجتماعية. من التحديات الصارخة أيضاً أنه بدلاً من أن تعمل مؤسساتنا التعليمية على تعريف المعارف إلى اللغة العربية إذا بها تعمل على أن يكون التدريب فى نطاقها باللغة الإنجليزية، فى لغة السادة أو ربما يكون استخدامنا للغة طريقاً لأن نحقق التقدم مثلهم. فى عالمنا العربى جامعات بكاملها تتحول إلى الإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية لتصبح هى لغة التعليم والتواصل أو لتنحى لغتنا العربية جانباً، وإذا كان ذلك يحدث بالجامعة التى تشغل قمة الهرم التعليمى فمن الطبيعى أن يكون عزل اللغة أو حصارها فى المراحل التعليمية القاعدية أشمل وأعرق.

ويشكل تسرب مفردات اللغات الأجنبية فى بنية لغتنا أحد التحديات كذلك. فى مجتمعات الخليج تتسرب مفردات اللغات الهندية أو الأردية والفارسية والإنجليزية إلى اللغة العربية، وفى

المغرب العربى كما فى المشرق تتسرب مفردات اللغة الفرنسية لتصبح هى مفردات التعبير عن مكنونة البشر وفى القلب أو الوسط العربى أسماء الشركات أصبحت هجيناً بين اللغة العربية واللغة الإنجليزية أو الفرنسية، بحيث قد يؤدى تسرب مفردات اللغات الأخرى إلى بنيتنا اللغوية إلى تشتت هويتنا وبخاصة فى مكونها اللغوى.

وتشكل اللهجات المحلية تحدياً كبيراً للغة العربية. بحيث نجد أن اللهجات المحلية هى لغة التواصل اليومية للنخبة والجماهير على السواء يضاف إلى ذلك ظهور بعض اللهجات الخاصة أو الفئوية كلغة الشباب، مفردات جديدة تعبر عن معانٍ قديمة، لا يستطيع إدراك رموزها أو شفرتها سوى الشباب. واستمرار ذلك إضافة إلى اللهجات المحلية يحدد دائماً بتقلص مساحة الاستعانة باللغة العربية فى التواصل ومن ثم انسحابها من عالم الحياة اليومية.

فى مواجهة ذلك يمكن للمرصد العربى أن يلعب دوره. حيث يمكن أن يسعى لتحديد حجم الأزمة، وفى أى الأطر الاجتماعية تتجلى الأزمة بصورة أوضح، وتؤثر هذه الأزمة اللغوية على الهوية والثقافة، ثم محاولة اقتراح السياسات التى من المحتمل أن تؤدى لاستعادة اللغة العربية لسيادتها على أرضها.

٣ - أزمة الإعلام العربى الإعلام الوطنى هو الآخر يعيش حالة أزمة. تأمل هذه الأزمة يكشف أن لها أبعاداً عديدة. من أبعاد هذه الأزمة أن إعلامنا العربى متخلف فنياً وتكنولوجياً ومن ثم فقد خسر منذ البداية معركة الدفاع عن الثقافة أو الهوية العربية. إعلامنا إعلام يفتقد المرجعية، كما يفتقد التعبير عن مشروع اجتماعي يمكن أن يصبح آليتنا فى النهوض بالأمة. إعلامنا العربى وفق منظومة القيم العربية والقيم الإسلامية الثابتة إعلام تابع لإعلام أقوى منه، هو إعلام العولمة، ينقل عنه الصور والمعانى التى تدمر ثقافة مجتمعه، وقد يذهب بثوابت أمته. إعلامنا لا يختلف عن الإعلام الغربى فى النوع بل فى الدرجة فقط. فساحة المكون الغربى واسعة فى إعلامنا على حساب تآكل مساحة الإعلام القومى.

الجنس والأغانى الهابطة والعري، والقيم الفاسدة والمنحرفة، جميعها صور وقيم ومعانٍ تتدفق لواقعنا من خلال الإعلام فى مقابل ذلك تتردى قيم النقاء والطهارة والتقشف والاستقامة التى تشكل القاعدة الأبرز لتراثنا فى هذا الإطار فمن الضرورى أن يعمل المرصد العربى لرصد حدود الأزمة الإعلامية، وفى أى اتجاه تسير بنا هذه الأزمة، وما هى السيناريوهات المحتملة حتى يصبح هذا الإعلام قومياً يدعم الهوية والثقافة القومية على السواء.

غير إننا إذا تأملنا جهود الإصلاح فى مجال الإعلام. وهى الجهود التى بدأت مع العقد الأخير قبل نهاية القرن العشرين تحققت إنجازات كبيرة على صعيد الإعلام العربى. ويمكن رصد هذه الإنجازات أو التطورات على المستوى المادى بزيادة إصدار الصحف العربية، إضافة إلى إطلاق الأقمار الصناعية العربية وزيادة عدد القنوات الفضائية العربية إلى جانب زيادة عدد هوائيات الأقمار الصناعية العربية، إضافة إلى انتشار الحاسبات الآلية وخدمة الإنترنت" واستخدام هذه الآليات من قبل الجماهير العربية، بطبيعة الحال إلى جانب اقتناء أجهزة الراديو والتليفزيون والفاكس بأعداد أكبر عن ذى قبل الأمر الذى يشير إلى أن الجانب المادى للإعلام العربى أصبح متوفراً لدى الجماهير عن ذى قبل، وهو يتزايد بصورة مستمرة. هذا إلى جانب حدوث كثير من التطورات على الصعيدى المعنوى أو اللامادى، والذى يتصل بمضمون الأداء الإعلامى بالأساس وهو الأداء الذى يلعب دوراً بارزاً فى تطوير الوعى العربى، بما يجعله قادراً فى المستقبل القريب على المتابعة والنقد والمسائلة.

ونحن إذا تأملنا التوسع فى انتشار الجوانب المادية للإعلام العربى فى الفترة الأخيرة لوجدنا مثلاً أن ثمة توسع فى عدد الصحف المصدرة، وأيضاً زيادة فى معدلات التوزيع فمثلاً بالنسبة للصحف العربية التى تصدر خارج العالم العربى نجد لدينا خمس صحف عربية من هذا النمط، وتصدر من لندن ويصل توزيعها إلى حوالى ٢٣٤٥٦١ نسخة تقريباً. وصحيفة "الحياة" التى تأسست عام ١٩٨٩ وتصدر من لندن ويتراوح توزيعها بين ١٦٠ ألف – ١٧٠ ألف نسخة. وصحيفة "القدس العربية" وقد تأسست عام ١٩٨٩ وتصدر فى لندن ويزيد توزيعها على ١٥

ألف نسخة. وصحيفة "العرب" وقد تأسست عام ١٩٧٧ وتصدر من لندن ويزيد توزيعها على عشرة آلاف نسخة. وصحيفة "الزمان" وقد تأسست عام ١٩٩٧ وتصدر من لندن ويصل توزيعها إلى ما يزيد على خمسة آلاف نسخة إضافة إلى طبعة تصدر فى العراق لا يعرف الآن عدد نسخها.

بالإضافة إلى ذلك فإن الساحة العربية أصبحت متخمة بعدد الصحف التى تصدر فى العواصم العربية، والتى تعبر عن جميع ألوان الطيف الثقافى والسياسى، ونحن إذا نظرنا إلى الصحف العربية فسوف نجد أن أوسع الصحف انتشاراً فى الأقطار العربية العربية هى صحيفة "الأهرام" فى مصر وتوزع حوالى ٩٠٠,٠٠٠ نسخة، و"الخبر" فى الجزائر وتوزع حوالى ٤٠٠,٠٠٠ نسخة، و"السودانى" فى السودان وتوزع ٣٠٥,٠٠٠ نسخة، و"الرياض" فى المملكة العربية السعودية وتوزع حوالى ١٧٠,٠٠٠ نسخة، و"الدستور" فى الأردن وتوزع نحو ٩٠,٠٠٠ نسخة وكذلك "الرأى" بالأردن وتوزع ٩٠,٠٠٠ نسخة. و"الشرق" فى تونس وتوزع ٤٥,٠٠٠ نسخة، وكذلك *La Presse* فى تونس وتوزع ٣٠,٠٠٠ نسخة. و"الأحداث المغربية" فى المغرب وتوزع ٦٠,٠٠٠ نسخة وكذلك "الصباح" فى المغرب وتوزع ٤٠,٠٠٠ نسخة. و"النهار" فى لبنان وتوزع ١٥,٠٠٠ نسخة و"السفير" فى لبنان وتوزع ١٢,٠٠٠ نسخة. و"الخليج" فى الإمارات العربية وتوزع ٦٠,٠٠٠ نسخة. وكذلك "الاتحاد" وتوزع ٥٨,٠٠٠ نسخة. و"تشرين" فى سوريا وتوزع ٥٠,٠٠٠ نسخة و"الفجر الجديد" فى ليبيا وتوزع ٤٠,٠٠٠ نسخة و"الشمس" وتوزع ٤٠,٠٠٠ نسخة. وفى عمان "الوطن" وتوزع ٣٢,٥٠٠ نسخة. وفى قطر "الوطن" وتوزع ١٨,٠٠٠ نسخة و"الشرق" وتوزع ١٥,٠٠٠ نسخة، وفى البحرين "الوسط" وتوزع ٩,٠٠٠ نسخة و"الأيام" وتوزع ٨,٠٠٠ نسخة. وفى اليمن صحيفة "الثورة" وعدد التوزيع غير متاح.

فإذا انتقلنا إلى التليفزيون والقنوات الفضائية، وهى الآلية التى بدأت تلعب دوراً أساسياً فى تشكيل الثقافة العربية وتطوير الوعى العربى بمفردات الثقافة السياسية والاقتصادية العالمية الأمر الذى يجعل المواطن العربى قادراً على المساءلة المسؤولة والواعية. هذا بالإضافة على الدور الذى

يمكن أن يلعبه الإعلام فى عملية الإصلاح السياسى والاجتماعى والثقافى. ومن الواضح أن هناك تناميا لامتلاك آليات المتابعة الإعلامية فى العالم العربى برغم أنه مازال محدوداً. فمثلا تصل نسبة المشتركين فى القنوات الفضائية من كل ألف شخص حوالى ١١,٨ فى الجزائر، ٢٩,٩ فى لبنان والمملكة العربية السعودية ٠,٣ وباقى البلاد العربية غير متاح عنها بيانات. كما تصل نسبة هوائيات الأقمار الاصطناعية لكل ألف شخص عام ٢٠٠١ حيث تصل النسبة فى الجزائر إلى ١٠٩ وفى البحرين ٩٧,٤ وفى مصر ١١,٧ وفى العراق ٢٨٨ وفى الأردن ٤٦,٥، وفى الكويت ٢٨٨ وفى لبنان ٧٩,٤ وفى المغرب ٢٤,٨، وفى الأراضى الفلسطينية ٧١,٥، وفى المملكة العربية السعودية ٧٩,٩ وفى السودان وفى سوريا ٢,١ وفى تونس ١٥٦، وباقى الدول العربية ليست هناك بيانات متاحة عنها. والملاحظ أنه وإن كانت معدلات المشاركة فى الهوائيات الفضائية محدودة إلا أن المفترض أن تكون المشاركة فى اتجاه التزايد. وهو الأمر الذى يستحق المتابعة والرصد من قبل المرصد العربى.

وتعد خدمة "الإنترنت" من الخدمات العالمية التى تيسر تداول المعلومات فى مختلف المجالات على الصعيد العالمى. ويمكن اعتبار نسبة السكان المستخدمين "للإنترنت" مؤشراً على قدر متابعة المواطن العربى لحركة المعرفة المتداولة عالميا. وإذا تأملنا النسبة المئوية لمستخدمى الإنترنت من السكان فى العالم العربى فسوف نجد أن النسبة فى الجزائر بلغت ١,٥٦٪ وفى البحرين ٢٨,٩٪ وفى مصر ٣,٥٥٪ وفى العراق ٠,١ وفى الأردن ٨,١٪ وفى الكويت ٢٥,١٪ وفى لبنان ١٠,٦٪ وفى ليبيا ٢,٨٤٪ وفى المغرب ٢,٤٨٪ وفى عمان ٦,٢٪ وفى الأراضى الفلسطينية ٣,٩٩٪ وفى قطر ١٥٪ وفى المملكة العربية السعودية ٥,١٨٪، وفى السودان ٠,١٤٪ وفى سوريا ١,٢٢٪ وفى تونس ٥,٠٧٪ وفى الإمارات العربية المتحدة ٤٤,٠٪ وفى اليمن ٠,٥٪.

وقد ترافقت إصلاحات غير مادية مع هذه التطورات المادية. فبرغم اتساع مساحة المشاهدة والإعلانات فى القنوات التليفزيونية إلا أننا نلاحظ بعض القنوات التى بدأت تمارس النقد الصريح والحر، كقنوات "الجزيرة" العربية على سبيل المثال. بل إننا نجد أن هذه القنوات بلغت

مستوى عالمياً من حيث ممارساتها الإعلانية يضاف إلى ذلك اتساع مساحة حرية التعبير نسبياً من خلال القنوات الحكومية، هذا إلى جانب السماح بظهور الصحافة الناقدة أو المعارضة فى كثير من العواصم العربية، حدث ذلك بطبيعة الحال فى جزء كبير منه بسبب الضغوط الخارجية العالمية. هذا الجانب تأسس كثير من القنوات الخاصة الخارجة نسبياً عن سيطرة الدولة الكاملة، الأمر الذى يشكل قيمة مضافة توسع من مساحة التعبير فى الإعلام العربى.

إلى جانب ذلك فقد بدأ العالم العربى يشهد تدعم مكانة الإعلام العربى وتؤكد فاعليته مثال على ذلك أن هناك كثير من المجتمعات العربية التى شرعت فى إصلاح تشريعاتها الإعلامية، ففى ٢٥ نوفمبر أقر البرلمان المغربى بالإجماع قانوناً لتحرير القطاع السمعى البصرى فى البلاد، يفتح القانون قناة الراديو الحكومية ومحطتيها التليفزيونيين أمام المستثمرين، رغم أنه لا يسمح لأى مستثمر أن يمتلك أكثر من ٥١٪ من رأسمال أى شركة سمعية بصرية. وفى تلك الأثناء تناقش الأحزاب السياسية تعديلات لقانون الصحافة. وفى الكويت ينتظر قانون معدل للصحافة والمطبوعات دوره الوشيك أمام البرلمان. وسيزيد مشروع القانون من صعوبة أن تقوم الحكومة بإغلاق المطبوعات وأن تسجن الصحافيين. وسيخفف من قيود الحصول على التراخيص. وستبقى كما هى العقوبات الجنائية على الإساءة إلى سمعة الأمير أو الإسلام أو نشر أخبار تسيء إلى الاقتصاد. كما تضع وزارة الإعلام مشروع قانون لمحطات تليفزيون وراديو يديرها القطاع الخاص. وفى مارس ٢٠٠٤ أعدت الحكومة الأردنية مشروع قانون يمنع حبس الصحافيين ويزيد من صعوبة وقف المطبوعات. وفى ٢٠٠٣ ألغت الحكومة قوانين مؤقتة أقرت فى ٢٠٠١ — ٢٠٠٢ تجرم مخالفات الصحافة. كما ألغت وزارة الإعلام، واستبدلتها بمجلس أعلى للإعلام يضع سياسة الإعلام. وأنشأت لجنة الإعلام السمعى البصرى للإشراف على الترخيص لمحطات الراديو والتليفزيون الخاصة (تبلغ تكلفة الترخيص ما بين ٢٥,٠٠٠ و ١٠,٠٠٠ دينار أردنى، أو ما بين ٣٥,٠٠٠ و ١٤٠,٠٠٠ دولار أمريكى، إضافة إلى ٥٠٪ رسما إضافيا للمحطات التى تختار تغطية الأخبار السياسية، وفى مصر أعلنت القيادة السياسية فى فبراير ٢٠٠٤ أمام مؤتمر لنقابة

الصحافيين أن عقوبات السجن للصحافيين الذين يدانون بالقذف ستلغى، لكن الإصلاح الموعود لم يتخذ بعد. وينظر برلمان البحرين فى قانون معدل للصحافة يحد من الحالات التى يمكن فيها إخضاع الصحافيين للمحاكمة الجنائية، وسيلغى القانون الذى قدم فى يناير ٢٠٠٤ عقوبات السجن على مخالفات الصحافة (فيما عدا الاعتداءات على الإسلام والملك) ويقضى بأنه لن يتم الاستيلاء على أى صحيفة أو إيقافها إلا بأمر من المحكمة.

ذلك يعنى أن الإصلاح الإعلامى تتسع مساحته بصورة مطردة سواء على المستوى المادى أو التشريعى أو المعنوى، ومازالت إصلاحات كثيرة يمكن أن يحققها أو يقوم بها، يضاف إلى ذلك فإنه من الضرورى التصرف على المضامين الإعلامية المختلفة، من حيث وزنها بالنظر إلى بعضها البعض، وأيضاً طبيعة القيم والثقافة التى تنقصها ومدى تأثير الثقافة والقيم الوافدة من خلال الإعلام على القيم والثقافة والهوية الوطنية إن سلبا أم إيجاباً.

ارتباطا بذلك يمكن للمرصد العربى أن يلعب دوراً أساسياً فى متابعة جهود إصلاح الإعلام سواء على مستوى التوسع فى التجهيزات أو فى البناء التحتى الإعلامى، أو على مستوى التشريعات المنظمة للأداء الإعلامى أو متابعة طبيعة المضامين القيمية والثقافية التى تتدفق من خلال وسائل الإعلام، وطبيعة التأثير الإيجابى أو السلبى الذى قد تفرضه على القيم والثقافة العامة، وما هى المشكلات التى قد تظهر أو تتخلف ترتيباً على الأداء والمضامين الإعلامية السلبية، ثم ما هى الحلول التى يمكن تطويرها لترشيد الأداء الإعلامى ودفعه فى الاتجاه الصحيح.

ثانياً: فاعلية المرصد فى النطاق الثقافى

يسعى الرصد العربى لمتابعة الجوانب المختلفة لأزمات الثقافة العربية كأزمة التحول وأزمة الهوية وأزمة اللغة وأزمة الإعلام. فإن عليه أن يرصد بدقة المظاهر السلبية التى قد تتخلف عن هذه الأزمات كأزمة انهيار معايير وقواعد المجتمع "أو حالة" "الأنومى" بالإضافة على ذلك هناك ما يمكن بضعف الانتماء كانعكاس لأزمة الهوية، ومن الطبيعى أن يؤثر ضعف الانتماء على عواطف ومشاعر المواطنة، ولذلك آثاره العديدة، وكذلك أزمة اللغة من حيث تآكلها أو غيابها عن

ساحة التواصل فى الحياة اليومية يضاف إلى أزمة الإعلام الذى يشكل ضعفه واغترابه وتآكل قدراته القاطرة التى تدفع بالمجتمع إلى حالة من التبعية العميقة والشاملة.

فى مواجهة هذه الأزمات يصبح على المرصد العربى أن يعمل على بعدين الأول تشخيص حالة الثقافة العربية والثانى رصد المشكلات التى تعانى منها الثقافة العربية وهو ما نعرض له بإيجاز. ويحاول المرصد تحديد الحالة الثقافية المعاصرة، وهل تتضمن هذه الثقافة منظومة قيمية مواتية للتحديث والإصلاح، أم أن بها قيمًا رافضة له، أو على الأقل تدعم تحقيقه تمهيداً لاستكشاف السياسات الاجتماعية التى يمكن أن تطور عناصر المنظومة الثقافية التى تدعم التحديث والإصلاح الاجتماعى.

أ – تشخيص حالة المؤسسات الثقافية العربية، سواء تلك التى تهتم بتطوير الأوفق أو الحس العام، كالصحف والمجلات ودور السينما، والمسارح، والمهرجانات الثقافية والفنية. أو المؤسسات التى تهتم بتطوير العلم والمعرفة كالنظم التعليمية بمراحلها المختلفة والجامعات. ومحاولة تطوير بعض المؤشرات الكمية والكيفية التى تساعدنا فى قياس كفاءة أداء هذه المؤسسات كما يحاول المرصد تشخيص المشكلات التى تعانى منها المؤسسات الثقافية والتعليمية عموماً لتقييم السياسات التى تتبعها هذه المؤسسات، أو التى تطور لمواجهة المشكلات التى تحد من فاعليتها ثم ما هى المداخل لتطوير فاعليتها أو تعميق أخلاقيات العمل فى إطارها.

وتحديد أوضاع الإنجاز الذى تحققه على الصعيد العربى فى بناء مجتمع المعرفة والمعلومات. وذلك استناداً إلى تطوير بعض المؤشرات الكمية والقابلة للقياس، كمعدلات انتشار الحاسبات واعتبار استخدامها فى العالم العربى، إضافة إلى تحديدها للإبداعات التى تحققت فى مختلف المؤسسات الثقافية والأكاديمية العربية. وما هو قدر التقدم الذى تحقق فى هذا الصدد قياساً على المؤشرات العالمية، إضافة إلى تقدير معدلات التطور التى تتحقق فى هذا الصدد.

قياس فاعلية مؤسسات التطوير الثقافي والعلمى فى العالم العربى، لتحديد مدى ملاءمة الظروف لتحقيق الفاعلية الإيجابية لهذه المؤسسات، كتحديد الميزانيات الخاصة بهذه المؤسسات، وهم الإنتاج العلمى الثقافى الذى تقدمه هذه المؤسسات، إضافة إلى مدى متابعة المضامين العلمية لهذه المؤسسات للمستويات العالمية، وما هى جوانب الأداء الإيجابى والسلبى فى هذه المؤسسات وتقييم جهودها لتعظيم الأداء الإيجابى، وتقليص الأداء السلبى.

ب – رصد المشكلات التى تعانى منها الثقافة والمعرفة العربية وذلك بهدف التعرف على حجم هذه المشكلات، ثم اتجاه التطور فى هذه المشكلات، هل باتجاه مزيد من التعقيد والتحول إلى أزمات مستحكمة أم باتجاه الحل والانفراج، وما هى المؤشرات التى تحدد ذلك. وفى هذا النطاق يمكن للمرصد الاجتماعى أن يتابع عدة مشكلات ثقافية وعلمية ومعرفية على الصعيد العربى نذكر أبرزها فيما يلى:

١ – مشكلة الأمية فى العالم العربى، سواء على مستوى المجتمع العربى ككل أو على المستوى القطرى. ما هو حجم هذه المشكلة وما هى معدلات زيادتها أو انخفاضها، ثم ما هى التجارب الناجحة فى أقطار العالم العربى فى مواجهة المشكلة لإمكانية تعميمها على الأقطار العربية الأخرى، ثم ما هى الميزانيات المرصودة لمواجهة هذه المشكلة، وما تأثير تفاقم هذه المشكلة أو تناقص معدلاتها على التحديث والإصلاح الاجتماعى فى العالم العربى وعلاقة ذلك بتأكيد الاستقرار الاجتماعى.

٢ – مصادر تشوه الثقافة واللغة العربية بفعل العمالة الوافدة إلى المجتمع العربى بخاصة فى منطقة الخليج العربى، أو بفعل التأثير الثقافى المباشر من قبل اللغة والثقافة الغربية على مجتمعات عربية أخرى. وما هى معدلات هذا التشوه وما هى نتائجه على مضمون التحديث والهوية العربية الإسلامية وأيضاً علاقته بتأكيد التطور المستقل للمجتمع أو كذلك علاقة ذلك بهذا الاستقرار الثقافى للمجتمع، ومتتاليات استمرار هذه المشكلة على بناء المجتمع وهوية الثقافة.

٣ – مشكلة تخلف الإنتاج الثقافى والعلمى العربى، استناداً إلى مرجعية المؤشرات العالمية فى هذا الصدد. وفى هذا النطاق نذكر تخلف متوسط نصيب الفرد من إنتاج الثقافة واستهلاكها، كما نذكر تردى وتخلف الأوضاع والمضامين التعليمية والبحثية للمؤسسات العلمية فى غالبية الأقطار العربية. ونتائج ذلك على تلكؤ معدلات التحديث العربى، وما هو السبيل إلى أداء هذه المؤسسات بما يساعد على تحقيق الإصلاح الثقافى سواء على مستوى المجتمع العربى أو على المستوى القطرى.

٤ – تقييم السياسات الثقافية والتعليمية والخاصة بتطوير العلم والمعرفة على الصعيد العربى، لتحديد مدى فاعلية هذه السياسات فى مواجهة المشكلات الثقافية والمعرفية فى العالم العربى، ثم ما هى معدلات الإنجاز التى تحققت فى هذا الصدد إضافة إلى تحديد السياسات الثقافية والعلمية الناجمة فى بعض الأقطار العربية لإمكانية تصميمها أو إعادة استنباتها فى أقطار عربية أخرى، هذا إلى جانب اهتمام المرصد الاجتماعى برصد اتجاه السياسات الثقافة والعلمية القطرية فى تأسيس التباين أو الالتقاء على الصعيد العربى، وإمكانية ترشيد هذه السياسات باتجاه تعميق تجانس البعد العربى ليتجاوز العواطف القطرية الضيقة. كذلك من الضرورة رصد اتجاهات إصلاح الجوانب المختلفة للثقافة العربية، وما هى النتائج التى تحققت عن هذا الإصلاح.

ثالثاً: مؤشرات قياس الحالة الثقافية

فى هذه الفقرة نصوص لبناء بعض المؤشرات التى يمكن أن تقيس بها حالة النمو أو التطور أو حتى التراجع التى تتعلق ببعض متغيرات النطاق الثقافى، استناداً إلى ذلك يمكن تطوير المؤشرات التى تتصل بالمتغيرات التالية على سبيل المثال وليس الحصر.

١ - مؤشر التجانس الثقافى

يستهدف هذا المؤشر قياس متغير تماسك الثقافة القومية برغم تنوع المنظومات القيمية فى إطارها، سواء على المستوى العربى أو القطرى، وهل يؤدى هذا التنوع إلى تماسك الثقافة أم إلى تشتتها ويتشكل المتغير الذى يقييم هذا المؤشر من المتغيرات الفرعية التالية:

- مساحة التسامح مع الآخر وقبوله.
- ترسيخ تقاليد التعددية الثقافية.
- وجود منظومة قيمية فاعلة وقوية.
- سياسات الدولة لتأكيد التجانس الثقافى.

٢ - مؤشر عقلانية الثقافة.

ويسعى هذا المؤشر لقياس مستوى عقلانية الثقافة سواء فى تحديد القيم الحاكمة فى الثقافة، هل هى ذات طبيعة تقليدية أم عقلانية، ثم ما هى المصادر التى تغذى عقلانية أم تقليدية الثقافة، ويستند المتغير الذى يقيسه هذا المؤشر إلى عدة متغيرات فرعية نذكر منها.

أ - حجم الإبداع الفكرى والثقافى.

ب- حجم الملتحقين بالنظم التعليمية المختلفة.

ج- طبيعة القيم الموجهة لسلوكيات مختلف البشر فى مختلف السياقات.

د - اتجاه تجديد الفكر الدينى.

هـ- سياسات الدولة لتأكيد الثقافة العقلانية.

٣ - مؤشر تماسك الثقافة القومية

حيث نهدف من استخدام هذا المؤشر قياس مدى تماسك الثقافة القطرية فى مواجهة الاختراقات الثقافية التى تأتيها من أعلى (من الخارج) أو من أسفل (من الداخل). ويستند المتغير الذى يقيسه هذا المؤشر على المتغيرات الفرعية التالية:

- مصادر اختراقات اللغة القومية.
- مصادر اختراق الثقافة القطرية والثقافة القومية.
- مظاهر أو ظواهر الخروج على الثقافة القومية.
- مشكلات الثقافة القومية.
- سياسات الدولة للحفاظ على تماسك الثقافة القومية.

٤ - مؤشر حالة مجتمع المعرفة

من الطبيعى أن تسعى المجتمعات العربية، فى عالم أصبحت المعرفة فيه هى القوة، إلى بناء مجتمع المعرفة، بينما قد تتقاعس أخرى عن تحقيق هذا الهدف. ويستند المتغير الذى يقيسه هذا المؤشر إلى المتغيرات الفرعية التالية:

- عدد مالكى أجهزة الحاسب الآلى.
- عدد المتعاملين مع شبكة المعلومات.
- مؤسسات وجهود بناء مجتمع المعرفة.
- مشكلات بناء مجتمع المعرفة.
- سياسات الدولة فى اتجاه بناء مجتمع المعرفة.

٥ - مؤشر حالة أداء الإعلام

ومن خلال هذا المؤشر نسعى إلى الاعتماد على رصد حالة بعض المتغيرات ذات الصلة بالإصلاح فى مختلف مجالات الإعلام، بحيث سيتند المرصد العربى إلى هذا المؤشر لرصد قدر التطور الذى حدث سواء فى بناء الإعلام العربى، وكذلك قياس كفاءة أدائه لوظيفته، ومدى ملاءمة الوظيفة التى يؤديها لحالة الثقافة والهوية على المستوى القومى أو القطرى، ويتشكل هذا المؤشر من المتغيرات الفرعية التالية:

- معدل الصحف اليومية لكل ألف شخص
- معدل الاشتراك فى القنوات الفضائية لكل ألف شخص.
- النسبة المئوية لاستخدام الإنترنت.
- الوزن النسبى لطبيعة المواد أو المضامين الإعلامية بالنظر إلى بعضها البعض.
- التأثيرات الإيجابية والسلبية للمادة الإعلامية على الثقافة والهوية العربية.

رابعاً: أبعاد أخرى لرصد المتغيرات الاجتماعية والثقافية

فيما يتعلق ببعض أبعاد وعمل المرصد يمكن النظر إلى الورقة السابقة بعنوان "إطار إجرائى مقترح لعمل المرصد الاجتماعى العربى" هذه الأبعاد هى:

١ – بيانات رصد تشخيص الأوضاع العربية.

٢ – إجراءات الحصول على البيانات.

٣ – إجراءات العمل والأداء فى المرصد الاجتماعى.

الفصـل السـادس

المجتمع المدني العربي
السمات العامة وإشكاليات الفاعلية

مقدمــة

انطوت عملية إحياء المجتمع المدني العربي عن طرح العديد من القضايا الشائكة، التى يأتى فى مقدمتها دعاوى إعادة النظر فى العلاقة بين الدولة والمجتمع. وقد فرضت تلك الدعاوى بدورها طرح العديد من المشكلات والقيود التى تحول دون دفع عمليات التحول الديمقراطي ومقرطة مؤسسات المجتمع العربى.

والحقيقة أن واقع المجتمع العربى يثير العديد من الإشكاليات المرتبطة بفلسفة العمل الأهلى العربى وحدود ارتباطها بعملية التحول الديمقراطى. الإشكالية الأولى، تتعلق بصعوبة الوقوف وقياس حجم الإسهام الاقتصادى والاجتماعى والثقافى لمؤسسات المجتمع المدنى. ولكن رغم هذه الصعوبة، فإنه يمكن التأكيد على الدور الفاعل الذى لعبته المنظمات الأهلية فى العديد من الأقطار العربية فيما يتعلق بتوفير "الأمن الاجتماعى" عبر التخفيف من وطء التحولات الاقتصادية وتأثيراتها السلبية على المواطنين.

أما الإشكالية الثانية، فتستند إلى دور المنظمات فى تعظيم قدرات الدولة ومواردها، عبر دورها الخدمى والرعائى ودعمها لعمليتي المشاركة والتوزيع فى المجتمع. لتساهم بذلك فى إضفاء مزيد من الشرعية على النظام السياسى وتدعيم أركانه.

في حين تعبر الإشكالية الثالثة عما أفرزته سياسات الدمج الوظيفى والهيكلى الحكومية تجاه المنظمات الأهلية من نتائج، أبرزها هشاشة المجتمع المدنى العربى. فقد افتقر القدرة على طرح علاقته مع الحكومات العربية فى إطار شراكة كاملة، بالإضافة لتجاوز الإطار الوظيفى لدوره كأحد السياسات البديلة أمام صانع القرار. ليقتصر دوره فى النهاية على الشريك التنفيذى فى أحسن الأحوال.

الإشكاليات السابقة، تشير الى نتيجة رئيسية يمكن تلمسها بوضوح فى العديد من الأقطار العربية، وخاصة تلك الدول الأكثر تطورا على طريق التحديث، أن ازدهار ونمو المنظمات الأهلية فى البلدان العربية خلال العقد الأخير من القرن الماضى ساعد على تجاوز العديد من التناقضات

الاجتماعية والصعوبات الاقتصادية بقدر أكبر من قدرتها على تعبئة المواطنين للمشاركة الفعالة سواء فيما يتعلق برسم السياسات أو فى دفع العملية الديمقراطية.

واتساقا مع هذه النتيجة، يبدو التحدى الأكبر أمام عملية التحول الديمقراطى فى البلدان العربية مرتهنًا - إلى حد كبير - بالقدرة على تطوير العلاقة بين الدولة والمجتمع وتحديد موقع المجتمع المدنى من هذه العلاقة. فنجاح النموذج الديمقراطى يرتبط بدرجة توافر بنية سياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية تساعد على تعزيز ما وصلت إليه عملية التحول من تطور، ولذا تلعب الثقافة السياسية والحالة الاقتصادية والتركيبة المجتمعية دورا محوريا فى تدعيم وبناء النظام الديمقراطي.

فقد تم تصنيف أي دولة شهدت بعض التغيرات السياسية فى الربع الأخير من القرن العشرين، ضمن الدول المتحولة للديمقراطية، حتى تلك التى لم تكتمل بها عملية بناء النظام الديمقراطي. وفي هذا السياق، تم تصنيف النماذج الديمقراطية الى عدد من المستويات: ديمقراطية نسبية، ديمقراطية شكلية، ديمقراطية انتخابية، ديمقراطية كاذبة، ديمقراطية متطرفة وديمقراطية حقيقية[1].

وقد استند هذا التصنيف على جملة من المعايير والمؤشرات المحددة لطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وما تنطوى عليها من تغير فى النظرة للمنظمات غير الحكومية، وبروز أهمية القطاع الأهلي ودوره كتنظيمات وسيطة بين الدولة والمجتمع على المستوى القطرى، وبروزه أيضا كحركة عالمية من خلال التنظيمات الدولية غير الحكومية ذات الصفة العالمية على المستوى الدولى. فما بين المستويين يبقى المستهدف هو المواطن العادى ودوره فى التأثير على السياسات والقيم على المستوى الوطنى والدولى.

وفي هذا الإطار، يمكن فهم دواعي بروز مفهوم المجتمع المدني وتردده على نطاق واسع على المستوى العربى خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي. فقد سعى مؤيدو هذا المفهوم إلى ربطه بمجموعة المتغيرات العالمية وخاصة تلك المتعلقة بالتحرر الاقتصادي والمبادرة الفردية والتحول الديمقراطي، بل وطرحه باعتباره القاطرة التي تنطلق بالعملية الديمقراطية.

واتساقاً مع هذه الرؤية، يمكن فهم ذلك الاتجاه الحكومى الساعى لتحقيق مناخ أكثر ملاءمة لتنشيط آليات ومبادرات تلك المنظمات فى بعض الأنشطة، فى نفس الوقت الذى يقدم تفسير تلك الممارسات الحكومية التى تتسم بالتردد رغم اعترافها بأهمية مشاركة القطاع الأهلى والمشاركة الشعبية. الأمر الذى يقودنا الى مجموعة من التساؤلات التى سعت هذه الدراسة الى طرحها باعتبارها إشكاليات وتحديات كبرى تواجه القوى المدنية العربية، وخاصة إذا ما أخذنا فى الاعتبار أن المؤسسات المدنية أو ما يعرف بالمجتمع المدنى هو القاطرة التى تنطلق بالديمقراطيات الغربية. وبالتالى يبقى التساؤل هل وجود مجتمع مدنى عربى كفيل بدفع عملية التطور الديمقراطية فى البلدان العربية؟ ومن ثم يصبح من الضرورى والمنطقى التساؤل عن دور المنظمات الأهلية كمؤسسات مدنية فى تدعيم العملية الديمقراطية، وأيضا تحديد المشكلات الأساسية التى تعوق فاعليتها وسبل حلها.

ورغم الإقرار المسبق بصعوبة تقديم إجابات حاسمة أو على الأقل تحديد حيز المساهمة فى عملية التحول الديمقراطى أو تحديد هامشها، إلا أنه يمكن التأكيد على مجموعة من السمات الضرورية للوقوف على حدود الرهان على المجتمع المدنى العربى:

- إن الوقوف على أداء المؤسسات المدنية أو الأهلية وقدرتها على القيام بالمهام المنوط القيام بها مثل التدريب على التنافس والمشاركة، تظل محددا رئيسيا للمقارنة بين تباين مستويات التجارب الديمقراطية.

- غلبة المكون الدينى على ما عداه من عوامل دافعة للعمل الأهلى وانتشاره، بالإضافة لضعف الدور التنموى وانقطاع الدور الثقافى أو غيابه، ساهم فى تقييد دور التنظيمات الأهلية وفلسفتها عند حدود التكافل الاجتماعى وتقديم الأعمال الخيرية.

- صعوبة قياس حدود مساهمتها فى الحد من النزاعات السلطوية فى الحكم أو حجم مساهمتها فى مقرطة مؤسسات المجتمع وإشاعة القيم الديمقراطية ومن ثم دعم عملية التطور الديمقراطى.

ولكن ظل هذا الطرح قاصرا على النهوض بمؤسسات المجتمع المدنى العربى، أو طرح أهمية

التوافق مع الدور المتصاعد للمجتمع المدنى العالمى وما يطرحه من تحديات وفرص. وبالتالى غابت الرؤية الاستراتيجية التي تنطلق من تشخيص واقعى لحجم التحديات الملقاة على كاهل القوى المدنية العربية، وتضع خطط عملية غير تقليدية للحل قابلة للتنفيذ. وفى هذا السياق، يمكن رصد مجموعة من الإشكاليات الرئيسية، هى:

ـ موقع المجتمع المدنى فى العلاقة الرابطة بين التنمية والديمقراطية، تطرح مسألة الشروط الواجب توافرها لكى تقوم الديمقراطية. وهنا يمكن التفرقة بين ثلاثة أساليب أو أنماط للعلاقة، أولها: عندما تكون الدولة ذات طبيعة تدخليه فى الاقتصاد بغرض إعادة تنظيم العلاقة الاجتماعية، يحدث ازدواج وربما تضارب بين نشاط الدولة والنشاط التطوعى فى مجال الخدمات. وثانيها: عندما تنتهج الدولة نهجا سلطويا فى تدخلها، فإن ذلك يؤدى الى الدمج الوظيفى فى الأطر التنظيمية للدولة. وأخيراً: إذا كانت الدولة ذات نهج ديمقراطى فى تدخلها، فإن المتصور حدوث قدر من التنسيق القائم على المفاوضات وتوزيع الأدوار والاحتواء المالى والإداري، بالإضافة لدورها فى تعزيز المشاركة السياسية وترشيد المشاركة الاجتماعية عموما[٢].

ـ موقع المجتمع المدنى فى العلاقة الرابطة بين ما هو قطرى وما هو قومى أو دولى: فقد ساهم العديد من التحولات الإقليمية والدولية فى تنامى الوعى بأهمية القطاع غير الحكومي أو ما يسمى "بالقطاع الثالث"، كما لم تكن التطورات على المستوى الداخلي فى غالبية البلدان النامية ـ ومنها البلاد العربية ـ بأقل من أن تدفع بمزيد من الاهتمام بالسياسات العامة ومحاولة التأثير فيها، لاسيما فيما يتعلق بالتحولات الاقتصادية وتأثيراتها السلبية على بعض قطاعات المجتمع. من هنا ربما يكون من الضروري الوقوف على تعريف المجتمع المدني فى إطاره القطرى، ومحاولة تحديد ملامحه ومراحل تطوره.

لذا، فسوف تركز هذه الدراسة على رصد جملة من المؤشرات الدالة على ملامح المجتمع المدني العربي من ناحية، وعلاقته بالحكومات من ناحية ثانية، وقدرته على المشاركة فى عملية الإصلاح من ناحية ثالثة، لاسيما وأن تجارب بعض الدول العربية وفى مقدمتها مصر وتونس والمغرب ولبنان

تشير إلى إمكانية أن تقوم مؤسسات المجتمع المدنى بدورها، باعتبارها مؤسسات مارست عملية التنشئة السياسية وتساهم فى بلورة المناخ العام والثقافة السياسية السائدة، بالإضافة لدوره فى تنشيط العملية الديمقراطية وزيادة هامشها. من هذا المنطلق سوف تنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية، هى، الإطار المفهومى، خصائص المجتمع المدني ومؤشرات قياسه، واقع المجتمع المدني العربي.

أولا: الإطار المفهومى

عند تناول الأدب النظري المعاصر بخصوص الدولة والمجتمع المدني، يمكن الاستقرار على عدد من الأفكار التى تناولتها المعالجة النظرية لطبيعة المشكلات المحددة للعلاقة بين الدولة والمجتمع منها: أن المجتمع هو مجال أو فضاء للتفاعل الاجتماعي الديمقراطي، كما أنه أصبح ضمانا لمحاسبة الحكومة فى نفس الوقت الذى يوفر قدرا عاليا من الاستقلالية عنها، بمعنى أن المجتمع المدنى يقع على القرب من الدولة وليس تابعا لها، وبالتالى صارت هناك ضرورة للانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي.

هذه النتيجة التى تبدو منطقية ومتوافقة مع التطورات الدولية، ترتبط أيضا بإشكالية تعريف مفهوم المجتمع المدنى نظرا لتعدده. ولكن رغم هذه الإشكاليات تظل هناك شروط رئيسية يجب توافرها حتى يمكن أن نضفى صفة المدنية على أي مجتمع، وهى:

- وجود منظمات رسمية متعددة الأشكال تخترق الطبقات والجماعات الاجتماعية.
- توافر سبل لترشيد الممارسات السلطوية للدولة وتحجيم سلطتها المطلقة.
- تنامى روح التسامح فى المجتمع.

بالطبع هذه المعايير ليست نهائية وموجودة بحذافيرها فى أي مجتمع، كما أنه من المشكوك فيه وجود مجتمع لا توجد فيه أحد هذه المعايير، لكن هذه المعايير تتناسب طرديا مع درجة ديمقراطية وليبرالية أي مجتمع [٣]. ويرتبط هذا بحرية تكوين مؤسسات المجتمع المدنى باعتبارها مؤسسات اجتماعية تقود المجتمع إلى دعم المشاركة والتوزيع. ومن هذه المؤسسات يظهر بوضوح القطاع

الأهلي كمؤسسات وسيطة بين الدولة والمواطنين. وتزداد هذه الأهمية فى ضوء ضعف المشاركة (السياسة والاجتماعية) سواء بفعل مجموعة القوانين المحجمة لدور المجتمع والأفراد، أو بفعل عزوف الأفراد أنفسهم عن المشاركة بفعل قيمهم وتوجهاتهم. ومن الملاحظ أن أنماط العلاقات فى المجتمع المدنى تتم فى إطار مجموعة من المؤسسات الدولية التطوعية السياسية وغير السياسية الإنتاجية والخدمية. ومع اتفاق الباحثين حول هذه المقولة إلا أن هناك اختلافا فيما بينهم حول حدود دور الدولة وما إذا كان المجتمع المدنى يعد "منافسا" للدولة أو منازعا لبعض سلطاتها.

تطور المفهوم

مر المفهوم بعدة مراحل عبر الزمن في المجتمعات الديمقراطية الليبرالية، بشكل أفرز معه عددًا من المعانى الجديدة فى كل مرحلة بحيث تحمل فى جنباتها مطالب جديدة. وقد غاب مفهوم المجتمع المدنى من النظرية السياسية عقودا طويلة خلال القرن العشرين لفقدانه موطئ قدم فى النظريات الاجتماعية والسياسية والقانونية الأساسية التى سادت خلاله فى الغرب وفى الشرق.

ووفقا لبعض النظريات فإن المجتمع المدنى يمثل العملية الديمقراطية، كما أن هناك ربطا بينه وبين العديد من المفاهيم السياسية وفى مقدمتها مفهوم جماعة المصالح، حيث ترجع هذه الرابطة إلى كتابات أرسطو حول العلاقة بين صراع الجماعات الاجتماعية وطبيعة النظام السياسى السائد مرورا بفلسفة هيجل ـ أول من أكد التمايز بين المجتمع والدولة ـ حول المجتمع المدنى الذى يتكون من مصالح اجتماعية متعددة، ويتمايز عن الدولة فلا يتطابق معها ولا يسقط بسقوطها.

فالدولة عند هيجل هى كيان مستقل عن القوى والفئات الاجتماعية الاقتصادية المتنازعة، واعتبر المجتمع المدنى هو ذلك الوسيط بين الدولة والعائلة بكل ما يتضمنه من مصالح متباينة ومتنافسة، كما أنه سابق على الدولة. ويتكون المجتمع المدنى عند هيجل من ثلاثة عناصر هى العائلات والطبقات والروابط، ونظرًا لأن وظيفة المجتمع المدنى هى إشباع حاجات أفراده، فإنه لا يقتصر على تلك الروابط الخاصة بين المواطنين ولكنه يشمل أيضا بعض مؤسسات الدولة سواء تلك التى تساهم فى تحقيق الرفاهية لهم أو تلك التى تقوم بمهام القضاء والضبط. وقد حدد هيجل

العلاقة التنظيمية مع الدولة من خلال أسلوبين الأول مباشر عبر آلية الانتخابات وتكوين مجلس تشريعي. أما الأسلوب الثانى فهو غير مباشر ويقوم على تمثيل الطوائف والتجمعات المختلفة فى مواجهة الدولة.

كما تعبر بعض الكتابات عن مجتمع جماعات المصالح المتنافسة، وأن بقاءه واستقراره وتطوره يتطلب تنظيم قواعد العملية التنافسية أيضا، ومن ثم فهى تتحدث عن دورين أو نوعين من الوظائف تقوم بهما جماعات المصالح الأول هو التنافس والثانى هو التوافق. فالتنافس يقوم على التعدد ويشير إلى انتشار القوة السياسية أو قدرة القوى والجماعات الاجتماعية المختلفة على التأثير فى هيكل صنع القرار والتخصيص السلطوى للقيم والموارد سواء بأنصبة متكافئة أو نسبية حسب حجمها ونطاق المصالح الاجتماعية التى تمثلها. أما التوافق فيشير الى أن صراع المصالح فى المجتمع المدنى ليس ذا حصيلة صفرية وليس فيه خاسر تماما أو منتصر تماما وإنما هناك توافق ديناميكي بين المصالح المتنافسة[٤].

كذلك تربط بعض الكتابات التي برزت خلال العقد الأخير من القرن الماضي بين الديمقراطية والتنمية والإدارة السلمية للصراعات المحلية والإقليمية، ليتضمن مفهوم المجتمع المدني تعظيم العمل التطوعي وزيادة المشاركة الشعبية في صنع القرار وسد الفجوة بين الحكومة والأفراد. واعتبار وجود مجتمع مدني قوي ضمانه لإدارة أي صراعات بصورة سلمية في المجتمع، وأن الحكومة ستتبع أسلوب التوافق بدلاً من أسلوب التوزيع الجبري للقيم[٥].

وبشكل عام يمكن الحديث عن ثلاث مدارس فكرية كبرى تناولت مفهوم المجتمع المدني وهى المدارس الليبرالية والهيجلية والماركسية وقد شكلت هذه المدارس فيما بينها مساحات مشتركة ساهمت في تطوير المفهوم.

فإلى جانب الهيجلية نجد أن الفكر الليبرالي الكلاسيكي لم يترك حيزا خارج المقابلة بين المواطن والدولة والسوق،حيث سعى للتفرقة بينها بوضع القطاع الخاص في المسافة الفارقة بين الدولة والمجتمع. ليبدو المجتمع المدني فى هذه المرحلة كمجتمع خارج الدولة قائم على اقتصاد السوق، ثم

أصبح يرتبط بتوسيع حقوق المواطنة والديمقراطية.هذا التطور فى المفهوم مر بعدد من المراحل الزمنية والفكرية التى انطلقت من نقطة غياب التمايز بين المجتمع المدني والدولة حيث استخدم جون لوك أبرز رواد المدرسة الليبرالية تعبيري المجتمع السياسي والمجتمع المدني باعتبارهما مترادفين، كما أشار رواد الليبرالية الاقتصادية مثل آدم سميث وآدم فيرجسون إلى المجتمع المدنى باعتباره مرتبطا بنمو التخصص وتقسيم العمل فى إطار المجتمع وخصوصا فيما يتعلق بأنشطته الاقتصادية، كذلك أخذ المفهوم خطوة أوسع بإضفاء الأبعاد الأخلاقية، حيث أضاف المفكرون الليبراليون إلى المفهوم الحقوق الأساسية للإنسان وحماية الأقليات وحماية الحريات وقبول الاختلاف باعتبارها محددات ترفع مكانة المجتمع المدنى عن غيره من المجتمعات.

ومن ناحية ثانية يبدو أن هناك تذبذبا فى الفكر الاشتراكى بين اعتبار المجتمع المدنى هو المجتمع البرجوازي وبين اعتبار المجتمع المدنى قائما ما دامت الدولة قائمة. وإن كان الهدف التحررى للمشروع الماركسى هو ذوبان الدولة فى المجتمع، وبالتالي زوال الحاجة إلى مفهوم المجتمع المدنى واندثار المجتمع المدني، نفسه مع اندثار الدولة الحديثة وهو توأمها السياسى ، ولكن هذا التيار انتهى الى إذابة المجتمع فى الدولة الشيوعية الشرق أوروبية وإذابة الحاجة إلى المجتمع المدنى. وفى هذا الإطار تبرز مقولات الماركسين الجدد التى أكدت على إمكانية اعتبار المجتمع المدنى إحدى الآليات التى يمكن من خلالها تقوية دور الدولة حيث تدور تلك المقولات بصورة اكثر تحديدا حول مجموعة من المرتكزات، أبرزها أن هناك استقلالا نسبيا للدولة عن المجتمع، وأن للدولة أداة وقيادة للطبقة المسيطرة اقتصاديا فى المجتمع واعتبار الدولة تستمد قدرا كبيرا من قوتها من المجتمع ذاته. ومن المعروف أن استناد كارل ماركس لبعض عناصر المجتمع المدنى التى حددها هيجل وفى مقدمتها علاقات الإنتاج بطبقات المجتمع وشرائحه، إلا أنه ذهب أبعد من ذلك فالمجتمع المدنى عند ماركس هو أوسع من الدولة وله امتدادات خارجها، كما أنه المسئول عن إقامة الدولة فى مرحلة معينة من تطور القوى الإنتاجية، وإن كان من الملاحظ أن هناك تفاوتا لم يحدده ماركس بدقة فى علاقة المجتمع المدنى بالدولة.

وبعيدا عن الجدل النظرى حول مفهوم المجتمع المدنى الذى يعكس غياب الاتفاق على حدود التمايز بين المجتمع والدولة وطبيعة العلاقة القائمة بينهما، يمكن التأكيد على عدد من المقولات الرئيسية، نذكر منها:

- إن العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدنى ليست دائما على طرفي نقيض، وبالتالي يصبح من الصعب تقبل فكرة الصراع بين الدولة والمجتمع، كما يحاول البعض طرحه كنتيجة ثابتة لضعف وعجز الدولة عن الوفاء بالوظائف المنوطة بها[٦]. وهو جدل قديم مرتبط بتعريف المجتمع المدنى نفسه، فنجد أن جون لوك وحد بين المجتمع المدنى والدولة التى يحكمها القانون بينما أكد هيجل على التمييز فيما بينهما، وأن الدولة هى التى تكسب المجتمع المدنى هويته وتهيىء إطارا أخلاقيا لأطرافه المتعددة، فى المقابل ذهب ماركس ومن بعده أنطونيو جرامشي إلى أن المجتمع المدنى هو الذى يحدد طبيعة الدولة وأن من تكون له الهيمنة على المجتمع المدنى تكتمل له أيضا السيطرة على أجهزة الدولة.

- إن المجتمع المدنى يرتبط بالأساس بوجود مؤسسات ومنظمات غير حكومية ومن ثم يتوافر فاصل معين بينها وبين الدولة وأجهزتها.

- قدرة مؤسسات المجتمع المدنى على طرح صيغة أصلية مع غيرها من الهياكل المؤسسية "للبناء الديمقراطى" تتوافق مع خصوصية التشكيلات الاجتماعية فى تلك الدولة.

واتساقا مع المقولات السابقة، تبرز العلاقة الارتباطية بين العملية الديمقراطية وحيز وجودها وارتباطها بوجود مجتمع مدني قوي. فالديمقراطية معناها الإدارة السلمية للمجموعات المتصارعة والمصالح المتباينة، وهو ما يتوافق مع مضمون تعريف المجتمع المدني والذي ينظر إليه على "أنه الرابطة المثلى بين المواطنين والحكومة، وهو الوسيلة المثلى لتوزيع المشاركة الشعبية"[٧]. وهنا يمكن تقديم تعريف موجز لمقولة المجتمع المدنى " بأنه مجموعة القيم والأعراف التى يقبلها المجتمع المنظم على نحو سلمى، طوعيا.

وهذا القبول الطوعى هو بالضرورة نتاج للثقافة الأم الأوسع وثقافة قائمة بذاتها تتركز حول العمل الطوعى العام والمنهجي فى إطار ديمقراطى[٨]. ووفق هذا التعريف فإن المجتمع المدنى يشمل كل المنظمات والتجمعات المدنية غير الساعية للوصول إلى السلطة والتى تتوسط بين الأفراد والدولة.

ثانياً: خصائص المجتمع المدني

يمكن النظر للمنظمات الأهلية باعتبارها "القاعدة النظرية لأى جماعة تريد أن تنظم ذاتياً، ولها هدف اجتماعى خاص بها سواء كان هذا الهدف يؤدى للتحول أم لا". وهذا التعريف بلاشك يوسع نطاق المفهوم الذى وضعته الأمم المتحدة عام ١٩٥٣ لتعريف المنظمات الأهلية. فباستخدام مفهوم المجتمع المدنى تكون كل المنظمات التى عرفتها الأمم المتحدة بأنها قطاع sector، يمكن أن تتضمنها المنظمات غير الحكومية، طالما أنها نتاج لمبادرة فردية وتقابل احتياجات اجتماعية [٩].

ويقودها هذا التعريف بدوره لوضع عدد من الشروط الواجب توافرها فى المنظمات غير الحكومية [١٠]:

أ- الهدف الذي من أجله تم تأسيسها:

- أداؤها لمهام ووظائف عامة يتم تفويضها لها من الدولة.
- أداء بعض الوظائف التي لا يؤديها المنظمات غير الربحية.
- التأثير على توجه السياسة العامة للدولة.

ب- السيادة فى تلك الجمعيات تتركز فى يد المواطنين وليس فى يد الهيكل الإدارى للدولة.

ج- الاستقلال المالي لهذه المنظمات - ومن ثم استقلالها - يتركز فى التبرعات واشتراكات الأعضاء.

لاشك أن المؤشرات السابقة تعد النموذج المثالي للمنظمات الأهلية، دون الأخذ في الاعتبار وضع الدولة ولا الخلفية التاريخية أو المناخ الثقافي والأيديولوجي السائد فى المجتمع. وهو ما

يقودنا إلى ضرورة التمييز بين مراحل تطور هذه المنظمات، والتي تشير إليها الدراسات الدولية وتلك المقارنة بالتمييز بين ثلاث مراحل: المرحلة الأولى: وتبدأ فيها المنظمات بالتعرف على هويتها تدريجياً ودورها فى المجتمع المحلى ثم تتطور فى مرحلة تالية: للتوسيع فى خارج مجتمعها المحلى، وفى مرحلة ثالثة: وأخيرة تتثبت فى المجتمع كمؤسسة من مؤسساته التي يتميز بها في ظل تنامي لدور الأنشطة الأهلية بشكل عام واتساع فى رقعة المشاركة بشكل خاص(١١). مع الأخذ في الاعتبار حتمية توفر مقومات التفاعل الحقيقية مع المجتمعات المحلية وتقديم العديد من أشكال الخدمات الحقيقة لهذا المجتمع، انطلاقاً من قاعدة مؤداها أن دور هذه الجمعيات لابد أن يكون مؤسساً على قواعد اقتصادية حقيقية.

بهذا المعنى، يمكن التفرقة بين المنظمات التطوعية والدولة بطرح مفهوم "السياسة" حيث إن هذه المنظمات ترفض احتكار السلطة والقوة إلى جانب أن سياساتها تقتصر على قطاع معين، على خلاف السياسات الحكومية التى تسعى لتحقيق أعلى مستوى من الرضاء القومى. وتظل نقطة التحول الحقيقية بالنسبة لدور هذه الجمعيات، فى قدرتها على طرح قضايا التغيير الاجتماعى، وبالتالى تصبح فى مواجهة مباشرة مع الدولة بحكم مطالبتها بمزيد من التغير الاجتماعى والسياسى. ومن ثم تتحدد هذه المواجهة وأشكالها، بحجم السلطات الممنوحة لبناء سياسات اجتماعية وسياسية تحول دون الصدام الشامل بالدولة وهو ما يلغى مبدأ العمل المدنى من جذوره.

ويقودنا الاختلاف السابق – بين دور المنظمات ودور الحكومة- إلى طرح العديد من الأفكار الخاصة بإمكانية منافسة سلطة الدولة بواسطة المؤسسات المدنية. ومنها بطبيعة الحال الجمعيات التطوعية، استناداً إلى قدرتها على قيادة حركة تغيير لفاعليات السلطة وعلاقات القوة فى المجتمع المدنى.

من هنا، ربما يكون من الضروري التعرف على عدد من المؤشرات لتحليل الجمعيات أو المؤسسات التطوعية باعتبارها من العناصر الأساسية للمجتمع المدني، ونذكر منها ما يلي(١٢):

- الحجم العددي لهذه المؤسسات سواء طبقاً لطبيعة المجالات المختلفة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية) أو لطبيعة القوى والتكوينات الاجتماعية التي تعبر عنها هذه

المؤسسات (الطلبة، العمال، الفلاحين، المثقفين... إلخ) والوقوف على الخريطة المؤسسية لأي مجتمع يكشف عن بعدين هامين:

أولهما: تحديد القوى والتكوينات الاجتماعية التى لا يوجد لها تعبير مؤسسي.

ثانيهما: معرفة حدود قدرة المؤسسات فى التعبير عن قوى وتكوينات فاعلة ومؤثرة فى المجتمع مثل:

- حجم العضوية فى هذه المؤسسات.
- درجة الوعي بالانتماء إلى هذه المؤسسات من قبل الأعضاء.
- والمؤشران السابقان يكشفان عن درجة شرعية المؤسسة فى محيط الجماعة التي تعبر عنها.
- درجة الديمقراطية داخل المؤسسات. ويظهر ذلك من خلال أساليب شغل الوظائف القيادية في المؤسسة وأساليب صنع القرار فيها.
- الوسائل التي تتبعها المؤسسة لتوصل مطالب أعضائها إلى صانعي القرارات على المستوى القومي، وهل تقتصر على الأساليب السلمية فقط أم تنخرط في بعض أعمال الاحتجاج والعنف.
- درجة التضامن داخل مؤسسات المجتمع المدني، ويظهر ذلك فى كمية ونوعية الانشقاقات والصراعات داخل القوى الاجتماعية.

وهكذا تبدو استراتيجية بناء مجتمع مدني كإطار متكامل تحدده مجموعة سياسات عامة تشمل المجتمع بأسره سواء عن طريق إعادة تكوين القوى الاجتماعية أو على المستوى الفكرى الضرورى للعمل السياسى، تعد ضرورة حتمية تفرضها تناقضات المجتمع المدنى. ويعنى ذلك أن المشكلة الأساسية تكمن فى بنية المجتمع وليس فى الدولة وأجهزتها فقط، وبالتالى لا يوجد أى تناقض بين فكرة تدعيم المجتمع المدنى وبقاء الدولة كسلطة مركزية ومنظم لتفاعلات هذا المجتمع. وفي هذا السياق يمكن رصد مجموعة من المؤشرات والمعايير الدولية التي يمكن من خلالها قياس حدود فاعلية وقوة أي مجتمع مدني:

١ ـ مؤشر المؤسسية

يعد التأكيد على السمة المؤسسية، أحد أبرز مؤشرات وجود مجتمع مدني قوي، وتتحدد هذه السمة وفقاً لتوافر أربعة معايير أساسية للحكم على مدى التطور الذي بلغته مؤسسة أو منظمة ما، وهي: القدرة على التكيف في مقابل الجمود، والاستقلال في مقابل التبعية والخضوع، والتعقد في مقابل الضعف التنظيمي، والتجانس في مقابل الانقسام.

ويضم كل من المعايير الأربعة مؤشرات فرعية يمكن من خلالها دراسة خصائص المجتمع المدني في الوطن العربي، وذلك فيما يلي(١٣):

ـ القدرة على التكيف

يقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها، فكلما ارتفعت درجة التوافق مع الإطار المحيط زادت درجة فاعليتها. وهنا يمكن الإشارة إلى ثلاثة مستويات من التكيف أو التوافق مع المجتمع:

المستوى الأول: يتعلق بالزمن، فهناك علاقة ارتباطية واضحة بين طول الفترة الزمنية للمنظمة الأهلية ودرجة مؤسسيتها. أما المستوى الثاني: فيرتبط بتعاقب الأجيال وقدرة المؤسسة على تجاوز مشكلة تداول السلطة الداخلية واستمرارها مع تعاقب الأجيال، إذ تعكس هذه الاستمرارية بالإضافة إلى الدرجة العالية من المؤسسية، مرونة واضحة في مواجهة متطلبات التطور الاجتماعي والاقتصادي. في حين يستند المستوى الثالث من المؤسسية إلى درجة الوظيفية وقدرة المنظمة الأهلية على إجراء تعديلات في أنشطتها.

ـ الاستقلال

ترتبط عملية نمو أي سلطة مدنية بقدرة هذه السلطة في المحافظة على حد أدنى من الاستقلال الذي يتيح لها أن تقيم رهانات خاصة تتأسس عليها علاقات اجتماعية متميزة.

فإذا اعتبر النظام القائم أن مثل هذه الرهانات ليست ممكنة أو مقبولة نظراً لما تنطوي عليها من

مخاطر على وحدة الإرادة السياسية أو بقاء الدولة والنظام، وحرمانها بالتالي من هذا الحد الأدنى من الاستقلال الذي يجعل لسلطتها قيمة ذاتية، لم يبق أمام هذه المؤسسات إلا أن تختار بين التخلي عن طبيعتها كإطار حر أو أن تتحول، إذا أرادت الحفاظ على وجودها بأي ثمن، إلى تابع لسلطات قائمة حقيقية أو تضع نفسها تحت حمايتها، وتصبح أداة من أدوات السلطة السياسية.

وقد دلت الخبرة التاريخية على أن المؤسسات الأهلية التي لم يكن لها مقوم آخر غير التعامل مع الدولة والعمل في ظلها لم تستطع، أن تطور أي رهان حقيقي يستمد قيمته من نشاطها المعلن بقدر ما أصبحت إطاراً جزئيـاً أو فرعيـاً للتنافس والصراع السياسي الذي يتسم وحده في هذا النظام بالأصالة والجدوى. وبالتالي يبقى الحافز الوحيد المتاح للانخراط في المنظمات الأهلية هو السعي إلى استخدام هذه المنظمات كوسيلة للنفاذ إلى السلطة والصعود إلى المناصب السياسية.

ومن ثم يمكن تحديد درجة استقلال مؤسسات المجتمع المدني عن الدولة من خلال عدة مؤشرات منها:

أ ـ **نشأة مؤسسات المجتمع المدني**، وحدود تدخل الدولة في هذه العملية، فالأصل هو أن تتمتع المؤسسات بهامش من الاستقلالية عن الدولة.

ب ـ **الاستقلال المالي** ويظهر ذلك من خلال تحديد مصادر تمويل مؤسسات المجتمع المدني، وذلك لتحديد ما إذا كانت تتلقى جزءاً من الدولة أو بعض الجهات الخارجية، أم تعتمد بصورة كاملة في التمويل الذاتي على مساهمات الأعضاء في شكل رسوم العضوية أو التبرعات أو عوائد بعض أنشطتها الخدمية أو الإنتاجية. حيث يعتبر التأسيس الاقتصادي أهم عناصر الاستقلالية، كما أنه يشكل سياجاً للحركة السياسية المستقلة، وعنصراً من عناصر استمراريتها.

ج ـ **الاستقلال الإداري والتنظيمي** ويشير إلى مدى استقلال مؤسسات المجتمع المدني في إدارة شئونها الداخلية طبقاً للوائحها وقوانينها الداخلية، بعيداً عن تدخل الدولة، وبالتالي انخفاض درجة تبعيتها للسلطة التنفيذية. فالنظم التسلطية تحرص على منع قيام مؤسسات المجتمع

المدني، أو إخضاعها للرقابة والسيطرة في حالة السماح بقيامها. وفي هذا السياق، يمكن رصد بعض الإجراءات التي تعزز من استقلالية مؤسسات المجتمع المدني، والتي تتمثل في:

- إيجاد قواعد واضحة للاتصال والتفاعل بين مؤسسات المجتمع المدني.
- قيام تكافل بينها من خلال قواعد للتضامن والتماسك كأولوية ضمن مكونات حركتها.
- تأسيس قواعد لعملية الممارسة الداخلية، تعتمد على تعزيز قيم الشفافية وتجنب الفساد والانحراف والاستبداد، وذلك لأن فساد التكوينات الداخلية للمؤسسة سوف يؤدى إلى ضعفها، وبالتالي سهولة اختراقها داخلياً وخارجياً.

ـ التعقد

أي تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة، بمعني تعدد هيئاتها التنظيمية من جانب، ووجود مستويات إدارية داخلية من جانب ثان، وانتشارها جغرافياً على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع من جانب ثالث. فالمؤسسة التي يكون لها أهداف عديدة تكون أكثر قدرة على تكييف أوضاعها، حين تفقد أي من أهدافها، وبالتالي تتنوع بدائلها لتحقيق الهدف النهائي.

ـ التجانس

ويقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة ذاتها، تؤثر على نشاطها. فكلما كان مرد الانقسامات بين قيادات المؤسسة إلى أسباب عقائدية تتعلق بنشاط المؤسسة، وكانت طريقة تسوية الصراع سلمية، كان ذلك مؤشرًا على تطور المؤسسة. وفي المقابل، كلما كان مرد الصراع والانقسامات إلى أسباب شخصية، وكان أسلوب تسوية الصراع عنيفاً، كان ذلك مؤشراً على تخلف المؤسسة. فتجانس المؤسسة لا يعني تحولها إلى تشكيل جامد لا يوجد به تباينات، بل إن هناك أهمية لتلك التناقضات والتعددية كدافع لحركة المجتمع المدني وقدرته على الابداع والتغيير في المجتمعات. كما أن تلك التناقضات لا تعني وجود تجانس بشكل كامل، فكلما زادت أنماط العلاقات القائمة على أسس التعاون والتنافس، اعتبر ذلك مؤشراً على حيوية المجتمع المدني بالمعنى الإيجابي.

تشير الخصائص الأربعة السابقة، إلى مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس فاعلية أي مجتمع مدني، وإن كان ذلك يتطلب توافر مجموعة من المتطلبات، يأتي في مقدمتها: درجة توافر البيانات والمعلومات الخاصة بملامح وخريطة توزيع هذا المجتمع ودرجة تطور مؤسسيته. بالإضافة إلى ضرورة توافر معلومات تفصيلية عن مصادر التمويل والأطر الإدارية والتنظيمية لمؤسساته.

كما تقودنا هذه البيانات إلى مستوى آخر من المؤشرات العامة والمتفق عليها دولياً تتمثل في [١٤]:

٢ ـ المؤشر القانوني والسياسي

يتضمن الإطار القانوني ـ السياسي مبادئ وقواعد قانونية وسياسية، توفر الضمانات اللازمة لحركة ونشاط منظمات المجتمع المدني. فوجود قواعد قانونية ودستورية تكرس سياسات التعددية السياسية، والفصل بين السلطات، واحترام القضاء، وتعمل على تفعيل المشاركة الشعبية في صناعة القرارات على المستويات المختلفة، يساعد على تكثيف الممارسة السياسية من جانب التنظيمات الأهلية، ومن ثم زيادة هامش حركتها في المجتمع.

في المقابل، ثمة بعض المؤشرات التي تمثل عوائق قانونية وسياسية، والتي تتمثل أبرزها في المباعدة بين النصوص الدستورية والقانونية والممارسة العملية. أما ثاني هذه المؤشرات، فتتجلى في قيام الدولة بصياغة شبكة واسعة من القوانين تحد من نشاط الفرد في مجالات العمل والمشاركة السياسية.

فالديمقراطية ـ كما هو متفق عليه ـ تقوم في جوهرها على التعددية السياسية، وتوسيع المشاركة السياسية للمواطنين. بالإضافة إلى احترام مبدأ تداول السلطة والرقابة السياسية، وتوفير بعض الضمانات لاحترام حقوق المواطنين وحرياتهم. ومن ثم فإن تزايد قوة المجتمع المدني ومؤسساته، يساعد إلى حد كبير في تثبيت الديمقراطية كنظام للحكم. إذ يعد المجتمع المدني بمثابة الأرضية التي ترتكز عليها الصيغة الديمقراطية بقيمها ومؤسساتها وعلاقاتها. فمنظمات المجتمع المدني تعد مدرسة شعبية للتنشئة السياسية على قيم الديمقراطية، فضلاً عن كونها مرآة تعكس قيادات المجتمع وتراقب مسار تطوره. لذا فإن العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني علاقة عضوية غير سببية.

٣ ـ المؤشر الثقافي

يرتبط هذا المؤشر بالإنتاج الفكري للمجتمع المدني، والمتمثل في نظام القيم التي يعتنقها، ولا سيما: قيم الاستقلالية الفردية والحرية الشخصية ونمط العلاقات الإنسانية. إذ تعبر تلك القيم عن نسق النظام الليبرالي الحر الديمقراطي في الفكر الغربي،آخذاً في الاعتبار تلك العلاقة الارتباطية بين درجة كفاءة أداء مؤسسات المجتمع المدني في مجتمع ما، وطبيعة الثقافة السائدة في المجتمع نفسه، والتي يجب أن تتسق مع النسق الفكري للمؤسسات، وذلك حتى تستطيع أن تقوم بالتأثير على الأفراد.

من هنا، فإن إرساء قواعد الديمقراطية وتكريسها في نسق سياسي، يتطلب الارتقاء بالثقافة السياسية لهذه المجتمعات، لتصل إلى مستوى الممارسة العملية لأسس الديمقراطية ومبادئها المتضمنة في: تداول السلطة، واحترام الرأي والرأي الآخر، والاستعداد لقبول الحلول الوسيطة والتوفيقية.

٤ ـ المؤشر الاقتصادي والاجتماعي

يرتبط قياس درجة فاعلية المؤسسات الأهلية، بمدى قدرتها على التأثير في محيطها الجغرافي في مختلف الجوانب. ويعد الجانب الاقتصادي والاجتماعي، أحد أبرز القطاعات التي تظهر هذه القدرة، لما له من مردود يظهر بوضوح في المجتمع. وقد أخذت أهمية البعد الاقتصادي والاجتماعي تتصاعد نظراً لبروز عدد من القضايا على الأجندة الدولية، مثل قضايا الفقر والبيئة. لذا، فإن الإسهام الاقتصادي والاجتماعي لمنظمات المجتمع المدني، لا يقتصر دوره على تحديد درجة فاعلية منظمات المجتمع المدني فقط، بل إنه يطرح أيضاً مسألة المصداقية لدى القاعدة الشعبية، وخاصة في المجتمعات النامية من جانب آخر.

وهناك ارتباط وثيق بين طبيعة النظام الاقتصادي في الدولة، وحدود قدرة المجتمع المدني في التأثير في المجتمع من الناحية التنموية، اقتصادياً واجتماعياً. حيث إن الاستناد إلى نظام اقتصادي يرتكز على دور أكبر للقطاع الخاص، والمبادرات الفردية، يساهم إلى حد كبير في قيام

مؤسسات المجتمع المدني ببعض المشروعات والصناعات ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي. وبالتالي فإن تدخل الدولة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي، يقلص من إمكانية تبلور المجتمع المدني المستقل.

ومن ثم هناك علاقة ما بين المجتمع المدني ومدى تمتع الدولة بالديمقراطية، وهي علاقة تترجمها أنماط التفاعل الحاكمة للعلاقة بين الفرد والجماعة والديمقراطية. حيث يسعى الفرد إلى التعبير عن رأيه وعن مصالحه بحرية تامة وبدون قيود تضعها الدولة، ولكن في هذه الحالة من الممكن أن يصبح المجتمع سمته الفوضوية. لذا فإن هناك ضرورة إلى وجود جماعات يمكن من خلالها الفرد التعبير بحرية عن رأيه من جانب، وتوفر السمة النظامية للمجتمع ككل من جانب آخر.

ويتوقف مدى كون هذه الدولة ديمقراطية أم لا على مدى سماحها بتكوين وتشكيل تلك الجماعات من ناحية، وممارسة نشاطها بحرية من ناحية أخرى، خاصة في وقت الأزمات السياسية. إذ تظهر أهمية المجتمع المدني وعلاقته بالديمقراطية في فترات الأزمات السياسية على نحو خاص. فوجود مجمع مدني قوي ومنظم يساهم في بلورة جملة الإجراءات المكونة للسياسة العامة للدولة بشكل منظم، وليس عشوائياً، وهو ما يبرز بدوره دور المجتمع المدني بوصفه خطاً ثانياً لحفظ الاستقرار السياسي[١٥].

وتدعم هذه المعاني، إذا ما أخذنا في الاعتبار ارتباط صعود مفهوم المجتمع المدني في العقد الأخير من القرن الماضي، بتعزيز ومحاولة الربط بين الديمقراطية والتنمية والإدارة السلمية للصراعات المحلية والإقليمية. وعلى الرغم من تعدد تعاريف المجتمع المدني، فإنه يجب أن يتضمن تعظيم العمل التطوعي وزيادة المشاركة الشعبية في صنع القرار وسد الفجوة بين الحكومة والأفراد. وعلى ذلك فإن وجود المجتمع المدني القوي يعطي ضمانه لأي إدارة لصراعات بكونها ستتم بصورة سلمية في المجتمع، وأن الحكومة ستتبع أسلوب التوافق بدلاً من أسلوب التوزيع الجبري للقيم. من هنا تتضح العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني. فالديمقراطية معناها الإدارة السلمية للمجموعات المتصارعة والمصالح المتباينة، وهو ما يتوافق مع مضمون تعريف المجتمع المدني والذي ينظر إليه على "أنه الرابطة المثلى بين المواطنين والحكومة، وهو الوسيلة المثلى لتوزيع المشاركة الشعبية"[١٦].

تشير جملة المؤشرات السابقة، إلى أن العامل القانوني ـ السياسي يعد محدداً أساسياً في بلورة المؤشرات الأخرى. فالمؤشر القانوني يعنى بإرساء القواعد المحددة للنسق الفكري والسياسي للمجتمع، وبالتالي حدود حرية التنظيمات الأهلية في الحياة السياسية للمجتمعات. في المقابل يبرز المؤشر السياسي عبر درجة الكثافة في الممارسة العملية، التي تكرس بدورها تلك القواعد، وبالتالي بلورة الثقافة السياسية لأفراد المجتمع. فكلما انطوى الإطار القانوني ـ السياسي على تدعيم حرية الأفراد والتنظيمات الأهلية في المشاركة السياسية ـ عبر إجراءات عملية ـ زادت قوة المجتمع المدني وفاعليته. أما على الجانب الثقافي، فهناك جدل حول حدود مساهمة الثقافة السياسية في بلورة الإطار القانوني السياسي والعكس. وبعيداً عن الخوض في ذلك الجدال النظري، فإن المجتمع المدني باعتباره مدرسة شعبية للتنشئة السياسية، يمكن التأكيد على دوره الحيوي في بلورة الثقافية السياسية للأفراد، شريطة أن تتوافر له مقومات القدرة على التغيير، والتي يأتي في مقدمتها مدى ملائمة قيم ذلك النسق الثقافي مع طبيعة المجتمع، إلى جانب درجة مرونة الأفراد في تقبل تلك القيم الجديدة.

من هنا تتضح بجلاء تلك العلاقة الارتباطية بين الديمقراطية والمجتمع المدني، والذي ينظر إليها كأحد أركان المجتمع. لذا ثمة ضرورة لبيان العلاقة بين المجتمع المدني العربي بتنظيماته المختلفة، وعلاقته بقضية التحول الديمقراطي من زاوية الوقوف على حدود قدره على التفاعل المستقل عن الدولة.

ثالثاً: واقع المجتمع المدني العربي

تنقسم تكوينات المجتمع المدني العربي في غالبية البلدان العربية إلى قطاعين أساسيين، الأول: المنظمات والجمعيات الأهلية والثاني: النقابات المهنية. وقد استبعدت عملياً الأحزاب والنوادي الثقافية من خريطة المجتمع المدني العربي، نظراً لهامشية وخاصة في ظل استمرار الإجراءات القانونية والسياسية التي تحجم العمل والنشاط السياسي للتنظيمات الأهلية الأخرى، لتركز على القطاعات الاجتماعية والاقتصادية خدمياً وتنموياً. وقد جسد ذلك التصنيف معضلة

العلاقة بين المجتمع المدني والدولة من جانب، وإشكالية العلاقة بين المدني والسياسي في حركة المجتمعات العربية من جانب آخر.

وقد ساهم العديد من العوامل في تجسيد معضلة العلاقة بين التنظيمات الأهلية العربية والدولة، والتي تتمثل أبرزها في: السمة المركزية للنظم السياسية العربية وانحسار هامش الحركة المتاحة للتنظيمات الأهلية في مجالات الحياة المختلفة، وتباين تطور مؤسسات المجتمع المدني العربي على مستوى مؤسساته وحركته مدنياً وسياسياً وفكرياً [١٧]. كما ساعد تطور المجتمعات العربية وعدم توافر المناخ الديمقراطي على عدم وضوح العلاقة بين المجتمع المدني وأجهزة الدولة.

لذلك، فإن تناول المجتمع المدني العربي عبر المؤشرات الدولية لقياس حدود قوته وفاعليته، يتطلب الأخذ في الاعتبار خصوصية المجتمعات العربية، وطبيعة ودرجة تطور هذه المجتمعات في اللحظة الراهنة، والتي تتجلى في عدد من السمات المشتركة ومجموعة من الحقائق التي تعبر عن واقع بيئة العمل الأهلي العربي من جانب، كما تطرح معطيات تفعيل دوره من جانب آخر. فبالنسبة للسمة الأولى، فتتمثل في ارتباط فلسفة العمل الأهلي في الدول العربية ـ في مجمله ـ بالأنشطة الخيرية والرعائية والتي تشكل نسبتها طبقاً لتقديرات عام ٢٠٠٢ حوالي ٤٩,٨٪ من إجمالي ٢٢٠ ألف منظمة أهلية موزعة على الدول العربية.

أما السمة الثانية، فترتبط بتباين مستويات تطور المجتمع المدني في كل دولة على حدة، وبالتالي حجم الخبرات المتراكمة وشبكة العلاقات الخارجية، وحجم الانتشار الجغرافي داخل كل قطر أو على المستوى القومي.

في حين ترتبط السمة الثالثة، بارتفاع مستويات الفقر والحرمان البشري في غالبية البلدان العربية من جانب، وضعف الطبقة الوسطى.

هذه السمات ترافق معها مجموعة من الحقائق، يأتي في مقدمتها حالة النمو التي تشهدها المنظمات الأهلية في بعض البلدان العربية مثل المملكة العربية السعودية، ومصر ولبنان في السنوات القليلة الماضية.

وعلى الرغم من نمو القطاع الأهلي في المجتمعات العربية، إلا أن تباين مستويات تطورها ودرجة قبول النظم الحاكمة لدورها وتقنينه تشريعياً، ساهم في تصنيف الدول العربية إلى ثلاث مجموعات: الأولى، ترتبط بالدول العربية التي شهدت قوانين جديدة منظمة لعمل المنظمات الأهلية ومثلت منحنى جديداً للتطور. أما المجموعة الثانية، فتتعلق بالدول العربية التي تسعى لبلورة قوانين منظمة للعمل الأهلي. في حين تعبر المجموعة الثالثة، عن تلك الدول التي لا تشهد أي نوع من الحراك أو مطالب التغيير ـ انظر الجدول رقم (١)

جدول رقم (١)

مؤشرات فاعلية المجتمع المدني العربي.

المؤشر / الدولة	استحداث القوانين	استراتيجية لمكافحة الفقر	استراتيجية لتمكين المرأة	هامش الاستقلالية
مصر	*	*	×	*
سوريا	×	×	×	×
لبنان	×	×	*	*
الأردن	×	*	*	*
فلسطين	*	*	×	×
السودان	*	*	×	*
الجزائر	*	×	×	*
المغرب	*	*	×	*
موريتانيا	×	×	×	×
ليبيا	*	×	×	×
اليمن	*	*	*	*
عمان	*	×	*	×
البحرين	*	×	*	×
قطر	*	×	×	×
العراق	*	×	×	*
جزر القمر	-	-	-	-
جيبوتي	-	-	-	-
تونس	*	*	*	×
السعودية	-	-	-	-
الإمارات	×	×	×	×
الصومال	-	-	-	-
الكويت	×	×	×	×

* متوافر. × غير متوافر ـ لا توجد بيانات.

ويقودنا هذا التصنيف إلى نتيجة مفادها صعوبة الحديث عن مستوى واحد من التطور والفاعلية يجمع المجتمع المدني. وهو ما يعني ضمنياً أهميته مراعاة تباين حيز الديمقراطية المتاح فيما بين الأقطار العربية عند محاولة قياس حدود الرهان على قدرة المجتمع المدني العربي بتكويناته المختلفة في دفع عملية التحول الديمقراطي والإصلاح.

فقد بلورت أنشطة وأنماط المنظمات الأهلية العربية، واقع بيئة نشاط المنظمات الأهلية العربية - بأبعادها المختلفة - مجموعة من المؤشرات التي يمكن الاستناد عليها لقياس مدى فاعلية المجتمع المدني العربي، بالإضافة لترجمتها لمستويات التباين بين الأقطار العربية. وتتمثل أبرز هذه المؤشرات في الواقع السياسي الاقتصادي، والإطار القانوني، وتبلور استراتيجيات مواجهة الفقر. بالإضافة إلى تطور أعداد المنظمات الأهلية، وتطور مجالات أنشطتها.

كما يمكن اعتبار هذه المؤشرات، محصلة لدرجة التوافق بين مؤسسات المجتمع المدني في كل دولة عربية والاحتياجات الفعلية لمجتمعاتها من ناحية، وعلاقاتها بالحكومات من ناحية ثانية.

١ - الواقع السياسي والاقتصادي

يرتبط هذا المؤشر في الحالة العربية بمستويين رئيسيين: الأول، يعبر عن العوامل الدافعة نحو توسيع دور المجتمع المدني العربي، والثاني، يشير إلى تداعيات التحولات السياسية المقيدة للعمل الأهلي العربي.

فبالنسبة للمستوى الأول، فقد شهدت بعض الدول العربية تطوراً ملموساً في اتجاه توسيع قاعدة المشاركة السياسية، وتعديل السلطة داخل مؤسسات الحكم. إلى جانب تبني بعض الدول العربية توسيع قاعدة المنظمات الأهلية والعمل على زيادة الحيز المتاح للحركة والدفاع عن الحريات الأساسية [١٨].

وقد ساعد على ذلك توجه الدول العربية نحو انتهاج برامج للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، والتي أدت بدورها إلى تراجع دور الدولة في المجال الاقتصادي. بالإضافة إلى بعض المجالات الخدمية الهامة مثل: الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية في ظل تناقص حجم الإنفاق

الرسمي. كما ساعد أيضاً تنامي العمل الأهلي في مجالي البيئة والمرأة على زيادة دور المجتمع المدني في القضايا المهمشة، والتي لا تحظى بالاهتمام الحكومي الكافي.

ففي مصر، نجد أن الحكومة قد تبنت برنامجاً للإصلاح الاقتصادي تسعى من خلاله إلى ترسيخ قواعد وآليات السوق، جنباً إلى جنب مع طرح خطاب سياسي ينطوي على دعاوى الانفتاح السياسي وتشجيع دور المجتمع المدني.

وقد كان من أبرز تداعيات الخطوات الإصلاحية ـ ولاسيما الاقتصادية منها ـ تركز نشاط وتوجهات الجمعيات الأهلية على القطاعات المضارة منها والتي تمثلت في قطاعي البيئة والمرأة. حيث شهدت السنوات الثلاثة الأخيرة، قفزة في أعداد تلك الجمعيات. فتشير التقديرات إلى وجود نحو ٣٠٠ جمعية نسائية، ونحو ١٠٦ جمعيات تعمل في مجال البيئة، وذلك وفقاً لتقديرات وبيانات عام ٢٠٠١[١٩].

وفي اليمن، نشطت المنظمات الأهلية اليمنية في مجالات متعددة ومختلفة، وأصبحت تمارس دورها كقطاع ثالث إلى جانب القطاع العام والخاص. وقد ارتبط نشاط المنظمات الأهلية في اليمن في مجالات الرعاية الاجتماعية ومواجهة الآثار الاقتصادية لعملية الانفتاح الاقتصادي، فضلاً عن مجالات حقوق المرأة والطفل[٢٠]. أما البحرين، فقد ساعدت التحولات السياسية التي شهدتها المملكة من أجل توسيع قاعدة الديمقراطية، عبر عدد من القوانين المنظمة للانتخابات والنشاط الأهلي، في زيادة عدد المنظمات الأهلية البحرينية لتصل إلى ١٦٨ جمعية عام ٢٠٠٢ [٢١].

وفي المغرب، ساهم القرار الاستراتيجي الذي اتخذه الملك الحسن بالتوجه نحو اقتصاد السوق في منتصف الثمانينيات، في نمو المجتمع المدني المغربي واتساع مجالات العمل الاجتماعي وتراجع القيود السياسية والمالية. الأمر الذي يمكن الاستدلال عليه من خلال مراحل تطور المنظمات الأهلية منذ عام ١٩٨٣ حتى عام ١٩٩٦. فقد شهدت المرحلة الأولى، منذ عام ١٩٨٣ تدافع المنظمات الأهلية للعمل في مجال الخدمات الصحية وتزايد أعداد الجمعيات التنموية. وفي نهاية عقد الثمانينيات، بدأت المرحلة الثانية، والتي أبدت فيها المغرب قدراً أكبر من التسامح

تجاه المنظمات الدفاعية، وتم على أثرها تأسيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان في عام ١٩٨٨. أما المرحلة الثالثة ١٩٩٥- ١٩٩٦، فقد ركزت الجمعيات في أجندتها على النهوض بالمواطنة وإحراز تقدم نحو مزيد من الديمقراطية. بالإضافة إلى تأسيس جمعيات تدعم أنشطة الشفافية ومكافحة الفساد[٢٢]. وأخيراً تأتي المرحلة الرابعة، التي بدأت مع تولي الملك محمد السادس وشهدت توجهاً عاماً نحو الإصلاح السياسي وتوسيع مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان، والعفو عن عدد من المعتقلين السياسيين، بما تبعه تنامي في منظمات المجتمع المدني كماً وكيفاً.

وفي المقابل كان للتعقيدات السياسية الداخلية في الجزائر دور هام في تحجيم النشاط السياسي للمنظمات الأهلية، والتي تجسدت في منع قيام علاقات مع الأحزاب السياسية سواء كان عضوياً أو هيكلياً. هذا إلى جانب عدم شرعية مساهمة الأحزاب في تمويل المنظمات سواء كان مادياً أو معنوياً[٢٣].

لذا، فإن التوجه العام للدول العربية نحو اتخاذ إجراءات إصلاحية خلال السنوات الماضية، قد ساهم إلى حد بعيد في إنعاش المجتمع المدني العربي. كما ساعدت إجراءات الانفتاح الاقتصادي على تقليص دور الدولة في بعض المجالات الخدمية والتي أصبحت في المقابل مدخلاً لنشاط الجمعيات في المرحلة المقبلة.

ولكن على الرغم من ذلك، برزت القيود المحجمة للنشاط الأهلي في الدول العربية، لتعبر عن المستوى الثاني من واقع البيئة السياسية والاقتصادية في الدول العربية. فقد كان لأركان بيئة المجتمعات العربية (سياسياً واقتصادياً واجتماعياً) دور محوري في تقليص النتائج الإيجابية لمجمل الإجراءات الإصلاحية التي اتخذتها الحكومة. إذ عبرت جملة القوانين المقيدة للحركة الاجتماعية عن أبرز القيود المحجمة لنشاط المنظمات الأهلية العربية.

فقد أخذت مصر، مسعى الإصلاح والتغيير في ظل بيئة غير مواتية ساهمت في تحديد ملامحها مجموعة من العوامل التي يعد أبرزها: استمرار العمل بقانون الطوارئ، ضعف الأحزاب السياسية وتقلص مصداقيتها، هذا إلى جانب تزايد معدلات الفقر والأمية وفشل العملية التعليمية. بالإضافة إلى أن قانون المنظمات الأهلية الجديد ٨٤ لعام ٢٠٠٢، لم يوسع من

استقلالية المنظمات غير الحكومية، التي يمكن أن تعمل على شغل الفراغ الرسمي في القطاعات المتضررة من الإصلاحات الاقتصادية[٢٤].

أما في المغرب، فقد ساعد ضعف خبرة العمل الأهلي، وتزايد معدلات الأمية والفقر والأزمات الاقتصادية، وانتهاك حقوق المرأة، في الحد من تداعيات الإصلاحات السياسية[٢٥]. مما كان له تأثير سلبي على نشاط المنظمات الأهلية، على الرغم من اتساع مجالات العمل الاجتماعي.

كما تشترك المجتمعات العربية في الاتجاه العام نحو حظر النشاط السياسي بالمعنى الحزبي أو حتى النقابي. والتي تمتد إلى حظر للمؤسسين والمحرومين من ممارسة الحقوق السياسية في الانضمام للجمعيات، والتي تتشابه فيها قوانين غالبية البلاد العربية[٢٦].

كذلك تبرز قضية التمويل بتعقيداتها الشائكة، كأحد إفرازات البيئة السياسية في البلدان العربية[٢٧].

حيث تعد قضية التمويل أحد أبرز عقبات النشاط الأهلي في البلاد العربية، نظراً للرقابة الحكومية على مصادر التمويل وخاصة الأجنبية منها. وفي هذا السياق، يمكن التأكيد على أن المتغير الحاكم الذي يساعد على تفسير نشاط وحركة المجتمع المدني العربي لا تتركز في قدر الدعم التي تحصل عليه المنظمات من الجهات المانحة، ولكن بمدى توافر الإرادة السياسية للنظم القائمة في تقنين هامش أوسع للعمل السياسي المستقل، وتوفير حيز أكبر للحصول على دعم الجهات المانحة. ففي الدول العربية التي قامت بتوسيع حجم المشاركة السياسية، شهدت تحركاً للمجتمع المدني بها نحو شغل المساحة السياسية التي أتاحها النظام الحاكم. أي أن مبادرة العمل السياسي للمنظمات الأهلية العربية لم تأتِ نتيجة ضغوط أهلية لتوسيع قاعدة الديمقراطية، بل كانت وفق آلية رسمية عبر مبادرة حكومية[٢٨].

٢ ـ الإطار القانوني

يأتي الإطار القانوني المنظم للعمل الأهلي في الدول العربية، في مقدمة العوامل التي ساهمت في تقليص حركة وفاعلية المنظمات الأهلية في الحياة العامة بصفة عامة، وبالتالي أصبح بمثابة

أحد أبرز معوقات حركة المنظمات الأهلية على الرغم من اتساع مجالات العمل الأهلي نتيجة التحولات والتغيرات السياسية والاقتصادية. فباستثناء لبنان ـ التأسيسي بالإخطار ـ تضع القوانين العربية شروطاً لتأسيس المنظمات الأهلية، كما تخول القوانين الحكومات الحق في رفض تسجيل المنظمات، وفرض رقابة على أنشطتها. فضلاً عن تدخل السلطة التنفيذية في بعض الحالات في تعطيل قرارات مجالس الإدارة أو إيقافها، إلى جانب حق الحكومة في حل أو دمج المنظمات الأهلية.

وعلى الرغم من تلك القيود، فإن ثمة اتجاه عام في العديد من الدول العربية نحو تغيير التشريعات القائمة واستحداث قوانين جديدة منظمة للعمل الأهلي، كما هو الحال في دول اليمن (القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠١) والمغرب (تصديق الحكومة المغربية على قانون الجمعيات في ٢٨ يونيو ٢٠٠١)، ومصر (عام ٢٠٠٢)، ومن قبل في تونس (عام ١٩٩٢)[٢٩]. وفى هذا السياق يمكن رصد عدد من الحالات والنماذج التى توضح موقع التشريع الأخير للجمعيات والمنظمات الأهلية من جملة التشريعات العربية والدولية المنظمة للعمل الأهلى ولمؤسسات المجتمع المدنى في بعض دول العالم:

(١) **مبدأ اللجوء إلى القضاء:** يعتبر مبدأ اللجوء للقضاء للنظر في المنازعات التى تنشأ بين الجمعيات والجهات الإدارية هو المبدأ المعمول به في كل بلاد العالم، تفاديا لتعسف السلطة الإدارية في التضييق على حرية تأسيس الجمعيات وممارستها لنشاطها، وقد أخذت بهذا المبدأ دول عربية كثيرة مثل الأردن والمغرب واليمن، كما تبرز الحالة الفرنسية كحالة مثلى، فالقانون الفرنسى المنظم لعمل الجمعيات الأهلية والمعروف بالقانون ١٩٠١، قد أطلق مسألة تأسيس الجمعيات بدون أية قيودًا حتى أن عدد الجمعيات بلغ مليونى جمعية بمتوسط جمعية لكل ٣٠ مواطنا. ولكنه وضع في نفس الوقت قيودًا تنظيمية تتعلق بالمساءلة والشفافية وتغليظ العقوبات فيما يتعلق بإساءة استغلال أموال الجمعية، حيث نص القانون على تحمل مجلس الإدارة المسئولية لمدة أربعين عاما[٣٠].

(٢) الأنماط التى يخاطبها القانون: على خلاف الشائع في أغلب قوانين العالم، والتى تعتمد على عدة أنماط قد تصل إلى خمسة في روسيا أو أربعة في حالة المجر أو ثلاثة في حالة الولايات المتحدة، يغلب على المستوى العربى التصنيف الثنائى كما هو الحال بالنسبة للقانون المصرى الذى يصنفها إلى الجمعيات الأهلية والمؤسسات، وكذلك الحال في سوريا وفى الأردن وإن اختلفت التسميات حيث يصنفها القانون إلى جمعيات وهيئات اجتماعية، وهو نفس الحال بالنسبة للوضع في فلسطين. كذلك تعتمد بعض الدول في قوانينها على تصنيف واحد مثل الحالة التونسية والجزائرية واللبنانية. وإن كان من الملاحظ في القوانين أن هناك تداخلا بين القوانين المنظمة للجمعيات والأحزاب السياسية كما هو الحال في لبنان وتونس والمغرب[٣١].

(٣) تحديد مجالات النشاط: تحرص البلدان التي يوجد بها مجتمع مدني قوى على فتح مجالات النشاط وعدم التقيد بأغراض تحددها الدولة. وعادة ما تكون الضوابط مقصورة على ما يهدد النظام العام أو الأمن الوطني. ولذا، فقد أحسن المشرع المصري فى إطلاقه لمجالات النشاط والعمل فى القانون الجديد ٨٤ لعام ٢٠٠٢. وقد نص القانون الأردني، على سبيل المثال، على قصر النشاط على تقديم الخدمة الاجتماعية بكل ما تعنيه من تحسين لأحوال المواطنين ثقافيا أو تربويا أو صحيا أو روحيا أو اجتماعيا أو فنيا، وهو نفس الحال بالنسبة للوضع في الجزائر. كذلك أطلق القانون السوري مجالات العمل وإن ربطها بمجموعة من الاستثناءات التي سماها " بالأهداف المحرمة قانونا ومنها على سبيل المثال: تهديد أمن البلاد، أو تشكيل كيان عسكري، بالإضافة إلى التأكيد على أهمية تحديد أهداف الجمعية بشكل واضح، وهو ما ينطبق على الحالة اللبنانية أيضا[٣٢].

بصورة عامة، يمكن الإشارة إلى أن مجموعة القوانين المنظمة لعمل الجمعيات في البلدان العربية تشغل حيزاً ليس بالقليل من القيود المفروضة على مجالات العمل، حيث إن الصيغ المطاطة التى تصاغ بها القوانين في معظم البلدان العربية تشكل عائقا يمكن استخدامه من جانب الجهة الإدارية أو تجاوزه حيثما يتراءى لها.

(٤) **متطلبات التسجيل:** يعد هذا المحدد من الأهمية بحيث إنه يوضح درجة تشجيع الحكومات للعمل الأهلي، فكلما كانت إجراءات التسجيل سهلة وبسيطة كلما كان ذلك يعنى توافر رغبة في إيجاد مجتمع مدني قوى. ورغم هذه الحقيقة، فالملاحظ أن هناك تباينا في التفاصيل بين الدول العربية، سواء فيما يتعلق بالحد الأدنى المطلوب من المؤسسين، الذي يتراوح بين ١٠ في حالة مصر و١٥ في حالة الجزائر، وعدم تحديد العدد المطلوب في حالة اليمن، أو فيما يتعلق بالجهة الإدارية المنوط بها الإشراف عليها، إذ تتعدد هذه الجهات وفقا لأنماط الجمعيات، وفى هذا السياق تبرز الحالة اللبنانية باكتفائها بالإخطار بعد التأسيس كخطوة متقدمة عن باقى الحالات العربية، وإن اقتصر هذا التميز على جمعيات بعينها مع استثناء الجمعيات الأجنبية (قرار من مجلس الوزراء) وجمعيات الشباب والرياضة (قرار من مديرية الشباب والرياضة) الجمعيات التعاونية (وزير الإسكان والتعاونيات). والجدير بالذكر هنا أن الجهة الإدارية في الحالة اللبنانية هى وزارة الداخلية[٣٣].

(٥) **حل الجمعيات:** يشكل قصر هذا الحق على سلطة القضاء أو المحاكم أحد الدلائل على تطور التشريعات الخاصة بالمنظمات غير الحكومية في العالم. ولذا فقد شكل القانون اليمنى والتونسي والجزائري والمغربي في هذا الشأن خطوة متقدمة، إذ أعطى سلطة الحل للقضاء. في المقابل نجد أن بعض البلدان العربية ما تزال تحرص على إحكام قبضتها على الجمعيات الأهلية من خلال زيادة هامش تدخل الجهة الإدارية وهو ما تعكسه حالة فلسطين. وهناك دول أخرى تشهد حالة من التردد كما هو الحال بالنسبة لمصر التى تراجع فيها القانون ٨٤ عن الخطوة المتقدمة التى كان قد خطاها القانون ١٥٣ لعام ١٩٩٩ الذى حكم بعدم دستوريته، حيث تراجع القانون عن مبدأ الحل القضائي لصالح الحل الإداري ليمثل استمرارا للحالة التي أفرزها القانون ٣٢ لعام ١٩٦٤.

يضاف إلى ذلك اتساع أسباب حل الجمعيات بشكل يثير معه التساؤل حول حقيقة مردود اختصاص القضاء بالحل، ففي الحالة التونسية نجد أن المحكمة لا تنظر في نشاط الجمعية

وطبيعته، ولكنها تكتفي بإصدار قرار الحل، حيث تختص وزارة الداخلية بالنظر في تحديد تجاوز الاختصاصات. كما أن القانون المصري يعطى سلطة تحويل النزاعات أو الخلافات التي تنشب بين الجمعيات والجهة الإدارية إلى ما يسمى بـ "لجنة فض المنازعات" وهى لجنة تميل في تكوينها إلى الجهة الإدارية، كذلك فقد جعل القانون على الجمعيات، كطرف متضرر، أن تلجأ إلى القضاء.

(٦) **النشاط الاقتصادي:** يشير الاتجاه الغالب عالميا إلى إمكانية قيام الجمعيات الأهلية غير الربحية بأنشطة هادفة إلى الربح لتوفير موارد ذاتية، كما تُمنح إعفاءات ضريبية وبعض المميزات الأخرى على النشاط الاقتصادي المرتبط بأهداف الجمعيات، ولكن في الوقت نفسه غالبا ما توضع بعض الضوابط على ممارسة النشاط الاقتصادي، ويتضح ذلك في حالة القانون المصرى (٨٤) لعام٢٠٠٢، إذ يعطى الجمعيات الحق في إقامة مشروعات خدمية وإنتاجية ليتجاوز بذلك القيد الذي فرضه القانون (٣٢) لعام ١٩٦٤ بشأن ممارسة نشاط اقتصادي من قبل الجمعيات الأهلية.

ولكن من الواضح أن غالبية القوانين العربية المنظمة لعمل الجمعيات، لا تزال تقيد إقدام الجمعيات غير الهادفة للربح على إقامة مشروعات خدمية وإنتاجية بحيث تستند معظم الجمعيات في تمويلها على البنود التقليدية الخاصة برسوم اشتراكات الأعضاء والتبرعات ـ مع وضع بعض الضوابط ـ والهبات والوصايا، بالإضافة إلى الإعانات. كذلك يلاحظ أن هذه القوانين نصت على تمتع هذه المنظمات بعدة إعفاءات ضريبية، تتشابه في ذلك قوانين المغرب، والجزائر، وسوريا، وتونس[٣٤].

كما أن الدول العربية التي استحدثت قوانين منظمة للعمل الأهلي، مثل عمان (عام ٢٠٠٠) والبحرين واليمن (عام ٢٠٠١)، لم تختلف حالة التشريعات بها عن السياق العام للقوانين المنظمة للعمل الأهلي في الدول العربية. إذ تضمن القانون عدم حرية التسجيل والإشهار للمنظمات الأهلية وتقنين الرقابة على أنشطتها، بالإضافة إلى حق الحكومة في حل المنظمة، فضلاً عن ضرورة موافقة الهيئات التنفيذية على التمويل خاصة إذا كان أجنبياً. – انظر الجدول رقم (١)

جدول رقم (٢)

البيئة القانونية للمنظمات الأهلية العربية

الدولة	تاريخ القانون	حرية التسجيل والإشهار	حق الحل	البدء في النشاط	التمويل
مصر	٢٠٠٢	نعم	الحكومة	نعم	موافقة الحكومة
سوريا	١٩٥٨	لا	الحكومة	لا	موافقة الحكومة
لبنان	١٩٠٩وتعديلاته	نعم	القضاء	نعم	مفتوح
الأردن	١٩٦٦	لا	الحكومة	نعم	موافقة الحكومة
فلسطين	٢٠٠٠	لا	الحكومة	لا	موافقة الحكومة
السودان	١٩٩٥	لا	الحكومة	نعم	مفتوح
تونس	١٩٩٢	لا	-	لا	-
الجزائر	١٩٩٠	نعم	القضاء	نعم	مفتوح
المغرب	٢٠٠١	نعم	القضاء	نعم	مفتوح
موريتانيا	١٩٦٤وتعديلاته	لا	الحكومة	لا	مفتوح
ليبيا	٢٠٠١	لا	أمانة مؤتمر الشعب العام	لا	موافقة الحكومة
اليمن	٢٠٠١	لا	القضاء	نعم	موافقة الحكومة
البحرين	١٩٥٩	لا	الحكومة	لا	موافقة الحكومة
الكويت	١٩٦٢وتعديلاته	لا	الحكومة	لا	موافقة الحكومة
قطر	١٩٩٨	لا	الحكومة	لا	-
الإمارات	١٩٧٤	لا	الحكومة	لا	-
جيبوتي	-	-	-	-	-
عمان	٢٠٠١	لا	الحكومة	لا	موافقة الحكومة
العراق	-	-	-	-	-
جزر القمر	-	-	-		-
السعودية	-	-	-	-	-
الصومال	-	-	-	-	-

- غير متوافر أية بيانات.

المصدر: التقرير السنوي الثاني للمنظمات الأهلية العربية ٢٠٠٢، (القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٢)، ص١٤.

٣ ـ تبني استراتيجيات مكافحة الفقر

يعبر هذا المؤشر عن حالة التنمية البشرية في المجتمعات العربية، وما تثيره من قضية هامة تعبر عنها حالة الحرمان البشري وهو الفقر. فاتساقاً مع الأجندة الدولية ومتطلبات المجتمعات العربية، شرعت بعض الدول العربية في بلورة استراتيجيات محددة لمكافحة الفقر في مجتمعاتها. فعلى

أثر الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها معظم البلدان العربية، تزايدت معدلات الفقر والبطالة، مما شكل بدوره عبئاً اجتماعياً واقتصادياً على الدول التي تتسع بها شريحة الفئات الفقيرة.

وفي هذا السياق، قامت بعض المنظمات الأهلية العربية بصياغة سياسة أهلية تعمل من خلالها على مواجهة الفقر، ضمن مسئوليتها تجاه مجتمعاتها. ويأتي ذلك التوجه أيضاً ليعبر بدوره عن الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المدني العربي، في ظل ارتباط قضية الفقر بالعمل في مجالات: الصحة والبيئة، وتمكين المرأة مادياً ومكافحة البطالة والتأهيل المهني.

وقد شهدت السنوات القليلة الأخيرة تزايد أعداد المنظمات العاملة في مجالات مكافحة الفقر في الدول العربية. وخاصة في الدول التي صاغت استراتيجية محددة لمواجهة الفقر، وهي: اليمن وتونس والمغرب والسودان والأردن. وتتضح أبرز ملامح هذه الاستراتيجية، في:

- تقديم القروض الصغيرة للأسر والأفراد المعيلين.
- دعم برامج التشغيل لصالح العاطلين.
- التعاون مع المنشئات الصناعية لإيجاد فرص عمل للشباب والفتيات.
- التعاون مع الجهاز الحكومي من أجل تقديم القروض الدوارة وتمليك وسائل الإنتاج، والتدريب على الحرف المختلفة.
- بناء أطر مؤسسية بين المنظمات الأهلية والجهاز الحكومي في المجتمعات المحلية، تساعد على تنسيق السياسات والاستراتيجيات المتبعة للتخفيف من حدة الفقر.
- تمكين الفئات المهمشة وتوفير التدريب والتأهيل للعاطلين، استناداً إلى مبدأ الإدماج الاجتماعي والمهني للمستفيدين.
- تقديم المساعدات العينية والمادية للفئات الفقيرة ودعم الطلاب غير القادرين.

وقد استندت سياسات مكافحة الفقر في الدول العربية على مبدأ الشراكة بين المنظمات الأهلية والأجهزة الحكومية والمؤسسات المانحة دولياً، بالإضافة إلى الاتجاه نحو تأسيس الاتحادات

النوعية والشبكات القطرية بين المنظمات المعنية. والجدير بالذكر هنا أن مجال مكافحة الفقر قد جسدت إمكانية إيجاد صيغة تعاونية بين المجتمع المدني العربي والدولة، خاصة مع توافر الإرادة السياسية للتعاون مع الجهات غير الرسمية والدولية لمواجهة تداعيات الفقر ومعالجة أسبابه.

٤ ـ التطور الكمي للمنظمات الأهلية العربية

شهدت المجتمعات العربية تزايداً ملحوظاً في أعداد المنظمات الأهلية خلال السنوات السابقة، والتي بلغت وفقاً لتقديرات عام ٢٠٠٢ ما يقرب من ٢٢٠ ألف منظمة أهلية، مقابل ١٩٠ ألف في عام ٢٠٠٠[٣٥].

ففي مصر، بلغ عدد الجمعيات الأهلية ١٨,٦٢٢ منظمة عام ٢٠٠٤، بعد أن كانت ١٦٦٠٠ منظمة أهلية عام ٢٠٠٣. كما زادت أعداد المنظمات الأهلية في تونس، لتصل إلى ٧٨٤٤ منظمة في عام ٢٠٠٢، بعد أن كانت ٧٥٦٠ منظمة في عام ٢٠٠١. أما مملكة البحرين، فقد كان لإصدار القانون المنظم للجمعيات الأهلية في عام ٢٠٠١ بالغ الأثر في تأسيس العديد من الجمعيات، والتي بلغت ٢٥٣ منظمة أهلية في نفس العام، لتمثل بدورها بداية العمل الأهلي في البحرين التي لم تشهده من قبل. وفي السودان، تزايد عدد المنظمات الأهلية بمقدار ١١٢ منظمة ليصل الإجمالي إلى ٣٥٨ منظمة في عـام ٢٠٠٢، بعد أن كان ٢٤٦ منظمة في عام ٢٠٠١ [٣٦]. وقد ساهم في تزايد أعداد المنظمات الأهلية في السودان، حالة الحرب في الجنوب وأثرها على حقوق الإنسان وتفاقم مشكلة اللاجئين، مما تطلب معه تأسيس منظمات تعمل في مجال الإغاثة وصيانة حقوق الإنسان، إلى جانب منظمات السلام. في المقابل ظلت أعداد المنظمات الأهلية في سوريا منذ عام ١٩٩٨، عند رقم ٥٠٤ منظمة أهلية، وذلك على الرغم من توجه القيادة السورية الجديدة نحو المزيد من الإصلاح السياسي[٣٧].

وفي هذا السياق، يمكن التأكيد على أن تزايد أعداد المنظمات الأهلية العربية جاء نتيجة جملة التغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها من جانب، وإعادة تقنين العمل الأهلي من جانب آخر. فعلى الرغم من تأثير بعض الإجراءات الديمقراطية التي أخذتها بعض الأقطار العربية، وما

وفرته من قدر معقول من الحريات، إلا أن المتغيرات الاقتصادية على الساحة العربية، كان لها الدور الأكبر في زيادة أعداد الجمعيات وتنوع مجالات النشاط، فقد صاحب سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي تبنتها النظم العربية، تراجع دور بعض الحكومات العربية عن دعم بعض الخدمات والسلع الأساسية، مما أدى إلى ظهور المنظمات الأهلية كقطاع ثالث لسد الثغرات في سياسات الحكومة خاصة في مجالات الصحة والرعاية الاجتماعية ومكافحة الفقر[٣٨]. وإن كان من الملاحظ أن هناك تحولاً نحو تغليب النمط التنموى فى أنشطة المنظمات الأهلية العربية أخذ يفرض نفسه على أنماط العمل الأهلي الاجتماعي.

٥- مجالات أنشطة المنظمات

واكب التطور الكمي لأعداد المنظمات الأهلية العربية، تنوعاً في مجالات أنشطتها. وقد ساعد على ذلك التنوع انحسار دور الدولة في بعض القطاعات الهامة على المستوى الاجتماعي، والتي يعد أبرزها: مجالات الصحة والبيئة والمرأة وحقوق الطفل، إلى جانب البطالة ومواجهة الفقر.

ففي تونس، برز ميل المنظمات الأهلية للعمل في المجالات الثقافية والفنية والتنموية، بحيث تركز معظم أنشطتها منذ عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٤ علي قضايا البطالة ومكافحة الفقر وحماية البيئة ومحو الأمية، فضلاً عن قضايا حقوق الإنسان والمرأة، وذلك بعد أن كان العمل الأهلي موجهاً للأنشطة الخيرية فقط.

كما شهدت اليمن، إدراج المنظمات الأهلية لقضايا حقوق الإنسان ومكافحة العنف ضد المرأة وقضايا البيئة والبطالة وحقوق المرأة والطفل ومكافحة الفقر. وتقدر أعداد المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان بـ ٣٥ منظمة، والطفل ٧٢ منظمة والمرأة ٩٦ منظمة. والجدير بالذكر أن منظمات التنمية المحلية تعد الأكبر من حيث الحجم وتقدر أعدادها بـ ١٢٤٢ منظمة أهلية.

أما السودان، فقد اهتمت المنظمات الأهلية بمعاجلة آثار الحرب في الجنوب، وما تمخض عنها من قضايا أخرى مثل: محاربة الجفاف والتصحر واللاجئين والأمن الغذائي، فضلاً عن قضايا اللاجئين وحقوق الإنسان والألغام. يذكر أن النشاط الخيري والاجتماعي في السودان ارتبط بالبعثات التبشيرية وتركزت معظمها في الجنوب السوداني.

وتتشابه الجزائر، مع الحالة السودانية فيما يتعلق بإزالة آثار العنف التي شهدتها البلاد جراء العمليات الإرهابية خلال عقد التسعينيات. حيث تأسست منظمات تعمل على مساعدة ضحايا الإرهاب والكوارث، إلى جانب مجالات: إعادة التأهيل ومحاربة الأمية والصحة والبيئة ومكافحة الفقر.

وفي فلسطين، بدأت المنظمات الأهلية منذ عام ١٩٩٥ الانتقال من مرحلة العمل في مجال الإغاثة إلى التنمية المستدامة وتعزيز التحول الديمقراطي. ولكن مع بدء الانتفاضة تراجع النشاط التنموي للمنظمات الأهلية وأعادت التركيز على برامج الإغاثة والطوارئ لمواجهة تداعيات الأحداث المسلحة على الشعب الفلسطيني.

ولم تختلف توجهات المنظمات الأهلية في مصر عن نظيرتها في الدول العربية، حيث تشير التقديرات الى تصاعد دور الجمعيات التنموية وتزايد فاعليتها. فقد بدأ اهتمام المنظمات الأهلية في مصر يركز على قضايا: المرأة وحقوق الإنسان والتنمية بمختلف أبعادها، إلى جانب قضية إعادة التأهيل للشباب والفتيات، فضلاً عن مواجهة الفقر والاهتمام بالتنمية المحلية عبر مواجهة مشاكل العشوائيات. وفيما يتعلق بنشاط المنظمات الأهلية العاملة في مجال المرأة، فقد ركزت على كيفية تمكين المرأة اقتصادياً ومناهضة الزواج المبكر وختان الإناث.

وتثير مسألة تطور مجالات عمل المنظمات الأهلية العربية، قضية تعدد مجالات أنشطة المنظمة الواحدة وتنوعها. وفي هذا السياق، تنفرد الأردن بوجود ذلك النمط من أنشطة المنظمات الأهلية، حيث بلغت نسبة المنظمات التي تتنوع أنشطتها ومجالات عملها حوالي ٦٥٪ من إجمالي العدد الكلي للمنظمات الأهلية الأردنية (٨٩٠ منظمة). كما تمثل نسبة المنظمات التي تقتصر عضويتها على النساء فقط حوالي ١٥٪ من المجموع الكلي للمنظمات الأهلية في الأردن.

تشير الصورة السابقة، إلى ملمح جديد يفرض نفسه على ساحة العمل الأهلي العربي، ويتمثل في تنامي أعداد المنظمات الحقوقية والدفاعية، الأمر الذى يعكس معه تطورا ـ ولو محدودا فى رؤية النشطين العرب.

ولكن تظل محاولة الوقوف على مدى فاعليتها مسألة يمكن تناولها عبر رصد أنشطة هذه المنظمات وعلاقتها بالدولة في ظل البيئة السياسية والقانونية القائمة. وقد عبر واقع البيئة السياسية والقانونية للمجتمع المدني العربي عن مدى محدودية وهامشية حركة منظمات المجتمع المدني بشكل عام، والمنظمات الدفاعية والحقوقية بشكل خاص. لذا اقتصر دورها على الجانب التثقيفي من خلال الدورات والبرامج التدريبية التي تتناول قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وما بين ملامح تغليب النمط التنموى على أداء القطاع الأهلي العربي وجنينية المنظمات الدفاعية، تبقى مسألة إعادة النظر فى طبيعة العلاقة الحاكمة بين الدولة والمجتمع مطلبا لايمكن تجاوزه بسهولة فى المرحلة القادمة، وخاصة مع عمليات إعادة الصياغة التى تتم لموقع المجتمع المدنى العربى فى عملية إعادة بناء الدولة والمجتمع فى العالم العربى، وفى هذا السياق، يمكن الاستناد الى عدد من الحقائق:

أولاً: أن تغليب الطابع التعاونى على الصراعى أو التنافسى تترجمه المنظمات التنموية من خلال إقدامها على تأسيس الاتحادات النوعية والشبكات القطرية لمواجهة العقبات المختلفة القانونية والسياسية والاقتصادية (التمويل).

ثانياً: يرتبط نشاط المنظمات التنموية غالباً بضرورة تأسيس صيغة تعاونية مع الجهات الرسمية سواء على المستوى التنفيذي أو الشعبي بدرجاتها المختلفة، وبالتالي ترتفع درجة قبولها ومصداقيتها لدى المؤسسات الرسمية مما يدعم نشاطها في مجتمعاتها.

ثالثاً: أن نشاط المنظمات التنموية بأبعاده المختلفة، دائماً ما يكون تأثيره واضحاً على القاعدة الشعبية والفئات المستهدفة، الأمر الذي يزيد من درجة مصداقيتها لدى الجماهير، وبالتالي تدعيم شرعيتها.

تشير هذه السمات إلى دخول المجتمع المدنى العربى مرحلة جديد من إعادة الصياغة لدوره، وبالتالى يصعب الرهان على قدرته فى قيادة عملية التحول الديمقراطى التى تشهدها بعض الدول العربية، ولكنها تشير فى نفس الوقت إلى إمكانية أن تساهم فى تهيئة المناخ لزيادة حيز الديمقراطية

العربية ، لاسيما إذا ما تمت عملية صياغة موقع المجتمع المدنى العربى فى إطار شراكة جديدة تجمعه مع القطاع الحكومى والقطاع الخاص على قدم المساواة، وتجعله شريكًا فى عملية التخطيط وتتجاوز دوره كشريك تنفيذى فى بعض المشروعات والأنشطة.

الخاتمة

يفرض تعاظم أهمية مفهوم المجتمع المدني، وتزايد نفوذه فى الأدبيات الغربية، إلى الحد الذى تقاس به عملية التحول الديمقراطى ودينامياتها، التساؤل عن موقع التجربة الديمقراطية العربية من عمليات التحول التى تمثل الآن اتجاها عالميا. وأيضا التساؤل عن إمكانيات أن يقود المجتمع المدني العربي بحالته الراهنة عملية التحول الديمقراطى، وخاصة مع تزايد الاعتقاد بعدم إمكانية إيجاد مجتمع مدنى قوى فى الأجل المنظور، وبالتالى يصبح التساؤل المنطقي هنا، هل تطور مؤسسات المجتمع المدنى العربى يعد شرطا لتحقيق التحول الديمقراطى؟.والإجابة توضحها طبيعة العلاقة الرابطة بين المجتمع المدني ومدى تمتع الدولة بالديمقراطية.

وعلى هذا النحو يمكن رصد محددين رئيسيين تثيرهما خصوصية المجتمع المدنى العربى، وترسخ بعض الأفكار والمعتقدات والمحددات التى لا تنسجم مع متطلبات عملية تطوير المجتمع المدنى.

ويأتى فى مقدمة هذه المحددات، تلك المتعلقة بالإطار الفلسفى والسياسى الحاكم لعملية توظيف مؤسسات المجتمع المدنى سياسيا، حيث يمكن رصد ثلاثة اتجاهات سياسية، الأولى؛ ويلجأ إليها فى بعض الأنظمة السلطوية فى سياق دعم مشاريع تتعلق بالتعبئة والتحديث وتفرض من أعلى، أما الاتجاه الثاني فتتبناه الحركات الأصولية المعتدلة ضمن عملية تغلغلها فى المجتمع ملأً للفراغ الناتج عن انسحاب الدولة الاضطرارى من ميدان الخدمات الاجتماعية، أما الاتجاه الثالث فتتبناه القوى الليبرالية واليسارية التى تتجه نحو مواقع ديمقراطية، وهى تركز على الأفكار والأبعاد الثقافية.

والحقيقة أنه رغم التطور الذى شهدته المنظمات الأهلية العربية غير الحكومية خلال الخمس

سنوات الماضية، فإن اعتبار هذا التطور مؤشرا وأداة تحليلية لواقع عملية التحول الديمقراطي أو استشراف فرصه، يعد أمرا غير دقيق لأن الواقع العربى الحالى يظل بعيدا عن ديمقراطية المشاركة التى ارتبطت بعملية تطوير المجتمع المدنى بها[٣٩].

أما ثانى هذه المحددات، فترتبط بطبيعة التطور الذى شهدته المنظمات الأهلية ودرجة أهليتها للعب الأدوار المنوط القيام بها. فمن الضرورى هنا التأكيد على مجموعة من التحديات والقيود التى يمكن أن تواجه تلك المنظمات باعتبارها محددات لإمكانيات الانطلاق من عدمه.كما يجب الأخذ فى الاعتبار ، أن قياس تطور المجتمع المدنى ، لا يقاس فقط بنمو مؤسساته وعددها وأعضائها، ولكنه يقاس أيضا بمدى التطور فى ثقافته المدنية وهنا يكمن التحدى. فالثقافة المدنية التى نتحدث عنها هى ثقافة الديمقراطية حيث يسود الحوار ويقبل التنوع والاختلاف.

وهنا قد يكون من الضرورى التأكيد على طبيعة العلاقة الحاكمة بين الدولة والمجتمع ولاسيما وأن غالبية مؤسسات المجتمع المدنى العربى لم تتجاوز مرحلة النشأة والتبلور رغم طول عمرها نسبيا فى بعض الدول العربية، وبالتالى فهى تفتقر لإنتاج ذاتها ماديا واجتماعيا. ومن ثم يجب الحذر عند عقد المقارنات بين المجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة.

ومن ثم تبقى مسألة التفاعل بين المجتمع المدنى العربى والمجتمع المدنى العالمي، أمر معلقا يصعب الرهان عليه للعديد من الأسباب سواء تلك المرتبطة بطبيعة التحولات الدولية وحدود قدرة المجتمع المدنى العالمى فى التأثير والاهتمام بالقضايا العربية وطبيعة وتركيب المجتمع المدنى العربى.

وبالرغم من ذلك، فإنه لا مفر من النظر إلى مؤسسات المجتمع المدنى باعتبارها إحدى الميادين الأساسية لحركة انتقال أعمق وأقوى نحو الديمقراطية فى معظم البلدان العربية وخاصة تلك الأكثر تطورا على طريق التحديث عبر مستويين أولهما: المؤسسات الحديثة للتضامن الاجتماعى، وثانيهما: المشاركة السياسية على المستوى القومى مع التركيز على المستوى الثانى، باعتباره المدخل الأكثر ملاءمة لإعادة إدماج الجماهير وبناء نسيج اجتماعى متماسك استنادا

لما توفره مؤسسات المجتمع المدنى من علاقات تضامنية حديثة ذات وظائف متعددة. وبالتالى تبقى البداية الحقيقة والمطلوبة لبناء مجتمع مدنى عربى قوى مرتبطة بأهمية تفعيل كافة إشكال وتنظيمات هذا المجتمع، مع تجديد الخبرة المتراكمة فى مجالى الرعاية والمساعدات واكتساب خبرة جديدة فى مجالى التنمية والدافعى.

وهكذا يبدو أن تفعيل المجتمع المدني بكافة مكوناته وتنظيماته مرتبط بالقدرة على توليد مناخ ديمقراطي. فالعملية الديمقراطية هى أسلوب حياة وليست مجرد نظام سياسى، ومن ثم يمكن أن يقود المجتمع المدنى الديمقراطية من موقع دوره فى عملية تطوير الديمقراطية ذاتها.

المراجـع

(١) Thomas Carson, *The end of transition paradigm of democracy*, volume-13. no 1, January 2002, p17

(٢) – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٩، جريدة الأهرام، ص٤٥٧.

(٣) - Mustapha Kamel Al-Sayed," A civil Society in Egypt", Middle East Journal, volume 47,no.2, Spring,1993, p.3

(٤) – أيمن السيد عبد الوهاب، المجتمع المدنى بين المفهوم والتجربة، مجلة الديمقراطية، خريف ٢٠٠٠، مؤسسة الأهرام، ص ٢٥–٢٨.

(٥) - Rex Bryen, (ed.), *Political Liberalization and Democratization in the Arab World,* Lynne Rienner Publisher, Vol.1,1993, p.10-18.

(٦) - Mustapha Kamel Al-Sayed, "Non-govermmental Organization: Political development and the special reference to Egypt", A Paper prepared for a Conference on the Role of Arab and Middle East non-govenmental Organizations in National Development Strategy, Cairo University, from 1-3 April,1993,P.9.

(٧) - Rex Bryen, (ed.), *Political Liberalization and Democratization in the Arab World,* Opcit, p18.

(٨) – د. محمد السيد سعيد ، "الإعلام وثقافة المجتمع المدنى"، ورقة مقدمة للمؤتمر الثانى للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة عام ١٩٩٧ ص ٢٥.

(٩) Isagani R. Serrano, "NGO, and Politics" PRRM, July 1992, P.1

(١٠) Mustapha Kamel Al-Sayed, "Non-govemmental Organizations: Political Development and the State with a Special Reference to Egypt", Op. Cit. PP.2-4.

(١١) – فتح الله الخطيب وأحمد رشيد "المنظمات غير الحكومية: حالة مصر فى المنظمات غير الحكومية العربية والشرق أوسطية فى استراتيجية التنمية الوطنية"، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومعهد استراتيجيات التنمية جامعة أنديانا والصندوق الاجتماعى للتنمية، فى الفترة ١-٢ إبريل)١٩٩٣، ص٤.

(١٢) – د. حسين توفيق "بناء المجتمع المدنى بالمؤشرات الكمية والكيفية" فى سعيد بنسعيد العلوى (وآخرون)، المجتمع المدنى فى الوطن العربى ودوره فى تحقيق الديمقراطية (بيروت: مركز الدراسات العربية، ١٩٩٢)، ص ص ٦٩٦، ٦٩٧.

(١٣) – انظر تفصيلاً: ـ حسنين توفيق إبراهيم، "بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية." في، ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢) ص٦٩٤- ٧٠٢.

ـ د. أحمد شكري الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ٢٠٠٠) ص ص٣٢-٣٧.

(١٤) – لمزيد من التفصيل نظرياً وعملياً، انظر:

ـ د. أماني قنديل (محرر)، الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في البلدان العربية، (القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية،٢٠٠٠).

(١٥) - John W. Chaman, (ed.), *Democratic Community*, (New York: New York University Press, 1993), p.15-31

(١٦) - Rex Bryen, (ed.), P*olitical Liberalization and Democratization in the Arab World,* Lynne Rienner Publisher, Vol.1,1993,p.10-18

(١٧) – شهيدة الباز، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين: محددات الواقع وآفاق المستقبل، (القاهرة: لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، ١٩٩٧) ص١١٠-١١٣.

(١٨) – تقرير التنمية البشرية الإنساني لعام ٢٠٠٢، (عمان: المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٢) ص١٠٥-١٠٦.

(١٩) – التقرير السنوي الثاني للمنظمات الأهلية العربية، (القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٣) ص٢١٢-٢١٣.

(٢٠) – التقرير السنوي الأول للمنظمات الأهلية العربية، (القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠١) ص٢١٧.

(٢١) – التقرير السنوي الثاني للمنظمات الأهلية العربية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٩.

(٢٢) – د. جيلين دينو، "تدعيم الديمقراطية والمحكومية في البلدان العربية: الاختيارات الاستراتيجية للمانحين."، (في) نبيل عبد الفتاح (وآخرون)، المنظمات الأهلية العربية والمحكومية: قضايا وإشكاليات وحالات، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٤) ص٩٨-١٠٠.

(٢٣) – التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية، (القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٤) ص١١٠.

(٢٤) *International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Democracy in the Arab World: Challenges, Achievements and Prospects,* .Op.Cit., p.19

(٢٥) - Ibid, p.15

(٢٦) – أيمن السيد عبد الوهاب، "المجتمع المدني: حدود دور الجمعيات الأهلية والنقابات في التطور الديمقراطي."، (في) د. وحيد عبد المجيد (محرر)، التطور الديمقراطي في مصر: البرلمان والأحزاب والمجتمع المدني في الميزان، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٣) ص١٩١.

(٢٧) – أيمن السيد عبد الوهاب، "الجمعيات الأهلية في مصر: البعد الاجتماعي والاقتصادي".

(٢٨) – د.جيلين دينو، "تدعيم الديمقراطية والمحكومية في البلدان العربية: الاختيارات الاستراتيجية للمانحين"، مرجع سبق ذكره، ص٩٧.

(٢٩) – د.أماني قنديل، المجتمع المدني العالمي، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١) ص٩٨.

(٣٠) – محمود عمارة، "جمعيات.. وجمعيات"، جريدة الأهرام، ٢٠٠٢/٦/٢٧.

(٣١) – جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات، تنظيم الجمعيات في الدول العربيـــة، (لبنان: برنامج بنيان، ٢٠٠٠) ص٢٥-٣٠.

(٣٢) – المرجع السابق، ص٤٠-٥٥.

(٣٣) – المرجع السابق، ص١٠-١٥.

(٣٤) – المرجع السابق، ٨٠-٩٠.

(٣٥) – د. أماني قنديل، مرجع سبق ذكره، ص٩٧.

(٣٦) – الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، التقارير السنوية الأول والثاني والثالث، مرجع سبق ذكره.

(٣٧) – التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية عام ٢٠٠٤، مرجع سبق ذكره.

(٣٨) – د. أماني قنديل، المجتمع المدني العالمي، مرجع سبق ذكره، ص٩٧.

(٣٩) ـ د. وحيد عبد المجيد، تعظيم أهمية المجتمع المدنى العربى، جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٥/١/١٥.

الملحق

المراصد في العالم
أضواء ودروس

مقدمة:*

على الرغم من أن تجربة المراصد الاجتماعية تعد تجربة معاصرة، فإن الخبرة بالمراصد فى التاريخ الإنسانى، وخاصة الخبرة بالمراصد الفلكية تضرب بجذورها فى الحضارات القديمة. ولقد شكلت حضارة الإسلام بيئة مناسبة لنشأة المراصد وتطورها، حيث تمتع علم الفلك بمرتبة خاصة وكان هناك اهتمام بالرصد المباشر وبدقة القياسات والنظريات الرياضية والإصرار على ممارسة الفلكيين لأعمالهم فى مجموعات. وفى العصر العباسى — فى خلافة المأمون — صار لهذا العلم موقع خاص، ونرى لأول مرة مراصد كبيرة لها مواقعها الثابتة والمتميزة وآلاتها الضخمة والرعاية التى حظيت بها من قبل الدولة.

وكان للمراصد فى عصر المأمون عدة سمات هامة لعل أوضحها البرامج البحثية المحددة، وكانت المهمة الكبرى لها إيجاد فلكية مبنية على أرصاد حديثة للشمس والقمر... ولم تكن هذه التجارب العلمية والقياس والاستنباط إلا استجابة إلى الحاجة الإسلامية لتحديد مواعيد الصلاة واتجاه القبلة، حتى أصبحت المساجد الجامعة لا تخلو من فلكى يقوم بهذه المهام. وقد تطورت المراصد الفلكية بعد ذلك وظهر مرصد المراغة، وكذلك مرصد سمرقند.(١)

وأول ما يصادف الباحث وهو يجوب التراث بحثا عن فهم للمراصد الاجتماعية فى التجربة المعاصرة، ذلك التنوع فى المصطلحات وتعددها مثل:

Social Observatory, Global Observatory, Central Observatory and International Observatory.

وكذلك مصطلحات:

Environmental & Development Observatory, urban Observatory, Social Security Observatory.

ولم تسعفنا القواميس والمعاجم والموسوعات الأجنبية بما يفيد فى توضيح مصطلح Social

* هذا الفصل سبق نشره فى: السيد يسين (إشراف وتحرير) المرصد الاجتماعي، القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

Observatory، وقد وقف الجهد هنا عند حد توضيح كلمة Observatory فقط باعتباره مكانا يمكن منه مراقبة النجوم والكواكب Place from. which Stars and Plants can be watched.

كما وقفت المعاجم العربية عند مفهوم المرصد وبدأت الإشارة إلى الفعل رصد – يرصد– رصداً – الرصيد – المرصد – وأوضحت معنى الفعل الثلاثى رصد: رصد النجم ومعناه رقبه ... والمرصد هو موضع الرصد. وقد ضبط من وقفوا على طبع "الأساس" للزمخشرى و"اللسان" لابن منظور فعل "رصد يرصد" – يرصد الزكاة أن يضعها وفى "الألفاظ الكتابية" للهمزانى رصدت له "أعددته". وفى اللغة أيضاً رصد بمعنى الرقابة والحراسة والحفظ.. "[٢]. وربما أفادتنا هذه المعلومات الأولية فى تسليط الأضواء على تجارب المراصد فى العالم، وأعانتنا على طرح مجموعة تساؤلات قد تساعدنا على الإجابة عليها فى استخلاص مجموعة دروس يمكن الاستفادة منها فى بلورة جهودنا نحو الاتفاق على أهداف واضحة للمرصد الاجتماعى المصرى، ووضع البرامج والخطط المناسبة لإنجازها.

والتساؤلات الملحة هنا، ما هى الفلسفة وراء تعدد وتنوع تجارب المراصد الاجتماعية؟ وما هى الأهداف العامة والمشتركة بين هذه التجارب؟ وما هى البرامج المتبعة والسائدة بين هذه التجارب؟ وما هى أهم الإنجازات والإسهامات التى قدمتها؟. ولما كانت عملية متابعة كافة تجارب المراصد فى العالم تنطوى على جهود وصعوبات لا قبل لنا بها، فلقد أسعفتنا شبكة المعلومات العالمية "الإنترنت" بمجموعة معلومات ومعارف فى هذا الصدد، كفتنا جانبا من هذا الجهد وذللت بعض صعوباته، وأصبح بإمكاننا أن نعرض لهذه المعلومات فى ضوء التصنيف التالى:

١ – تجارب المراصد الاجتماعية فى أوروبا وأمريكا.

٢ – تجارب المراصد الاجتماعية فى البلدان النامية "أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا".

٣ – تجارب المراصد الاجتماعية فى البلدان العربية.

أولاً: أضواء على مراصد العالم

أوصت تقارير الأمم المتحدة والأمين العام الصادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية حول موضوع تحسين الحماية الاجتماعية مع ظروف العولمة، بضرورة العمل على تشجيع المجتمع الدولى واتخاذ الخطوات اللازمة نحو إنشاء مراصد اجتماعية دولية لرصد وتقدير الآثار الناجمة عن العولمة على مختلف الفئات الأكثر عرضة للتهديد. كما أن هناك حاجة خاصة للتركيز على تأثيرات العولمة على فقراء العمال وهى قضية غالبا ما كان الجدل المهتم بالحماية الاجتماعية يتجاهلها. [٣]

وقد صدرت هذه التوصيات فى فبراير عام ٢٠٠١، غير أن تجربة إنشاء مراصد اجتماعية على صعيد دول العالم قد بدأت أغلبها قبل هذا التاريخ كما سيكشف عنه التحليل التالى:

١ - تجارب المراصد الاجتماعية فى أمريكا وأوروبا

وقد وفرت لنا شبكة المعلومات العالمية "الإنترنت" مجموعة معلومات يتعلق بعضها بمشروع مقترح لإقامة مرصد اجتماعى مركزى أمريكى، وينصب بعضها الثانى على مرصد الأمن الحضرى والمخاطر الاجتماعية فى (كندا – مونتريال) ويتركز البعض الثالث على شبكة المراصد الوطنية فى أوروبا الشرقية ودول البلقان الغربية والدول المستقلة الجديدة ومنغوليا.

٢ - مشروع المرصد الاجتماعى المركزى الأمريكى (الولايات المتحدة)

Centeral American Social Observatory

وتتلخص أهدافه فيما يلى:

أ – آلية لتجميع ومعالجة وتحليل ونشر الإحصـــاءات والمؤشرات والفهـارس (indicators and indices) فى مجال التنمية الاجتماعية فى المنطقة.

ب – توفير التوجيه الاستراتيجى الكافى والفعال والواضح، والتنسيق بين السياسات وتحديد الأهداف وتقييم النتائج التى تحققت على يد الكيانات الإقليمية فى القطاع الاجتماعى.

جـ – الإسهام فى الدعم النظامى للهيئات الإقليمية المعنية بالتكامل الاجتماعى.

د – توفير أساس تعتمد عليه عملية اتخاذ القرار فى هذه الهيئات والكيانات.

وليس هناك شك فى أهمية توفير إحصاءات كاملة وحديثة ويمكن الاعتماد عليها، ولها فائدها فى وضع خطط استراتيجية قطاعية واتخاذ قرارات سياسية وإعداد ميزانيات وتوفير معايير المحاسبة.

وتحدد برامج العمل فى هذا المرصد على أساس مجموعة خطوات:

أولها: إجراء وتحليل المعلومات المتاحة والتعرف على مبادرات المنطقة وتحقيق الاتفاق، وبلورة تحالفات عملية واستراتيجية، ثم إعداد التقدير المناسب.

والثانية: تحديد مكونات المؤشرات والفهارس من أجل جمع ورصد الواضع وتشكيل فريق العمل.

الثالثة: وتأسيساً على تلك الخلفية الكمية التى سوف تتحقق سوف يتم العمل على بلورة نموذج اقتصادى قياسى Econometric Model لمحاكاة المراحل الاجتماعية والاقتصادية الكلية Macro والعلاقات فيما بينها. [٤]

٣ - مرصد الأمن الحضرى والمخاطر الاجتماعية (كندا)

.Observatory on urban Safety and Social Risks

برزت فكرة المرصد فى عام ١٩٩٨ كأداة لمنع الجريمة وحدد لها الأهداف التالية:

١ - **أداة لبناء المعرفة ورصد الاتجاهات**، وتنمية القدرة على التعرف على الاتجاهات والجريمة وعوامل الخطر الاجتماعى نتيجة للتغيرات الاجتماعية من خلال تحليل البيانات الاجتماعية والربط بينها (بيانات من مصادر متعددة حكومية وغير حكومية) وتتبع لاتجاهات الجريمة وانتشار عوامل الخطر والتعرف على المشكلات البازغة.

٢ - **وسيلة لتأكيد الشراكة**، طالما كان منع الجريمة يعتمد على مشاركين من قطاعات مختلفة من خلال جلسات المناقشة المستمرة ونشاطات التدخل، وتنمية اللغة المشتركة وخطط العمل.

٣ - **أداة لمساعدة متخذى القرار**: مساعدة متخذى القرار على اتخاذ القرارات المناسبة فى تنمية السياسات والبرامج، ويمكن للعاملين فى أجهزة الحكومة الاعتماد على نتائج بحوث المرصد فى التعرف على الاتجاهات والتنبؤ بها ومعرفة المخلقات الجديدة (الإدمان) وتقييم السياسات.

وكان برنامج العمل المقترح للمرصد، أن تتكون شبكة مراصد بحيث يشكل المرصد جانباً فى نسق أكبر يعمل على مستويات عديدة قومية وإقليمية وقطاعية ... إلخ. وبدأ العمل بعملية جمع بيانات لازمة لوضع سياسة محلية للأمن والحماية، وقام قسم الموارد البشرية فى كندا بتمويل المشروع. وتجمع مجموعتين من فرق العمل معاً وبعد عدة أسابيع وافق فريق العمل على قائمة من ٤٩ متغيراً أساسياً يمكن قياسها من أجل تفسير الأمن وتحدياته فى مونتريال... إلخ. (٥)

٤ - شبكة المراصد الوطنية (أوروبا)

أسستها مؤسسة التدريب الأوروبية عام ١٩٩٦ وتتكون من ٢٥ مرصداً تتعاون مع السلطات الوطنية عبر أوروبا الشرقية والبلقان والدول المستقلة حديثاً ومنغوليا.

وتهدف هذه المراصد إلى تحديد الأولويات وتقديم النصيحة للسياسات التى تسهم فى مزيد من تنمية التدريب المهنى من خلال:

- جمع البيانات وإجراء القياسات المقننة للتعليم المهنى والتدريب وإصلاح سوق العمل.
- نشر المعلومات والممارسات الجيدة حول التعليم المهنى والتدريب وأنساق سوق العمل فى الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى وغيرها من الدول المشاركة.
- تنمية التعاون مع الشبكات العالمية والتنظيمات من الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى.

وقد تم تنظيم العمل فى هذه المراصد من خلال إدارة يتولاها فريق صغير من الخبراء تحت إشراف قومى تساعده لجنة محركة تضم ممثلين من الوزارات والهيئات القومية مسئولة عن التعليم الفنى والتدرب وتنمية سوق العمل، وتعمل عن قرب مع شبكة من الخبراء والمنظمات المانحة.

واشتمل برنامج العمل فى شبكة المراصد هذه على تحليل كيفى يخص التعليم الفني، والتدريب وسوق العمل من خلال تقارير متصلة ودارسات متعمقة حول موضوعات محددة، فضلاً عن تحليل كمى يستند إلى بناء مشترك من مؤشرات أساسية. ومناقشات إقليمية وقومية تتعلق بالتدريب المهنى من خلال المؤتمرات واللقاءات وسيمنارات، وتدريب للخبراء وتعاون إقليمى بين البلدان المشاركة من خلال مشروعات مشتركة.

ومن أهم إنجازات شبكة المراصد، ما نشر حول المؤشرات الأساسية Key Indicators وهى مؤشرات فى مجال التعليم المهنى والتدريب، تتناول أسباب التوصل إلى هذه المؤشرات، وماذا يعنى بالمؤشر، وما هى المؤشرات المختارة، والأمثلة على هذه المؤشرات وخطوات إعداد جداول المؤشرات الأساسية.[٦]

وقد توافرت أيضاً معلومات خاصة بالمرصد الوطنى فى بلغاريا Bulgaria، والمرصد الوطنى فى مقدونيا Macedonia، والمرصد الوطنى فى أرمينيا Armenia، والمرصد الوطنى فى ألبانيا Albania، والمرصد الوطنى فى استونيا Estonia.

٥ - المرصد الأوروبى للأمن الاجتماعى

تم اختيار معهد ماكس بلانك لإدارة مرصد الأمن الاجتماعى بين العمال المهاجرين. ويتكون المرصد من فريق إدارة المشروع وخمسة من الجمهور و(١٥) خبيراً قومياً. ووظيفته مساعدة المفوضية الأوروبية على بلورة صورة شاملة لتطبيق قوانين التنسيق بين الدول الأعضاء فى مجال نظم الأمن الاجتماعى وتسهيل حركة العاملين على أساس أن المواطنين من دول الاتحاد لا ينبغى أن يعانوا من التمييز على أساس من الجنسية، وذلك من خلال ضمان تدفق المعلومات الحديثة والمنسقة والتى يعتمد عليها حول الموقف فى الدول الأعضاء.

وسيتم إعداد ١٥ تقريراً قومياً وتقرير أوروبى واحد. وسوف تساعد المعلومات الواردة فى هذه التقارير المفوضية فى التعرف على المشكلات المشتركة المتعلقة بالتطبيق العملى لهذه القوانين فى الدول الأعضاء.[٧]

٦ - المرصد العالمى Global Observatory (إنجلترا)

وقد أنشئ هذا المرصد فى عام ١٩٩٦ بمساعدة منحة مصغرة مقدمة من جامعة لوبرا Loughborough فى المملكة المتحدة (إنجلترا) لتمويل مهمة بحثية استمرت ستة شهور. وما تم إنجازه خلال هذه الفترة عبارة عن تشييد إطار أساسى لازم لأرشيف بيانات متخصص يتعدى حدود الدولة Trans-state وهو بناء مستمر لكن عجزت الجهود عن ضمان مصادر تمويل أخرى،

ويبدو أن هيئات التمويل تفضل دعم مشروعات نموذجية تعنى بمشكلة بحثية بعينها وتقضى إلى إجابات محددة أكثر مما تهتم بمشروعات تجديد البنية التحتية وخدمة الباحثين الاجتماعيين، وقد اضطر هذا الوضع هيئة المرصد إلى محاولة الإبقاء على نشاط المرصد حياً من خلال اتباع استراتيجيات بديلة.

وكان من بين هذه الاستراتيجيات دعوة القراءة للمشاركة فى هذا المشروع لكن هذا الإجراء لم يصادفه النجاح برغم أن العرض لا يزال مستمراً.

وبعد أن أدركنا طبيعة هذا الحدث بعد وقوعه، فهمنا جيداً الآن أننا كنا طموحين أكثر من اللازم فى كل مقاصدنا الأصلية. واتضح لنا بجلاء أنه لا يكفى إقامة البناء، وإنما هناك حاجة لتوافر بعض الأدلة على إسهاماته الفعالة وإضافاته لتيار البحث فى العلوم الاجتماعية. وقد أدى هذا الوعى إلى تبني مدخل أكثر تركيزاً focused يتبعه المرصد.

ولقد قررنا التركيز على قيم واحد فقط من اهتمامات المرصد وهو مجال "مدن العالم". وهو مجال يلاحظ عليه الفقر المزمن فى المعلومات خاصة فى ضوء العلاقات بين المدن، وهو المجال الذى اندمجنا فيه فعلاً من أجل تنمية مصادر جديدة للبيانات فى جامعة لويورا Lough borough ومن أجل تحقيق هذا الهدف أسسنا جماعة بحث وشبكة عمل حول "العولمة ومدن العالم". ومن ثم تركز التطور الفعال فى جهود المرصد الآن حول هذا الموضوع مع ترك بقية أهداف البناء مؤقتاً، وحافظنا بالطبع على أن يظل هناك اهتمام بالمشاركة فى توفير بيانات مطلوبة فى كل المجالات التى يشملها المرصد.

وتنصرف المسئولية الأصلية للمشروع نحو التوصل إلى بيانات متعددة للدول من أجل البحث حول تغيرات العولمة global change ومعظم المعلومات حول تغيرات العولمة تتوافر دولة وراء دولة، ويعمل المرصد كبيت خبرة للمعلومات، تلك التى لا تحدها الحدود السياسية، ويمكن أن يتم تجميع البيانات فى ضوء الإطار المكانى لأكثر من دولة، وقد يتشكل من تجميع خاص للمعلومات على أساس الدول. وقد تم تنظيم المرصد على أساس الموضوع topic. وسوف

يتم ربط الموضوعات بالمصادر الببليوجرافية bibliographic، والمعلومات حول الباحثين والمواقع الأخرى ذات الصلة، وسوف يتم توسيعها والربط بينها مباشرة وبيانات المرصد. (٨)

تجارب المراصد الاجتماعية فى البلدان النامية:

وقد وفرت لنا شبكة المعلومات العالمية "الإنترنت" بعض المعلومات حول المرصد الاجتماعى فى أمريكا اللاتينية (البرازيل)، وبعضًا آخر من المعلومات حول المراصد الاجتماعية فى إفريقيا (خاصة المغرب والجزائر).

أ - المرصد الاجتماعى فى أمريكا اللاتينية Social Observatory

وتوضح المعلومات المتوفرة ما دار فى السيمنار الذى عقده المرصد فى الفترة ما بين ١٩- ٢١ يونيو عام ٢٠٠٢ وحضره العاملون فى ٢٤ شركة عابرة للقارات، و١٢ اتحاداً نقابياً، واتحادات عالمية و٧ معاهد بحثية وعدة دول منها البرازيل وجنوب إفريقيا، وإسبانيا، والولايات المتحدة، وإيطاليا للمشاركة فى بحث مشترك وسيمنار عمل، وبلغ عدد المشاركين ١٠٠، بالإضافة إلى ممثلين وجماعة عمل وعقدت لقاءات بين قطاعات الاتحاد من أجل تدعيم العلاقات النقابية القومية والدولية. وناقش السيمنار مجموعة مشكلات واجهت شركة دانماركية تعمل فى البرازيل تتعلق بتطبيق قانون العمل. ولم يتركز البحث الذى أجراه المرصد حول حدوث مشكلات صحية فقط ناتجة عن عدم تطبيق القانون وإنما نتج عن ذلك أيضاً فى قطاعات أخرى. وقد تم فى هذا السيمنار التفاوضى بين النقابة وإدارة الشركة الدانماركية مناقشة قضايا الصحة والاضطرابات بين العمال فى المصنع. وأشارت البيانات المتاحة إلى المجلة الشهرية التى يصدرها المرصد وإلى أن هناك سيمناراً عاماً ثانياً سوف يعقده المرصد خلال المدة من ٣٠ يوليو إلى ١ أغسطس من نفس العام. (٩)

ب - المراصد الاجتماعية فى إفريقيا (المغرب - الجزائر)

وفى ضوء ما وفرته شبكة المعلومات العالمية عن المراصد فى كل من المغرب والجزائر، فقد أشير إلى أن هناك مرصداً مغربيـاً لتحسين أحوال السجون أنشأته الحكومة المغربية، ليصبح بمثابة أول هيئة حكومية تهدف إلى تحسين ظروف اعتقال المساجين، والسهر على احترام القوانين فى معاملتهم. وذلك تحت رئاسة فريق من المحامين والأساتذة الجامعيين وبعض الفنانين. وفى تقرير أصدره المرصد أوضح أن هناك ٤١ سجناً فى المغرب ويعتقل بها ٤٥ ألف مغربى، وأن السياسات القضائية التى انتهجتها المغرب حتى الآن قد تسببت فى تفاقم الوضع فى السجون التى تعانى من اكتظاظها وقلة التغذية والعناية الطبية بالمساجين. (١٠)

أما المرصد الخاص بحقوق الإنسان بالجزائر وهو مؤسسة مكلفة بالسهر على حماية حقوق الإنسان، فكان قد أنشئ عام ١٩٩٢ على يد الرئيس الجزائرى الراحل (محمد بوضياف) وخصص الجانب الأكبر من نشاطه للعنف الإرهابى باعتباره داءً لعيناً حل بالجزائر منذ عدة سنوات وتسبب فى مآس عديدة. وتشير البيانات المتاحة إلى وقائع التقرير السنوى الذى أصدره المركز حول العنف الإرهابى أكبر خرق لحقوق الإنسان ولا يمكن وصفه بالعنف السياسى. وتتمثل أهمية هذا التقرير — الذى يصدر للسنة الخامسة على التوالى — فى كونه يتضمن معاينة لأوضاع الجزائر فى مجال حقوق الإنسان.

وتشير مقدمة التقرير إلى أن عام ١٩٩٧ يعد عامـاً متميزًا، حيث عايشت الجزائر ظرفاً سياسيـاً طبيعيـاً واستكمال البناء السياسى للمؤسسات، ومحيطا أمنيا اشتدت فيه الاعتداءات الإجرامية التى اقترفتها العصابات المسلحة الإرهابية ضد المدنيين بدون تمييز.. ويشير التقرير إلى أن المرصد يعتقد أن العنف الإرهابى الذى عايشه الشعب الجزائرى يمكن النظر إليه على أنه محاولة لتدمير المجتمع وقيمه الأساسية تدميراً كليـاً، نظراً لأبعاد هذه القيم الحضارية والثقافية التى يستمد منها المجتمع قوته ورسخت تماسكه الاجتماعى عبر العصور. ومن هنا يرى المرصد أن الجرام الإرهابى يشكل خطراً جسيماً على الحق فى الحياة وعلى أمن الأفراد والممتلكات فى البلاد. ومن جهة

ثانية ولأن هذا العنف الإرهابى من النمط الذى يتمسح بالإسلام ويتفوه بخطاب دينى مزعوم مرادف لخطابات عصور عابرة قديمة يراد من ورائه القهر وهو ما يمثل خطرًا داهماً يهدد المجتمع الجزائرى فى جملته... وفى هذا التقرير يورد المرصد بعض الأرقام عن العمال الإجرامية واتجاهاتها فى صورة جداول مرفقة اتضح منها: أن الهجمات بدون تمييز كانت ضد المدنيين القاطنين فى ضواحى المدن أو فى الوسط الريفى وفى القرى المعزولة غالباً... إلخ. وينتهى التقرير لمجموعة توصيات تتضمن الدعوة إلى تعبئة شاملة وأقوى من أجل نبذ العنف والتنديد به.. وإعداد خطة وطنية متكاملة ومنسجمة للتكفل بفترة ما بعد الإرهاب... والتفكير فى وضع الأدوات الرئيسية ذات الطابع التربوى والقانونى والثقافى والاجتماعى والاقتصادى من أجل التكفل بأسباب العنف الإرهابى وآثاره فى ظل إجماع وطنى. وأخيراً يدعو المرصد لرفع حالة الطوارئ المفروضة بالجزائر منذ عام ١٩٩٢ (١١).

تجارب المراصد الاجتماعية فى البلدان العربية

وقد أمدتنا الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) بمجموعة أخيرة من البيانات يلقي بعضها الضوء على مشروع المرصد اللبنانى للبيئة والتنمية ويشير البعض الثانى إلى جهود المعهد العربى لإنماء المدن بالتنسيق مع المرصد الحضرى العالمى بمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية فى وضع دليل تدريب المؤشرات والمراصد الحضرية للدول العربية. كما يتناول البعض الثالث قرار وزراء الإعلام العرب بإنشاء مرصد إعلامى، وأخيراً، مشروع استحداث مرصد اجتماعى لحصر المشكلات والاستفادة منه فى وضع الخطط.

أ - المرصد اللبنانى والتنمية

حيث تمدنا شبكة المعلومات بإطار عمل المرصد الذى انطلق فى وزارة البيئة فى أواخر ١٩٩٩، وكانت أهم نشاطاته تسهيل الوصول إلى معلومات وبيانات رقمية من أجل توفير معلومات أفضل ومفهوم أوضح لوضع البيئة والتنمية فى لبنان، وتأسيس مرجعية وطنية لجمع ونشر المعلومات المتعلقة بالبيئة

والتنمية. بالإضافة إلى وضع نظام دائم لمراقبة تغير وضع البيئة مبنى على المؤشرات البيئية والتنموية. ويهدف هذا الإطار (الدليل) إلى إعطاء فكرة واضحة حول المؤشرات، عملية تحديدها وفعاليتها كأدوات فى عملية أخذ القرار، وفى تحسين نوعية المعلومات وتسهيل الوصول إليها. ويبدأ إطار العمل بتوضيح الهدف وهو تحقيق تقدم اجتماعى واقتصادى وبيئى يكون متوازنـاً ومتواصلاً ورصد درجة تقدمنا نحو التنمية المستدامة. وهى عملية تواجهها تحديات (تدهور البيئة السكنية، استنزاف الموارد، تدنى مستوى المعيشة) وقد يتطلب ذلك معالجة للمشكلات بالشراكة مع الأطراف المعنية وأصحاب القرار، وتوفير معلومات ملائمة وتحديد أولويات، وتحديد تأثير القطاعات التنموية المختلفة، والاعتماد على معلومات دقيقة. وهنا ظهرت ضرورة إنشاء مرصد لبنانى للبيئة والتنمية، ليقوم بنشاطات متنوعة من جمع ونشر المعلومات البيئية، وتحليل ونشر معطيات ومؤشرات حول البيئة والتنمية. ويتطرق إطار العمل أخيراً إلى مسألة المؤشرات، وأخذ يقدم فكرة حولها وبيان مدى فعاليتها كأدوات تساهم فى توجيه وتسهيل عملية أخذ القرار. وتحسين نوعية المعلومات وتسهيل تفسيرها وإدارتها. ثم قدم تعريفاً للمؤشرات وأهمية مؤشرات البيئة والتنمية وأنواع المؤشرات، ثم عملية تحديد المؤشرات وفترة جمع المؤشرات، ثم تقويم المؤشرات من خلال نماذج بيان معطيات المؤشر وتفسيره وطريقة احتسابه والمعطيات المطلوبة ومصادرها ومتى تستخدم المؤشرات وإعداد تقارير المؤشرات وتفسيرها، وأخيراً نشر المؤشرات [١٢].

ب – المراصد الحضرية للدول العربية ودليل تدريب المؤشرات

انعقدت عدة مؤتمرات وندوات وورش عمل بالإقليم العربى لتفعيل عملية المؤشرات الحضرية وإنشاء مرصد للإقليم العربى ومراصد وطنية ومحلية. واحتضنت مدينة عمان بالأردن جل هذه الأنشطة. ومن خلال التعاون والتنسيق بين المعهد العربى لإنماء المدن والمرصد الحضرى العالمى بمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تم إعداد دورات تدريبية حول المؤشرات والمراصد الحضرية تهتم بشرح حزمة المؤشرات الكافية لتعكس الأوضاع الحضرية الراهنة بالبلدان والمدن العربية وتأثرها واتجاهات تحركها، وتحتوى كذلك على تعريف للمؤشرات الحضرية وكيفية جمع بياناتها وحسابها وتوضيح معايير اختيارها ووضع أطر ومناهج تحليلها واستخدامها فى إعداد المراحل المكونة لدائرة

سياسات التنمية الحضرية. وذلك كله انطلاقاً من أهمية المؤشرات والمراصد فى إعداد سياسات التنمية الحضرية وخططها وبرامجها ومشاريعها ومتابعتها وتقييمها، وتأسيساً على أن تحديات المستقبل ستتركز فى المناطق الحضرية والمدن وأن مشاكل العالم المضطردة هى مشاكل حضرية[١٣].

ج - المرصد الإعلامى العربى

وافق وزراء الإعلام العرب فى اجتماعاتهم الأخيرة بالجامعة العربية على إنشاء مرصد إعلامى فى إطار الجامعة تكون مهمته متابعة وتجميع مختلف الادعاءات والاتهامات الموجهة للعرب، والتنسيق الفورى للرد عليها ونشرها على الرأى العالم العالمى، يمكن أن يتمركز المرصد فى عاصمة أوروبية وربما أمريكية[١٤].

د- المرصد الاجتماعى - مصر - مشروع جديد

ويتبناه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية في القاهرة، ويتمثل فى استحداث مرصد اجتماعى يعتبر من الأساليب الحديثة التى تتطلبها المرحلة الحالية فى المجتمع لرصد التغيرات وحصر المشكلات والتوترات الاجتماعية التى يتعرض لها المجتمع المصرى فى الوقت الحالى، وهو مشروع يمكن أن يسهم فى التنبؤ بالمشكلات والتوترات التى يمكن أن نتعرض لها مستقبلاً والاستفادة بها فى وضع الخطط المستقبلية التى تستهدف تلافى هذه المشكلات وطرح الاستراتيجيات لمواجهتها خاصة فى ظل التحولات المتسارعة التى يشهدها العالم وتؤثر فى المجتمع المصرى[١٥].

ثانياً الدروس المستفادة من تجارب المراصد فى العالم

ساعدت الأضواء التى سلطناها على تجارب المراصد فى العالم على توفير بعض الإجابات على ما كنا قد أثرناه فى البداية من تساؤلات، تتعلق بالفلسفة التى تقف وراء تعدد وتنوع هذه التجارب العالمية، والأهداف العامة والمشتركة بينها والبرامج التى تتبعها والإنجازات التى أضافتها، وأوضح هذا العرض كيف أصبح نظام المراصد من بين الأساليب العصرية، التى تعتمد

عليها غالبية دول العالم استجابة لمتطلبات متعددة أفرزتها المرحلة الحالية وربما كان من المفيد ترتيب الدروس المستفادة من متابعة هذه التجربة العالمية للمراصد وفقاً للمقولات التالية:

١ – تنوع المراصد ومبررات قيامها.

٢ – أهداف المراصد ونشاطاتها.

٣ – تنظيم المراصد وتمويلها.

٤ – برامج عمل المراصد وإجراءاتها.

وذلك تمهيداً لطرح مجموعة مقترحات وتوصيات ربما أسهمت فى إعانتنا على بلورة أهداف واضحة للمرصد الاجتماعى المصرى، وتحديد رؤيته الاستراتيجية، ووضع برامجه وخططه، ورسم خطوات العمل وإجراءاته.

١ - تنوع المراصد ومبررات قيامها

تنوعت المراصد الاجتماعية فى العالم بين تلك المهتمة بالتنمية الاجتماعية وتحقيق التكامل الاجتماعى أو منع الجريمة والأمن الحضرى والمخاطر الاجتماعية، والتعليم والتدريب المهنى وأنساق سوق العمل والأمن الاجتماعى وحماية العمال المهاجرين والتفاوض حول قضايا الصحة والاضطرابات العمالية والعولمة ومدن العالم، وتحسين ظروف المسجونين، والسهر على حماية حقوق الإنسان ومراقبة التغيرات فى أوضاع البيئة والتقدم نحو التنمية المستدامة ومواجهة تحديات المدن ومشكلات المناطق الحضرية، والتصدى للادعاءات المواجهة. وعلى ذلك فليست هناك غضاضة أو ما يمنع من أن يهتم المرصد الاجتماعى المصرى بمسائل رصد التوترات وتحري البؤر التى تفرزها، والتنبؤ بالعنف واحتمالات حدوثه، ووضع استراتيجيات لمواجهة الأزمات. هذا فضلاً عن أهمية مراقبة مدى التقدم نحو أهداف التنمية الإنسانية المستدامة ويجعل من كل هذه الموضوعات محاور تركيزه وليس هناك ما يمنع أن يعتبرها مجال ومحور تركيز. ولقد تعددت مبررات إنشاء هذه المراصد، وإذا كانت هذه المراصد قد أقيمت استجابة للحاجة إليها حسب ما تؤكده الخبرة التاريخية وكيف كان إنشاء المراصد الفلكية فى الحضارة الإسلامية استجابة

إلى الحاجة لتحديد مواعيد الصلاة واتجاه القبلة، فإن الخبرة المعاصرة قد أشارت إلى متطلبات متعددة وحاجات متباينة أفرزتها المرحلة الحالية وترتيب على التحولات المتسارعة التى شهدها العالم، أهمها ما أكدته توصيات وقرارات المؤتمرات والمنظمات العالمية والمحلية وفى مقدمتها ما أوصت به لجنة التنمية الاجتماعية التابعة للأمم المتحدة بخصوص تحسين الحماية الاجتماعية مع ظروف العولمة، وضرورة إقامة مراصد اجتماعية لرصد وتقدير الآثار الناجمة عن العولمة على الفئات الاجتماعية الأكثر عرضة للتهديد...إلخ. وما أوصى به مؤتمر التنمية الاجتماعية الذى عقد أخيراً فى مصر، هذا فضلاً عن الحاجة الواضحة إلى جهود ونشاطات المراصد فى مجال دعم الأمن الاجتماعى وتعزيز التكامل الاجتماعى باعتبارها متطلبات جوهرية فى سبيل تحقيق أهداف التنمية الإنسانية المستدامة. وفى هذا كله تأكيد للمبررات الموضوعية وراء إنشاء المرصد الاجتماعى المصرى.

٢ - أهداف المراصد ونشاطاتها

تعددت أهداف المراصد الاجتماعية وتباينت نشاطاتها، ومع ذلك يمكن تحديد مجموعة من المسارات الممكنة التى تتجمع حولها هذه الأهداف وتتركز تلك النشاطات فى:

- المراصد أدوات لبناء المعرفة.
- المراصد وسائل لتأكيد الشراكة.
- المراصد طرق لمساعدة متخذى القرار.
- المراصد نظم لتنمية التعاون مع الشبكات العالمية.
- المراصد أجهزة لتقييم درجة التقدم نحو أهداف التنمية الإنسانية المستدامة.

أ- المراصد أدوات لبناء المعرفة وذلك من خلال تأسيس قاعدة معلومات بهدف جمع ومعالجة ونشر الإحصاءات والبيانات وتحديد المتغيرات الحاكمة، وبلورة مكونات المؤشرات ورصد اتجاهات التغير والمشكلات البارزة وتقييم نتائج الممارسات المختلفة، والتنبؤ بالمشكلات والتوترات المستقبلية، وبلورة الرؤى الاستراتيجية.

ب – المراصد وسائل لتأكيد الشراكة بمعنى ترسيخ مبدأ المسئولية الاجتماعية والجمع بين النظم الفكرية المتعددة والخبرات العلمية المتباعدة وبين الهيئات الدولية والمحلية، والحكومية وغير الحكومية، وبين القطاعات المتباينة فى مختلف النشاطات.

ج – المراصد طرق لمساعدة متخذى القرار، والربط بين الخبرات الأكاديمية وصنع القرار، ولذلك تضطلع المراصد بالجهود الموجهة سياسياً والتى تخدم مباشرة أهداف التطبيق، وذلك من خلال تحديد الأولويات بين السياسات والبرامج، وتوفير التوجيه الاستراتيجى الفعال فى صنع القرار، والتنسيق بين السياسات، وتقييم النتائج المترتبة على الأخذ بسياسات معينة هكذا.

د – المراصد نظم لتنمية التعاون مع الشبكات العالمية، فى مجال تبادل المعارف، والخبرات، والبحوث والاستشارات طالما كان من بين مبررات إنشائها دعم الحماية الاجتماعية مع ظروف العولمة. وتعزيز الجهود القومية المعنية بتحقيق التكامل الاجتماعى.

هـ- المراصد أجهزة لتقييم درجة التقدم نحو أهداف التنمية الإنسانية المستدادمة ابتداء من توازن التنمية، وإنصاف الفئات المحرومة، وتمكين الفئات الأضعف، وتوفير الأمن الاجتماعى، وصيانة حقوق الإنسان والأجيال القادمة، وذلك من خلال تفعيل المداخل النقدية فى البحث والتقييم.

ولا بأس أن نفكر فى تبنى هذه الأهداف أو بعضها أو نضيف عليها ونتخذ منها أهدافاً محددة للمرصد الاجتماعى المصرى، تحدد أوجه نشاطاته وتسهم فى وضوح مسئولياته والتزاماته تجاه المجتمع.

٣ – تنظيم المراصد وتمويلها

أكدت الخبرة العالمية فى مجال تنظيم المراصد، أن إنشاء المراصد تحت رعاية الدولة، أو رئيس الدولة (الجزائر) أو الحكومة (المغرب) أو يكون تابعاً لبعض الوزارات (لبنان) أو هيئة دولية (مؤسسة التدريب الأوروبية) أو أحد الإدارات الحكومية (قسم الموارد البشرية بكندا)، أو فى

إطار أحد معاهد البحث (معهد ماكس بلانك لإدارة مرصد الأمن الاجتماعى) أو فى إطار جامعة (لوبرا)، وهناك مراصد أنشأت من خلال منظمات إقليمية (المعهد العربى لإنماء المدن) ومنظمات عالمية (المرصد الحضرى العالمى بمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية)، وهى مراصد كبيرة لها مواقعها الثابتة وآلاتها الضخمة، وبرامجها البحثية، وتدخل فى شبكة مراصد أكبر، بحيث يشكل المرصد جزءاً من نسق أكبر من المراصد المحلية أو الإقليمية أو العالمية، ويعتمد العمل فيه على نظام الفريق، ومجموعات الخبراء، ولجان محركة، وممثلين من الوزارات والهيئات المعنية، والمنظمات المانحة.

وتعتمد المراصد فى تمويلها أساساً على الحكومات، وميزانية الدولة، أو على ميزانية بعض الوزارات (وزارة البيئة فى لبنان) أو ميزانية بعض الإدارات الحكومية (إدارة الموارد البشرية فى كندا) أو هيئات إقليمية (مؤسسة التدريب الأوروبية) أو تمويل جامعى، وربما على منح ومعونات من المنظمات الإقليمية (المعهد العربى لإنماء المدن) أو المنظمات العالمية(مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية)، أو بعض الدول المانحة والمنظمات.

وإذا كان المرصد الاجتماعى قد اتخذ من المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية مقراً لإدارته، واتجه فى تخصيص ميزانيته إلى ما توفره ميزانية المركز، فإنه يستطيع أن يوسع دائرة التمويل والاستفادة من تشجيع لجان الأمم المتحدة على إنشاء مراصد اجتماعية طبقاً للقرار المشار إليه سلفاً. ويدخل فى شبكة مراكز أكبر على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية (مثل المرصد الاجتماعى المركزى الأمريكى، ومرصد الأمن الحضرى فى كندا، والمرصد الاجتماعى فى البرازيل وذلك على الصعيد العالمى، والمرصد اللبنانى والمراصد الاجتماعية فى إفريقيا على الصعيد الإقليمى...إلخ). وذلك بعد إنشاء موقع خاص للمرصد الاجتماعى المصرى على شبكة الإنترنت، وأن يضيف إلى لجنته المحركة فرقاً متعددة من الخبراء يمثلون نظماً فكرية متباعدة ووزارات وهيئات حكومية ومنظمات المجتمع المدنى، فضلاً عن البرامج البحثية اللازمة.

٤ - برامج عمل المراصد وإجراءاتها

ربما لاحظنا بعض التداخل بين برامج عمل المراصد وبين إجراءات تنفيذها ومع هذا اجتهدنا فى تتبع البرامج السائدة والتركيز على الإجراءات المشتركة فى تنفيذها.

وكان برنامج جمع وتحليل ونشر المعلومات المتاحة، وبخاصة الحديثة وتلك التى يعتمد عليها والمنسقة حول الموضوعات التى يركز عليها المراصد، وكذلك تدفقها بين المراصد المختلفة فى مقدمة برامج عمل المراصد. تلى ذلك برامج عمل لتتبع اتجاهات التغير (الجريمة مثلاً) وانتشار عوامل الخطر والتعرف على المشكلات البازغة، ثم برامج عمل لتنمية اللغة المشتركة بين الخبراء وفرق البحث، من خلال المؤتمرات واللقاءات وسيمنارات العمل، وبرامج التدريب للخبراء والباحثين خاصة فى مجال المؤشرات وكيفية جمع بياناتها وحساباتها ومعايير انتقائها، ويدخل برنامج عمل المراصد في إعداد تقارير مختلفة، دورية وسنوية وقومية وإقليمية، وإصدار مجلة فصلية أو سنوية.. هذا فضلاً عن البرنامج المبدئى الذى ينصرف نحو وضع خطة العمل فى المرصد المرحلية أو طويلة الأمد.. إلخ. وقد تنصرف الخطة طويلة المدى نحو أهداف متعددة من مجالات اهتمامها، لتبدأ بتناول مشكلة وقسم آخر فى المرحلة التالية وهكذا.

أما الإجراءات المتبعة فى تنفيذ هذه البرامج فلقد تصدرت إجراءات البحث الميدانى قائمة الإجراءات المشار إليها، سواء أكانت دراسات متعمقة حول موضوعات محددة، وكان أسلوب بحث المشروعات (مشكلات صحية واضطرابات عمالية (البرازيل)، من بين الإجراءات المتبعة فى المراصد، وكذلك البحوث التتبعية للتغير فى وضع البيئة والتنمية مثلاً (لبنان)، والتى كانت تستند إلى المؤشرات، إجراءً بحثياً آخر تتبعه المراصد، يلى ذلك من إجراءات تلك المتخصصة لتحديد قوائم المتغيرات الأساسية والتى يمكن قياسها، فى سبيل تحديد مكونات المؤشرات والفهارس ثم اختيار المؤشرات الأساسية وتحديد المعطيات المطلوبة ومصادرها. وما يستتبع ذلك من الاعتماد على أسلوب جلسات المناقشة المستمرة (المناقشة الجماعية) والتى تعقد على مستويات مختلفة إقليمية وقومية مثلاً، أو نشاطات التدخل مثل استخدام أساليب التفاوض (البرازيل) وكذلك

إجراء قياسات مقننة للمؤشرات، وربما كانت هناك استعانة بأساليب التحليل الكيفى، هذا فضلاً عن الاستفادة من أسلوب بناء نماذج الاقتصاد القياسى لمحاكاة المراحل الاجتماعية والاقتصادية وتحديد العلاقات فيما بينها، وربما أضفنا إلى ما سبق من إجراءات، ضرورة الاعتماد على أسلوب صياغة الرؤى الاستراتيجية، وطرح السيناريوهات على نحو يفيد فى أهداف التنبؤ التى يتبناها المرصد الاجتماعى المصرى.

المراجع

(١) خالد عزب، المراصد الفلكية في الحضارة الإسلامية: At http://www.islamonline.net

(٢) الرأي في الرصد وفي الرصيد: مجمع اللغة العربية، القاهرة: At http://arabicacademy.org.eg

(٣) UN Website, Commission on Social Development Meets at Headquarters, 12-23 February, Theme; Enhancing Social Protection in Globalizing World.

(٤) Central American Social Observatory Profile

(٥) Observatory on Urban Safety and Social Risks; at http://www.crime-prevention-intl.org/english/features_02htm

(٦) National Observatory network

(٧) Free Movement and Social Security: At http://www.europa.eu.int/comm/employment-social

(٨) The Global Observatory At Loughborough :

At http:// www.stile.iboro.ac.uk/global.html

(٩) Seminar attended by representatives from 24 multinational companies; at

http://www.socialobservatory.org

(١٠) المرصد المغربي لتحسين أحوال السجون: At http://www.islamonline.net/completesearch

(١١) التقرير السنوي لمرصد حقوق الإنسان بالجزائر، العنف الإرهابي أكبر خرق لحقوق الإنسان ولا يمكن وصفه بالعنف السياسي، جريدة الأهرام المصرية، تقارير المراسلين، الأربعاء ١٨ نوفمبر ١٩٩٨ السنة ١٢٣ العدد ٤٠٨٨٩.

(١٢) إطار عمل المرصد اللبناني للبيئة والتنمية

At http://www.moe.gov.ib/iedo/haudlolkar.html

(١٣) دليل تدريب المؤشرات والمراصد الحضرية للدول والمحليات العربية، المعهد العربي لإنماء المدن بالتنسيق مع المرصد الحضري العالمي بمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

(١٤) وزراء الإعلام العرب وإنشاء مرصد إعلامي بالخارج، جريدة البيان، دولة الإمارات العربية المتحدة، دبي، ٢٠ يونيو ٢٠٠٢ At http://www.albayan.co.ae .

(١٥) مرصد اجتماعي لحصر مشكلات المجتمع والاستفادة منه في إعداد الخطط. جريدة الأهرام، مصر، ١٣ مايو ٢٠٠٢ لسنة ١٢٦، العدد ٤٢١٦١.

المشـاركـون

الدكتور السيد يسين - رئيس المرصد
أستاذ علم الاجتماع السياسي – المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
مستشار مدير مكتبة الإسكندرية

الدكتور علي ليلة
أستاذ علم الاجتماع – آداب عين شمس

الدكتور محمد السعيد إدريس
خبير العلوم السياسية ومدير برنامج بحوث الخليج العربي – مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية

الأستاذ أحمد السيد النجار
خبير اقتصادي ورئيس تحرير "تقرير الاتجاهات الاقتصادية"
مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية

الأستاذ أيمن السيد عبد الوهاب
خبير سياسي – مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية

الدكتور علي جلبي
أستاذ علم الاجتماع – آداب الإسكندرية

الدكتور محسن يوسف
مستشار مدير مكتبة الإسكندرية للمشروعات الخاصة وأمين عام منتدى الإصلاح العرب

مرصد
الإصلاح العربي
الإشكاليات والمؤشرات

تستعيد مكتبة الإسكندرية ـ فى أنشطتها العديدة ـ وظيفتها الحضارية القديمة التى جعلت منها نافذة الشرق على الغرب، ونافذة الغرب على الشرق. وتضيف إلى هذه الوظيفة القديمة إنجازاتها المعاصرة التى تتجاوب ومتغيرات العصر فى إيقاعه المتسارع فى مدى التقدم الذى لا نهاية له أو حد، وذلك على نحو يفرض عليها مسؤولية كبيرة بوصفها طليعة مجتمع المعرفة في مسيرته الخلاقة ولذلك تتعدد أدوار المكتبة التى تبدأ من تقديم المعارف المقروءة والمشاهدة والمسموعة بكل وسائلها الممكنة وتقنياتها المتاحة، وتمتد إلى البحث فى كل مجال من مجالات المعرفة المتطورة، استيعابا وإضافة، حوارا وتفاعلا، مجاوزة ذلك إلى استشراق الإمكانات اللانهائية للمستقبل الواعد. ومن الطبيعى ـ والأمر كذلك ـ أن يكون للمكتبة دورها البارز والرائد فى مسيرة الإصلاح التى انطلقت فى مجتمعاتنا العربية، استجابة إلى مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، بحثا عن آفاق مغايرة تستبدل بشروط الضرورة آفاق الحرية، وبميراث التقليد الجامد دوافع الابتكار الحيوى المرادف لامكانات التجدد التى لاتتوقف فى عملية التقدم المستمرة.

ISBN 977-6163-36-X